مشاريع الإصلاح السياسي

بالمغرب

في القرنين التاسع عشر والعشرين

الدكتور / أحمد كافي

أستاذ التعليم العالي للدراسات الإسلامية

الدار البيضاء - المملكة المغربية



مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب

في القرنين التاسع عشر والعشرين

دار الكلمة للنشر والتوزيع مصر .القاهرة-المنصورة

ت : ٠٠٢٠١٠٠٩٧٠٧٤٩٥ & ٠٠٢٠١٠٦١٣٠٢٥٥٢

facebook.com/DarAlkalema

www.daralkalema.com

تطلب منشوراتنا من الدار العالمية للكتاب

الدار البيضاء ٦٣ شارع مولاى ادريس الأول ت:٠٥٢٢٨٢٨٨٢١-٠٥٢٢٨٣٦٠٨





مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب

في القرنين التاسع عشر والعشرين

الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

بطاقة الفهرسة

كافي ، أحمد

مشاريع الإصلاح السياسي في المغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين ، دكتور/ أحمد كافي . ط١ . المنصورة :

دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣

٣٨٤ص ، ٢٤ سم

رقم الإيداع : ٢٧٧٦/ ٢٠١٣م

الترقيم الدولي : ٩ - ٤٣٥ - ٣١١ - ٩٧٧ - ٩٧٨

دار الكلمة للنشر والتوزيع مصر - القاهرة

القاهرة . محمول : ٠١٠٩٧٠٧٤٩٥

mmaggour@hotmail.comE-mail:
E-mail:daralkalema_pdp@hotmail.com
www.facebook.com/DarAlkalema

مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب

في القرنين التاسع عشر والعشرين

الدكتور / أحمد كافي
أستاذ التعليم العالي للدراسات الإسلامية
الدار البيضاء - المملكة المغربية

دار الكلمة
للنشر والتوزيع

هذا الكتاب هو أطروحة علمية تقدم بها صاحبها لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله ـــ بمدينة فاس. وحدة : مشاريع النهوض الحضاري في الفكر الإسلامي.

وحصلت على ميزة : مشرف جدا ، مع التوصية من اللجنة بالطبع.

إهداء

إلى من لهما علي دين لا يقضى : أبوي الكريمين..

إلى أم البنين : زوجتي الفاضلة..

إلى فلذات الكبد : أيمن و إيمان..

إلى إخوتي و أصهاري..

إلى القابضين على جمر الإصلاح في بلدنا الحبيب..

إليكم مني ثمرة هذا البحث.

أحمد كافي

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحابته ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين . وبعد :

التأطير العلمي للموضوع :

عرف الفكر السياسي عند المسلمين نذرة في التأليف : تنظيرًا وتأصيلًا وإبداعًا وتجديدًا . . بالمقارنة مع ما عرفته فنون أخرى وصلت إلى حد الاحتراق . مما دفعنا إلى إثبات هذه الدعوى أو تزييفها أوْ لاَ ؛ والمساهمة ببحث في هذا الحقل المعرفي ثانيًا لتجاوز النقص الحاصل .

وحيث إن رقعة البلاد الإسلامية ممتدة ، فقد اخترت أن أتناول مساهمة علماء المغرب الأقصى ومفكريه ورواده في المجال السياسي بإظهار إبداعهم . وحددت القرن المعاصر فترة زمنية للدراسة ، بسبب هجوم منظومات فكرية مغايرة في تصورها للإنسان والكون والحياة ؛ تريد الامتياح من معينها والتخلي عن الانطلاق من هوية الأمة كأساس لأي نهوض .

لقد كان الانطلاق عند هؤلاء تختلف نسبته قوة وضعفًا ؛ عداءً أو استبطانَ العداء ؛ حيادًا أو تجاهلًا . . فكان لا بد من تناول حضور الهوية و المرجعية الإسلامية عند هؤلاء وهؤلاء بميزان العلم والنقد البناء ، تثبيتًا للنافع منه وبيانًا للسيئ ، مترجيًا الإخلاص لهذا البلد بتقديم رؤيةٍ وكشفٍ ينبعان من الهوية حسب القدرة والمستطاع ، قد أخطئ وقد أصيب ، ولكن خصال التجرد والبعد عن الغلو والتمسك بالعدل هو ما لا أسمح لنفسي في هذا البحث أن أتخلى عنها ما وسعني الفهم .

وإذا كنت حددت الفترة التي أقصدها بالبحث وهي القرن المعاصر والذي قبله ،

فإن هذا لا يعني عدم الرجوع إلى ما قبلها إذا تعين ، لأنه قد يتحتم أحيانًا ويكون واجبًا لخدمة وإنارة الفقه السياسي المعاصر ؛ لكون جذور الحاضر ربما تعود إلى ما قبل الفترة التي اخترناها ، ولكن ذلك سيكون بقَدَرِه وبالضرورة الماسة إليه .

وأما التركيز على المغرب الأقصى أصالة وبالذات ، فهو بدوره لا يمنع من التعرض للمشرق وغيره . وعندي أن ذلك يرجع لأمرين :

الأول : إظهار الاتفاق الحاصل بين المغاربة ونظرائهم من بلاد الإسلام الأخرى وغيرها .

الثاني : بيان منطقة التميز والإبداع ؛ أو الجمود والغلو ، عند هذا الطرف أو ذاك إن كانت المقارنة داعية .

وقد اخترت للبحث العنوان الآتي : «مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب في القرنين التاسع عشر و العشرين» .

وقد حددت فترة البحث بين القرن التاسع عشر إلى حدود ١٩٥٥م ؛ أي إلى حدود الاستقلال . لأن هذه المرحلة مرحلة القلق والبحث عن الذات ورواج الدعوات الإصلاحية بالمغرب وفي الدول الإسلامية عمومًا ، وتتميز بالقلق الفكري والثقافي والديني وبالاضطرابات الاجتماعية والبحث الدؤوب عن الطريق المنجية للوصول إلى مصاف الدول المعتبرة في هذا المضمار ؛ مضمار التدافع الحضاري .

وأزيد في التحديد بأن يكون موضوع التناول في الفترة الممتدة من لحظة القلق بالذات ، الذي بدأ فيه موضوع الإصلاح على مشرحة البحث ومخبر التحليل والتداول بكل قوة وجرأة ، أي من سنة ١٨٤٤ م ؛ سنة انهزام المغرب في معركة إيسلي ، إلى سنة ١٩٥٥م سنة الاستقلال . هذه المرحلة الأخيرة ستعرف ــ بفعل

العوامل الخارجية القوية ، المتمثلة في الصراع الأيديولوجي المحتدم بين الدول الكبار والتي ستصل إلى المغرب ـ اتجاها آخر بحضور مرجعيات متعددة عوض المرجعية الإسلامية في الإصلاح السياسي وكيفية إدارته .

الأسباب الداعية لاختيار الموضوع :

١ـ إن كثيرًا من المؤلفات أو الكتابات في الصحف السيارة عن الموضوع بما ألبست من سحر البيان أو فقدته ؛ نائية عن العمق في المعالجة ؛ والعلمية في الطرح والتناول . ونحن نريد تأسيس الكلام في الموضوع على قواعده وأصوله التي ينبغي الإذعان لها واحترام ناموسها الذي يتحكم فيها . ذلك أن نواميس هذا الكون لا تعترف بالمحاباة لأحد ؛ ولا تسير بالعشوائية أو على وفق أهواء البشر ، وإنما هي قوانين محكمة صارمة . فقد يحصل التغرير والزيف ؛ ولكن الزمن لا يلبث أن يظهر عجزها وقصورها ، فتظهر زبدًا لا يصلح لشيء ، وإنما يصلح لإطالة أمد الجهل والترويج للغلط .

إن الجهل بميدان الاشتغال من مقاصد هذا البحث الذي يريد أن يدفعه ، إذ لا يكفي أن يكون المرء مسلمًا ؛ أو حتى فقيهًا ؛ أو خطيبًا مفوهًا ؛ التكلم في المجال السياسي إن لم يكن ملمًا به ، عارفًا بموضوع كلامه حتى لا يكون ممن يقْفُ بغير علم ، فيدخل في نهي الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء:٣٦] .

ولهذا قرر العلماء أن من شروط المتكلم في هذا المجال أو في غيره العلمُ بالمجال ، وإلا رَاجَ عليه المكر و الخداع ؛ أو قال المكر والخداع .

وبالقدر الذي نجد فيه أهل العلم مسؤولون عن البلاغ والبيان وعدم كتمانه ، والذي أخذ الله عليهم الميثاق كي يبينوا ويوضحوا ؛ في مثل قوله عز من قائل : ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ ﴾ [آل عمران:١٨٧] ؛

بنفس القدر هم مسؤولون عن البعد عن إشاعة الجهل أو القول بالحدس والتخمين والظن ؛ أو التجرؤ على القول بالتزييف ، ولن ينفع حينئذ التستر تحت رداء البلاغ والبيان .

نعم ، قد تكون مثل هذه الأفكار أفكارًا للأقلية الثقافية كما يقولون ، ولكن أمثالها في الأمة الإسلامية هي التي تجد شيوعًا وانتشارًا ؛ وتشكل عقولًا ؛ أو تضع عقبات وعراقيل أمام كل محاولة للنهوض ؛ أو تشوش عليها . ولانتشار مثل هذه المقولات أسبابًا ليست المقدمة مكانًا للوقوف عندها . وسنخصص مبحثًا لهذه الطائفة على طريقة المحدثين الذين دونوا الأحاديث الموضوعة مع أنها غير مقبولة لأغراض معلومة .

نروم في هذا البحث الرد على الأفكار الشاذة داخل الحقل الإسلامي ، وهي أفكار لا ننكر وجودها وتضايقها من العمل السياسي من حيث إصلاحه والمشاركة فيه وفي آليات التداول السياسية ، والتي تذهب بعيدة حيث أحكام الكفر والفسوق والخروج من الملة .

وهي على أية حال شاذة عن الخط العام لحركة الإسلام في مجال التدبير اليومي للناس وتناول همومهم السياسية . ولا يخلو مجتمع من المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة وفي أي عصر من العصور من أمثال هذه الأصوات النافرة التي يلفظها الخط العام الذي تختاره الأمة وتسير عليه .

ولقد كان بالإمكان ألا نتعرض لهذه الطائفة التي تحمل النزوع إلى التشدد في الأفكار والسلوك ، لكون الأقليات الثقافية التي تكون خارجة عن السياق العام ، لا يحمل الاهتمام بها والتعرض لها مصالح ومنافع إلا إذا اضطر الباحث إلى ذلك للأسباب الآتية :

أ ـ التركيز على هذه الطائفة من طرف فئة حاقدة ، تذهب مع سبق الإصرار في

منحى إشراك الجميع معها في هذا الخط ، وهي تعلم البون الشاسع بينها . ويكون التركيز بسبب العمى الإيديولوجي ولم يكن نتيجة مقاربة علمية هادفة ، ويتوخى تصفية حسابات ضيقة ولا يهدف إلى بناء رؤية والمشاركة في التدافع .

ب ــ خطورة هذه الآراء وتلميعها من طرف الأجانب على أمن الأمة واستقرارها ، بالنحت في حركة التطرف لقضم أطراف أهل الاعتدال وهنا خطورتها البالغة في الاستغلال السياسي كما سنرى في أسباب تعثر الإصلاح السياسي بالمغرب وهو التدخل الأجنبي لمساندة ظهر هذه الفئات وحمايتها لإرباك الأوضاع الداخلية .

بالإضافة إلى العمل على التضييق على خط أهل الاعتدال ورموزه والتشهير بهم ، في الوقت الذي يتم العمل على تلميع خط التشدد السياسي ، والعمل على دفع أفراد خط الاعتدال إلى الضجر والصخب من هذا الوضع الظالم وارتكاب الحماقات السياسية القاتلة .

إن القضاء على منهج الغلو والتطرف في مجال الإصلاح السياسي إنما يكون بالتمكين لتيار الوسطية و الاعتدال وليس بالعكس ، وسيبقى الغلو والتطرف معزولًا عن سياقاته الحاضرة والتاريخية والمستقبلية ، وإنما قصارى عمله أن يقدم خدمات لأعداء الأمة في إجهاض الجهود الإصلاحية وتأخير ظهورها .

٢ ـ قراءة الأطروحات الاجتهادية في القضايا السياسية عند مجموعة من علماء المغرب ، وستركز القراءة على بيان نسبة المشاركة السياسية مع باقي الاهتمامات الأخرى ؛ والكشف عن مستند ومرجع آرائهم في المجال السياسي ، والتجديد أو الجمود في المساهمة .

ولن أتعرض للعلماء الذين اكتفوا بالحديث عن مواضيع في الفقه معلومة ، ورضوا بالإفتاء في أحوال الناس ونوازلهم الخاصة ، ترجيحًا منهم لفقه العافية على

فقه المحنة والمجالدة، وإن كنت قد أعرج عليهم دون الوقوف عندهم، لأنهم اشتغلوا بعلوم لا تؤرق الحاكم ولا تشكل له إزعاجا في باب الإمامة، فاختاروا الاشتغال بالعلوم التي احترقت حتى لا يحترقوا، وفضلوا البعاد عن ضبط السياسة بالشرع، وتقعيدها وضبطها على وفق سنن العدل.

ولكن بحثي سينصب أساسًا على صنف منهم، وهم أولئك الذين خاضوا غمار العمل السياسي؛ تنظيرًا أو ممارسة، ورأوا أنفسهم معنيون بالحديث عنه والكلام فيه، فكانت لهم مشاركة معروفة؛ ومساهمة غير منكورة، إن إيجابًا وذلك بالمساهمة الفعالة وتوسيع دائرة الخير فيها، أو سلبًا بالتنفير والازدراء.

وأبرز الذين وقفت عليهم الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، وأحمد بن المواز، وأبو القاسم الزياني، ومحمد أكنسوس، وأحمد بن خالد الناصري، ومحمد بن عبد السلام اللجائي، ومحمد بن عبد القادر المشرفي، ومحمد الأعرج السليماني، ومحمد ابن عبد القادر الكردودي، ومحمد السفياني الفلاق، وعلي بن محمد السوسي السملالي، والغالي بن محمد اللجائي، والشيخ محمد الفاسي، والحجوي الثعالبي، وآخرين لم أشأ إدراجهم لأن القصد الآن هو ضرب المثال فحسب.

ولقد تقصدت من وراء هذا العمل جمع ما تناثر من المباحث السياسية، وإبراز القرب أو البعد من تحقيق مقاصد الإسلام وغاياته الكبرى، والسداد والضعف في الطرح والمعالجة. كما أهدف من جمع المادة عرضها أولًا؛ وقراءتها ثانيًا تمحيصًا ونقدًا ونقضًا وتثبيتًا، لإكمال السير الذي توقف عنده هؤلاء، بشكل يعيي المثبطات والحواجز التي وقفت دون تمدده و شهوده.

ومما دفعني للخوض في هذا المبحث فصلٌ لعالم العمران المغربي عبد الرحمان بن خلدون في المقدمة حين قال: «فصلٌ في أن العلماء من البشر أبعد عن السياسة ومذاهبها». ثم شرع يوضح تقريره لهذه القاعدة بما سنتعرض له داخل هذه

الأطروحة .

٣ ـ يتناول البحث ويعالج بين ثناياه على مستوى دائرة أوسع الاجتهادات السياسية في هذه المرحلة ، هل كانت تمثل بالفعل استجابة للتحديات المطروحة في الشأن السياسي؟ وإلى أي حد استطاع العلماء أن ينافسوا المرجعية العلمانية في السياسة؟ وإذا استحضرنا تحجيم دور الفقهاء السياسيين ، فهل هذا التحجيم يعبر عن عجز أو تقصير ناجم عن ذواتهم؟ أم ثمة قرار سياسي في هذا الإطار؟ أم الأمر ببساطة يتعلق بدورة حضارية جديدة برزت فيها سيادة النموذج الغربي الذي كان هذا توجهه واختياره ؛ فتوارى منطقيًا دورهم؟ أم أن العلماء لم يستطيعوا فرض أنفسهم من خلال اجتهادات ممحصة تجديدية ؟ أم مرد ذلك إلى ضعف المستوى الفكري للمرحلة حيث جمدوا على قواعد مستهلكة متجاوزة لم تُمكن من إبداعٍ محمود في المجال السياسي ينطلق من التجديد كخاصية في المرجعية الإسلامية؟

ويضاف إلى ما سبق الحديث عنه البحث في المشروع الإصلاحي المنبثق من الهوية ، هل ارتبط بأشخاص حامليه فذهب بذهابهم ، وتم انتقاله إلى تلاميذهم انتقالًا ضعيفًا لا يرقى إلى قوة ما كان عند الأوائل ، ولم يتم التفكير في إيجاد مؤسسة تحمي المشروع وترعاه بقي أصحابه على قيد الحياة أم رحلوا . وحتمًا سيبدأ المشروع فكرة ولكن التراكم المعرفي المنزل على الواقع ، سيمكن له أن ينمو طبيعيًا حتى يستوي على سوقه وتأتي يانع ثماره .

٤ ـ من مقاصد هذا البحث تتبع الفكر السياسي المغربي ، أعني الفكر المؤطر للفعل السياسي المغربي ؛ هل استطاع أن يؤطر شروط النهوض ويتجاوز إرهاصات الإرث الاستعماري؟ «خصوصًا إذا استحضرنا أن المشروع الاستعماري كان مشروعًا فكريًا بالأساس» . ثم هل حصل الوعي به فوضع من أولوياته التخلص منه؟

إن المعالجة ستطال الأطروحات المقدمة ـ في مرحلة ما قبل الحماية والاستقلال ـ

فيما يتصل بإشكالية النهوض في المغرب ، ومدى إسهام الفكر السياسي في هذه المحطة . وسآخذ على نفسي في هذا البحث أن تكون المقاربة علمية وموضوعية ما استطعت سبيلًا إليها ؛ ما دمت أروم البحث في مشاريع النهوض التي اضطلع بها الجانب السياسي في رقعة جغرافية محددة هي المغرب ؛ وفي مدة زمنية محددة . موليًا وجهتي على أن أقف على أسباب النجاح والرسوب ومفرداتها ، وأبين المعوقات التي يمكن أن تكون المشاريع الإصلاحية قد حملتها معها بإدراك لها أو بغيابه ؛ أو اعترض سبيلها فحال دون الوصول إلى المقصود .

وإذ أتناول ما ذكرت ، أبرز من ناحية أخرى معاناة العديد من مجددي الإسلام والداعين إلى ذلك من ظاهرة الجمود في هذا الميدان ، أذكر نموذجًا خير الدين باشا التونسي التي أودعها كتابه : «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» ، والشيخ الحجوي الثعالبي في كتابه : «الفكر السامي في تاريخ الفكر الإسلامي» .

ولا تزال المعاناة مستمرة من أمثالها ممن يريدون النهوض بأمتهم وإطلاق إبداعاتها ، حتى قال الشيخ الفاضل بن عاشور في كتابه «روح الحضارة الإسلامية» : «كان أحد عظماء الإسلام قد خطب في الناس يومًا ، منذ نحو من ستين سنة ، مبينًا أن أسباب تقدم المسلمين هي دين الإسلام ، ولما أنهى محاضرته تقدم إليه أحد الحذاق من ذوي النكتة ، من نبهاء الحاضرين ، وهو مقدمهم في ذلك المجلس ، ورجا منه أن يتم حديثه ببيان أسباب تأخر المسلمين ، فقال الأستاذ العظيم : هذا لا يكون إلا في محاضرة تلقى خارج البلاد الإسلامية . .وإنها لنكتة بديعة ، وجواب رائع ، كأنه ينظر إلى أن المسلمين بما هم عليه من فسادٍ ناشئ في ذواتهم ، لا يحتملون أن توصف أسباب ذلك الفساد بين ظهرانيهم ، لأنها تمس كل شيء منهم ، وقد امتزجت بهم وبأوضاعهم حتى أصبحت منهم بمنزلة أنفسهم ، يثورون لذكرها ؛ ويحاربون دون نزعها ؛ فلا يصح أن يبتدئ ذلك إلا في أرض معبدة ، كما ابتدأت

دعوة العروة الوثقى» [1] .

لقد طرحت الأمة في بداية عصر النهضة على نفسها سؤالًا أرادت من أبنائها الإجابة عنه ، وهو : لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ ، فانبرت أقلام لا ينكر جهدها وإخلاصها . ثم تجدد السؤال في آخر هذا القرن مع أبناء الأمة الإسلامية من جديد مع تغيير صيغتة ، فكان هو : أين الخلل؟

ولقد عزمت أن أبين جوانب الخلل والثقوب ؛ أو الرشد والنهوض التي ساهم بها الفكر السياسي المغربي في موضوع : هَمّ الإصلاح بالمغرب : أين الخلل؟ والذي اعترض سبيل المصلحين فنبهوا عليه ، غير أنه بقي مغمورًا في ثنايا كلامهم .

وقررت إبرازه وتتبعه ، والوقوف على دوره في النهوض الحضاري للأمة أو تأخره ، إن لم تحصل معه انتكاسة على مجموع أنشطتها في ميدان الشهود .

ولن أتردد في هذا المبحث النقدي التجرؤ على البحث في التسمية ذاتها ؛ وهي المشاريع الإصلاحية ، هل كان هناك فعلًا مشروع أو مشاريع حقيقية للنهوض؟ أم أن الحال لا يعدو التحلي بالتسمية دون الوصول إلى الحقيقة؟ وما هي نسبة مساهمة الفكر السياسي ضمن المشروع الكلي؟

٥ ــ الوقوف على أسباب القطيعة بين الفكر والعمل السياسيين والهوية الإسلامية ، وكذا غياب العمل الجماعي في هذا المجال ، بحيث يكمل السياسي نقص الفقيه ؛ ويكمل الفقيه نقص السياسي . فلا يعتمد الفقيه على معرفته بالشرع للتكلم في السياسة وهو لا يدريها ، ولا يتجاسر في الوقت نفسه السياسي على الشرع للمصادقة على أعماله وهو لا يدريه ، بل إحياء التعاون على الخير والفضل للأمة هو الأسَدّ في هذا الباب الذي حصل فيه الانكسار . لأنه إذا فرح كل واحد بما عنده من العلم واعتبر نفسه أهلًا للتكلم في أي فن وميدان فقد شط وسلك مسلكًا لم يوافق

---

(١) روح الحضارة الإسلامية : ص٨٥ ـ ٨٦ .

عليه من طرف كبار أئمة الإسلام و العقلاء أيضًا .

ففي الموافقات للإمام الشاطبي يقرر بجلاء هذه الحقيقة حيث يقول : «قد يتعلق الاجتهاد بتحقيق المناط .. فلا يُفتقر في ذلك إلى العلم بمقاصد الشرع ، كما أنه لا يُفتقر فيه إلى عالم بالعربية ، لأن المقصود من هذا الاجتهاد : إنما هو العلم بالموضوع على ما هو عليه .. وإنما يُفتقر فيه إلى العلم بما لا يعرف ذلك الموضوع إلا به»[(١)] .

إن تحقيق المناط إذا كنا في الاقتصاد يرجع فيه إلى العالم به ، وإن كنا في السياسة احتجنا إلى العالم بها ، وإن كنا في الشرع فالمصير إلى علماء الشرع متعين ، وإن كانت الواقعة تتشابك فيها فنون عديدة ، افتقر إزالة اللبس الذي يحيط بها إلى هؤلاء جميعًا ، وهذا تطبيق قوله تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٢] .

٦ـ إبراز الإبداع المغربي في المجال السياسي ؛ لأن الكتابة عن المشرق عرفت اهتمامًا أكبر عن المغرب ، وأثرت كتاباتهم التي هي وليدة مناخ معين على المجال السياسي المغربي الذي لا يعرف قطعًا نفس إشكالات وهموم المشرق في الجزئيات والتفاصيل .

مع أن العلماء نصوا على أن لكل بلد ـ بل وحتى كل قرية داخل البلد الواحد ـ أو قومٍ ؛ أحكامهم الخاصة التي لا يشاركهم فيها غيرهم . وقعدوا المسألة بقولهم : باب تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال والنيات والأشخاص .

إن الاهتمام بالمغرب وتجربته في الإصلاح السياسي واختياره مجالًا للدراسة ، هو المساهمة في تجاوز الأشكال المتمثل في الاهتمام بتراث المشارقة وأوضاعهم وواقعهم ، الذي يعتبر قطعًا مغايرًا للواقع المغربي في معظم جوانبه .

وهذه أحد سلبيات الإصلاح عند من يقوم به وهو عدم فقه واقع المجال ، حتى

---

(١) الموافقات : الشاطبي : ج ٤ / ص ١٦٥ .

ذكر بعض أهل العلم بأنه لا يجوز للفقيه أو المفتي أو المجتهد أو العالم أو المفكر أن يتكلم إلا بنوعين من الفقه : أولهما فقه الواقع والإحاطة به حتى لا يُروج عليه المكر والخداع أو يروِّج ويقول المكر والخداع(١) .

أريد في هذه الرسالة استكشاف مجال الإبداع والاجتهاد والتميز عند المغاربة ، ومن جهة ثانية الاهتمام بالواقع المغربي الذي نعيشه ونريد إصلاحه ، ولا يتأتى بهضم واقع المشرق حل معضلات المغرب . ولكن فهم تاريخ المغرب وآليات النهوض ومتاريس التقهقر فيه هما الكفيلان بإتمام المسيرة التي نعتقد أنه تم العمل على إيقافها بفهم عميق من الدول الاستعمارية وبخاصة فرنسا سنة ١٩١٢ حين أعلنت الحماية ، «ولولا تدخل الدولتين المستعمرتين بتجميد مقررات مؤتمر الجزيرة ، لولا ذلك لسار المغرب في طريق الإصلاح تحت سيادته» (٢) .

إن المغرب برجالاته وإبداعه وتاريخه وحضارته غير قاصر على الوفاء بمتطلبات عصره ومستلزمات حماية نفسه والدفاع عنها ، وهو كنز ليس للمغاربة فحسب ، وإنما لباقي الدول الإسلامية وللبشرية أيضًا .

ولقد نادى كثيرون بوجوب تجاوز هذه الندرة بالنسبة لتراث المغرب وإبداعه الذي كان ضحية الاهتمام بالتراث المشرقي ، يقول عبد المجيد الصغير : «بالنسبة للحركات الإصلاحية بالمغرب ، فإن الدراسات العلمية المنجزة في هذا الصدد تتسم بالقلة الشديدة رغم خطورة الظاهر المرصودة ، وذلك بالمقارنة مع ما تم إنجازه من أبحاث بالنسبة للحركات الإصلاحية في كل من تونس ومصر وتركيا والشرق الإسلامي عامة» (٣) .

---

(١) انظر : إعلام الموقعين : ابن القيم : ج ٤ / ص٢٠٤ . . ٢٠٥ .

(٢) تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب : عبد الكريم غلاب : ج ١ / ص ٤٩٩ .

(٣) في البدء كانت السياسة عبد المجيد الصغير : ص ٩٩ .

لقد ورث التقصير في الكتابة عن الإصلاح السياسي بالمغرب من طرف أبنائه الخلص، أن تولى كبر الكتابة الأجانب، خاصة الفرنسيون والإسبان، بما تحمله كتاباتهم من وجهة نظر استعمارية تهدف خدمة أوطانهم وبلدانهم وإن كان ذلك على حساب الحقائق التاريخية بتشويهها أو طمس معالمها، وعدم الخوض فيما يمكن أن يشكل انطلاقة ونهوضًا.

وليست الكبيرة هنا بمصيبة عظيمة؛ لأن الأجنبي في كتابته ـ على وجه العموم ـ قد جاء على أصله فلا يستحق اللوم أو العتاب؛ وقد يكون له من العذر أن مراجعه هي ما كتبه أبناء جلدته، وهو في الأول والأخير باحث عن مصلحة أمته. ولكن الكبيرة أن تصبح هذه الكتابات مراجع لأبناء المغرب، منها ينطلقون؛ فيثبتون ما أثبتوه وينفون ما نفوه؛ ويصادقون على ما صادقوا عليه.

إن لغة الوثائق قد بينت تهافت ما كتبوه في الجملة، والكارثة قد حلت على من اتبعهم للكتابة في موضوع المغرب من المغاربة.

ثم إن التشويه الذي تعرضت له الجهود الإصلاحية في المغرب بحاجة شديدة إلى مراجعة العديد من تلك الأحكام[1] لتجنب السقوط صرعى ضحايا الجهل بحقائق الأمور.

٧ ــ إن فائدة عملي التي أرجو تحقيقها وأجتهد في البحث عنها لا تتعلق بالاعتزاز بالماضي وما أبدعه السابقون من علمائنا ومفكرينا، ولا بإهالة التراب عليه انتقامًا منه وتقليلًا من شأنه لغرض مدخول ومقصد خبيث، وإنما فائدة ذلك عندي في هذا البحث تكمن في القراءة منه استلهامًا للمستقبل الذي نعيشه على ما كان بالأمس، وتمتينًا للبناء الذي لا يتحقق إلا بالوقوف على الصيرورة التاريخية لإكمال البناء وتجاوز ما وقف في وجه إكماله، ولهذا قال أهل العلم: «الإعلان

---

(١) انظر: في البدء كانت السياسية: عبد المجيد الصغير: ص ٩٩ ـ ١٠٠.

بالتوبيخ لمن ذم التاريخ»[١] .

٨ ـ و أهمية دراسة الإصلاح السياسي بالمغرب عائدة إلى ما شاع بين أفراد الأمة وعززته الوقائع عبر التاريخ ؛ أن الإصلاح في أي مجال لا يمكن أن يقع الموقع الذي تحمد مواقعه إلا إذا اغتصبت السلطة السياسية عبر ثورة أو انقلاب يمكّن من تنفيذ برنامج الإصلاح ، وهو أحد أسباب القلق والخلاف والفتن وتعثر الجهود الإصلاحية ، فلا يزال المخاض عندنا عسيرًا يحتاج إلى حركة فكرية وعلمية قوية ومستبصرة بالسنن الاجتماعية ، تمهد المجال برؤية ثاقبة لأفكار سياسية ومشاريع إصلاحية ، تعيد الاعتبار للأمة ، حتى لا تستبد المؤسسات التي ما وجدت أصلا إلا لخدمة الشعب ، ولا أن نكون في الطرف المقابل وهو التنازع المفضي إلى التفوق لمن أتقن مهارة الغلبة والمبارزة ، وتم التأصيل له فقهًا بما يعرف ب : إمارة المتغلب .

إن من سوء الأحدوثة أن نجد أبناء هذه الأمة الممتدة من يكتب : «الدولة ضد الأمة»[٢] ، تسرق أحلامها ، ويوطأ على رأيها ، فلا نريد أن نكون في أحد طرفي الأمور ، بل نريد أفكارًا سياسية ومشاريع فيه تتبلور وتنضج في إطار من العلمية والهدوء والاستقرار والتعاون على هم الإصلاح ، وهذه أحد أهداف هذه الرسالة .

٨ ـ والذي دفعني مرة أخرى للبحث في موضوع مشاريع الإصلاح السياسية للقرنين التاسع عشر والعشرين ، هو هذه الكبوات المتكررة لهذا الميدان بالذات . لقد نجحت البرامج التربوية والدعوية بنسب معينة ، ولم يواكب نجاحها نجاح المشاريع السياسية . وليست هذه الخاصية خاصة بالمغرب الأقصى ، بل تكاد تكون سمة كل الدول العربية والإسلامية ، إن لم نقل بالقطع إنها سمة من سماتها . فما الذي جعل هذه المشاريع عندما تصل إلى نقطة معينة يعترض سبيلها ما اعترض من

---

(١) هو عنوان كتاب للإمام شمس الدين السخاوي .

(٢) هو عنوان كتاب لبرهان الدين غليون .

سبقها إلى الإخفاق ، فتعود إلى نقطة البدء والانطلاق من جديد . ثم ما هي الإشكالات المعرفية والأخلاقية التي تمنع من الاستفادة من التجارب السابقة .

إن رواد الإصلاح والحركات الإصلاحية وأعمالها في هذه البقعة من العالم الإسلامي ؛ وفي العالم الإسلامي ككل ؛ تبدأ متوهجة متألقة ، محققة مكاسب وانتصارات في مجالات كثيرة ، ولكن محطة الانكسار والعودة والتراجع تبدأ من اللحظة التي يلوح فيها تباشير تقدم في مجال الإصلاح السياسي ، تتحرك على إثره آليات الدفاع عن المصالح في الداخل والخارج ، وقد يتعاونان لدفع التقدم وإعادة الأوضاع إلى نصابها الذي كانت عليه .

إنه وضع مقلق حرج بحاجة إلى بحوث علمية ونظر سديد ومعاودة التفكير في هذه الحالة تجنبًا للنكوص الذي لا يزال يرافق الإصلاح السياسي عندنا .

وإن مما ينبغي علي التصريح به في هذه المقدمة أن الذاكرة التاريخية للأمة يتم العمل على محوها وبالتدريج ، وخصوصًا ذاكرتنا المغربية ، ومؤشرات هذا العمل الخبيث لا تنحصر في مطلب أو مطلبين . فمن زعزعة استقرار الأسرة (موضوعات الأسرة والطفل التي ليست هي الإشكالات الحقيقية المرفوعة وإن كانت هناك مطالب حقيقية لا ترفع) ؛ إلى زعزعة استقرار الأمة(مشكلة الصحراء ــ المسألة الأمازيغية) ، ومحاولة ربط ذلك كله بتاريخ اليونان أو التاريخ الوثني ، والهجوم الشرعي على العلماء ، والإصرار على جعل القوانين تتفق والمواثيق الدولية بشكل سافر يدعو إلى عدم الحديث عن الخصوصيات الكائنة عند كل الأمم والدول . . . قضايا دفعتنا إلى إحياء الحديث عن الذاكرة المغربية وإبداعها في مجالات عديدة ، وهنا المجال السياسي كأحد اختياراتنا موضوع بحث ودراسة .

وقد أحوجني البحث كثيرًا الاطلاع على الأدب والفكر والتاريخ المغربي ، كي أحظى منه بما يتعلق بالإصلاح السياسي ، فلربما أفصح الأديب أو المفكر أو المؤرخ

فأصدق القول وعبر عن المقصود بوضوح جلي وبيان ناصع ، والأنوار كما يقول أهل الشأن لا تتزاحم ، وإنما يعين بعضها بعضًا على زيادة الإنارة والاستبصار . ولذلك وجهت العناية أيضًا إلى الأدباء والمفكرين والمؤرخين . . . وغيرهم ، ألتمس منهم ماله علاقة بموضوعي وله به صلة واضحة .

إن غير واحد من العلماء والباحثين والمفكرين قد أرشد إلى توسيع زاوية النظر في المسألة الواحدة في شتى الفنون المعارف ، فهذا شكيب أرسلان يقول عن «النبوغ المغربي في الأدب المغربي» للشيخ عبد الله كنون : «فقد ضمن في تضاعيف كلامه على تطور الحركات العقلية في المغرب ، لمحة دالة يفهم منها القارئ تطور السياسة وتعاقب الدول المختلفة التي سادت المغرب من ذلك اليوم إلى الآن»[(١)] ، كما أكد على الاتصال الوثيق للحركة السياسية بالأدب والفن وغيرهما حيث قال : «وقد ذكر صاحب النبوغ المغربي هذه الحقائق في عرض كلامه على تاريخ الحركة الفكرية في ذلك القطر العظيم ، وذلك لما تقدم لنا من اتصال الحركة السياسية والحركة الاجتماعية إلى الحد الذي لا يمكن معه ذكر إحداهما من دون ذكر الأخرى»[(٢)] .

إلى جملة أخرى من التحديات التي سأعمل بحول الله على معالجتها .

الخطة المتبعة في عرض الموضوع :

اجتهدت في عرض الموضوع ـ بعد المقدمة التأطيرية له ـ بتناوله في بابين

الباب الأول : مفهوم الإصلاح والسياقات المرجعية بالمغرب .

قسمته إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مفهوم الإصلاح السياسي بالمغرب ودواعيه .

قسمته بدوره إلى مبحثين :

---

(١) النبوغ المغربي : عبد الله كنون : ج ١ / ص ١٨ .

(٢) المصدر السابق .

المبحث الأول : مفهوم الإصلاح : تناولت مفهوم الإصلاح والمصطلحات التي التبست بمفهومه عن طريق الغلط المعرفي ، مبينًا وجه ما ادعيته بالأدلة والحجج .

وهو مبحث نؤكد فيه على مقاصد الإصلاح السياسي بالمغرب والحاجة إليه .

المبحث الثاني : مداخل الإصلاح بالمغرب : أبين في هذا البحث شمولية النظر عند الإصلاحيين المغاربة ، والميادين التي طالها الفعل الإصلاحي .

الفصل الثاني : السياقات المرجعية للإصلاح بالمغرب

قسمته إلى مبحثين كبيرين ، تحت كل مبحث مطالب تفصيلية :

المبحث الأول : السياقات الداخلية للإصلاح .

المطلب الأول : الوضع الداخلي .

المطلب الثاني : هزيمة إيسلي ١٨٤٤م .

المطلب الثالث : هزيمة تطوان ١٩٦٠م .

المبحث الثاني : السياقات الخارجية للإصلاح .

المطلب الأول : الحركة الإصلاحية بالمشرق العربي .

المطلب الثاني : النهضة الأوربية .

الفصل الثالث : مجالات الإصلاح السياسي بالمغرب .

وحيث إن موضوع الإصلاح السياسي قد حصل طرقه عبر مشاريع واضحة تتناول المجال من زوايا متعددة كما سيأتي معنا في الباب الثاني ، فإن هناك قضايا جزئية تعرض لمسائل سياسية دون أن يرتبط أصحابها بالتفصيل والتقديم في مشروع مكتمل الجوانب ، لذا آثرت تناول ثلاث قضايا أمهد بها لدراسة المشاريع في الباب الموالي ، واخترت لها المباحث الآتية :

المبحث الأول : الحريات مجال الإصلاح السياسي .

المبحث الثاني : الملكية مجال الإصلاح السياسي .

المبحث الثالث : البيعة مجال الإصلاح السياسي .

الباب الثاني : **مشاريع الإصلاح السياسية بالمغرب وأسباب التعثر :**

بعد تمهيد لهذا الباب شرعت في دراسة المشاريع الإصلاحية السياسية في ثلاثة فصول ، بدأت في الأول منهما أدرس المشاريع الإصلاحية في مرحلة التأسيس ، وخصصت الثاني لمرحلة الأجرأة ، والثالث لأسباب التعثر ؛ لكونها هي المقصودة عند المصلحين من حيث الوعي بها وعدم التقليل من شأنها .

الفصل الأول : مشاريع الإصلاح السياسية بالمغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين : مرحلة التأسيس .

وقد ضم الفصل مبحثين :

المبحث الأول : اليقظة المغربية في مجال الإصلاح السياسي .

تحته مطلبين ، هما :

المطلب الأول : الوعي بالإصلاح السياسي .

المطلب الثاني : مساهمة العلماء .

المبحث الثاني : التحديات الخارجية ، وضم هذا المبحث مطلبين هو بدوره :

المطلب الأول : الإصلاحات الأوربية .

المطلب الثاني : مجلس الأعيان .

الفصل الثاني : مشاريع الإصلاح السياسية بالمغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين : مرحلة الأجرأة .

وقد ضم الفصل أربعة مشاريع إصلاحية في المجال السياسي ، لكل مشروع مبحث خاص به :

المبحث الأول : مشروع عبد الله بنسعيد السلوي .

المبحث الثاني : مشروع الحاج علي زنيبر .

المبحث الثالث : مشروع الشيخ عبد الكريم مراد .

المبحث الرابع : مشروع جماعة لسان المغرب ١٩٠٨ .

الفصل الثالث : مشاريع الإصلاح السياسية بالمغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين :

أسباب التعثر :

قمت بتناول هذه الأسباب في مبحثين ، هما :

المبحث الأول : العراقيل الفكرية ، وقد ضم مطلبين ، هما :

المطلب الأول : معارضة أهل التقليد .

المبحث الثاني : إشكالية السوابق .

المبحث الثاني : العراقيل الخارجية ، وتحته ثلاثة مطالب ، وهي :

المطلب الأول : تعطيل المخزن للإصلاح .

المطلب الثاني : التفوق العسكري .

المطلب الثالث : معارضة الدول الغربية للإصلاح .

وهذا أوان الشروع في الموضوع بحوله سبحانه وتعالى .

*****

الباب الأول

مفهوم الإصلاح والسياقات المرجعية بالمغرب

الفصل الأول

مفهوم الإصلاح السياسي بالمغر ب ودواعيه

الفصل الثاني

السياقات المرجعية للإصلاح بالمغرب

الفصل الثالث

مجالات الإصلاح السياسي بالمغرب

الفصل الأول

مفهوم الإصلاح السياسي بالمغرب ودواعيه

المبحث الأول
مفهوم الإصلاح ودواعيه

المبحث الثاني
مداخل الإصلاح بالمغرب

المبحث الأول

مفهوم الإصلاح ودواعيه

يدخل مصطلح الإصلاح و مفهومه ضمن الحقل الدلالي الديني من خلال ورود الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية الداعية إليه ، واعتباره وظيفة للأنبياء والمرسلين وكل من تبعهم وسار على نهجهم في التغيير والشوق إلى النهضة .

ففي القرآن الكريم ورد الجذع المشترك (ص – ل – ح) بمشتقات عديدة ، منها : صلح ، أصلح ، أصلحوا ، الصلح ، الإصلاح ... إلخ .

قال تعالى :

﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [الأعراف:٨٥] .

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [هود:٨٨] .

﴿إِن تُرِيدُ إِلَّا أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [القصص:١٩] .

﴿فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٣٩] .

﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور:٥] .

﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ﴾ [النساء:١٢٨] .

﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الأنعام:٨٥] .

عن أم كلثوم عن النبي ﷺ أنه قال : «**ليس الكاذب بأن يقول الرجل في إصلاح ما بين الناس**» [١] .

---

(١) مسند أحمد : كتاب مسند القبائل ، رقم الحديث ٢٦٠١٠ .

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «للعبد المملوك المصلح أجران» [1] .

إنها آيات وأحاديث عديدة تترى في الموضوع ، وتظهر أن الإصلاح قيمة وعمل يدخل ضمن دائرة النهوض بأعباء الأمر المعروف والنهي عن المنكر . ومن النهي عن المنكر : الظلم ـ الاستبداد ـ والتأمر بالغلبة والشوكة ... إلخ . ومن المعروف : الحرية – والكرامة – والعدل – وحقوق الإنسان – وتسيير الناس شؤونهم بالرضا والتوافق ... إلخ .

وهذه كلها مواضيع سياسية ، تدخل ضمن دائرة إصلاح أوضاع البلاد التي يعيش فيها المسلم ، ومطاردة الفساد العام والخاص عند ظهوره ، ولهذا كان المصلح في غالب الأحيان معارضًا للسلطة السياسية [2] . وفي هذا رد على كل من زعم أن الإصلاح في الإسلام مهادنة أو ترقيع أو قبول بأنصاف الحلول أو أقل من النصف ، اختيارًا لفقه العافية على فقه المدافعة .

إن موضوع الإصلاح يكتسب أهميته من كونه موضوعًا يتسم بالديمومة والاستمرار مع كل الأجيال وشدة حاجتها إليه ، إذ مهما بلغ عمق و نجاعة ما اكتسبوا في ميادين الحياة المتعددة ، فلا تزال أعينهم وأنفسهم تتوق إلى ما هو أفضل ، وتذهب إلى إصلاح الواقع الذي تعيشه وإن كان في مجمله مرضيّا ومقبولًا إذا قورن بحال بعض الأمم والدول ؛ أو حتى عند عدم المقارنة . فلا زال سعي الإنسان متواصلًا في البحث عن الكمالات ، ولا يزال هذا السعي دؤوبا في طريق الإصلاح .

إنه موضوع كل الأجيال التي إن حصلت على الرقي والنهوض والتقدم في مجال العمران ، فإنها تشعر بأن ما وصلت إليه لا يفي بمتطلبات الطموح .

---

(١) مسلم : كتاب الإيمان : باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله ، حديث رقم ٣١٤٤ .

(٢) انظر : الإسلام والديمقراطية : سعيد بن سعيد : ص ١٣ .

وفي المغرب لا زال سؤال الإصلاح حديث الوقت والساعة، وفريضة العصر كما كان قبل قرنين من الزمان عندما انطرح للمدارسة.

إن وقوفنا عند المصطلح الذي اختاره المشتغلون بالميدان السياسي وغيره من الميادين والمجالات المعرفية والثقافية والفكرية والاجتماعية دون غيره من المصطلحات؛ أو مع مصطلحات أخرى من الحقل الديني والتي لم تشتهر اشتهاره، ولم تتميز مثل تميزه قد عبر عن أمور، منها:

أ ـ الامتياح من المنظومة الفكرية وهوية الأمة المرتبطة بالدين فلم تكن الحاجة داعية إلى الأخذ والاقتباس في المصطلحات ما دامت المنظومة الثقافية ولود قادرة على توليد المصطلحات ومعانيها التي هي ألصق بأمتنا، وتحمل دلالات يتفاعل معها المثقفون والجمهور على حد سواء.

ب ـ إن اختيار القطيعة بين هوية الأمة ومنظومتها الفكرية ومنها جانب المصطلحات، لم يظهر في هذه الفترة التي اخترتها للدراسة، إذ مع شدة وقع الهزيمة النكراء(إيسلي ١٨٤٤)، والهزيمة المفجعة التي لم تدع النكراء يستراح من مصيبتها (تطوان ١٨٦٠)، فإنها خلقت إصرارًا على الهوية(دون ما علق بها من تجارب الناس وأحوالهم ومسبقاتهم) من أجل النهوض من العثرة واستئناف مسيرة العطاء والبذل وإصلاح ما وقع فيه العطب.

ج ـ إن هناك إجماعا من قبل السلطة الزمنية والمثقفين والمفكرين والعلماء على اختيار مصطلح الإصلاح والذود عنه، فالسلطان المولى عبد العزيز يصرح لمراسل جريدة الزمن (Le temps) قائلا: «يخطئ الناس عامة بالخارج، في تقدير عواطف شعبي، إنهم يقدمونه كشعب معاد كليًا لكل فكرة تعني إصلاحات نافعة للبلاد، إن هذا غير صحيح بالمرة، إن الإصلاحات النافعة مرغوب فيها، ليس من

طرف المخزن فقط، ولكن من طرف رعايانا أيضًا»[١].

أما عموم الشعب وخاصة الفئة المثقفة فيه فلم تكن أقل حرصًا على إمضاء إصلاح سياسي راشد، إذ فور تولي السلطان عبد الحفيظ للملك ـ خلفًا لأخيه عبد العزيز الذي خلعه العلماء ـ تمت دعوته صراحة على صفحات جريدة «لسان المغرب» بالقول: «بما أن الوقت قد دعا إلى الإصلاح، والشبيبة العصرية قد هللت قلوبها وانشرحت صدورها له، وجلالة السلطان الجديد يعرف لزومه، فنحن لا نألو جهدًا في المناداة بطلبه على صفحات الجرائد في جلالته، وهو يعلم أننا ما قلدناه بيعتنا، واخترناه لإمامتنا، وخطبنا وده رغبة منا وطوعًا، من غير أن يجلب بخيل ولا رجال، إلا أملًا في أن ينقذنا من وهدة السقوط التي أوصلنا إليها الجهل والاستبداد، فعلى جلالته أن يحقق رجاءنا، وأن يبرهن للكل على أهليته ومقدرته ترقية شعبه، وعلى رغبته في الإصلاح وجدارته بإدارة ما قلدته أمته»[٢].

شعرت الدولة والأعيان من العلماء وذوو الرأي وعموم الشعب المغربي بالحاجة الماسة إلى إصلاح سياسي نافع. فكان هناك إجماع مغربي على ضرورة الإصلاح ووجوبه، ولكن الضرورة والواجب اعترضته موانع ذاتية وموضوعية[٣] حالت دون وثبة تكافئ الأمل والعمل الذي بذل من أجله.

وهكذا نجد أنفسنا أمام موضوعٍ (أعني الإصلاح) شغل بال الرأي العام والفئات المثقفة، باحثين عن الخلل وأسباب تقدم غير المسلمين وتأخرهم، وكان

---

(١) b .A .F| ١٩٠٥ . p٨١ .in guenane Djamal| les relations| p .٩٥ .
نقلا عن مجلس الأعيان: الخديمي: ص ٢٧٠.

(٢) مذكرات حياة وجهاد: الوزاني: ج ١ / ص ٨٦.

(٣) سنعرج على بعض أسباب تعثر الإصلاح السياسي بالمغرب في الفصل الثالث من الباب الثاني الخاص بأسباب تعثر المشاريع الإصلاحية.

سؤالا يشغل السلطة الزمنية بدورها . فقد توجه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن (١٨٥٩/ ١٨٧٣م ـ ١٢٧٦/ ١٢٩٠هـ) على إثر هزيمة تطوان بطرح النازلة على العلماء المغاربة لبيان الأسباب والمسببات ؛ وأصول الترقي وأسباب الهزيمة ، يستفتيهم في التحديث والتجديد والإصلاح و بخاصة ما يتعلق بأمر الجيش النظامي وإصلاحه ووجه النازلة إلى كل من[1] :

قاضي فاس محمد بن عبد الرحمان العلوي المدغري .

الشيخ أبو العباس أحمد المرنيسي الفاسي .

القاضي أبو عبد الله محمد الصادق بن محمد الهاشمي العلوي المدغري قاضي سجلماسة ونواحيها .

الشيخ أبو محمد عبد السلام بو غالب الفاسي .

القاضي محمد المهدي بن الطالب بن سودة .

أخوه أبو حفص الشيخ عمر بن سودة .

الشيخ محمد بن محمد بن حمادي الحمادي المكناسي .

الشيخ محمد مسواك بن محمد التازي .

القاضي الحاج محمد بن محمد الفيلالي .

الشيخ أبو العباس احمد بناني الفاسي المدعو كلا .

سؤال الإصلاح إذن كان موضوع السلاطين أيضًا ، يقول علال الفاسي : «لقد كان انهزام الجيش المراكشي في هذه الموقعة برغم حسن القيادة التي رأسها خليفة الملك وابنه محمد بن عبد الرحمن الذي أصبح من بعد محمد الرابع سلطان المغرب

(١) انظر : مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ١ / ص ٨٠ـ٣٣٥ .

باعثًا للشعب المغربي ونخبتة على التدبر والتفكير في أسباب الهزيمة وظروفها»[(١)]، وتكون في نفوس القادة شعور بالحاجة إلى التجديد وانتحال وسائل التقدم والنهوض[(٢)].

لهذا كان تقديري عند طرق موضوع الإصلاح السياسي بالمغرب هو :

أولًا : الوقوف على الموانع التي أربكت وأخلت عمل الإصلاح الأول فلم تكتمل المسيرة . ونحن مطالبون بفقه هذه الموانع الحاجبة والعثرات المعيقة وإدخالها في جملة حساب مشاريع الإصلاح عوض تغييبها ، فلا زلنا نرى تكررها وإن أخذت أسماء وألوان مغايرة .

الثاني : تصحيح الأغاليط التي علقت بهذا الموضوع والتي منها : «إنقاذ الجيل الحاضر من وهدة الضلال التي سقط فيها بالاطلاع على كتب الزيف لتاريخ الحركة الوطنية كما هو معروض فيها بتحريف متعمد ، وبتشويه مدبر ، مما يتفق في كثير من الأشياء مع ما ألفه بعض الأجانب الذين يعوزهم الاطلاع ويسيئون الفهم ، ويخطئون الحكم ، وجميع هؤلاء وأولئك إنما يتسببون في ترويج الترهات والسخافات ، والأباطيل ، مستغلين فراغ الميدان من الكتب الجدية والصحيحة»[(٣)].

إن موضوع الإصلاح عندنا يجد تبريره في التميز الذي عرفه المغرب عن المشرق مع القاسم أو القواسم المشتركة المؤطرة بالدين ، ومن هذه المميزات أذكر ما يلي :

❊ **التميز في القراءات** : اختيار رواية ورش عن نافع .

❊ **التميز في المذهب** : اختيار مذهب الإمام مالك بن أنس .

---

(١) الحركات الاستقلالية :علال الفاسي : ص ٩٨ .

(٢) انظر نفس المرجع والصفحة السابقتين .

(٣) مذكرات حياة وجهاد : الوزاني : ج ١ / ص ١١ .

* التميز في المجال السياسي : الانفصال عن الخلافات الإسلامية المتعاقبة والتي عرفتها مجموع البلاد الإسلامية ، باستثناء المغرب الذي لم ينضو تحت أي واحدة منها .

وإذا كان المغرب على هذه الشاكلة التاريخية وبهذه المميزات واقعًا لا مفر منه ، فإن تأثيرها سيكون حاسمًا وبارزًا في مشاريع الإصلاح المنبثقة من هذا التميز ، وسيكون إسقاط التجارب المشرقية أو العمل على استنساخها في بيئة المغرب التي ألفت التميز وعاشت عليه عمل غير صالح ممن يقصد الإصلاح .

إن فكرة الإصلاح عريقة مع كل المجددين الذين تعاقبوا على الأمة في لحظات الأزمة وخارجها ، ومنهم علماء وفقهاء ومحدثين ومفكرين وسلاطين . . .وإن موضوع الأنبياء والرسل لن يعدم في أي وقت أتباعًا ومقتدين . ومن هنا نقول : «ليست فكرة الإصلاح جديدة في العقل العربي الإسلامي ، ولا يبدأ تاريخها بظهور تيار الإصلاحيين في القرن التاسع عشر ، بل هي فكرة قديمة وأصيلة في الثقافة العربية الإسلامية الوسيطة وبواسطتها أمكن قيام لحظة فكرية سلفية مع الإمام ابن تيمية ومع الإمام أبي حامد الغزالي أنقذت العقل الإسلامي من اليبس والتحجر الناجمين عن تجربة الانصراف عن الأصول والانصراف إلى الفروع والحواشي» [(١)] .

إن الإصلاح مصطلح من صميم الدين وجوهره ، حتى أن مقاصد الشريعة الإسلامية تقوم على فكرة الإصلاح جلبًا وبحثًا عنه ؛ وعلى الإفساد دفعًا وإبعادًا له . وكثرت القواعد الفقهية والأصولية المؤطرة لفعل الإصلاح كقولهم :

* درء المفسدة أولى من جلب المصلحة .

* التصرف على الرعية منوط بالمصلحة .

---

(١) أسئلة الفكر العربي المعاصر : بلقزيز : ص ٣٠ـ٣١ .

* المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة . . .إلى آخر القواعد في مظانها .

ولهذا وجدنا شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : «إن الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها» (١) ، «والقول الجامع أن الشريعة لا تهمل مصلحة قط» (٢) .

وأما مفهوم الثورة فهو على النقيض من مفهوم الإصلاح ، إنه إحداث للقطيعة مع كل ما يرمز إلى الماضي والفترة السابقة ، وشن الغارة عليه ، وإعادة البناء بعد الهدم على أنقاض الجميع ، ولا يعني الإكمال والإتمام والإبقاء على النافع من الأعمال ، «فالإصلاح إذن مصطلح إسلامي أصيل ، وهو يعني في دلالته ترميم ما تعرض للفساد ، وإعادة بنائه على شكل جديد ، كما يعني فعل كل ما هو صالح ، وإقامة ما هو نافع ، وإبعاد ما هو ضار» (٣) .

لقد غدت الثورة كمفهوم سياسي حربًا على الإصلاح بالمفهوم نفسه ، وقامت على فكرة الصراع ابتداءً ، ومن هنا كان حضورها ضدًا على نظام المجتمع وثقافته وقيمه وهويته ودينه ، وليس تلبية لحاجات مجتمعية ملحة . لقد تبلورت الثورة كي ترث – من جهة – فكرة الصراع مع «الآخر» من الإصلاح ، وكي تضع الإصلاح ذاته موضوع نقد عنيف (٤) .

وأكاد أقول عن مفهوم الثورة ودلالته : لقد أوجد في البلاد الإسلامية ولم يوجد طبيعيًا واشتدت الحاجة إليه . لقد تم العمل على زرعه في رحم وجسم المجتمع الإسلامي لأهداف توسعية ومطامع استعمارية . ووقع تدعيمه ـ كما هو غير خاف

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى : ابن تيمية : ج ١٠ / ص ٥١٢ ـ ج ٣٠ / ص ١٩٣ .

(٢) انظر : المرجع السابق : ج ١١ / ص ٣٤٤ .

(٣) نظرية الاستعداد : العماري : ص ٢٤١ .

(٤) أسئلة الفكر العربي المعاصر : بلقزيز : ص ١٨ .

على أحد ـ من طرف الدول التي كانت تتبنى الثورة . وذلك في التاريخ كائنٌ عند قيام الحرب الباردة بين القطبين وانحياز كل دولة إلى أحدهما ، وبقاء دول عديدة غير منحازة لأي منهما في الصراع السياسي والثقافي والفكري يومئذ .

ومما يشهد من الواقع لما قلنا ، أن الإصلاح ثبت رغم محاولات الاعتداء عليه بالتشويه وغيره ، ولم تستمر الثورة كمفهوم سياسي معاصر لأن شروط الاستمرار ومقومات البقاء في الدول الإسلامية منعدمة . ولهذا عبر كثير من الباحثين عن هذه الحقيقة ، فذكروا أن الاعتناء بالإصلاح مهم في هذا الوقت وغيره ، لكونه المفهوم الذي ثبت رسوخه وامتداده في نسيج التاريخ الفكري والثقافي المعاصر ، على الرغم مما تعرض له من نقد ونقض[1] ، بل إنهم اعتبروا الثورة عارضًا من العوارض رحلت بعد أن اندفعت براديكالية قصوى ، كي يثبت الإصلاح الذي هو قاعدة من القواعد وأساس من الأسس المتينة التي لا تتخلف[2] .

ومما أقصد دفعه فيما له ارتباط بالمصطلح ما شاع عن الإصلاح عند المتأخرين تأثرًا منهم بالأوضاع السياسية الحادثة التي غيرت معاني المصطلحات ، والحقيقة العلمية تقتضي فهم المصطلح فيما وضع له عند أصحابه ، لا فيما وضعه الغير وحرص على إلباسه له .

وهنا تستوقفنا فكرة الترميم التي أعطيت لمعنى الإصلاح فيما يشبه اللمز ، ولم يقد البحث العلمي المتجرد إلى هذا المعنى . نجد هذا كثيرًا في الكتابات اليسارية وخاصة المتشددة منها ، بل إن بعض الباحثين رغم اجتهادهم في البحث والإنصاف ، قد راجت عليهم الفكرة فكتبوا يقولون : «وفي مقابل فكرة الترميم التي يقود إليها مفهوم الإصلاح ، وعلى أنقاض نزعتها المحافظة المهادنة ، تبلور مفهوم جديد اندفع

---

(١) انظر : أسئلة الفكر العربي المعاصر : بلقزيز : ص ١٩ .

(٢) انظر : المرجع السابق : ص ١٥ ـ ١٩ .

براديكاليته إلى الحدود القصوى هو مفهوم : الثورة»[١] .

إن مثل هذا الاعتقاد المرتكز على معاني : الترميم ؛ والمحافظة ؛ والمهادنة ، كمفهوم للإصلاح ليس صائبًا بالمرة ، إذ لو كانت المعاني الثلاثة هي ماهية المصطلح ما وقع للأنبياء والمرسلين الذين رفعوا شعار الإصلاح لأممهم وأقوامهم من التنكيل والتشويه والتضييق والحصار والنفي والقتل ، فلا داعي عقلًا لمن يرقع الواقع ويقبل به في أضيق حدوده أن يقع له ما يشهد التاريخ لهم به من وقوع العدوان و الحرب عليهم ؛ والنفي وانتهاء بالتصفية والقتل .

قد تكون فكرة الترميم جزءًا من مفهوم الإصلاح ، ترميم ما يحتاج إلى ترميم ولكن عمق المصطلح هو القبول بما هو صالح نافع ، وإبعاد ما هو ضار غير صالح ؛ قد تصل إلى درجة إعلان الحرب على الفساد ، وبناء جديد لم يكن يغلب على الظن صلاحه ومصلحته ، وقد يكون الترميم كافيًا مادام المُرَمَّم صالحًا و يؤدي وظيفته .

ولا يعني الإصلاح المهادنة أيضًا ، إذ لو كان المعنى المهادنة والمحافظة على الوضع هو على أساس تجبيره وترميمه ــ زعموا ــ ما جاء الأنبياء والرسل والمصلحون ، وما وقع لهم ما أسلفت الحديث عنه قبيل قليل ، وكلهم كان شعارهم : ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ [هود:٨٨] .

فلماذا قتلوا ، وهم محافظون على الوضع ، مهادنون مع الواقع ، قاصدون ترميم ما وقع في البناء من شقوق وثقوب فحسب .

وفي حالة المغرب كان من المصلحين في المرحلة التي أقوم بدراستها «القرنين التاسع عشر والعشرين» من اضطهد بسبب أفكاره الإصلاحية بل منهم من تعرض

(١) أسئلة الفكر العربي المعاصر : بلقزيز : ص ١٥ .

للقتل ، ونموذج ذلك رائد البيعة الحفيظية وخلعِ السلطان عبد العزيز الشيخَ محمد ابن عبد الكبير الكتاني ، وكانت أعماله في المجال السياسي جارية على سنن الإصلاح وباسم الإسلام حتى أتعب من كان معه ومن جاء بعده . ولقد اعترف له الجميع بريادته في معركة الإصلاح السياسي بالمغرب في هذه الفترة وكانت بعض طروحاته السياسية التي أُخذ بها في الخلع والبيعة دالة على عمق الفكرة الإصلاحية وأصالتها عنده ؛ ونضاله من أجلها حتى قدم نفسه فداء لما يؤمن به و يسعى من أجل تحقيقه .

وبناء عليه ، نجد طريق تبرير الممارسات السياسية وإضفاء صفة الصواب عليها عند البعض مفهومٌ دواعيه وأسبابه ، ذلك أن السِّباب الذي وقع في العقود السابقة بين من نعتوا بالإصلاحيين والمهادنين والمرقعين والمسالمين ؛ الذين قبلوا الواقع على علاته وقنعوا بإجراء تعديلات طفيفة عليه ، وبين الذين وصفوا بالثوريين والظلاميين والعدميين ؛ الذين لم يقبلوا الترقيع والمهادنة لا نجد مكانًا له في حقيقة المصطلح في الإسلام .

فهؤلاء وأولئك ينطلقون من التعصب واللمز ، ومقاصد الشريعة الإسلامية تنطلق من تقرير حقيقة تريد الوصول إليها . ولقد كان بالإمكان أن لا نقف عند هذه اللوثة الفكرية ، لولا وقوفنا عند بحوث علمية وفكرية وقعت فيما يدعى بمنهج الإسقاط وأسلوبه ، فلا يجوز في البحث العلمي أن يحمل مصطلح له دلالة تاريخية معينة ومعاني محددة بدلالات حادثة مولدة .

ولو ثبت هؤلاء الباحثون عند مفهوم يعتقدونه لكان له وجه من النظر وإن لم يوافقوا عليه ، أما أن يقع لهم التناقض والارتباك ، فهذا أدعى عندي أن نزيل الغلط وندفع التناقض .

ففي الوقت الذي وجدنا الأستاذ عبد الإله بلقزيز يعتقد أن مفهوم الإصلاح في طرف ؛ والثورة في طرف مقابل كما مر معنا ، إذا به يعود إلى نفي الاختلاف ويؤكد

على المماثلة بينهما ، فيقول في هذا السياق : «بلور الفكر العربي المعاصر في سياق تراكمه النظري والمعرفي ، ثلاثة مفاهيم لتعيين مطالب وأهداف التقدم في المجتمع والفكر ، تقوم بينها درجة غير قليلة من القرابة الدلالية ، هي مفاهيم : الإصلاح ، والثورة ، وإعادة البناء»[1] .

يعتبر الأستاذ الباحث من خلال نصه الذي أوردته أن المفاهيم الثلاثة تجمع بينهما قرابة دلالية كبيرة ، وأنها من نفس الطبيعة والسلالة الدلالية .

وأقول بأن هذا الفهم عنده أيضًا غير صحيح ولا يسلَّم له ، فليست المصطلحات المذكورة من نفس السلالة الدلالية ودليل ذلك بوجه عام أن الترادف في اللغة ممتنع عند أرباب اللغة أنفسهم كما صرح بذلك غير واحد ؛ ومنهم أبو هلال العسكري[2] . فلكل مصطلح ماهيته وما صَدَقُه الخاص به ؛ وإن ظهر القرب للبعض . وهذه حقيقة علمية خاصة بالمصطلحات .

ثانيًا : ينطوي هذا التقريب بين المفاهيم الثلاثة على منهج الإسقاط ، الذي يعد من الناحية المنهجية خطأ فاحشًا في البحوث العلمية والكتابات الأكاديمية . إنهما مفهومان متناقضان ، يقول الأستاذ محمد أفاية : «جرت مشاحنات لا حصر لها بين النزعة الثورية والاتجاه الإصلاحي ، وتبودلت الاتهامات والأحكام السلبية . فالثوري عند الإصلاحي ، مغامر ، وحالم ، ورومانسي . والإصلاحي في نظر الثوري ، مهادن ومحافظ ، ومتصالح مع وقائع يستحيل عليه تغييرها من داخلها ، بل إنها تحوز قدرة كبيرة على احتوائه أكثر مما يملك هو من الإمكانات لإصلاحها .

---

(١) أسئلة الفكر العربي المعاصر : بلقزيز : ص ١٣ .

(٢) ذهب أبو هلال العسكري إلى أن اختلاف العبارة يوجب حتمًا اختلاف المعنى ، حيث قال في فروقه : «الباب الأول : في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبًا لاختلاف المعاني في كل لغة» الفروق : ص ١٣ .

لذلك يحارب الثوري الاتجاه الإصلاحي لأن مآله الفشل في نظره»[(١)] .

فإذن ؛ دلالة المصطلحين بالإضافة إلى كونهما متباعدتين من الناحية اللغوية ، يسندها الواقع الذي أفرز المصطلحين . والاتهامات المتبادلة بين أنصار كل مصطلح دليل آخر على البون الموجود بينهما .

ثالثًا : إن مفهوم الثورة ودلالته لم يعرف عند الناس إلا في الخمسينات كمصطلح سياسي في سياق حرب القطبين . بينما مفهوم الإصلاح أصيل في تاريخ البشرية ؛ وبخاصة عند أصحاب الديانات . ففي الوقت الذي كان الإصلاح مع النبي ﷺ وأصحابه ومن جاء بعدهم متبعًا طريقهم ؛ و قبل ذلك مع من سبقه من الأنبياء ، في هذه الأثناء ارتبط عند الغرب المفهوم بالدعوات الدينية في القرن السادس عشر مع كل من «مارتن لوتر» و«كالفن» ، مما يعكس بوضوح ارتباط الإصلاح ومفهومه بالدين[(٢)] .

رابعًا : إن الكاتب نفسه قد اعتبر الثورة عكس الإصلاح وفي مقابله وأن ما يعتبر هدفًا للإصلاح هو موضوع هجوم الثورة ، التي تعمل على تدمير النظام القائم ونفي مرجعيته التي إليها يستند[(٣)] ، ثم يذهب إلى الاتفاق بينهما[(٤)] . فهو ينص على المعاكسة والمناقضة ويعود إلى الموافقة والتشابه . وهذا من الإغراب في العلم .

خامسًا : إن فهم أي مصطلح إنما يكون موفقًا إذا أخذ معناه من منظومته الفكرية والثقافية وحقله الذي نبت فيه . وأما اجتثاثه من مناخه وإلباسه مفهومًا آخر من بيئة ثانية مغايرة ، فتلك عملية قيصرية إكراهية .

---

(١) البقاء . . للإصلاح : محمد نور الدين أفاية : ص١٤ .

(٢) انظر : المرجع السابق : ص١٦ ـ ١٧ .

(٣) انظر : أسئلة الفكر العربي المعاصر : بلقزيز : ص ١٥ .

(٤) انظر : المرجع السابق : ص ١٣ .

المبحث الثاني
مداخل الإصلاح بالمغرب

عرف المغرب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين حاجة شديدة إلى الإصلاح في كل الميادين ، والتي كان لها كبير الأثر في الانهزام نفسيًا واجتماعيًا وعسكريًا ... إلخ .

وقد عرفت هذه الحاجة الماسة في ظل الظروف الداخلية و الدولية منها مواقف متعددة كان لها واسع التأثير على العلماء والمفكرين وأهل الرأي في بلاد المغرب الأقصى ، تجلى ذلك في الخوف من الغرب في ميدان النزال البري والبحري وغيرها ، كما وصف الغيغائي أمرهم في رحلته ، حيث قال : «ومن يحاج النصارى ويغالبهم اليوم لعلو كلمتهم وقوة شوكتهم في البحار والمراسي وفي كل الثغور» [(١)] .

وحاصل القوة الصاعدة وأثرها على الواقع ؛ وتجاه المغربي إذلال للمسلمين في كل الميادين والمجالات حيث نص على ذلك أيضًا بقوله : «وحاصل الأمر وغايته أن النصارى لعن الله دينهم تقووا على المسلمين وعلت كلمة الكفر بالثغور وذلت كلمة الإسلام في كل الأمور» [(٢)] .

هذه الحالة التي عبر عنها أحد أقطاب المغرب فيما يتعلق بعدم تكافؤ كفتي المدافعة لم تكن رأيًا خاصًا به ، وإنما هي تعبير عن نفسية مجموع الرأي العام أو على الأقل معظمه ، والذي كان يعيش مثل حالة الغيغائي ، إن لم نقل بأن هذا الأخير كان مترجمًا صادقًا لواقع الحال . ويؤكد هذا ذهاب المؤرخ الناصري في الاستقصاء

---

(١) رحلة الغيغائي : ص ٦٦ نقلا عن الإصلاحات والمشكل الصحي : البزاز : ص ٢٣١ .

(٢) نفس المرجع السابق والصفحة .

نفس المذهب، معتبرًا سدادًا في الرأي البعدَ عن عقد الحرب معهم أو الدخول في مواجهة محسومة النتائج، حيث قال: «فكيف يحسن في الرأي المسارعة إلى عقد الحرب مع الفرنج، وما مثلنا ومثلهم إلا كمثل طائرين أحدهما ذو جناحين يطير بهما حيث شاء، والآخر مقصوصهما واقع على الأرض لا يستطيع طيرانًا ولا يهتدي سبيلًا، فهل يا ترى لهذا المقصوص الجناحين الذي هو لحم على وضم أن يحارب ذلك الذي يطير حيث شاء!؟»[1].

وطبيعي أن من كان على هذه الحال لا يرتجى منه التفكير في الإصلاح، أو رفع الهمة إليه لتحقيقه، فهو مصاب بضعف الأجهزة التي تقعده عن القيام بمهمته والبحث عن خلاصه وفكاك أمره.

في ظل هذه الأحوال تظهر معادن لا تحتاجها الأمة فحسب، بل هي من ضرورات بقائها بين الأمم والحضارات، وإلا بادت وانقرضت كما وقع لمن سبقها من الأقوام التي التحق أمر شأنها بكتب التاريخ وعلم الحفريات وما هو من بقايا الإنسان.

إن هذه الأحوال الحالكة قد انبرى لرفع حلكتها بإيقاد مصابيح الاهتداء، رجال علم وفكر ورأي، تجلى قيامهم في الجواب العملي لـ: أين الخلل؟ ومن أين يبدأ الإصلاح؟ وما هي مداخله؟.

طرح العلماء والمفكرون وأصحاب الرأي بعد الاحتكاك بالغرب للخروج من هذه النكسات سؤال الخلل؟ والنهضة والتقدم والتخلف؟ والإصلاح؟

فكتب أعلام الفكر والعلم عن هذه الوهدة التي أيقظت الأمة منها الاحتكاك والصدام من المستعمر الغاري الكادح.

---

(١) الاستقصا: الناصري: ج/ ص ١٩٠.

لقد كتب المشارقة :

- لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم : شكيب أرسلان .
- طبائع الاستبداد ومصارع الاستبعاد : الكواكبي .
- روح الحضارة الإسلامية : الفاضل بن عاشور .
- المحاورات بين المصلح والمقلد : رشيد رضا .
- شروط النهضة : مالك بن نبي .
- ودخل الخيل الأزهر : محمد جلال كشك .

وهي مؤلفات تناولت موضوع الإصلاح ، وكان التناول متعدد الجوانب للإجابة عن الأسئلة السابقة .

لقد كان لكتاب الأمير شكيب أرسلان : «لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم» أكبر الأثر وأعظم النفع على رجالات المغرب التواقين إلى الإصلاح وتلمس مداخله . مما جعلهم يطلبون مزيدًا من نسخ الكتاب من صاحبه ، ففي الرسالة الخامسة للأستاذ عبد السلام بنونة إلى أرسلان نجد فيها تعبيرًا عن هذا الغرض بقوله : «أتقبل بصدر رحب ما تفضلت به عطوفتكم من إكرامنا بعشر نسخ من رسالة «لماذا تأخر المسلمون وتقدم سواهم» ، وأرجو من سموكم الكتابة لعالم الإسلام الأستاذ الشيخ المحترم رشيد رضا بأن يبعث لنا بقصد البيع مئة نسخة نحول له قيمتها ساعة ورودها ، ولكم مزيد الشكر . أبقاكم الله ذخرًا لهذه الأمة المنكودة الحظ» [1] ، كما عملوا على ترجمة الكتاب إلى الفرنسية خفية وخشية التفتيش من طرف المستعمر [2] . وبعد أن بدأ جيل المصلحين يوزعون الكتاب خلسة

(١) نضالنا القومي : الطيب بنونة : ص ٤٠٦ .

(٢) انظر المرجع السابق : ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧ .

اكتشفت السلطات الفرنسية الأمر فأصدرت يوم ١٩ يونيو ١٩٣١ أمرًا يقضي بمنع دخول الكتاب وترويجه بالمنطقة السلطانية[١] .

وتناولت الإصلاحية المغربية النازلة من وجهة نظرهم ، فأسفر الاجتهاد عن وجود خلل في ميادين عديدة بحسب زاوية الاجتهاد والنظر وما أدت إليه آلية الاجتهاد .

فمنهم من أرجع سبب النكوص إلى البعد عن الدين (على وجه العموم والإجمال) وعدم التقيد بأحكامه وأخلاقه ، ونجد هذا في كتاب «نصيحة أهل الإسلام» لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني .

ومنهم من تناول الآليات المعينة على الإصلاح والنهوض ، كأحمد الصبيحي في كتاب «أصول أسباب الرقي الحقيقي»[٢] .

ومنهم من أرجع الهزائم إلى ضعف المجال التعليمي ، فنشطت الدعوات الملحة على إصلاح نظام التربية والتعليم ، كما نشطت الرحلات إلى ديار الغرب للاستفادة منه على أيدي علمائه . وظهر لأول مرة في تاريخ الإسلام الهجرة إلى الغرب الكافر واتخاذه معلمًا ومرشدًا . كما سنقف على ذلك في المبحث المتعلق به .

وفي هذه الرحلات إشارات وتنصيص على ميادين التفوق العلمية ، والعسكرية ، والسياسية ، والاقتصادية ... إلخ .

ومنهم من تناول الإصلاح من جانب السياسة ونظم الحكم ، فكتب في مجال الإصلاح السياسي والاجتهاد فيه ، وتتابع إحكام الاجتهاد السياسي فبرز رصينا

---

(١) ورد المنع بالجريدة الرسمية لمنطقة الحماية الفرنسية الصادرة بالرباط يوم ١٩/ ٠٦/ ١٩٣١ ، نقلًا عن : أب الحركة الوطنية المغربية : ج ٣/ ص ٢٩ ـ ٣٠ .

(٢) انظر كتاب أحمد الصبيحي ضمن ملاحق كتاب : الاجتهاد والتحديث : سعيد بنسعيد : ص ١٢٨ فما فوق .

على يد ثلة ممن كانت مشاريعهم جديرة بالدراسة والتحليل والبحث ، وهو العمل الذي سنخصص له فصلًا كاملًا بحول الله تعالى .

*****

المطلب الأول
التعليم مدخل الإصلاح

لقد تنبه كثير ممن اشتغل بموضوع الإصلاح بالمغرب بالتعليم وتوصلوا إلى خلاصة مفادها : أن ما وصل إليه الغرب من تفوق وازدهار وعلو كلمة إنما هو بعلم لا بجهل ، بل وجد هؤلاء المصلحون من أقوال عقلاء الغرب ما يسند توجههم واختيارهم للتعليم كأساس لا محيد عنه لأي إصلاح منشود وتغيير مرتقب ، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ محمد بن عبد السلام بن عبود في جريدة الحرية بتاريخ ٢١ يوليوز ١٩٤٠ : «إن المدارس الوطنية هي التي توجه سير التاريخ ، فلهذا نرى الأمم المترقية تقدرها قدرها ، وتعتمد عليها في أخطر الأشياء ، فهذا بسمارك يقول عندما انتصر على أعدائه في حرب ١٨٧٠ «لقد انتصرنا بمدارسنا»[(١)] .

وقبل هذا التاريخ كتب الأستاذ أحمد بن جلون في نفس الصحيفة بتاريخ ١٣ من مارس ١٩٤٠ مشيدًا بالمؤسسات التعليمية ، معتبرا التعليم منبع النهضة ، ومجال تخريج الرجال حيث قال : «تمتاز هذه المدرسة عن غيرها بكونها منبع هذه النهضة المباركة ، ففيها نفثت روح الوطنية في نفوس الشباب المغربي الثائر ، ومنها انبعثت أشعة النور الأولى التي أضاءت السبيل لهذا الشعب الضليل ، ويكفيها فخرًا أن يكون أغلب قادة هذه الحركة الوطنية بالعاصمة من متخرجيها أو من الذين سبق لهم الدراسة فيها وتشبعوا بروحها ، فهي إذن أم الوطنية الحنون ، وإليها يرجع الفضل الأكبر في إخراج هذه المبادئ المقدسة إلى حيز الوجود»[(٢)] .

---

(١) الحركة الوطنية في الشمال : ص ١٢ .

(٢) نفس المرجع السابق والصفحة .

وكانت الأقلام المشرقية التي تكتب في الصحف والمجلات المغربية القليلة في تلك الفترة تصر على أن الأزمة وإن كانت متعددة الجوانب فإن أُسّها يرجع إلى أزمة التعليم ، وأن إصلاحه مخرج وخلاص لما يروم تحقيقه المصلحون من نهضة ورقي . نموذج ما أثبته المقالات التي كان ينشرها الأمير شكيب أرسلان ؛ ومنها تلك التي نشرها في مجلة «الفتح» عدد١١٥ تحت عنوان : «الأزمة الحقيقية الحاضرة في الإسلام هي أزمة التعليم» [١] . ولقد أحدثت مثل هذه المقالات أثرها في نفوس المغاربة حتى اعتبروها جديرة بالكتابة بماء الذهب ، لقد علق الأستاذ عبد السلام بنونة على هذه المقالة بقوله : «قرأت مقالة (الأزمة الحقيقية الحاضرة في الإسلام هي أزمة التعليم)بقلم الأمير شكيب أرسلان . أطربتني ورقّصتني كثر الله من أمثاله في الأمة الإسلامية ، وبارك في حياته ونفعنا به . فإنك تجدها جديرة بالكتابة بحروف لذهب» [٢] .

أما الأستاذ عبد الخالق الطريس من الرعيل الأول للحركة الوطنية فلم يشذ عن القاعدة ، وعزف على وتر التعليم ، واصفًا إياه بكونه الأول والأخير والكفيل دون سواه للقيام بمهمة الإصلاح التي ندب أنفسهم لها المصلحون ، فعبر رحمه الله عن ما اعتبره حقيقة بقوله : «قلنا دائمًا إن التعليم وحده كفيل بإصلاح حال هذه الأمة ، ولقد برهنت الأيام على أن العمل الذي قمنا به من أجل انتشار المعرفة ساعدنا بشكل فعال على بث روح الوطنية بين الجماهير» [٣] .

إن التعليم إذن كمدخل للإصلاح ميزة وخاصية اضطلع بالوقوف عنده مشروع

---

(١) انظر : أب الحركة الوطنية المغربية الحاج عبد السلام بنونة : محمد بن عزوز حكيم : ج ١/ ص ١٤٣ .

(٢) نفس الرجع السابق : ج ١/ ص ١٤٣ .

(٣) نفس المرجع السابق : ج١/ ص ١٤١ .

الكتلة الوطنية ليقينهم أن غيره من المداخل ثانوية في الرتبة ، تابعة لتوجيهات التعليم وأهدافه ومقاصده ، ولقد كتب المرحوم عبد السلام بنونة إلى ولده عام١٩٣٠م يذكره بهذا المدخل الأساس قائلا : «اعلم يا بني أن التعليم هو أساس الإصلاح ، فعندما تنعدم المعرفة تنعدم معها جميع وسائل الإصلاح »[(١)] .

بل إننا نجد مع بداية الفكرة الإصلاحية في القرن التاسع عشر كيف سيتحول المغرب ـ بعد أزمنة طويلة من الصراع مع الدول الأجنبية كانت تتعرض للهزائم كما تحقق انتصارات ، وكان في هزائمه لا يقبل بالأخذ عنه ـ إلى التوجه إليه (الغرب) والتعلم منه .

لقد تغير الحال فصار موضوع الإصلاح يتعين معه النظر في مصادره ، وبخاصة المصدر الأجنبي ، وهكذا وقع إرسال البعثات إليه للتتلمذ عليه فيما ينبغي العمل له والقيام به للإصلاح . وقبلت الدول الغربية البعثات العلمية والوفود الطلابية .

إن السيل الجارف الأوربي قد حمل معه أبناء الدولة المغربية الناهض بأعباء الإصلاح والمتشوق إليه إلى بلدان الغرب قابلين السفر إليه واتخاذه معلمًا ومرشدًا وتتالت الرحلات[(٢)] نذكر منها :

رحلة محمد بن عبد الله التطواني الصفار إلى فرنسا ابتداء من أواخر سنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م ، والمسماة : «صدفة اللقاء مع الجديد» [(٣)] أو «الرحلة التطوانية إلى الديار الفرنسية» [(٤)] .

---

(١) نفس المرجع السابق والصفحة .

(٢) تعرض الأستاذ مصطفى بو شعراء إلى السفارات إلى دول الغرب في مبحث : «الأزمات والسفارات » ضمن كتابه : الاستيطان والحماية بالمغرب : ج ١ / ص ٣٥٩ الخ .

(٣) هذه التسمية حسب محققة الكتاب سوزان ميلار .

(٤) هذه التسمية حسب محققة الكتاب سعاد الناصر (أم سلمى) .

رحلة الطاهر بن عبد الرحمن الفاسي الفهري إلى إنجلترا سنة ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م ، وتحمل اسم «الرحلة الإبريزية إلى الديار الإنجليزية» [١] .

رحلة الحاج إدريس العمروي إلى فرنسا سنة ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م ، وتحمل اسم «تحفة الملك العزيز بمملكة باريز» .

رحلة أحمد بن محمد الكردودي ؛ وتحمل اسم» التحفة السنية للحضرة الحسنية بالمملكة الأصبنيولية» ، وكانت هذه الرحلة إلى إسبانيا سنة ١٨٨٠م .

«الاستبصار في عجائب الأمصار والجبال والأنهار والبحور ومنافس النار» : الطاهر الوديي ، وهو أحد الطلاب الذين أرسلوا إلى أوربا من طرف الحسن الأول ، كانت له مشاركة سياسية كمترجم في مؤتمر الجزيرة الخضراء .

عبد الله الفاسي الفهري ورحلته المسماة : «الغصون الكاسية بأزهار وصف الديار الباريسة» ، والتي كانت إلى باريس سنة ١٩٠٩م .

لقد نقل هؤلاء السفراء والرحل إلى بلاد الغرب إعجابهم بالتنظيمات التي أبدعوها في شتى المجالات ؛ ومنها المجال السياسي ـ موضوع بحثنا ـ حيث نقل السفير إدريس العمراوي في سفارته الرسمية الأولى سنة ١٨٦٠م ـ أي مباشرة بعد هزيمة تطوان ـ إعجابه بالنظام البرلماني ، حيث يقول : «ومن عوائدهم السياسية التي جرى عليها عملهم ، أن يجتمع في كل سنة بباريز ستمائة رجل من كل مدينة . . عددٌ معين من التجار والفلاحين وأرباب العقار . .في دار معلومة . . يحضر معهم الوزراء وسائر رؤساء الدولة ، ويتذاكرن فيما يصلح بلادهم ، ويذكرن ما وقع في سائر السنة الماضية ، فيحسِّنون الحسن ويقبِّحون القبيح . .ويحاسبون الدولة على ما

---

(١) حقق هذا الرحلة الأستاذ محمد الفاسي ضمن سلسلة الرحلات / منشورات جامعة محمد الخامس .

دخل عليها وما خرج»[١] .

ومع ما يمكن أن يسجل لهذه المبادرات الإصلاحية في حد ذاتها ، فإن سؤالًا ملحًا لا يقبل عدم البحث عن جواب له وهو : هل يعقل أن يقبل الغرب المساهمة في إصلاح حال مع من سيقف معه ندًا؟ أو لربما سيحرص على إذعانه والغُلب عليه(كما وقع في مساهمته القوية في عرقلة أي مشروع حقيقي)؟

سؤال عارض ، الإجابة عنه في الواقع القديم والمعاصر المعيش ، والذي يقول بنزع الغرب لكل قوة أو إصلاح راشد سيزاحم به مشروع الدول الغربية ، فيتم العمل على لجم كل الخطوات الجدية التي تتجاوز المسموح به عندهم ، ويكفي أن نذكر في هذا الصدد العمل بكل قوة ووحشية كاسرة على الإطاحة بالمشروع الإصلاحي لمحمد علي باشا الكبير في مصر[٢] ، واليوم يتكرر الأمر نفسه ولذات السبب مع دولة العراق . . والأمثلة لن يعز وجودها ، ولن نشقى في البحث عنها .

وحتى لا نذهب بعيدًا فنتهم بالرجم بالغيب واتباع الظن والخرص ، في محاولة الاستنجاد بالأمثلة من خارج المغرب فرارًا أو عجزًا عن إيجاد الشواهد المحلية ، فإنني أقرر حقيقة تاريخية تؤكد تفوق المغرب في الجانب العسكري على أوربا في القرن التاسع عشر على عهد المولى سليمان ، وبخاصة أسطوله البحري الذي كان يعد قوته الضاربة ، وقد قام بأدوار هامة مكنته من حماية نفسه وحماية الدولة العثمانية التي كثيرًا ما استنجدت به ؛ وتدخلت لدى سلاطين المغرب للدب عنها ودفع عدوهما المشترك وعدم تمكينه من مياهه الوطنية للمرور إليهم ، بل لقد ألحق الهزائم بالأسطول الأمريكي نفسه .

---

(١) تحفة الملك العزيز : العمراوي : ص ١١٦ ـ ١١٧ .

(٢) انظر تجربته الرائدة في جميع الميادين والتي لم تترك للنمو والنضج في كتاب : «دروس في التغيير والنهوض : تجربة محمد علي الكبير» : ذ . منير شفيق .

هنا أرغم المغرب على تجريد نفسه من كل قوة ؛ أو يتولوا هم(الأوربيون)مهمة تجريده منها بالقوة والغصب ، وهي القصة التي لا تزال تتكرر مع جميع الدول الإسلامية ، ومثال العراق اليوم شاهد ، ومآل مصر و المغرب بالأمس دليل .

لقد عنون المنوني على هذه المؤامرة على قوة المغرب البحرية التي لم ترد الدول الأوربية أن ترى على ثبج البحر قوة غير منضوية تحت رايتها ، وبدأت تصرح بحقيقة مقاصدها من عام ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م بـ«كارثة الأسطول المغربي» ، ثم قال بعد فصول دامية : «هكذا يختفي الأسطول المغربي من الوجود بعد تاريخ مجيد ، وماض حافل بجلائل الأعمال ، مليء بآيات البطولة والشجاعة المثالية .

وهكذا تنجح المؤامرات الدنيئة في القضاء على قوة المغرب البحرية بعدما قضت وستقضي على قوات بحرية أخرى في مختلف بقاع العالم الإسلامي .

ابتدئ بحل هذا الأسطول أيام المولى سليمان ، ثم أجهز عليه نهائيًا أيام السلطان المولى عبد الرحمن ، بعدما كان إلى عهد قريب جدًا يغالب أساطيل الغرب فيغلبها»[1] .

فكان التفكير في إشاعة التعليم حتى يتعذر معه القضاء عليه إلا بقوة بالغة ومجهودات مضنية ووقت ليس بالقصير ، وقد يكون مآل جهودهم في الحرب هزيمة ، لأن المغرب ساعتها يكن بالتعليم قادرًا على حماية نفسه والدفاع عن إصلاحه ، مادامت المسألة لا يتولى أمرها نخبة قلت أو كثرت ؛ وإنما هي قضية شعب بأكمله ، يعرف حقوقه ويكافح من أجلها برؤية متبصرة واقتناع تام .

وعندما نطالع مؤلف أحمد الصبيحي : «أصول أسباب الرقي الحقيقي» نجد دعوة ملحة إلى وجوب الاعتناء بالمسألة التعليمية وإصلاح نظام التعليم حتى يكون

---

(١) مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ١ / ص ١٥ .

قادرًا على الاستجابة لما استجد من الأقضية في حياة الناس ، حيث يقول : «ثم إن التعليم عندنا بالمغرب من أهم أسباب تأخر العلم فيه : عدم تنظيمه كما ينبغي . . وعدم مراعاة بعض المدرسين لحال طلبتهم . فتراه يتشدق بجلب الأنقال الغربية[1] أو يمضي في المناقشات اللفظية ، والاحتمالات العقلية ، والحال أن الطلبة أمامه غير مستعدين لذلك»[2] . ثم شرع يبين مكامن الخلل في التعليم بالمغرب التي أرجعها إلى ثلاثة ، خاتمًا توضيحاته بالقول : «فينبغي لنا معشر المغاربة أن نسهل للعلم أسبابه ، ونفتح للتعليم الصحيح أبوابه»[3] .

وألف الناقم على المولى عبد العزيز والذي كتب البيعة لأخيه المولى عبد الحفيظ الشيخ أحمد بن المواز في ميدان التعليم الذي هو في مسيس الحاجة إلى الإصلاح ، مشيدًا بالتعليم الغربي الذي أبهر العالم في وقته بنتائجه وبالعقلية العلمية التي صاغها عندهم ، ومن عناوين ما كتب نجد مؤلفة المسوم ب : «خطوة الأقلام في التعليم والتربية في الإسلام» ؛ ومن فصول الكتاب : «الخاتمة الإنصافية في فضل التعاليم الفرنسوية »[4] .

*****

(١) الظاهر أنه يقصد النقول الغربية التي درج عليها بعضهم في عملٍ منه كي يعتقد فيه الغير النبوغ والوصول إلى مرتبة العلماء ، وهي ظاهرة مرضية وحالة منحطة للعلم تحدث عنها الذين كان لهم اهتمام بالمسألة التعليمية في عصور الانحطاط ، وفي المغرب أيضًا في هذه الفترة المحددة . هذه المقاصد السافلة قد أشار إليها الصبيحي نفسه حين بين أن المصير إلى هذا المسلك كان : «رياء وسمعة» : ص ١٣٣ من أصول أسباب الرقي الحقيقي .

(٢) أصول أسباب الرقي الحقيقي : الصبيحي : ص ١٣٢ ــ ١٣٣ ، نقلًا عن : الاجتهاد والتحديث : بنسعيد العلوي .

(٣) المرجع السابق : ص ١٣٣ .

(٤) انظر : الاجتهاد والتحديث : بنسعيد العلوي : ص ٥١ فما فوق .

المطلب الثاني
إصلاح الجيش

كانت الدعوات البارزة والغالبة إثر ما وقع للمغرب من هزائم متتالية عسكرية الدعوة إلى إصلاح الجيش وتحديثه دفاعًا عن العزة والكرامة التي أحيط بها من طرف الإفرنج . ولم يكن من أهداف السفارات العلمية التي أرسلت إلى الدول الأوربية سوى استقدام الخبرة والتقنية التي بها تفوق الأوربيون على المغرب في المعارك التي خاضها ضدهم .

وهكذا يجد الباحث في تاريخ الإصلاح في هذه المرحلة الكتب الكثيرة الداعية إلى الاستعداد والجهاد وخوض المعارك ، فكان الغالب على ما تم تداوله في موضوع الإصلاح قد تعلق بالجانب العسكري من أجل استعادة الكرامة التي امتهنها النصراني الكافر بلغة العصر .

لقد تنبه المخزن والفئات المثقفة إلى أن نظام الجيش كأداة للحكم القائم على أسلوب «الحركة» والتطوع والكر والفر لم تعد مجدية ، أمام التفوق العسكري عند الغرب والذي أصبح علمًا كباقي العلوم . وعندما شرع أحمد بن المواز يستعرض النهضة العلمية في عهد السلطان محمد الرابع قال عنه : «وأحيا ما اندثر بالمغرب من العلوم كالحساب والتعديل والهندسة والنجوم واخترع العسكر النظامي السعيد»[1] .

وتذكر المصادر التاريخية أن المولى محمد بن عبد الرحمن قد تأثر في طريقه إلى الحجاز بحركة الإصلاح العسكري التي كان وراءها محمد علي باشا بمصر ،

---

(١) المقالة المرضية في الدولة العلوية ، مخطوط بالخزانة الملكية بالرباط ، رقم ٤٩٣ . نقلا عن «يقظة المغرب الحديث : محمد المنوني : ج١ / ص ١٣٦ .

وأرسل البعثات الطلابية لتعلم الفنون العسكرية [(١)] .

لم تعد الطريقة التقليدية في نظر هؤلاء جميعًا كافية للدفاع عن البلاد ، فاتجهت سهام الإصلاح والنقد إلى هذه الجوانب الهيكلية العتيقة : من تحصينات متآكلة وأسلحة قديمة ؛ وقيمة متدهورة للجندي المغربي ؛ ونظام عسكري أساسه القبائل . فبدأت الدعوات الإصلاحية تنحو منحى تغيير الاستعداد وأن الحرب أصبحت نظامًا وليست عبثًا وكيفما اتفق .

إن الناصري في «الاستقصا» قد تكلم عن وجوب إصلاح الجيش ، فأسهب في وصف الجيش الأوربي ، وعلق على هذا الضبط والإصلاح العسكري عند جيش أوربا بقوله : «فبمثل هذا الضبط كان له الاستيلاء والظهور» [(٢)] ، وهذا هو السبب عنده وعند غيره في حصول الهزائم المتلاحقة لأنه : «لو كان جيشنا منظمًا مرتبًا لحصلت لنا الغلبة ، إذ ما أصاب جيشنا العتيد إلا من عدم تنظيمه على الطراز الجديد» [(٣)] .

بل ذهب إلى وصف الاضطراب في خوض المعارك عند الجيش المغربي بقوله : «والحاصل أن المسلمين لم يكونوا يقاتلون على ترتيب مخصوص وهيئة منضبطة ، إنما كانوا يقاتلون وهم متفرقون أيدي سبا [(٤)] ، فإذا حان المساء تفرقوا إلى محالهم في غير وقت معلوم وعلى غير تعبئة ، فكان قتالهم على هذا الوجه لا يجدي شيئًا . وكان

---

(١) انظر : نص رسالة السلطان محمد الرابع إلى إسماعيل باشا خديوي مصر عند المنوني : «يقظة المغرب الحديث» : ج ١/ ص ٦١ الخ .

(٢) الاستقصا : الناصري : ٩ / ص ٩٦ .

(٣) في البدء كانت السياسة : عبد المجيد الصغير : ص ١١٣ .

(٤) تفرقوا أيدي سبا : هذا مثل يقال في الذين يتفرقون تفرقا لا اجتماع بعده . وسبأ بلدة في اليمن ، تفرق أهلها لما أنذروا بسيل العرم . قال الأعشى في فاجعة انهيار سد مأرب :

فصاروا أيادي لا يقدرو　　　نَ منهُ على ريِّ طفلٍ فَطِمْ

العدو يقاتل بالصف وعلى ترتيب محكم ، وكانت عنايته بما يستولي عليه من الأرض ويرى تقدمه إلى أمام وتأخر المسلمين بين يديه إلى خلف هزيمة عليهم »[(١)] .

ولم ينتبه هؤلاء المصلحون الذين ركزوا على مسألة تحديث الجيش إلى أن تفوقهم في الجانب العسكري قد رافقه بل سبقه إصلاحات اجتماعية عميقة في السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة ، فكان ما ركزوا عليه هو النتيجة والثمرة ، وليست البدايات والأسباب .

وإذا ألقينا نظرة سريعة على : «الرحلة الإبريزية إلى الديار الإنجليزية » لمحمد بن الطاهر بن عبد الرحمن الفاسي(سنة ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م) نجد التركيز على الجيش في معظم فصول و مباحث رحلته المكتوبة . حيث التركيز على ملابسهم ومشيتهم ؛ ووصف معامل السلاح وأنواع الأسلحة ؛ وتدريبات الرماية . .بما يُعد اكتشافًا جديدًا عند المغاربة في هذه الفترة .

وليس هذا الذي ذكر خاصًا بما كتبه محمد بن الطاهر بن عبد الرحمن الفاسي في رحلته ، وإنما هي مسألة مشاعة تواطأ عليها كل الذين رحلوا ودونوا رحلاتهم ، حيث عدم إغفال جانب إصلاح الجيش بالمقارنة مع ما وصلت إليه العسكرية الغربية .

وكتبت في ميدان التأليف الإصلاحي الكتب الكثيرة المفصلة لهذا المجال . وعند تصفح ما كتب في هذه الفترة لن يخطئ الناظر هذا التوجه الذي إن قلت : إن الإسراف فيه قد تحقق فلن أكون مبالغًا . ولربما التمس الباحث اليوم المعاذير في ظل تلك الأوضاع المزرية التي أزالت حجاب الهيبة فكان رد الفعل الأول مفهومًا .

ولتدعيم هذه الحقيقة نجد عنوانين المؤلفات الآتية :

تاج الملك المبتكر ومداده من خراج وعسكر : محمد بن محمد الفلاق السفياني

---

(١) الاستقصا : الناصري : ٨/ ص ١٠٤ .

(ت١٨٩٤م) .

مقمع الكفرة بالسنان والحسام ، في بيان إيجاب الاستعداد وحرب النظام : الغالي اللجائي (ت١٨٧٢م) .

روض الجهاد الفائق لمن أراد الغزو بالصواعق .

الباز في علم المدفع و المهراز : لمؤلف مجهول

نزهة المجالس في علم أحكام المدافع والمهاريس : لعبد النبي بن العباس الشديد الصنهاجي الرباطي .

تذكرة المجالس في علم أحكام المدافيع والمهاريس : للمكي بن قصابة بن محمد الرباطي .

تحفة الراغب في السعادة في الترغيب لطلب الشهادة وآداب الغزو وحكمه وفضل الشجاعة .

كشف الغمة في بيان أن حرب النظام واجب على هذه الأمة : الكردودي (ت١٨٥١م) .

بل إننا نجد العلماء والمفكرين الإسلاميين يدخلون على المغرب ناصحين إياه بأن مدخل الإصلاح هو إصلاح الجيش وتقوية أركانه وبناء دعائمه ، فهذا الشيخ محمد عبده في مجلة «المنار» قد جاء فيها مخاطبًا السلطان عبد العزيز في هذا الشأن عام ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م ، بالقول في مقالته تحت عنوان : «الخطر في مراكش» : «ولقد كنا نصحنا لحكومته منذ ست سنين ،كما نصح غيرنا من الكاتبين : بأن تعتني ـ قبل كل شيء ـ بتأليف قوة عسكرية منتظمة ، وبنشر المعارف ، وأن تستعين على هذا بأختها الدولة العثمانية ، والمنار يرسل من أول نشأته ـ إلى وزير خارجية المغرب الأقصى وغيره من كبراء البلد ، ولكن من يقرأ ومن يسمع لنا ولأمثالنا» [(١)] .

(١) مجلة المنار المجلد٦ ج١٥/ ص٥٩٩ : بتاريخ الأربعاء غرة شعبان ١٣٢١/ ٢٢ من أكتوبر ١٩٠٣ .

المطلب الثالث
الهجرة والفرار

وظهر صنف آخر غريب من المشايخ والعلماء بعد الهزائم، فكان وقعها أشد عليه من الرماح والسيوف، ولربما فقد صواب عقله ورشده، فدعا إلى إصلاح الأوضاع والأحوال بالخروج من البلد والفرار إلى أي مكان آخر آمن، وهو أنسب حل في نظر هذه الفئة.

وكان بالإمكان أن لا نعرض لهذه الفئة، إذ ذكر رأيها كافٍ في تجنب تكلف الرد عليها. ولكن وزن أصحابها والرأي العام الذي شكلوه بمقترحهم، جعلنا لا نغض الطرف عن الطائفة التي: «ما إن هاجت عواصف(فاجعة الاحتلال)حتى نادى في القادرين على الهجرة بمغادرة البلاد فرارًا بدينهم وحريتهم، فهاجر الناس أفواجًا حتى أصبحت المدينة المنورة صورة من مدينة فاس، من كثرة من هاجر إليها من أصحاب الصنائع»[1].

ووجد هؤلاء من الكتب القديمة التي وقع تنزيلها على واقع مغاير؛ ولم تراع الموازنة بين المصالح والمفاسد، فأطلقت الحكم بالهجرة وترك الديار للعدو. ولعمري لئن تركت دار من دور أهل الإسلام لمثل هذه الأسباب، ولم يعملوا على إصلاح الأحوال المزرية ففي أي بقعة من الأرض سيجتمعون؟ وكيف؟ ومن يتركهم حتى في أضيق نطاق؟ وما قيمة آيات وأحاديث التدافع.

ومن هذه الكتب التي ذاع صيتها في ذلك الوقت كتاب: «أسنى المتاجر، في بيان من غلب على وطنه الكافر ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر»

---

(١) نصيحة أهل الإسلام: جعفر الكتاني: ص ١٠.

للفقيه المالكي الكبير أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي[١] .

وأيد هذه الأفكار اقتداؤهم بصنيع بعض أهل العلم في الهند حيث يذكر الشيخ إبراهيم التادلي (من علماء القرن التاسع عشر) أن جمهور أهل هذه الجهات (يقصد بعض مشايخ الهند) هاجروا إلى الحجاز لما استولى الكفر على بلادهم[٢] .

ومن أهل العلم في المغرب من هاجر مرات عديدة يستطلع تغير الأحوال ، حتى إذا لم تتغير يعاود الهجرة من جديد كالشيخ محمد بن جعفر الكتاني كبير علماء المغرب الذي ما إن رأى منذ عودته أن أحوال المغرب آيلة إلى الفساد والانهيار حتى صار يفكر في العودة إلى الحجاز [٣] .

وبالفعل نفذ فكرته بقوله : «. .ثم رجعت من فاس إلى المدينة المنورة مهاجرًا إليها هجرة ثانية بعيالي وأولادي ، فدخلتها أول شعبان من سنة ثمان وعشرين (١٩١٠م) لما زاد الخوف من استيلاء الأعداء أخذهم الله» [٤] .

وهكذا نرى أن من(مشاريع النهوض)أو بعبارة أسد مشاريع القعود ، الهجرة والرحيل إلى ديار الإسلام التي لم تكتو بنار الاستعمار ، فوجدت هذه الصيحة قبيلًا من المروجين لها والمدافعين عنها ، حتى كانت تثار في المجالس الحفيظية التي تعقد لمدارسة الأوضاع وكيف الخروج من الأزمة المحيطة بالأعناق ، حتى اقتنع بها

---

(١) يوجد الكتاب بنصه في موسوعته «المعيار المعرب» ج ٢ / ص١١٩ ـ ١٣٦ طبعة بيروت ١٤٠١هـ نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية / المغرب .

(٢) انظر مساهمة محمد المنوني : صور الانبعاث المغربي في عصر السلطان الحفيظ : ص ٣٤ ، ضمن مجلة دار النيابة : العدد ١٧ / السنة ١٩٨٨ .

(٣) انظر : النصيحة : جعفر الكتاني : ص ٣٧ .

(٤) النبذة اليسيرة النافعة : محمد إبراهيم نقلًا عن مساهمة محمد المنوني : صور الانبعاث في عصر السلطان الحفيظ : ص ٣٤ .

السلطان فالتحق بصاحب «النصيحة» في المدينة النبوية [١] .

إنها قضية شغلت الرأي العام المغربي وألفت فيها المؤلفات ، نذكر منها :

* المنحة في بيان وجود الهجرة : أحمد محمد بن الحاج الأومكاتي .

* رسالة في الدعوة إلى الجهاد وهجرة المغلوبين العاجزين عن الدفاع : محمد بن الحاج التافراوتي .

* عبرة أولي الأبصار في وجوب الهجرة من أرض الكفار : محمد وإعزاز بن الحسن بن عبد العزيز المرغادي الأيوبي(ت . ربيع الأول١٣٧٢هـ) .

* حسن النظرة في أحكام الهجرة : لأحمد بن المامون البلغيثي الحسني .

كما تنادوا بذلك في أشعارهم ، ومن نماذج ما ورد في «عبرة أولي الأبصار في وجوب الهجرة من أرض الكفار» قوله [٢] :

فلا موالاة ما بين المومنين ... وبين كل الكافرين أجمعين
حرمها الإله بالكتاب ... فاسلك سبيل الرشد والصواب
كذا في السنة والإجماع ... قد شدد المنع بلا نزاع

إلى أن قال من قصيدته الطويلة :

وإن يكن مستضعف من الرجال ... تعذرت هجرته في كل حال
نحو الأسير والمريض والضعيف ... جدًا وكالولدان والنسوان صف
فحكمه لدى جميع العلما ... العفو عنه جاء نصا محكمًا
وبعد في الأبد أن يكون له ... عزم على الهجرة حيث أمكنه

---

(١) النصيحة : محمد جعفر الكتاني : ص ٣٦ .

(٢) انظر القصيدة كاملة في كتاب : الكفاح المغربي المسلح : ص ١٩٧ الخ .

فقد نص في منظومته على وجوب الهجرة كما هو منطوق القرآن والسنة والإجماع بالنسبة له، ولا يجوز التخلف عن القيام بها إلا لعاجز ومستضعف، وحتى هؤلاء يبقى حكم الهجرة في ذمتها معلق إذا أمكنهما وهو قوله :

وبعد في الأبد أن يكون له عزم على الهجرة حيث أمكنه

*****

المطلب الرابع

السياسة مدخل الإصلاح

أ ـ المجال السياسي باب من أبواب الشريعة :

تحصل الإجماع عند علماء الإسلام حول اعتبار المجال السياسي عبادة من العبادات ومجال من مجالات الدين التي لا يجوز أن يقع التفريط فيها ، انطلاقًا من عدة أدلة في القرآن الكريم والسنة النبوية ، من مثل قوله سبحانه وتعالى : ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨] .

وتعزز هذا الإجماع بالممارسة العملية للصحابة ومن جاء بعدهم في مناشط السياسة ومجالاتها بتوسعٍ أو بقدرٍ عند البعض ، أو عدم ممارسة بالكلية لها عند آخرين من غير نكير أو استصغار شأن .

ولم يقع النزاع حول المجال السياسي واعتباره من الدين ومستلزماته إلا في هذا العصر مع عالمين أزهريين كبيرين ، هما :

* الشيخ علي عبد الرازق في كتابه : «الإسلام وأصول الحكم» .

* والشيخ خالد محمد خالد في كتابه : «من هنا نبدأ» .

وقد تراجع الشيخان عن رأييهما ، وأدانا ما ذهب إليه ، فعادت الأمور إلى نصابها وإلى ما كانت عليه قبل أن يذيعا ما كتباه في الناس .

فالشيخ علي كتب في مجلة رسالة الإسلام عدد ماي ١٩٥١م مقالًا تحت عنوان : «نقد مقال : الاجتهاد في نظر الإسلام» ، تحدث فيه على أن الشيطان ألقى في حديثة اعتبار الإسلام رسالة روحانية فقط لا صلة له بشيء من التراتيب الإدارية والسياسية للدولة ، فقال : «وما أرى في الأمر إلا أن هناك خطأ في التعبير جرى به

لساني في المجلس الذي كنا نتجادل فيه ونستعرض حال المسلمين، وما أدري كيف تسربت كلمة روحانية الإسلام إلى لساني يومئذ، ولم أرد معناها، ولم يكن يخطر لي ببال؟ بل لعله الشيطان ألقى في حديثي بتلك الكلمة ليعيدها جذعة تلك الملحمة التي كانت حول كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، والتي أشرت إليها آنفًا. وللشيطان أحيانًا كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس»[١].

ثم يقرر أنه لا يريد من مقالته نقد صاحبها الكاتب الكبير أحمد أمين، وإنما أراد تصحيح وضعه الشخصي وبيان رأيه في المسألة، فقال: «هذه كلمة غير ذات بال، لا تمس موضوع المقال، ولكنها تصحح وضعًا شخصيًا أرى من الإنصاف أن يصحح»[٢].

وقد علق الدكتور محمد عمارة على مقالة الشيخ علي في تراجعه بعد أن أتى بها كاملة بقوله: «نقول للعلمانيين: إننا نحن الذين نحترم علي عبد الرازق عندما نصدق قوله: «إن الشيطان هو الذي ألقى هذه الكلمات على لسانه» وليست له رأيًا بل هي – كما قال – رأي الشيطان؟ فتبينوا من هو إمامكم ورائد «تنويركم»، إنه ليس علي عبد الرازق.. بل هو الشيطان؟؟!!»[٣].

وأما الشيخ خالد محمد خالد فكتب بعد ربع قرن من صدور كتاب «الإسلام وأصول الحكم» كتابه «من هنا نبدأ» أورد نفس ما أورد الشيخ علي من شبهات وحجج وتراجع عن ما كتبه هو بدوره.

لقد رد عليه كثيرون؛ كما ردوا على من سبقه، وكان من أجمل الردود ردُّ الشيخ محمد الغزالي في كتابه «من هنا نعلم»، ولم يمض حين من الزمان حتى تراجع خالد

---

(١) نقلا عن الإسلام والسياسة: محمد عمارة: ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٢) مرجع سابق: ص ١١٥.

(٣) مرجع سابق: ص ١١٧.

عن أفكاره وآرائه بصراحة، متبرئًا مما قاله في كتاب جديد نقض به الأول وعنونه «الدولة في الإسلام».

أما في المغرب فلم يقع هذا النزاع ممن اشتغل بهذا المجال أو نآى بنفسه عنه. لقد ذهبت طائفة عريضة من المصلحين في القرنين التاسع عشر والعشرين أساسًا إلى أن نظام الحكم سببًا لما وقع، خصوصًا ما ورد في الرحلات والسفارات التي نقل كل من زار بلاد الغرب إعجابه بالمجال السياسي الراشد عندهم، فنقلوا ما وجدوه بدقة عالية ودعوا إلى حذو سبيلهم إذا أريد إصلاح ما يمكن إصلاحه.

وهكذا كان «في عين المفكر المسلم في القرن التاسع عشر، ترجع عظمة الغرب أساسا إلى أشكال الحكم عنده، وإلى الأنظمة السياسية، أكثر مما هي راجعة إلى منجزاته التقنية واكتشافاته العلمية، وعليه فالانحطاط، يتم التفكير فيه من معانٍ سياسية، وأسبابه ترجع إلى فساد السياسة في البلدان الإسلامية وليس الابتعاد عن محجة الدين»[1].

ولست أنكر في هذا الشأن أن يكون لصلاح الأنظمة السياسية ورضا الناس عنها اتصال وثيق بالمنجزات التقنية والاكتشافات العلمية والنهضة الثقافية والفكرية، على عكس الأنظمة السياسية التي ترى كل إنجاز علمي أو نهضة ثقافية وفكرية تهديدًا لنظامها وللجالسين عليه، فتعمل جاهدة أن يكون دفاعها عن اختياراتها الثقافية والعلمية بمقدار ما يخدم استقرار النظام ويساهم في ديمومته، وليس بما يخدم النهضة والتفوق وبهذا تكون مثل هذه الأنظمة ساهرة على محاربة كل ما من شأنه أن يهدد النظام القائم أو من ينتقده أو يعمل على إصلاحه وضبطه ببيان الحدود والحقوق والواجبات.

---

(١) الإسلام والديمقراطية: بنسعيد العلوي: ص ١٠.

إنهما أمران لا ينفصلان ، أثر النظام السياسي سلبًا أو إيجابًا على مناشط الفكر والعلم ، وأثر الفكر والعلم على النظام السياسي إيجابًا وسلبًا ، وأيهما الأقوى كانت له الغلبة والريادة والشهود .

ولن أطيل التفصيل الآن في هذه النقطة ، لأنها جوهر البحث وعمقه . وسيأتي معنا تفصيل القول في جزئياته وتفاصيله وتشعباته في الأطروحة إن شاء الله تعالى . ومع ذلك لا بأس بذكر رواد هذا المجال قبل الوصول إلى صلب الموضوع .

*****

رواد الإصلاح السياسي بالمغرب

تجاذب الإصلاح السياسي بالمغرب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين تياران أو اتجاهان، هما :

الأول : تقليدي متشبث بالموروث الإسلامي في المجال السياسي، وهم الذين أشار إليهم الثعالبي حين ذهب إلى أن الميل إلى جهة التشدد بالمنع، والغلو في رفض الجديد النافع من إنتاج البشرية النافع يسقط هيبة الإسلام ويمكّن من نبذ أحكامه جملة، يقول ﷺ : «فأمثال هذه الأحكام هي جارية اليوم أحب الفقهاء أم كرهوا، فلأن نجعل لها مخرجًا وتجري على نظام وباسم الشريعة، خير من تعصب لا فائدة منه سوى العزلة، وسقوط هيبة الإسلام، ونبذ أحكامه كليًا»[1] .

موافقًا ما ذهب إليه خير الدين التونسي حين حذر ونبه إلى أن سيل التمدن الأوربي قد تدفق في الأرض بحيث لم يعارضه شيء إلا استأصله قوة تياره المتتابع، فلم يعد بالإمكان النجاة من الغرق إلا بأن تحذو الدول الإسلامية حذوه ويجرون مجراه في التنظيمات «الإصلاحات» الدنيوية .

إن همة المصلحين من إصلاحهم في القرن التاسع عشر بعد الضربات الموجعة هو النجاة من الغرق الذي أقنعهم الحذر منه التحدي الأوربي الذي بلغ مرحلة التدفق والإعصار الذي إذا عارضه شيء استأصله قوة تياره الجارف المتدفق المتتابع فيخشى على الممالك المجاورة لأوربا من ذلك التيار، إلا إذا حذوا حذوه وجروا مجراه في التنظيمات الدنيوية، فيمكن نجاتهم من الغرق[2] .

---

(١) الفكر السامي : الثعالبي : ج ٤/ ص٤١٩ .

(٢) انظر : خير الدين التونسي : أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك : ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

الثاني : تجديدي سعى جهده إلى تجديد وتطوير الموروث السياسي بشكل يرفض ما تقادم من آليات العمل السياسي والتي لم تعد مجدية في هذا الميدان ، ودعى إلى تجاوز الأشكال التي يمكن أن تكون عائقا أمام أية ممارسة سياسية سليمة وإصلاح راشد .

ومن رجال هذه الفترة في الإصلاح السياسي نذكر كلا من : أبو القاسم الزياني(١) ، أحمد بن خالد الناصري(٢) ، محمد أكنسوس(٣) ، الغالي بن محمد العمراني اللجائي(٤) ،

---

(١) الشيخ أبو القاسم الزياني : أحد المشتغلين بالسياسة من علماء المغرب ، كان من عمال مراكش ، وعين متوليًا على مدينة وجدة ، ألف سنة تسع وعشرين ومائتين وألف (١٩٢٩هـ) كتاب «الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب» ، كما ألف كتاب : «البستان الظريف في دولة مولاي علي الشريف» لم يعرف تاريخ وفاته وإن وقع الترجيح من البعض بأنها كانت سنة ثمان وثلاثين ومائتين(١٢٣٨ هـ) ، وجزم البعض بأنه توفي بفاس في ٤ رجب سنة ١٢٩٤هـ . انظر ترجمته في : أهم مصادر التاريخ والترجمة : المكناسي ص ٣٤ ـ٣٥ ، وأعيان القرن الثالث عشر : خليل مردم بك : ص ٢٠٣ .

(٢) الناصري : ولد الشيخ الناصري بمدينة سلا يوم ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٥٠هـ(٢٠ أبريل ١٨٣٥م) وتوفي بها في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٣١٥ هـ (١٣ أكتوبر ١٨٩٧م) . من تآليفه : زهر الأفنان من حديقة ابن الونان ، تعظيم المنة بنصرة السنة ، الاستقصاء في أخبار دولة المغرب الأقصى . انظر ترجمته في : أهم مصادر التاريخ والترجمة : المكناسي : ص ١٦ .

(٣) محمد أكنسوس : هو أبو عبد الله محمد بن أحمد أكنسوس المراكشي ، الشاعر والأديب والمؤرخ ، ألف العديد من المؤلفات أشهرها : «الجيش العرمرم الخماسي» توفي بمراكش سنة أربعة وتسعين ومائتين وألف (١٢٩٤ هـ) / ١٨٧٧م . انظر ترجمته في : أعيان القرن الثالث عشر : خليل مردم بك : ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ .

(٤) اللجائي : الغالي بن محمد العمراني اللجائي أحد شيوخ المغرب الكبار ، تتلمذ على يد علماء عصره كالشيخ أبو عبد الله الحراق والعلامة أبو عبد الله الحمومي . كان صاحب مقدرة علمية واطلاع واسع ومشاركة في عدة علوم . له مؤلفات منها : «مقمع الكفرة» و«الروض الزاهر الوريف» وغيرهما . توفي بمدينة فاس سنة تسع وثمانين ومائتين وألف (١٢٨٩ هـ) . انظر ترجمته في مقال : ترجمة الغالي اللجائي العمراني : عبد السلام بن سودة : ص ١٠٣ الخ ؛ مجلة البحث العلمي/ جامعة محمد الخامس / السنة التاسعة / العدد التاسع / يناير يونيو ١٩٧٢ .

محمد الأعرج السليماني[١]، الشيخ المدني كنون[٢]، عبد الكبير الكتاني[٣]، أحمد بن المواز[٤]، محمد بن عبد القادر الكردودي[٥]،

---

(١) محمد بن محمد بن الأعرج السليماني، العلامة المشارك والمؤرخ والمؤلف، أخذ عن شيوخ عصره كالشيخ عبد السلام بن محمد بناني وغيره، ألف جل كتبه في التاريخ أثبت فيها آراءه الإصلاحية، منها: «زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ» و«اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب»، أصابه المرض حين بلغه خبر أسر الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي، وبقي يعاني منه حتى توفي يوم الأحد عام أربعة وأربعين وثلاثمائة وألف(١٣٤٤هـ). انظر ترجمته في: سل النصال: عبد السلام بنونة: ص ٤٠.

(٢) المدني كنون: العلامة الفقيه أبو محمد التهامي بن المدني بن علي بن عبد الله كنون، من أساطين علماء فاس في وقته، وصاحب الآراء التجديدية في المجال السياسي والتي أوذي بسببها وسجن، له عدة مؤلفات منها: حاشية على صحيح البخاري، توفي عام ١٣٣١ هـ. انظر ترجمته في إتحاف المطالع: عبد السلام بن سودة: ٢ / ص ٤٠٤.

(٣) الكتاني: الشيخ الإمام أبو الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني، مجدد الإسلام ورائد النهضة العلمية والدينية، شيخ الطريقة الكتانية ومرشدها ومؤسسها. ولد سنة ١٢٩٠ هـ واستشهد عام ١٣٢٧ هـ بسبب مواقفه السياسية. أحد الوجوه البارزة في المغرب في مسألة إعادة النظر في مفهوم البيعة كما سيأتي معنا. انظر ترجمته في: ترجمة الشيخ الشهيد: لنجله الشيخ محمد عبد الباقر الكتاني، والأعلام: لخير الدين الزركلي: ٦ / ص ٢١٤.

(٤) أبو العباس أحمد بن المواز السليماني، من ألمع المثقفين المغاربة وأبطال الأدب، تقلب في عدة وظائف علمية وإدارية أيام الدول الأربع: الحسنية، والعزيزية، والحفيظية، واليوسفية. خاض غمار السياسة والسفارة والقضاء، وهو محرر وثيقة خلع السلطان العزيز. من آثاره العلمية: «حجة المنذرين على تنطع المنكرين»، و«دفع الوسواس عن مخالجة الأنفاس»، و«اللؤلؤ السني في مدح الجناب الحسني». انظر ترجمته في: التأليف ونهضته بالمغرب: عبد الله الجراري: ج١/ ص ٧٦ الخ، وسل النصال: عبد السلام بن سودة: ص ٢٧.

(٥) الكردودي: محمد بن عبد القادر الكردودي (١٢٤٠ ـ ١٣١٨) أحد أعيان علماء المغرب، له مؤلفات عديدة منها: كشف الغمة في بيان أن حرب النظام واجب على الأمة «و» التحفة السنية للحضرة الشريفة الحسنية بالمملكة الاصبنيولية» توفي يوم الثلاثاء منتصف الشهر الحرام عام ١٣١٨ هـ. انظر ترجمته لمحقق كتابه: التحفة السنية.

محمد السفياني الفلاق[١] ، علي بن محمد السوسي السملالي[٢] . . .وآخرون في لائحة لا تحصر . ومن المعاصرين الذين اشتهروا وليسوا في حاجة إلى تعريف بسبب اشتهارهم : محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي[٣] ، علال الفاسي ، عبد الله كنون ، محمد المختار السوسي ، الفقيه محمد داود ، عبد الخالق الطريس ، محمد الحسن الوزاني ... إلخ .

وقد اعتبر الدكتور أحمد العماري في كتابه «نظرية الاستعداد» أن كتب هؤلاء الثلاثة الأواخر ، تعتبر أطروحات تجديدية في علم السياسية ، حيث قال : «والمخطوطات الثلاث المذكورة[٤] عبارة عن أطروحات في علم السياسة بمعنى الكلمة ، لذلك يتطلب استغلالها الاستغلال الكافي إفراد كل واحد منها ببحث خاص به»[٥] .

---

(١) الفلاق : الفقيه محمد بن محمد الفلاق السفياني المغيطي ، صاحب المشاركة الواسعة والآراء الإصلاحية التي بثها في كتبه ، ومن أهمها : تاج الملك المبتكر ومواده من خراج وعسكر . توفي سنة تسع وثلاث ومائة وألف . انظر مقالة عنه وعن كتابه السالف الذكر في : مجلة دعوة الحق / عدد ٢٣٤/ الصفحة ١٢١ ـ ١٢٩ .

(٢) السملالي : علي بن محمد السوسي السملالي الفاسي ، أحد العلماء المشاركين في علوم عديدة كالنحو والأدب والشعر .. له شرح على ألفية ابن مالك ، وهو ممن اهتم بتدوين التاريخ السياسي للمغرب على عهد السلطان الحسن الأول . له مؤلفات عديدة منها : مطالع الحسن و اتباع السنن بطلوع راية مولاي الحسن ، ومطالع السعادة في فلك سياسة الرياسة ، وعناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة ... إلخ . توفي بفاس في ٢٩ جمادى الآخرة ١٣١١هـ/ ٦ يناير ١٨٨٦م . انظر ترجمته في : معلمة المغرب ج١٥/ ص ٥١٢٠ .

(٣) قال الثعالبي عن نفسه : «دخلت معترك الحياة ، وقرعت باب السياسة والبلاد في هذه المشاكل» الفكر السامي : ج ١/ ص ٣٨٢ .

(٤) يقصد بالمخطوطات الثلاثة : تاج الملك المبتكر ومداده من خراج وعسكر : للسفياني الفلاق ، ومقمع الكفرة بالسنان والحسام في بيان إيجاب الاستعداد وحرب النظام : للغالي اللجائي ، عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة : لعلى بن محمد السوسي السملالي .

(٥) نظرية الاستعداد : د . أحمد العماري : ص ١٥ .

ولا يهمنا في هذا المبحث أصابوا أم أخطؤوا في الإصلاح ، ومبلغ الإصابة والخطأ فيما قاموا به ، ولكن الذي هو محط عنايتنا أصالةً وبالذات هو :

١ ـ بيان قيام أهل المغرب بفريضة الإصلاح السياسي ، بشكل لا يقل فعالية وجرأة عن غيرهم من أمم الإسلام وخاصة المشارقة ، وذكرنا لبعض هذه الأسماء هو إعطاء الدليل الناصع على هذه الحقيقة ، فمنهم من كانت مساهمته أطروحة جديدة تستحق أن يفرد كل علم من الأعلام ببحث خاص به كما مر معنا . ومن الأسماء التي اشتهرت في عالم الإصلاح السياسي الشيخ سعيد بن عبد الله الدكالي الذي قال في حقه الجابري : «ثم ما لبثت أن ظهرت مؤلفات تدعو إلى إصلاح الأوضاع عمومًا ككتاب سعيد بن عبد الله الدكالي الذي طاف بالمشرق ورأى نهضة أوربا في علومها واستفاد منها ، ولما رأى خطرها محدقًا بالمغرب ورأى المولى الحسن يحيط به أصحاب علم الجداول والتنجيم كتب له تأليفًا في السياسة الرشيدة التي ينقذ بها المغرب سماه «وردة الناشق وروضة العاشق» ثم سماه «التحفة الدكالية إلى الحضرة العالية» ، قسمه إلى ثلاثة أبواب :

الأول : في المغرب وأحواله ورجوع صحته بعد اعتلاله .

والثاني : في الدين ومكانته وكيف دخل الوهن على أركانه .

والثالث : في حال دول الروم واستفحالها واقتدائها بكتب الإسلام وانتحالها»[1] .

ومنهم من كانت مساهمته مشروعًا إصلاحيًا قائمًا بنفسه في المجال السياسي ، كالمذكرة الإصلاحية التي اقترحها القائد بن عبد الله بن سعيد السلاوي ، ومشروع الدستور الذي اقترحه الحاج علي زنبير ، ومشروع الدستور الذي اقترحه الشيخ عبد

---

(١) المغرب الأقصى : الجابري : ص ١٣٧ وانظر ما كان من أمره ودعوته الإصلاحية عند المنوني : مظاهر يقظة المغرب : ج ١ / ص ٣٥٥ الخ .

الكريم مراد، و مشروع جماعة لسان المغرب . هؤلاء الأربعة سأخصص لهم فصلًا كاملا لمعرفة تفاصيل مشاريعهم السياسية مع التحليل والنقد[1] .

٢ـ قيام العلماء بذلك، ولهذا حرصنا على ذكر نبذة من ترجمة بعضهم لإبراز الدور الذي نهضوا للقيام به، وأنهم لم يقلوا شأنًا وتجديدًا عمن يحاول اليوم إبعادهم وبضاعته ضعيفة إن لم تكن كاسدة إذ قورنت بما قاموا به، وإن تدبيرا استعماريًا وكدًا وكدحًا أراد بالإصرار إبعادهم . وهكذا يظهر من ترجمة هؤلاء أنهم شيوخ وعلماء وحملة الشريعة والذابين عنها، المنطلقين من معانيها ومقاصدها في البحث عن الحلول النافعة، وكانوا دعاة إصلاح سياسي واجتماعي وعسكري .

وبالجملة كانوا دعاة إصلاح شامل لكافة الميادين التي لحق بها الوهن، وأصابت مفاصل النهوض، وتوزعوا يشتغلون في الإصلاح كل من زاوية نظره وما يتقنه ويحسن الخوض فيه، لكن موانع وقفت دون تحقيق الأماني وحالت دون الوصول إلى المراد . ولقد ذهب بعض المحسوبين على التيار اليساري في المغرب إلى أن أول دعوة إصلاحية كانت للشيخ عبد القادر الكردودي مباشرة بعد هزيمة إيسلي، موضحًا أن التفوق العسكري منوط بمواكبة الإصلاحات السياسية والاجتماعية لأي عمل في هذا الاتجاه، حيث يقول : «لعل أول دعوة للإصلاح والتحديث ظهرت في المغرب بعد هزيمته في واقعة إيسلي على عهد المولى عبد الرحمن، هي كتاب محمد بن عبد القادر الكردودي (ت١٨٥١م) وعنوان «كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على الأمة» يدعو فيه إلى إعادة بناء الجيش المغربي على غرار النظام المتبع في الجيوش الأوربية الحديثة مع ما يجب أن يرافق ذلك من إصلاحات سياسية واجتماعية»[2] .

---

(١) انظر الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الأطروحة .

(٢) المغرب الأقصى : الجابري : ص ١٣٧ .

وعندما نطالع ما كتب الكردودي في مقدمة كتابه نجد يقول : «حملتني الحمية الدينية والغيرة الإسلامية على أن وضعت هذا الكتاب الجامع لمحاسن اللباب ، المشتمل على صفة الحروب وأسبابها ، وموجبات الظفر والهزيمة وآدابها ، مع ما تتوقف عليه من الشورى والعدة والشجاعة وأحوال الجند التي بها ينتظم عقد الجماعة »(١) .

فقد نص على إصلاح الجيش ، ولكن إصلاحه عنده بقصد الظفر والانتصار لا يكون إلا بالشورى ، فهو متوقف عليها كأحد ركائز وأركان انتظام عقد الجماعة ، والهزيمة والنصر رهينان بممارسة الشورى بين أفراد الأمة فيما يخص أحوالها أو غياب ذلك .

ويزيد في مذكرته الإصلاحية إيضاح ما ذهب إليه ويرنو إلى تحققه ، حينما يدعو إلى الاستفادة مما عند الأتراك أو الروم من تنظيم أمر التشاور وإبداء الرأي بما يدعى عندهم بـ«الكرطي»(٢) ، فيقول رحمه الله تعالى : «قلت : والروم لعهدنا وكذلك الترك فيما يبلغنا ، قصروا الشورى على أربعين رجلا فلا يبرم أمر عندهم إلا إذا صدر عن رأيهم وإشارتهم وتسمى هذه الجماعة بالكرطي»(٣) .

٣ـ إن الإصلاح الذي قام به هؤلاء فكتب له النجاح ابتداءً قبل وقوع العدوان من أجل إجهاضه ، شكل وصلًا واتصالًا مع هوية الأمة ، ولم يكن في فترة من فتراته ينحو إلى القطيعة والانقلاب على خصوصية الأمة وحضارتها ، مما أصبح ظاهر العيان مع مجموعة من هؤلاء الخصوم لتراث الأمة من غير سبب علمي مقنع ؛ أو حاجة حضارية داعية ، وإنما هي عداوة ناجمة عن جهل أو ظلم .

---

(١) نقلا عن : مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ١/ ص٠٦ .

(٢) الكرطي : Cortés : اسم البرلمان في إسبانيا والبرتغال . انظر : مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج١/ ص ٢٥ وما بعدها ، والديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها : علال الفاسي : ص ٠٧ . .

(٣) نقلا عن مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ١ / ص ٢٥

الفصل الثاني

السياقات المرجعية لحركة الإصلاح بالمغرب

المبحث الأول

السياقات الداخلية للإصلاح

المطلب الأول : الوضع الداخلي.

المطلب الثاني : هزيمة إيسلي ١٨٤٤م.

المطلب الثالث : هزيمة تطوان ١٨٦٠م.

المبحث الثاني

السياقات الخارجية للإصلاح

المطلب الأول : الحركة الإصلاحية المشرق العربي.

المطلب الثاني : النهضة الأوربية.

تمهيد

نريد في هذا الفصل أن نعرج على السياقات التاريخية الذاتية والموضوعية التي كانت وراء الانبعاث الإصلاحي بالمغرب . وأعترف قبل بسطها أن هذه العوامل التي دفعت بفجر الإصلاح قدمًا لا يغني ذكرها عن غيرها التي لم نذكرها . وإنما حاولت أن أقف عند أهم ما ظهر لي من المؤيدات التي ساهمت بقسط كبير في دفع عجلة الإصلاح إلى الظهور والنمو ، وهي حركة ما كان لها أن تكون لولا ما ساعدها من الظروف حالكة أو جيدة ؛ بغض النظر عن حكم القيمة التي سوف نعطيه أو يعطيه غيرنا لها ، وسنقف عند المعالم الكبرى والتي كانت مساهمتها رابية وراجحة في نظرنا .

*****

المبحث الأول
السياقات الداخلية للإصلاح
المطلب الأول
الوضع الداخلي

رشح الوضع الداخلي التعجيل بحركة الإصلاح في المغرب بسبب ما تميز به من أوضاع لم تعد تحمل مقومات الاستمرار والعيش في إطارها ، ويمكننا رصد هذه الأوضاع فيما يلي :

أ ـ فيما يتعلق بمفهوم الدولة : حيث لم يتطور مفهومها باتساع رقعة البلد ولم تعد مؤسسة مستقلة عن المجتمع ، من هنا بدأ ما يمكن أن يصطلح عليه في التاريخ بالسيبة ، حيث انفجرت البنية القبلية ، ولم يستطع المفهوم الجديد للدولة الذي بدأ في تطويره المولى اسماعيل أن يحل الإشكال أو يتجاوز التناقضات الداخلية . وفي هذا الصدد حصل تمرد عبيد البخاري الذين لم يجدوا المرجع الذي سينتمون إليه بعد رحيل السلطان المولى إسماعيل ، وحاولوا أن يفرضوا أنفسهم باحتلالهم لمجموعة من المناطق والجهات ، وفتحوا الباب على مستقبل مليء بالثورات ،اضطرابات الشاوية ١٧٩٥م ، اضطرابات الشمال ١٧٩٩م و١٨١٠م ، اضطرابات الحوز ١٧٩٦م ، ثورة الأطلس ١٧٩٦م ؛ و١٧٩٨م ؛ و١٧٩٩م ؛ و١٨٠١م ؛ و١٨٠٧م ؛ و١٨٠٩م ؛ و١٨١١م ؛ و١٨١٨ ، اضطرابات فاس ١٨١٩م — ١٨٢١م ، ثورة الأودايا ١٨٣٠م ـ١٨٣١م ، ثورة الجيلالي الروكي بمنطقة الغرب ١٨٦١م ، ثورة الرحامنة ١٨٦١م ، ثورة بو حمارة (الجيلالي بن إدريس الزرهوني) ١٩٠٢م — ١٩٠٩م ، ثورة الشريف الريسوني ١٨٩٤م ، إلى كثير من الثورات هنا أو هناك مما لا يمكن معه إلا القيام الجدي لإصلاح هذه الأوضاع المنهكة لمالية الدولة وأفرادها

بالنهب والقتل وفقدان الأمن[١] .

هذه الفتن والثورات التي عرفها المغرب قد علق عليها أحد الذين عاشوا فترتها بقولهم : «وَمَادَ المغرب بأهله يضرب بعضه بعضًا ، والخيل في أرجائه تعمل خببًا وركضًا ، واليد الأجنبية محركة حسب الإرادة . والفريقان طوع أمرها سنة وعادة ، إلى أن كَلَّ الفريقان من الحرب وملازمة الطعن والضرب»[٢] .

إنها ثورات أتعبت هؤلاء وهؤلاء أيضًا ، وضاع المغرب في حمأة الصراع عوض التوجه للبناء ، وهو (أي الصراع) قائم بسبب إرادة أجنبية تدفع إلى مزيد التقاتل وإتعاب المغرب ، كي يقبلا (أي الفريقان) معًا إن أرادا البقاء الاحتماء به و طلب النجدة منه ، فيتدخل لمن قبل به «بإشاراته ونصائحه» .

فهذه الأزمات الداخلية المتلاحقة كانت إحدى العقبات التي لم تمكن للإصلاح ولم تساعد نموه وتطوره ، إن لم تكن قد عجلت بدخول المستعمر . ولقد اعتبر محمد ابن الحسن الحجوي في مذكرته التاريخية أن المغرب لم ينتحر سياسيًا ويقع في براثن الاستعمار إلا بإعانة من ثواره ، ولهذا سمى كتابه «انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره»[٣] .

وذهب إلى أن أحوال المغرب ارتبكت بسببها ، وبخاصة ثورة المغرب الشرقي بقيادة بوحمارة ، حيث يقول : «في هذه السنة (يقصد ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م) بدأ

---

(١) انظر هذه الاضطرابات والقلاقل والثورات التي عرفها المغرب في هذه الفترة وانعكاساتها على كل المستويات والأصعدة ؛ « المغرب عبر التاريخ : ابراهيم حركات » الجزء الثالث .

(٢) اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي على المغرب : محمد السليماني : ص ١٤٨ .

(٣) انظر المخطوط ودراسته عند ذ .الخلوفي محمد الصغير « انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره : مذكرة الفقيه محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري (١٨٧٤م ـ ١٩٥٦م) نموذج الكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين «مطبعة المعارف الجديدة / الرباط ١٩٩٤م .

انقلاب الأحوال بالمغرب بثورة أبي حمارة ، التي سببت فقر مالية المغرب ، والسلف الأوربي ، ثم سقوط المالية بيد إدارة السلف ، وفناء حماة المغرب وأبطاله في الحروب الداخلية ، وقد اختل النظام ، وضاع الأمن ، وفسدت الأخلاق ، وضاعت الفضيلة والأمانة . .»[1] .

ب ـ على المستوى السياسي : كان السلطان يمثل الجانب الديني والسياسي معًا في الدولة وكلمة سلطان أكثر دلالة من الملك ، فهي تجمع بين الملك الدنيوي والإمارة الدينية ، ومع الاحتكاك الأوربي تبينت بساطة الأجهزة الإدارية والسياسية بالمقارنة والموازنة . لقد كان السلطان يحكم المغرب عن طريق القواد ، الذين كانوا في الغالب زعماء للقبائل ، وغالبًا ما كانت تقع التمردات ، فيهزم الشخص القبيلة ويستتب له الأمن فيعين بظهير بسبب الغلبة واستتباب الأمن له . وهكذا كان الحكم يقوم على بنية قبلية هشة غير قادرة على الاستمرار . بمعنى أكثر وضوحًا : إن السلطة لم تكن مهيكلة على الشاكلة الحديثة من أعلى القمة إلى أدنى مرتبة ، ويضاف إلى هذا أن قواد القبائل كان لهم شبه استقلال تام عن السلطة المركزية ، لهم كامل الصلاحيات في الأوضاع الداخلية اجتماعيًا وسياسيًا ودينيًا ، ويرتبطون بالسلطان فيما يتعلق بالجبايات وما يقدمونه من الأموال وما يقومون به في استتباب الأمن .

كانت السلطة تعيش أوضاعًا جد هشة ، يقوم بناؤها الهرمي على الحاجب والوزير الأعظم (بمثابة الوزير الأول) الذي نُقل عن الدولة العثمانية ، ووزير الحربية ، ووزير الحربية ، ووزير البحر (وهو بمثابة وزير الخارجية اليوم)[2] . وحتى هؤلاء كانوا عبارة عن أشخاص ولم يكونوا يشكلون مؤسسات ، مع ميزة أساسية

---

(١) الفكر السامي : الثعالبي : ج٤ / ص ٣٨٢ .

(٢) انظر الهيكلة السياسية لمغرب القرن التاسع عشر وبداية العشرين في : النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر : مصطفى الشابي : ٢٩ الخ .

أن لهم مكانة مجتمعية وسياسية محترمة .

ج ـ الأوضاع الاقتصادية : أدت بدورها إلى الوعي بالإصلاحات ، حيث كانت جد مزرية تسبب في تدهورها ، ومن أسبابها ما يلي :

* عدم التكافؤ بين الأوربيين والمغاربة على عدة أصعدة ، والامتيازات التي كانت تعطى لهم من طرف دولهم عبر الضغوط على المغرب للاستجابة إلى طموح الرأسمالية الغربية وكبار الشركات الباحثة عن التوسع التجاري والاستفادة المادية .

* سيطرة الأوربيين على المواد الأساسية بالمغرب ، كالصوف والحبوب والمواشي ، مما دفع إلى تحريم تصديرها في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وجددت الفتوى في عهد الحسن الأول خاصة لما كثرت الحمايات وبدأت تعرف الفوضى من جديد .

د ـ الأوضاع الاجتماعية : تعرضت البلاد إلى انهيار ديمغرافي خطير ترك أسوأ العواقب في شتى المجالات واختلت الأوضاع بسبب المجاعة والأمراض الفتاكة كالجذري والتيفويد والكوليرا ، هذه الكوارث الاجتماعية شلت الحركة الاقتصادية والاجتماعية ، وأتت على الأخضر واليابس ، وصرفت الميزانيات الضخمة من أجلها لا من أجل الإصلاح الذي تحتاجه الأمة ، حتى سميت الكارثة التي حلت بالمغرب والتي دامت سبع سنوات من سنة ١٨٧٨ إلى سنة ١٨٨٤م بكارثة القرن ، وقد جاءت هذه الكوارث في وقت الإعلان عن الإصلاحات[(١)] .

وفي عهد المولى الحسن حصلت كارثة القرن ١٨٧٨ ـ ١٨٨٤م .

بل إن وباء الطاعون كاد يفضي إلى الفناء على حد تعبير الحجوي الثعالبي ، فقد

---

(١) انظر كتاب : المجلس الصحي الدولي بالمغرب ١٧٩٢ ـ ١٩٢٩ : محمد الأمين البزاز ، وكتابه الآخر : تاريخ الأوبئة والمجاعات في المغرب .

حل الطاعون والكوليرا بالمغرب سنوات ١٧٩٩ ـ ١٨٠٠ ـ ١٨١٨ ـ ١٨٢٠ ـ ١٨٣٤ ـ ١٨٣٥ ـ ١٨٥١ ـ ١٨٥٥ ـ ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠ ـ ١٨٦٠ ـ ١٨٦٨ ـ ١٨٦٩ ـ ١٨٧٨ ـ ١٨٧٩ ـ ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦ .

إنها كوارث طبيعية متتالية لن تمر دون أن تترك آثارها على الحياة الاجتماعية بما يرافق أمثال هذه الكوارث من فوضى واختلالات وتدهور النمو الديمغرافي وعجز الدولة عن القيام بالواجب في هذه الأحداث .

وظهرت في البلاد ظاهرة الفرار من هذه الأمراض ، حتى ذكر أن من لم يفر أغلق عليه بابه قاصدًا سد منافذ الوصول إليه ، وعندما حل وباء الكوليرا بفاس سنة ١٨٣٤ قال الحجوي : «فزع منه الناس أشد الفزع وتعطلت الأسواق والمعايش فلا يأمن أحد من أن يخرج من داره خوفًا من أن يفاجئه»[1] .

هذه إذن الأحوال الداخلية التي تطلبت الإصلاح ولم يكن من الممكن عدم خوض غماره واستدعاء أسبابه .

*****

---

(١) انظر : الإصلاحات والمشكل الصحي في مغرب القرن التاسع عشر : البزاز : ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ .

المطلب الثاني
هزيمة إيسلي ١٨٤٤م

يرجع معظم المؤرخين تاريخ ظهور الإصلاح في المغرب بشكل قوي لافت بعد الهزيمة الشنيعة في موقعة إيسلي ، التي بدأ الوعي الإصلاحي معها وكانت المنطلق في البحث والتدبر والدراسة فيه . وإنه لتحديد صادق الذي اعتبر هزيمة إيسلي الفجر الأول للنهضة المراكشية الحديثة حسب تعبير علال الفاسي[١] الذي صور الواقعة وَوَقْعها على عامة المغاربة وخاصتهم ، وما أحدثته في أنفسهم من الوجد وفورة الألم حتى نظمت القصائد الرثائية فيها ، وقامت إلى جانبها حركة ثقافية وفكرية تدعو إلى الإصلاح وتذكر أسبابه ووسائله وبداياته[٢] .

وعندما نحدد هذا التاريخ لظهور الفكرة الإصلاحية ، فلا يفهم منه بالمخالفة أن ما قبله لم يطرح الموضوع ، بل على العكس من هذا الفهم . لقد طرح ولكن على استحياء ، وتُدُوِّل في شأنه ولم يلتفت إليه ، فكان كل كلام للعلماء أو المؤرخين أو أصحاب الفكر ؛ إنما هو فضول أو ثراء فكري للأمة في نظر البعض لم يستمع إلى تحذيراتهم وشكاواهم . وإنما أقصد بهذا التاريخ حالة عامة للخاص والعام عاش عليها في طلب الاستنجاد بالإصلاح قولًا و فعلًا .

كانت الهزيمة وفق موازين السنن متوقعة وغير مستبعدة ، وكانت الحاجة إليها ماسة ـ مع ما جاءت به من المفاسد والشرور ـ لإعادة النظر في آليات اشتغال المجتمع ، ومن جهة ثانية للنهوض بعبء الإصلاح الذي تأجل أكثر من اللازم ؛ وتأخر عن موعده تأخرًا كبيرًا أوقفته الهزيمة ، فعجلت بإلغاء أمد التأخير والغياب ،

(١) انظر : الحركات الاستقلالية : علال الفاسي : ص ٩٨ .

(٢) انظر : المرجع السابق : ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

وأتت بالحضور والتواجد الحضاري اللازم .

نعم ، كان الحضور مرتبكًا وقاصرًا عن الوفاء بالمطلوب ، ومع ذلك فهو أفضل حالًا بدرجة كبيرة من الغيبة والتأخر . وكثرت القراءات الإصلاحية في هذا الصدد ، فمنها التي أرجعت إصلاح ما وقع إلى الجانب العسكري ؛ ورأت أن إصلاحه هو المؤهل للنهضة واستعادة الريادة ، وكان زعيم هذا المذهب لفيف من أهل العلم . ومن القراءات من دعت إلى الإصلاح الاقتصادي وأنه منطلق نهضة الأمة حتى تقلل حاجتها من المواد الأجنبية وتعيش على إنتاجها ، وقد عمل سيدي محمد الرابع لما ولي الملك على ما روجت له هذه النخبة من وجوب الاستعداد الاقتصادي فجدد غراس قصب السكر وبدأ بتأسيس معامل له ، وأخذ ينشئ بعض المصانع لتحسين الاقتصاد وشارك في عرض الإنتاج الوطني في مختلف المعارض الأجنبية ، وأدخل الموارد المالية المغربية في الإنتاج الأجنبي لمزاحمة الأجانب [1] .

وليس هذا فحسب بل قام السلطان محمد الرابع بأعمال جادة في الإصلاح في مجالات شتى ، وأتم الحسن الأول ما بدأه محمد الرابع مع معاكسة الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية لأعمالهما ، ولكنهما : «بذرا – محمد الرابع والحسن الأول – البذور الصالحة ووضعا اللبنات الأولى لإصلاح الحالة بالمغرب ، ولو ساعدتهما الظروف وساعدت الذين أتوا بعدهما لتحول المغرب من ذلك التاريخ إلى أمة لها مكانتها ومقامها كما صارت اليابان أمة عظيمة» [2] .

لقد أيقظ الغرب العالم الإسلامي كله والمغرب جزء منه إلى وجوب النظر في أحوال العمران ؛ وأسباب الترقي والانتكاس ؛ ومعالجة الأزمات العديدة التي يتخبط فيها ، ومنها الأزمة السياسية التي تجاهلنا أنها سبب كل بلاء وشقاء أو

---

(١) انظر : المرجع السابق : ص ٩٨ ـ ٩٩ .

(٢) مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ٢ / ص ٤١ .

سعادة ورخاء . أيقظنا الغرب إلى الحديث عن حقوق الإنسان ؛ والحرية والرأي ، وممارسة السلطة والتداول عليها ، والاختيار الحر من الشعب . . .فاستيقظنا لنقول بأن ذلك كله في ديننا الذي هو منظومتنا الفكرية التي تختزل هويتنا .

وأكرهتنا الهزيمة على فتح أعيننا لإبصار الغبن والغرر الذي تعرضنا له في عدة مجالات ومنها السياسية ، فقامت حركة إصلاحية للتخلص من النفايات السياسية المؤذية للأنفس وللجماعة ومناشط الحياة .

وكانت من حسنات الاحتكاك والتصادم مع الغرب ـ أيا كانت النتيجة ـ أن يعود الدين الحق إلى التجدد التي هي خاصية عالميته واستمراره وصلاحه للأحوال والأزمان ، وإيقاف التكسب به ماديًا أو معنويًا بإضفاء صبغة القداسة على الصالح والطالح من الأعمال وتراث المسلمين عند أقوام .

إن اللافت في سبب ظهور الإصلاح بالمغرب أنه لم يكن اختيارًا قادت إليه نتائج الدراسة والبحث والنظر ، وإنما هو طريق ألجأتنا إليه ضرورة الدفاع عن النفس والمجتمع من قوة القوى الغازية المستعمرة . وفي مثل هذه الأحوال الطارئة الاستثنائية يكون النفير العام عند المصلحين ؛ وتكون الأخطاء في المعالجة كبيرة ، لكون الآراء والأحكام تكون ضمن دائرة الضرورات .

جاء الإصلاح نتيجة منطقية لحصول الخطر ، الذي لم يعد متخيلًا أو متوقعًا هذه المرة ، ولقد كانت المناداة به غير أن اللامبالاة والعمل ضد التيار القادم قد أورث المأساة التي عبر عنها الثعالبي في حق أولئك الذين كانوا ضد الإصلاح والتجديد بقوله : «فهذه الأحكام جارية اليوم أحب الفقهاء أم كرهوا ، فلأن نجعل لها مخرجًا وتجري على نظام وباسم الشريعة ، خير من تعصب لا فائدة منه سوى العزلة ، وسقوط هيبة الإسلام ونبذ أحكامه كليًا» [1] .

---

(١) الفكر السامي : الثعالبي : ج ٤ / ص ٤١٩ .

إن بروز الإصلاح جاءكثمرة للصدام الثقافي والمجتمعي مع النظام النقيض[١] في مبادئه وأهدافه وغاياته .

وجملة القول فيه أنه أزال المتاريس العديدة الذاتية والموضوعية التي منعت قوة الفكر والمنطق ، وتدفق النظر والبحث إلى مداه الأقصى من غير حجر أو منع . فكان ظهوره قد أتت به ضرورة تاريخية وألزمت الخوض فيه وعدم التغاضي عنه .

إننا مع الإقرار الجازم بأن الإصلاح في كافة المستويات وعلى مختلف الأصعدة دعوة قرآنية ونبوية مستمرة ودائمة ، دائبة الحركة والتوهج ، إلا أن إصلاح القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بالمغرب قد جاء إجابة على الهجوم الأجنبي للبلاد ، كما اعترف به القائل : «نحن نعلم أن الإصلاح الإسلامي الحديث جاء جوابًا على هجوم أجنبي» [٢] .

ومضمون الكلام ومؤداه أن الداء مستحكم موجود ، والاشتغال بموضوع الإصلاح لإزالته وطلب العافية لم يكن مطروحًا ، أو هو مطروح بشكل جزئي وبسيط ، ولم يكن من القوة بحيث يتعرض لداء الأمة على كافة المستويات ، ومنها السياسي ، ويصف الإصلاح الأنسب ويتعرض له .

إن «داء العطب قديم» [٣] لجأ المصلحون إلى تدارك تأخرهم عن الإصلاح في إبانه ، لأن تأخير البيان والإصلاح عن وقت الحاجة لا يجوز .

---

(١) انظر : أسئلة الفكر العربي المعاصر : بلقزيز : ص ١٨ .

(٢) علي أومليل : ماهو الإصلاح بمفهوم إسلامي : ص ٢٦ مساهمة في كتاب : الإصلاح والمجتمع المغربي ـ منشورات جامعة محمد الخامس الرباط .

(٣) عنوان كتاب ألفه السلطان المولى عبد الحفيظ يبين فيه الأسباب الحقيقية لما حصل في هذه الفترة الحرجة التي تولى فيها الحكم ، ويظهر من خلال تسميته الكتاب إرجاعه الأمر إلى زمن ما قبل السقوط . ويفسر السلطان في كتابه أن استعمار المغرب تم بتعاون التجار وبعض العلماء والفقهاء مع الأوربيين مدعما رأيه بوثائق رسمية كثيرة .

ولولا الهجوم الأجنبي : هل كان سيطرح موضوع الإصلاح السياسي وغيره ؛ وتتناوله أقلام أو سيتأخر ظهوره إلى حين قدوم المحفز والتحدي؟

والذي أراه أنه كذلك ، لم يكن ليطرح للتناول لولا وقع النكارة في الهزيمة التي وصل رذاذها إلى عموم الشعب المغربي . والدليل على صحة هذا القول أنه تأخر تناوله بشكل جاد وجدي قرونًا من الانحطاط ، ولم ينشغل الرأي العام والفئة المتنورة به كما انشغلت به بعد الصدام العنيف مع الآخر (الكافر ودار الحرب بلغة عصر القرن التاسع عشر) ، فأزيل اللثام عن الموضوعات المحظورة ، وبدأ الاقتراب من مكمن الداء وبيت النار ، وأقصد به نظام الحكم وآليات الاشتغال السياسية . غير أن نسبة هذا الرأي ليست بالكبيرة ؛ لأن الإصلاحية المغربية بدأت في وضع اللبنات الأولى بقدر ؛ نعم ، و ترددٍ دَفَعَه وَقْع ما وَقَع .

إن العلل والأمراض التي عاش عليها المغرب قد : «ظهر للملأ مدى الضعف والفوضى التي صار إليها الجيش المغربي في هذا العهد الظالم . . حتى إذا كانت موقعة إيسلي انكشف المرض[1] الذي كاد يودي باستقلال المغرب وفقده له نهائيًا[2] ومن تم كانت هزيمة إيسلي : «مصيبة عظيمة وفجيعة كبيرة لم تفجع الدولة الشريفة بمثلها» [3] . ثم هجم موضوع الإصلاح بقوة مانعة أي تردد بشأنه بعد موقعة تطوان التي : «أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب ، واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله» [4] .

*****

(١) مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ١ / ص ١٦ .

(٢) مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ١ / ص ١٨ .

(٣) الاستقصا : الناصري : ج ٨ / ص ٦٢ .

٤) الاستقصا : الناصري : ج ٨ / ص ١١٦ .

المطلب الثالث
هزيمة تطوان ١٨٦٠م

إذا كانت معركة إيسلي (غشت ١٨٤٤) قد وقَّعت على وجوب الدخول إلى معركة الإصلاحات ، فإن معركة تطوان (١٨٦٠) قد حسمت الأمر بشكل قاطع . إذ أن السنوات الستة عشر التي فصلت بينهما كانت كافية لبيان الوجه الكالح لمغرب آخر ؛ مغرب التخلف والانحطاط وعدم القدرة على المقاومة والدفاع عن النفس وحماية الوطن . وكشفت عن الفساد التي استشرى في عدة صعد ، فظهر المغرب للغرب لحمًا على وضم[1] ؛ وأزال القناع على الصورة القوية التي عاش عليها منذ معركة وادي المخازن .

إن الأقدار أرادت منهما (إيسلي وتطوان) دفع المغرب إلى ميدان الإصلاح الذي تلكأ في الذهاب إليه ، فأزيلت كل الهيبة منه ، وجعلته خيارًا للحفاظ على الذات .

جاءت معركة تطوان بسبب التحرشات الإسبانية بقضم أطراف المغرب الشمالية ؛ والمسارعة إلى أخذ نصيب من المغرب الأكبر ؛ والعمل على إذلاله عن طريق مطالب إذلالية استجاب لها المغرب لتفويت الهزيمة التي كان المغرب متأكدًا من عدم قدرته على كسبها ، خصوصًا وأن تأييدًا لهذه الحرب عليه معلنة من كل من فرنسا والنمسا وسردانيا والبرتغال[2] . وإذا استحضرنا الجو العام الدولي الذي عرف بالهجوم على الدول الضعيفة لاحتلالها ونهب خيراتها ؛ عرفنا حجم المعاناة والضغوط والأخطار

---

(١) قولة لعمر بن الخطاب في النساء قال فيها : إنما النساء لحم على وضم ، وقد مضت مثلًا ، والمعنى : أنهن في الضعف مثل اللحم الذي لا يمتنع على أحد . انظر النهاية في غريب الأثر : أبو السعادات الجزري : ج ٥ / ص ١٩٨ ، ومجمع الأمثال : النيسابوري : ج ١ / ص ١٩ .

(٢) انظر : المغرب والديمقراطية : بنسعيد العلوي : ص ٣٧ .

المحدقة به .

كان المغرب على قائمة الدول المرشحة للاستعمار . وبالفعل فتحت هذه الهزيمة الأبواب للتنافس الاستعماري ، ولم ينعقد مؤتمر مدريد ومؤتمر الجزيرة الخضراء الذي أعقبا الواقعة إلا لتجنب صراع الكبار على المغرب وليس لحل مشكلات المغرب ، وكذلك كان حيث سويت المستعمرات الإفريقية بالتراضي بينهم ، وهي أهم نتائج المؤتمرين .

كانت موقعة تطاوين لحظة حاسمة في فرضية إعادة النظر في كل شيء ، وإصلاح كل شيء . إنها لحظة فارقة بين مغربين ؛ الأول عاش على حرث سابق وجهود مثمرة ، وآخر نفذ زاده فعاد فقيرًا محتاجًا إلى تجاوز فقره المدقع في مجالات الحياة .

وهكذا نخلص مما سبق إلى أن حركة الإصلاح بالمغرب بصفة عامة ، وفي الجانب السياسي ــ موضوع بحثنا ــ وإن جاءت نتيجة أزمات متلاحقة وأجواء دولية مشرقية وغربية ، غير أن الأزمات التي عرت المسكوت عنه لا تغشي الأعين عن الحقيقة الثاوية في العمق ، وهو الشعور والوعي بالأزمة والحاجة إلى تجاوزها . هذا الشعور الذي يعتبر حالة صحية جيدة ؛ الأسوأ منه عدم الشعور بالمرة ؛ والرضا بالواقع المأزوم .

إن الشعور أول التحديات الحقيقية أمام المصلحين وأممهم لاستنفار عقولهم وقلوبهم وأوقاتهم للتفكير في الحلول والمخارج الكفيلة بتجاوز عذبات الضمير ؛ والخوف على المجتمع من التردي والسقوط ، فكان المنطلق لما سيأتي من المشاريع الإصلاحية .

إنهما واقعتان مريرتان مر بهما المغرب وأسلماه إلى الاستعمار ، فشكلا بذلك : «حدثين أثرا بعمق على تاريخ المغرب ، معركة إيسلي سنة ١٨٤٤ ، ومعركة تطوان ١٨٦٠ ، وكلتاهما انتهت بهزيمة نكراء ، لكل واحدة منهما عواقب كارثية أدت حتمًا

«استعمار» البلد»[١].

فهذا ما يتعلق بسياق الإصلاح في إطاره الخاص الضيق والمتعلق بما وقع للمغرب خصوصا ما وقع بإيسلي وتطوان وما سبقهما من أوضاع داخلية آيلة إلى السقوط.

فكان الدخول إلى باب الإصلاح قد تم على أساسين :

الأساس الأول : الانطلاق من الذات.

الأساس الثاني : الانفتاح على الغرب.

*****

(١) الإسلام والديمقراطية : بنسعيد العلوي : ص٣٧.

المبحث الثاني
السياقات الخارجية للإصلاح

إذا كان السياق العام الداخلي للإصلاح على المستوى السياسي الذي عملت على بيانه في محطاته الكبيرة ، فإن السياق العام الدولي الخارجي الذي كان له في نظرنا الدور الجلي في الانبعاث المغربي وتوجهه إلى الإصلاح سيتحدد بدوره في معالم كبيرة ؛ أحددها فيما يلي :

المطلب الأول
الحركة الإصلاحية بالمشرق العربي

إن الوعي بحركة الإصلاح وبأهميته أتت من الاحتكاك الطبيعي مع المشرق الذي كان يتم باستمرار في إطار العلاقات الإسلامية المتينة بين الدول الإسلامية في القرن التاسع عشر ، وكان سبب الوعي الإصلاحي تحديدًا مصدره محمد علي باشا الكبير في مصر الذي طور مشروعه حتى شكل نموذجًا للدول العربية والإسلامية ، ومنها الخلافة العثمانية التي اقتبست من مشروعه الإصلاح العسكري ، فاستفادت منه في تأخير سقوط الخلافة .

وقد ارتبط الإصلاح في مصر بالاصطدام الحقيقي المبكر مع الغرب ، والكلام يتعلق بغزو نابليون الذي عمق بلورة موضوع الإصلاح مبكرًا والعمل على إنضاجه ، الشيء الذي دفع العديد من الدول الإسلامية إلى تبني نفس الإصلاحات ، فظهرت في تونس مدرسة خير الدين الإصلاحية ، وفي الجزائر إصلاحات الداي حسين باشا السياسية على مستوى النظام الذي ورثته الجزائر عن الدولة العثمانية ؛ والذي لم يكتب له الاستمرار وعرف فشلًا لأسباب عديدة ومنها النظام القبلي الذي كان أقوى من أي إجراءات إصلاحية ، فوقعت الجزائر تحت احتلال فرنسا

التي دفعتها الإصلاحات الجارية إلى التدخل بعنف لإجهاض التجربة ، ولعل أبرزها تدمير الأسطول الجزائري الناشئ ووقف نشاطه[١] واحتلاله . فهب ولاة الجزائر والأعيان والعلماء إلى سلطان المغرب المولى عبد الرحمن ضمن وفد جماعي بلغ حوالي مائتين توج بإدخال القبائل في بيعة ملك المغرب وتولى الأمير عبد القادر شؤون الجزائر تحت ظل البيعة للمغرب[٢] ، الذي قام بواجب النصرة بعد أن استنصره أهل الجزائر على الاحتلال ، ودخلت القوات المغربية في كرٍّ و فرٍّ ومعارك انتهت في ١٤ غشت ١٨٤٤م بانهزام المغرب في معركة إيسلي .

وهكذا يجد المغرب نفسه متجها إلى الإصلاح ومدفوعًا إليه ، خصوصًا وأن إصلاحات محمد علي قبل أحداث الجزائر المريرة قد وصلت إلى المغرب عبر العلماء الذين كانوا يذهبون إلى الحج ، وكتبوا عن النهضة المصرية والإصلاحات الجليلة التي وقفوا عليها في مختلف الميادين وهم في طريقهم لأداء المناسك وعبر التواصل مع علماء مصر ومفكريها ، فوجدوا إصلاحات محمد علي تضاهي الدول الأوربية أو تفوق بعضها .

من هنا بدأت حركة الإصلاح بالمغرب تعرف تأثرًا بالمناخ الإسلامي العام وبخاصة تجربة محمد علي باشا الكبير بمصر .

وعمّق الفكر الإصلاحي بالمغرب الآراء الإصلاحية للرواد الأول في العالم الإسلامي ؛ وأخص بالذكر الشيخ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا ومجلتهم «العروة الوثقى» وجريدتهم «المنار» اللتان وجد فيهما وفي إنتاجاتهما الكتابية المغاربة دافعًا إلى الالتحاق بالجو العام الفكري الإصلاحي والذي كانت الوطنية في أمس الحاجة إلى دافع من هذا النوع ، يقول الخديمي : «ومع أخذنا بعين الاعتبار

---

(١) انظر : المغرب عبر التاريخ : إبراهيم حركات : ص ١٨٥ .

(٢) انظر : المرجع السابق : ص ١٨٨ ـ الخ .

الجو الفكري الإصلاحي الذي كان يغمر العالم العربي والدولة العثمانية وخاصة نشاط صاحب «جريدة المنار»، مع كل ذلك علينا أن نولي اهتمامًا بالغًا للجو السياسي والوطني الذي كان يغمر المغرب»[(١)] .

إن الحركة الإصلاحية المغربية التي انبعثت في القرن التاسع عشر كانت متأثرة بالمشرق العربي برمته جعلت المقيم العام «ليوطي» عندما رأى سرعة التجاوب المغربي مع الحركة الإصلاحية المشرقية يقول: «إن العالم الإسلامي طبل إذا نقر من جهة سمع له طنين في الجهة الأخرى»[(٢)] .

بدأت الاستفادة والتأثر من خلال مجموعة من العلماء والمفكرين الذين تأثروا في هذه المرحلة بالأجواء التي يعيش عليها الشرق، نذكر من بينهم: محمد مصطفى بن محمد بن سعد التلمساني التازي؛ والحاج علي زنيبر السلوي؛ وعبد الله القباج الفاسي؛ ومحمد بن إدريس بوعشرين المكناسي و ... إلخ. ومن الذين درسوا بمصر أيضًا نجد كلا من أحمد أشهبون، ومحمد بن كيران الفاسي، وعبد السلام العلمي وغيرهما[(٣)] .

ويذكر محمد الحجوي الثعالبي أن الحاج محمد القباج الفاسي كان من خلص تلاميذ الشيخ جمال الدين الأفغاني؛ ومرافق الشيخ محمد عبده وأقرانه؛ ورفيقا للشيخ الإمام ومحمد المويلحي وسعد زغلول وعبد الله نديم.

وممن كان لهم تأثير على الفكر الإصلاحي بالمغرب الصحفي المصري علي زكي

---

(١) مجلس الأعيان: الخديمي: ص ٢٦٧ مساهمة في كتاب: «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر» منشورات كلية الآداب / الرباط.

(٢) مذكرات حياة وجهاد: الوزاني: ج ١ / ص ٨٣.

(٣) الدرر الفاخرة: ابن زيدان: ص ٩٥ ـ ٩٦. وانظر: مظاهر يقظة المغرب: المنوني: ج ٢ / ص ٣٠٧ الخ.

الذي كان له دور بارز في إذكاء روح المقاومة لدى الوفد المغربي أثناء انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء ؛ وكان من الذين ساهموا في تحضير المشاريع التي تقدم بها الوفد المغربي وخاصة مشروع البنك ، وعين في العهد الحفيظي مدير الأشغال العمومية بطنجة ، وبعد الحماية أسندت له مهمة إرشاد القبائل المغربية لطرق إصلاح الفلاحة والمالية ، وكذا العالم السوري الشيخ عبد الكريم مراد صاحب المشروع الإصلاحي الذي سنفرده بالحديث .

ويعود الفضل في اليقظة الإصلاحية أيضًا إلى الصحفيين اللبنانيين فرج الله نمور صاحب جريدة «لسان المغرب» ومديرها السياسي ؛ وشقيقه آرثورنمور رئيس تحريرها ، وقد أتيا من تونس التي كانا يصدران بها جريدة «البصيرة» ، وقد صدر العدد الأول من الجريدة في ٢٨ فبراير ١٩٠٧ .

وقد جاء في افتتاحية العدد الأول سبب الانتقال إلى المغرب ، حيث ورد فيها : «دعى لنا ذلك الشخوص إلى أوربا لإنشاء مجلة عمومية خدمة للغرب والشرق ، ولبثنا في أوربا بضع سنوات قضينا معظمها في لوندرا وباريس منكبين على استطلاع العرفان الحديث ، وشأن السياسة العصرية من مصادرها الأولية ، ولما كنا على وشك إبراز تلك المجلة إذ سألنا بعض من نعد سؤالهم أمرًا مفروض الطاعة له ، محتوم القيام به ، أن نأتي هذه السلطنة الشريفة ، وننشئ جريدة فيها لقلة وجود الجرائد العربية ، وكان ذلك قبل انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء ، فأجبنا الأمر بملء المسرة ، شاكرين حسن الثقة بنا وجميل المؤازرة لنا ، ونحن منذ ذلك الحين في هذا القطر العزيز في سعي مستمر لاستكمال معدات الجريدة ومطبعتها إلى أن قيض الله ظهورها على هذا المنوال ، والحمد لله على كل حال»[1] .

وقد كان لهذه الجريدة فضل نشر أول مشروع إصلاحي سياسي بالمغرب سنة

(١) انظر : مذكرات حياة وجهاد : الوزاني : ج ١ / ص ٨٤ـ٨٥ .

١٩٠٨ في أربعة أعداد متتالية هي العدد : ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ .

ومما ينبغي استحضاره التأثير الذي خلفته الإصلاحات السياسية والاجتماعية للدولة العثمانية ، حيث كان اهتمام المصلحين المغاربة بها قويًا وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات العملية للإصلاح ، فقد أخرج العثمانيون دستورًا سياسيًا ، وحرروا مواد قانونية في مجال المعاملات المختلفة تحت اسم «مجلة الأحكام العدلية» مستمدة من نصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها .

كان البحث جادًا عند المغاربة في الحصول على مشروع دستورها ، حيث قال محمد المنوني : «وعن الشيخ محمد الكتاني وثلاثة من علماء فاس نشرت جريدة السعادة الخبر التالي : «كتب إلينا أحد تلاميذة الكتاني بفاس يسألنا عما إذا يوجد في مكتبة (السعادة) نظام الدستور التركي ، وأسر إلينا على أن سيادة الشيخ ، ومولاي عبد الحي ، وابن سودة ، والوزاني ، والتازي[1] يشتغلون ليلًا ونهارًا في تحرير ضوابط الدستور»[2] .

وقد كان القصد من طلب نظام الدستور التركي الاستفادة منه والنسج على منواله ، وقد بحثوا عن الدستور التركي ، ولم يبحثوا عن الفرنسي أو الإسباني وهو قريب منهم وفي متناولهم الوصول إليه ، لأن حساسية دار الإيمان ودار الكفر جعلت التفضيل يتجه إلى الأخذ من العثمانيين نسل آل عثمان وترك غيرهم من الكفار ، وهذا المعنى ظاهر جلي في البيعة الحفيظية التي تمت من طرف أعيان فاس من العلماء وغيرهم ، والذي كان رائدها الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني . فقد ورد في نص البيعة من الشروط على السلطان ما يلي : «وإن دعت الضرورة إلى اتحاد

---

(١) رجح المنوني أن الألقاب العائلية الثلاثة ، تعني العلماء الأشياخ : العابد بن سودة ، والمهدي الوزاني ، والعباس التازي : انظر مظاهر يقظة المغرب : ج ٢ / ص ٣٦٢ .

(٢) مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ٢ / ص ٣٦٢ .

أو تعاضد ، فليكن مع إخواننا المسلمين : كآل عثمان وأمثالهم من بقية الممالك الإسلامية المستقلة» .

وهو نفس التوجه الذي أبداه العلماء مع المولى عبد العزيز حول الإصلاحات الفرنسية ومعارضتهم لها عندما دعوا لإبداء رأيهم فيها [١] .

وإذا تحدثنا عن هذه الروافد المشرقية الداعمة للنهضة الإصلاحية بالمغرب ، فإن ما لا يجوز ترك التنبيه عليه ، الدور الرائد الذي كان للباحث في شروط تقدم الغرب وتخلف المسلمين وأعني به الأمير شكيب أرسلان وتدعيمه المباشر للإصلاح بالمغرب ، فقد رحل إليه وأقام به لهذه المهمة حيث : «عقد اتصالًا وثيقًا مع رجال الحركة الوطنية المغربية ، وأصبح منذ ذلك الوقت المناضل الأول عن الحركة الوطنية ومستشارها الأول» [٢] .

وقد نشر الأستاذ الطيب بنونة كتاب : «نضالنا القومي في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة» [٣] . وكذا الأستاذ محمد بن عزوز كتاب : «وثائق سرية حول زيارة الأمير شكيب أرسلان إلى المغرب» ، بما يكشف عمق التأثير المشرقي في الإصلاح المغربي ومشاركته فيه .

ولسنا في هذا الموضوع نتجاهل انبعاث الإصلاح السياسي بتونس عندما صدر

---

(١) انظر : مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ١ / ص ٣٤١ ـ ٣٤٢ .

(٢) تاريخ الحركة الوطنية : غلاب : ج ١ / ص ٤٣٥ .

(٣) ذكر الأستاذ عبد الكريم غلاب أن الأمير شكيب أرسلان كان يكتب الرسائل الطويلة لأصدقائه عن الهموم والقضايا العربية الإسلامية ، وأنه راسل كلا من أحمد بلا فريج ومحمد بن الحسن الوزاني والحسن بوعياد وعلال الفاسي ومحمد الفاسي وغيرهم ، ولم يكتب لهذه الرسائل أن تجمع ، وإنما جمعت رسائله إلى الحاج عبد السلام بنونة والتي تبلغ ٥٦ رسالة وذلك في كتاب ابنه الطيب بنونة : نضالنا القومي في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة » ، انظر تاريخ الحركة الوطنية : ج ١ / ص ٤٣٦ .

المشروع السياسي الموسوم بـ «عقد الأمان» ، والدستور المنبثق عنه سنة ١٨٦١م ، وهو أول دستور في العالم الإسلامي . فرأى المصلحون حال تونس ، حيث دخول الأجنبي عليهم من باب السياسة والتشريع والقانون ، وأن عهد الأمان ـ أو ما أسموه ساعتها أنه عهد امتهان ـ والدستور مطيتان للتسلط في نصوصه وفقراته . فنبهوا على وجوب الاهتمام بمجال الإصلاح السياسي قبل حلول كارثة امتهان المغرب ، نجد مثل هذه التنبيهات عند السليماني حين يقول : «وصارت كل الدول الأورباوية تحارب هذا المغرب بكل سلاح سياسي شأن المتسلط القاسي ، والمغربي بينهم كأشباح اللعب يحركونه كيف شاؤوا ، ويستخدمونه في مصالحهم سميعًا مطيعًا كلما ذهبوا أو جاؤوا» [1] .

كما أن كتاب خير الدين «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» كان فاتحة عهد لشفاء الأسقام السياسية بعد وصوله إلى المغرب . وقد أقام الرجل بمدينة مراكش وكان على اتصال بالشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني .

وممن اشتهر من المغاربة النقل عنه والاعتناء بكتابه الشيخ أبو اسحاق ابراهيم ابن محمد بن عبد القادر التادلي الرباطي(ت ١٣١١هـ ـ ١٨٩٤م) ، وهو من كبار علماء المغرب الذي كانت له مشاركة واسعة في علوم وقته ، وألف الكتب العديدة ؛ منها كتابه» اختصار أقوم الممالك في معرفة أحوال الممالك لخير الدين التونسي» [2] .

❋❋❋❋❋

(١) اللسان المعرب : السليماني : ص ١٣٩ .

(٢) مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ١ / ص ٣٢٣ .

المطلب الثاني
النهضة الأوربية

لم يكن المغرب بعيدًا عن الدول الأوربية وإنما هو جار لها ، ولربما جر عليه هذا الجوار تبعات لعل أقلها العرقلة الشديدة لكل إصلاح يظهر في هذا القطر . وهذه قضية ثانية غير التي نود الإشارة إلى وجهها الآخر . ومتعلق الحديث في هذا الصدد هو الاحتكاك المتواصل عبر التجارة والحروب وغيرهما يفيدان بقوة في التأثير والتأثر بينهما .

إن العلاقات لم تكن دائمة عدائية وقتالية ، ولكن تواجدَ بين الغرب والمغرب علاقات مصلحية على عدة مستويات ، كان لها أثرها العميق في التأثير والتأثر .

فهذا السيد محمد بن عبد الله بن عبد الكريم الصفار الأندلسي (ت ١٢٩٨ هـ/ ١٨٨١ م) يتأثر بمستوى الإصلاح الأوربي في رحلته ، ورأى مظاهر التفوق والازدهار عندهم ، فلم يستطع إخفاء إعجابه بما وصل إليه فيما يتعلق بالحرية ، حيث قال : «وكان من جملة ما نقموا على ملكهم شارل العاشر ، الذي كان قبل هذا الملك الموجود الآن . وكان السبب في قيامهم عليه وخلعهم طاعته ، أنه أظهر النهي عن أن يظهر أحد رأيه أو يكتبه ويطبعه في الكازيطات ، إلا إذا اطلع عليه أحد من أهل الدولة ، فلا يظهر إلا ما أراد إظهاره» [١] .

إن المغرب منذ زمان كان في ارتباط قوي واحتكاك مباشر بالعقل الأوربي وفكره ،

---

(١) رحلة محمد الصفار : ص ١٦٣ . كان محمد الصفار كاتب السفارة التي بعث بها إلى فرنسا ملك المغرب عبد الرحمان بن هشام ، وقد قامت سوزان ميلار من جامعة هارفارد بتحقيقها ، وعربها وحققها خالد بن الصغير تحت عنوان : «صدفة اللقاء مع الجديد : رحلة الصفار إلى فرنسا : ١٨٤٥ ـ١٨٤٦» منشورات كلية الآداب الرباط .

دعَّم هذا الاحتكاك وأيده مجموعة من العوامل : تجارية ، ومن خلال السفارات ، والعمل الدبلوماسي ، ومن خلال جلب الآلات المدنية وخاصة العسكرية التي كان في أمس الحاجة إليها . وجلب المنتوجات الأوربية لا بد وأن يرافقها وتحمل معها ثقافة وقيم العقل الأوربي والتجربة الفكرية الأوربية ، وهذا ما جعل الناصري يعلق على هذا الاتصال بقوله : «ولاحت على الناس سمة الحضارة الأعجمية» (١) .

وفي المجال التجاري كان للتجار المغاربة مراكز بالدول الأوربية مثل ما كان للأوربيين داخل المغرب أيضًا ، فوقع الاطلاع عن قرب على ما وصلت إليه أوربا في تنظيم الحياة التجارية والصناعية والفلاحية ... إلخ ، فتبين لأهل المغرب تفوق السلع الأوربية على مستوى الجودة والأثمان ، لارتباطها بالاختراعات التقنية التي تعممت انطلاقًا من إنجلترا إلى باقي جيرانها ، ووقفوا على البون الشاسع بين التجارة المؤطرة بالفكر الفردي لدى المغاربة في الوقت الذي أصبحت قائمة على الفكر المؤسساتي لدى أوربا ، خاصة مع اختراع البرق والهاتف والتلغراف . واكتشفوا في نفس الآن توسع مجال تجارتهم ، حيث أوصلتهم التقنية إلى مناطق واسعة في العالم ، بينما المغاربة لازالوا يعتمدون على الطريق البري طريق الحرير أو عبر البواخر التقليدية ، فوجدوا أنفسهم أمام متغيرات جديدة لدى الأوربيين مغرية ، وتولدت لديهم فكرة الإصلاح على أساس التماهي مع النموذج الأوربي .

---

(١) الاستقصا : الناصري : ج ٩ / ص ١٢٤ . ولئن كان الناصري قد ذكر رأيه في معرض الاستهجان لما رأى من تعلق الناس بالحضارة الغربية الغالبة الغازية بالقشور ولم ينفذوا إلى عمقها وروحها ، مما جعلها تتبوأ الصدارة وتتقدم على الدول بسبب قاعدة : المغلوب مولع أبدا بتقليد الغالب ، ولكن الذي يهمنا من تعليقه أنه لئن كان هذا حال العوام وجمهرة الناس ، فإن أهل الفكر والعلم قد نظروا في الأسباب المؤدية إلى هذه الحالة المرضية في السياسة كما في غيرها من الميادين مع عدم رضاهم عن التهور والشطط في كل شيء ، إذ لا يعني وجود بعض المفاسد خلق عداوة مع المصالح التي لا تتمحض في الدنيا أبدًا عند علماء المقاصد .

لقد كان الغزو الاقتصادي واحتكار السوق المغربية من طرف الأوربيين بصناعاتهم الحديثة أن أدخلوا الضرر بالمنتوج المغربي . إن الآلة الأوربية قد غزت ؛ و«كان من نتيجة هذا الغزو الأوربي للصناعات الوطنية أن افتقر أهلها وضعف حالهم ، ونزل بالمغاربة ضرر كبير بدفع ما بأيديهم من النقود ؛ والاحتياج إلى الأجنبي في الملبوسات والمصنوعات وغير ذلك»[1] فأرغموا على النظر في موضوع الإصلاح والتداول في كيفية الإصلاح والنهوض في الوجه الآخر من هذا الغزو .

أما على المستوى السياسي والهيكلة الإدارية ، فإننا سنجد أوربا قد مرت من عهد الإقطاع إلى عهد الأنظمة الديمقراطية ، وتم القضاء على الحكم المطلق والملكيات والنبلاء والملاكين الكبار ورجال الكنيسة الذين كانوا يشكلون رؤوس السلطة ومحتكريها . وظهرت الأحزاب كهيئات جديدة في المجتمع تؤطر الوعي وتبصرهم بحقوقهم وواجباتهم ، كما ظهرت النقابات والجمعيات ومعاهد البحث العلمي ، فأضحت هذه بعض المظاهر السياسية التي اكتشف المغاربة أنها أساليب جديدة للحياة وتدبيرها في الضفة الأخرى ، وتولد الشعور بضرورة الإصلاح السياسي .

لقد بدأ الوعي بضرورة الإصلاح والعمل من أجله في عهد محمد بن عبد الله على أساس التماهي مع العقل الأوربي ، وتبلورت فكرة الإصلاح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة مع المولى الحسن الأول .

وسيزيد من تعميق الإصلاح عمل الدول الأوربية على مصادرة شأنه والقيام به من الذات المغربية ، وتم الاتصال مباشرة بالسلاطين كي يقوموا بإدارة الإصلاح ، ولقد قاوم الحسن الأول هذه الاملاءات الإصلاحية واستطاع أن يوظف الصراع الأوربي على المغرب ، وتطوير الأفكار الإصلاحية باستمرار أمد الصراع الأوربي الأوربي على مناطق النفوذ والتوغل .

*****

---

(١) مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ١ / ص ٢٠ .

الفصل الثالث

مجالات الإصلاح السياسي بالمغرب

المبحث الأول

الحريات العامة مجال الإصلاح السياسي .

المطلب الأول : الحرية فطرة مركوزة .

المطلب الثاني : الحرية في مشاريع الإصلاح السياسية بالمغرب .

المطلب الثالث : الحرية والصياغة القانونية .

المطلب الرابع : الحرية والصحافة .

المطلب الخامس : الحرية وحقوق الإنسان .

المبحث الثاني

الملكية مجال الإصلاح السياسي .

المطلب الأول : المجال السياسي مجال سل السيف .

المطلب الثاني : الاجتهاد السياسي حاجة شديدة .

المطلب الثالث : الملكية تسود أو تحكم؟

المطلب الرابع : الملكية في المغرب : رؤية تاريخية .

المبحث الثالث

البيعة مجال الإصلاح السياسي .

المطلب الأول : البيعة في المغرب .

المطلب الثاني : البيعة في المغرب بوابة مشاريع الإصلاح السياسية .

تمهيد

أردت من خلال هذا الفصل أن أتناول بعض المواضيع التي شغلت المغرب إبان هذه الفترة والتي لم تندرج في المشاريع الإصلاحية التي اكتملت أو قاربت الاكتمال مع مرور الزمن ، أو اندرجت ولكن بشكل لم توف حقها ؛ لأن المقام مقام تقعيد ونظرة شمولية وليس إفراد موضوع بعينه . ولذلك أفردتها بالحديث باعتبار إفراد الإصلاحية المغربية لها بالبحث والدراسة أو إبداء الرأي فيها .

وأعتقد أنها عناوين بارزة في موضوع الإصلاح السياسي ، ومن تم فإن تجدد الحديث عنها يخبر بغيبة اتصال السند إليها وانقطاع التجارب الإصلاحية عن بعضها ؛ لمعرفة ما كان ينبغي أن يكون وما كان ينبغي أن لا يكون ، بعد قراءة التجارب السابقة والخروج بالخلاصات العلمية لاستكمال مسيرة الإصلاح أملًا في تجنب تكرار التجارب الفاشلة ، حتى لا نقع فيما حذرت منه الآية الكريمة : ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [التوبة] .

*****

المبحث الأول

الحريات العامة مجال الإصلاح السياسي

عرفت البشرية منذ تاريخ ضارب في القدم وإلى اليوم صراعات وصلت إلى التضحية بالنفس من أجل تحقيق مصالحها . وكان السبب العميق وراء هذه الصراعات روم التحرر والانعتاق والتبرم من الاستعباد من أحد طرفي الصراع .

وعبر مراحل متقطعة من هذا التاريخ ، جاءت الأنبياء والرسل تستجيب لمطالب الأمم المشروعة في الحرية ، فرفعت شعارها : ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ .

[الأعراف:٥٩]

وعند كل انحراف يهدف إلى طمس حقائق الوحي ، يرسل ﷻ رسولًا آخر لإعلاء هذا الشعار من جديد ، حتى ختمت الرسالات بمحمد ﷺ . فحمل الشعار نفسه ونادى في الناس : «**قولوا لا إله إلا الله تفلحوا**»[1] .

*****

(١) أي لا استعباد ولا عبودية لأحد إلا لله تعالى . وإن عدم العبودية للبشر والتحرر منهم وإمضاء العبادة لله فقط هو فلاح ونجاح .

المطلب الأول

الحرية فطرة مركوزة

إن الحرية ليست شأنا مكتسبًا ، وإنما هي فطرة من الله ﷻ ، فطر الإنسان عليها ، مركوزة فيه منذ أن خلقه . وبالرغم من الموانع التي تريد طمسها ، فإنها تظهر من حين لآخر في شكل مطالبة أو احتجاج بعنف وقسوة من أجلها . وإن تاريخ الأمم ليشهد وإلى اليوم حروبًا من أجل الحرية ودحر عهود الحجر والتسلط والاستعباد بما هو معروف بثورات العبيد والأحرار على حد سواء .

وبفطرته المعهودة كان العربي يقدر قيمة الحرية ويربط آليًا بينها وبين التكاليف ، يظهر ذلك جليًا عند عنترة صاحب المعلقة ، الرجل العبد الفاقد لحريته ، عندما أغارت إحدى القبائل على قبيلته عبس ، فقال له أبوه : كر يا عنترة . فرد عليه بحزم وأنفة : إنما أنا عبد لا يحسن الكر ؛ وإنما أحسن الحلب والصر . فقال له : كر وأنت حر ، قال : الآن[1] .

إنها قضية مشاعة عند العرب في أشعارهم وأقوالهم وتصرفاتهم ، من ذلك قولهم تعجبًا واستغرابًا من صنيع المستعبِدين وقبول المستعبَدين :

وإذا تكـــون كريهـــة أدعى لها ... وإذا يحاس الحيس يدعى جندب[2]

---

(١) انظر : الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني : ج ٥/ ص : ٢٤٦ ، حيث أورد قصة عنترة مع الحرية ، وفيها قال بعد أن قال له أبوه : كر وأنت حر :

أنا الهجين عنـــترة ... كل امرئ يحمي حِرَهْ

أسـودَهُ وأحمـــرَهْ ... والشَّعَرَاتِ المُشْعِـرَهْ

الواردات مشْفَره

(٢) البيت لهني بن أحمر وقيل هو لضمرة بن جابر الدارمي ، و هو من شواهد سيبويه في الكتاب ج ١ / ص ١٦١ . وانظره أيضًا في : مجمع الأمثال : النيسابوري : ج ٢ / ص ٤١٣ .

المطلب الثاني
الحرية في مشاريع الإصلاح السياسية بالمغرب

إن الحرية الغائبة أو المفقودة هي التي أوصلت إلى الهزائم المتلاحقة ، ونزعت الهيبة من الأمة ومؤسساتها من قلوب الأمم الغازية المستعمرة ، ولكونها كانت بداية فشل الأعمال والإبداعات فقد جاءت مشاريع الإصلاح السياسية ، مؤكدة عليها داعية إلى البدء بها قبل غيرها ، وذلك رد جلي على بعض من ذهب إلى عدم إعطائها الأولوية التي تستحقها ، حيث يقول الدكتور عبد اللطيف حسني : «في أخريات القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، يبدو أن مفهوم الحرية ، لم يلاق الأصداء المتوقعة له ، فباستثناء ما خلفه لنا أحمد بن خالد الناصري (١٨٣٥ ـ١٨٩٧) بصدد هذا المفهوم ، وباستثناء ما ورد في مشروع دستور سنة ١٩٠٨ عن الحرية ، وتلك الإشارة المقتضبة الواردة لدى علي زنيبر (١٨٤٤) في مشروع الإصلاحي ؛ فإننا لا نكاد نعثر على شيء يستحق الذكر» [١] .

وليس ما قاله عبد اللطيف حسني بصحيح ، إذ الحديث عن الحرية كان ديدن المؤرخين والشعراء والأدباء والفقهاء وأصحاب السياسة وغيرهم . وكان الاهتمام العملي قد شكل رأيًا عامًا وغذت أصداؤه واسعة بينهم .

ودليل ذلك فتنة الشيخ محمد بن المدني كنون (١٢٤٠/ ١٣٠٢هـ الموافق ١٨٢٥/ ١٨٨٥م) التي تعرض لها من طرف أعوان المخزن ورجال السياسة ، ويتعلق الأمر بظاهرة التسري بالإماء ، حيث اعتبر التملك وعبودية الإنسان انتهت منذ زمان ، وأنها مرحلة تاريخية لم تعد موجودة في المجتمع المغربي . . .وما يوجد

---

(١) مفهوم الحرية في الفكر الإصلاحي المغربي : عبد اللطيف حسني : ص ٨٧ ، مقالة في مجلة أبحاث : العدد ٢٤ / ٢٥ ربيع ١٩٩٠ .

اليوم نوع من الظلم والعدوان على حق الحرية للإنسان، وأعلن رحمه الله تعالى أن كل عملية تسري تعتبر زنا واضحًا لا غبار عليه[١] .

هذه المسألة (مسألة التسري) التي شغلت الرأي العام المغربي، والمسؤولين السياسيين والتي دفعت بهم إلى سجنه والتضييق عليه، تعتبر من صميم الحرية والدفاع عنها . نعم، إذا تعلق الأمر بصياغة الموضوع صياغة قانونية بحيث تشكل قاعدة آمرة، فذلك إنما هو موضوع آخر له ارتباط وثيق بالتطور السياسي للأمم، والذي يدعوها إلى التقعيد . ويعتبر دستور ١٩٠٨ والمشروع الإصلاحي للحاج علي زنيبر تطورًا طبيعيًا في موضوع الحرية .

وأما الزعم بأننا لا نكاد نعثر على شيء يستحق الذكر، فتلك مقولة متسرعة تحتاج إلى الإثبات، وكيف تحظى بالثبات وقد جاء من الأقوال والممارسات ما يدفع هذا التوهم .

*****

(١) انظر : العلماء والإصلاح الديني : محمد الفلاح العلوي : ص ٧٢ ــ ٧٣، مجلة أمل العدد الرابع، ١٩٩٣م .

المطلب الثالث
الحرية والصياغة القانونية

ساهم المؤرخون في التأريخ للحرية في مغرب القرن التاسع عشر وبداية العشرين ، وعلى رأس هؤلاء أحمد بن خالد الناصري في الاستقصاء ، حيث قال : «اعلم أن هذه الحرية التي أحدثها الإفرنج هي من وضع الزنادقة قطعًا لأنها تستلزم إسقاط حقوق الله ، وحقوق الوالدين ، وحقوق الإنسانية رأسًا ... واعلم أن الحرية الشرعية هي التي ذكرها الله في كتابه ، وبينها رسول الله ﷺ لأمته ، وحررها الفقهاء ﷺ في أبواب الحجر من كتبهم ، فراجع ذلك وتفهمه ترشد ، وبالله التوفيق» [١] .

إن هذا النص تعبير واضح عن مجتمع محافظ أشد المحافظة ، وفي الوقت ذاته مجتمع لا يرفض الحرية بل يقسمها إلى أنواع ومنها الحرية المتعلقة بالإنسان . ولا يغشي بصرنا حقيقة تخوف هؤلاء المفكرين والعلماء الذين تحدث باسمهم الناصري ، من ممارسات الحرية عند الغرب . لأن الناس في كثير من الأحيان لا يرتبطون بحقائق الأشياء ومعانيها السياسية ، وإنما هم منطلقون من مخلفاتها البيئية وآثارها الرذيئة التي لم تنفصل عنها ، باعتبار أن المصالح والمفاسد في هذه الدنيا غير متمحضة عند علماء مقاصد الشريعة الإسلامية .

وبالفعل فقد أظهر الواقع اليوم صدق تلك التخوفات ، ولا أدل على ذلك من أننا لم نحصل على حرية الغرب في بلاد الإسلام ، وجنينا على أنفسنا بإضاعة الآداب والأخلاق .

إن الحرية التي لا تستلزم إسقاط حقوق الله تعالى ؛ أو حقوق الوالدين ؛ أو حقوق الإنسان ؛ فإنها حرية معترف بها شرعًا عند الناصري وعند غيره من الفقهاء

---

(١) الاستقصا : الناصري : ج ٨/ ص ١٣٠ .

الذين تكلم باسمهم ؛ أخذًا من مفهوم قوله ومنصوص عبارته .

ومع ذلك ، فقد تدرج المجتمع المغربي إلى صياغة الحرية صياغة قانونية واضحة ، حيث ورد في مشروع دستور ١٩٠٨[(١)] بخصوص الحرية ما يلي :

المادة ١٣ : يحق لكل مغربي أن يتمتع بحرية الشخصية ، بشرط أن لا يضر غيره ، ولا يمس حرية غيره .

المادة ١٤ : إن الحرية الشخصية تقوم بأن يعمل كل واحد ما يشاء ، ويتكلم بما يشاء ، ويكتب ما يشاء ، مع مراعاة الآداب العامة .

وفي مشروع الحاج علي زنيبر[(٢)] ورد في :

المادة ١٧ : عدم قبول إدخال أي حرية تقتضي على المروءة ظهور ما لا تحمد عقباه .

إن البنود السالفة الذكر قد راعت الحرية الشخصية والجماعية في الوقت نفسه ، راعت حرية الأشخاص في التعبير كتابة أو كلامًا ، وراعت حرية الجماعة أو الأمة بحيث لا ينبغي عند ممارسة الأفراد لحرياتهم إلحاق الضرر بالجماعة أو بالآداب العامة .

والذي كان ينبغي أن يكون عليه حالنا ونحن في متم القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين ، أن نطور ما أنجز في بداية القرن ونزيد عليه . وسنزيد الموضوع تفصيلًا عند التعرض للمشاريع الإصلاحية .

إن القرن التاسع عشر وبداية العشرين ، قد عرف من الناحية السياسية تطورًا لافتًا للحريات العامة في منطوق المواد الدستورية من حيث التنصيص على حرية الصحافة والإعلام والتشديد على إطلاق الحرية لها في قول ما شاءت ، وكتابة ما شاءت .

---

(١) سيأتي معنا تفصيل معالم هذا المشروع في الفصل المخصص لمشاريع الإصلاح السياسية .

(٢) سيأتي معنا تفصيل معالم هذا المشروع في الفصل المخصص لمشاريع الإصلاح السياسية .

المطلب الرابع
الحرية والصحافة

إن الذي عرضنا له في الصياغة القانونية للحرية وإيراد ما يتعلق بها في شكل موارد دستورية كأعلى عمل سياسي يقوم به المصلحون ، قد جعلوا مما يعزز مكانة الحريات العامة حرية الكلمة التي يقوم بها العمل الصحفي .

لقد كانت الحرية مطلبًا لم يتم التغافل عنها ، بل حصل تعزيز مكانتها في النفوس والقلوب . وتم الحديث عنها مجملًا ومفصلًا . وعندما نستعرض الصحف الأولى بالمغرب نجد أن من أوائل الجرائد في هذا الصدد كانت شعارًا يجسد هذا الطلب ، وأعني بها هنا جريدة «الحرية» التي كان الأستاذ عبد الخالق الطريس رئيسًا لها ، واختيار مصطلح «الحرية» عنوانًا للجريدة لم يأت عبثًا أو حصل اتفاقًا وإنما هي دلالة عميقة قوية في ميدان الكفاح في درب الإصلاح الطويل ، يقول حسن الصفار : «وبعد تأسيس حزب الإصلاح الوطني بتاريخ ١٨ من دجنبر ١٩٣٦ ، والذي يعتبر الأستاذ محمد داود أحد كبار آبائه الروحيين ، قام هذا الحزب وعلى رأسه تلميذ الفقيه الأستاذ عبد الخالق الطريس بإصدار جريدة «الحرية» ابتداء من تاريخ ١٤ من مارس ١٩٣٧ لتصبح بذلك لسان الحزب الرسمي» [(١)] .

وهكذا نجد أن العمل السياسي ارتبط منذ أول يوم بالعمل الصحفي ، لأنه لسانه المعبر عن كثير مما لا تتيح المسؤولية السياسية البوح به ، فكان تعزيز حرية الصحافة تنفيسًا عن موانع السياسية .

وتتالت الجرائد والمجلات ، تعزيزًا للحريات ومجالًا لمدارسة الأوضاع والتنوير

(١) الفقيه محمد داود : الحرية الوطنية في الشمال والمسألة الثقافية : حسن الصفار : ص ١٩ .

والنضال ، فظهرت مجلة السلام ، وجريدة الحياة ، وجريدة الأخبار ، وجريدة الريف ، ومجلة المغرب الجديد ، ومجلة الأنوار ، وجريدة الأمة . . .[1] .

وهكذا كافح رواد الإصلاح المغاربة من أجل تعزيز الحرية خدمة للأهداف الإصلاحية السياسية والاجتماعية وغيرها ، فقاموا بتأسيس منابر إعلامية للترويج لأفكارهم ؛ وتنوير الرأي العام بحقوقه وواجباته والدور الذي ينبغي على كل فرد في الأمة القيام به . فتم إصدار جريدة «الصباح» في ٢٩ يناير ١٩١٧م ، ومجلة «السلام» بتاريخ أكتوبر ١٩٣٣م ، وجريدة «الحرية» بتاريخ ١٤ مارس ١٩٣٧ ، وجريدة «الريف» بتاريخ ٢٧ غشت ١٩٣٧ ، وجريدة «الأمة» بتاريخ فاتح ماي ١٩٥٢ ، ... إلخ .

ومن مواضيع مجلة «السلام» للاستئناس وأخذ فكرة عامة عن الهموم التي شغلت جيل الوقت في صحفه ومجلاته ، نذكر أبوابها التالية :

١- التربية والتعليم .

٢- الأخلاق والتهذيب .

٣- الأدب .

٤- تعميم الثقافة وتوحيدها .

٥- الاقتصاد والاجتماع .

٦- الرياضة والصحة .

٧- التجديد .

٨- بيننا وبين الأقطار الشرقية .

---

(١) المرجع السابق : ص ١٣ .

٩- الأفكار المتطرفة .

١٠ ـ ما ينشر عن بلادنا .

١١ ـ مبدأنا السياسي .

لقد كانت الهموم الإصلاحية تعالج التطرف بأشكاله وخاصة الفكرية منه ، فكان التنبه المبكر عندهم إلى الأفكار المتطرفة قد دعاهم إلى تحليلها وتشخيصها وذكر العلاج منها . كما عالجت موضوع التجديد في جميع مجالات الحياة ، وأولت الأهمية للتربية والتعليم ، وكان حظ الثقافة هو توحيدها باعتبارها رمز الهوية والحضارة والعمل على تعميمها . . . وبالجملة كانت الشمولية حاضرة بقوة في عمل جيل المصلحين الأوائل .

ومن تم أستطيع القول بوجود الوعي التام بأهمية الحرية ومنها حرية الصحافة خدمة للأهداف الإصلاحية المسطرة ، ولقد كانت الغاية الأساسية هي استغلال هذا الجمع[(١)] لمنح الحركة الإصلاحية منبرًا للتعبير يكون في نفس الوقت لسان حال المجمع المذكور كما ورد في التأكيدات التي أثبتها المؤرخ محمد بن عزوز حكيم ، وتقرر إصدار جريدة «الإصلاح» التي صدر العدد الأول منها في ٥ ربيع الثاني / ٢٩ يناير ١٩١٧م وكانت محبتهم للإصلاح شديدة[(٢)] .

وللجاذبية الخاصة لهذا المصطلح (الإصلاح) فقد أطلق على اسم المطبعة أيضًا : مطبعة الإصلاح ؛ وأطلق على الحزب الذي قصدوا تأسيسه عام ١٩٣٢ اسم : حزب الإصلاح الوطني[(٣)] .

---

(١) يقصد بالجمع : المجمع العلمي والأدبي المغربي الذي أسسه المغاربة .

(٢) أب الحركة الوطنية : محمد بن عزوز حكيم : ج١/ ص ١٧٥ .

(٣) انظر نفس المرجع السابق والصفحة .

ونظرًا لما لحرية الصحافة في إيقاظ الشعور بالانتماء وتعزيز الوعي بالحقوق والكفاح من أجل الحصول عليها كاملة غير منقوصة ، فقد أقلق المستعمر في بداية القرن العشرين الدور الذي أصبحت تقوم به في معاكسة توجهاته واختياراته ، فعمل على المتابعة الدقيقة لها ، والتضييق عليها وصولًا إلى منعها بالمرة إذا استوت على سوقها وأصبحت تشكل خطرًا مزعجًا له في الإبقاء على احتلاله .

إنها حرية أمكنت من إبراز الأقلام الداعية إلى الإصلاح ، تتناول مفرداته وخطوطه العامة ، والمتمثلة في البرامج الإصلاحية التي كانت تعرض عبر صحافتها .

لقد خدمت حرية الصحافة مشاريع الإصلاح السياسية خدمة لا تنكر نقف على شاهد ذلك الافتتاحية التي قدمت بها مجلة «السلام» في أكتوبر ١٩٣٣ نفسها للقراء بقولها : «السلام صحيفة الشباب الحي الناهض ، الشباب المفتخر بإسلاميته المعتز بعروبته ووطنيته ، المتشبع بعلمه وثقافته ، العامل لتوحيد صفوف أمته ، المتحفز لقيادة شعبه في نهضته ، المخلص لله ثم لوطنه ودولته» (١) .

ويمكننا أن نقول إن مشاريع الإصلاح السياسية قد نصت على حرية الصحافة ، فنجد في دستور ١٩٠٨ في المادة السادسة عشرة : المطبوعات حرة مع مراعاة الآداب العمومية .

بل إن مشروع الدستور المغربي نفسه قد تم عرضه عبر أسبوعية «لسان المغرب» ونقلته عنها مجلة «المغرب الجديد» فاطلع عليه عموم المغاربة وكان مشروعًا موجها إلى السلطان المولى عبد الحفيظ وأُشرك الشعب المغربي في معرفة مضامينه عبر الصحافة المكتوبة في ذلك الوقت (٢) .

---

(١) الفقيه محمد داود : الحركة الوطنية في الشمال والمسألة الثقافية : حسن الصفار : ص ١٤ .

(٢) انظر الحركات الاستقلالية : علال الفاسي : ص ١١ الخ .

ولقد قامت الصحافة بالمطلوب منها وزيادة في الكفاح والنضال وكل المعاني النبيلة في درب الوطنية ، يقول علال الفاسي عن مجلة «السلام» : «أخرج الأستاذ داود مجلة «السلام» الغراء التي كان مجلة جامعة مليئة بالروح الوثابة والوعي الصحيح»[1] .

وهكذا يمكننا القول بكل اطمئنان بأن قضية الحريات لم تكن غائبة ، ولم يكن الحديث عنها حديث الصفوة وبعض علية القوم ، وإنما هي نشاط تجلى في التنظير والتأصيل لها من جانب ؛ والتطبيق لمقتضياتها عمليًا من جهة ثانية .

إن الحرية لم تكن مغيبة ، وكيف تكون غائبة والشعب المغربي برمته يتطلع إلى إزالة مخلفات عصور الانحطاط ووقع هزيمتي إيسلي وتطوان ... إلخ .

وعلى العموم يمكننا أن نؤكد على قضايا أساسية عملت الصحافة المغربية في هذه الفترة من أجلها ؛ وقامت بها أحسن قيام . نلخصها فيما يلي :

١ـ تعزيز الحريات العامة .

٢ـ التوعية : توعية الجماهير المغربية بأطوار العمل السياسي والاجتماعي ، وأنه عنوان دين وترجمة وطنية .

٣ـ بسط ما يهم الإصلاح السياسي من جهة نظر متعددة ، ومن زوايا النظر المختلفة .

٤ـ إقلاق راحة المستعمر وباله ، ولهذا عمل بكل ما يستطيع على الحد من توسعها وانتشارها بالتضييق تارة والإيقاف أخرى .

إن الانتصار لحرية الصحافة ودورها ، لم يكن محط تساؤل واستدراك أو شك وتهوين ، بل على العكس من ذلك وقع التشهير بمن يخالف هذا المنحى ، وهجاء

---

(١) الحركات الاستقلالية : علال الفاسي : ص ١٧٧ .

من اتصف بالجمود والانحطاط في التقليل من شأنها أو محاربتها كالوزير الصدر . لقد كانت الصحافة عند الرعيل الأول ركيزة تدبير السياسة بالمغرب في الداخل والخارج ، وننقل هنا مقتطفات من مقالة مطولة للعباس الكردودي يقول فيها : «هذه الجرائد التي هي لسان جميع الأمم ، وأول مصلح في العالم ، وأول رابط بعضه من بعض ، والعامل الأكبر في إفاقة الأمم من سكرتها : بالمناداة على تحسين المستحسن ، واستهجان المستهجن .

ظهرت في هذا المغرب هذه ما يزيد على السبع سنوات ، وهي تنادي بملء فيها بالحقيقة ، تشير بوجوب الاجتماع ، تقرر ما ينفع حالًا واستقبالًا ، تلقي لكل حادثة درسًا مفيدًا ، وتؤيد ذلك بالأدلة المحسوسة ، مما لا ينكره عاقل أو متحامق . وترشدنا وتنصحنا ، ويجب على كل منا إمعان النظر في قولها ، وما كان منه نافعا فعلناه .

إلى الآن لم تحز أدنى اعتبار ، من الطبقة التي تريد أن تدبر دفة السياسة بالمغرب — في الداخلية والخارجية ـ المكتنف بالضواري ، بل تقرر في دار ندوتها محاربة كل ذلك ، ولا أخال إلا أنها تظن أن بذلك تدوم سلطتها ، فلا وربك لا يكون هذا قطعًا ، لأن انعكاس الحقائق وقلب الأعيان أمر متعذر ، ولا زالت الطبيعة التي أوجدها الله في النار هي الإحراق ، وفي الماء هي الري ، وجعل السبب وسيلة للمسبب ، بل الذي تعطيه الحالة والمتوقع ، هو الخراب والدمار حسب طبيعة الكون ، ولله في خلقه شؤون»[1] .

*****

(١) وردت المقالة عند ابن إبراهيم في «الأعلام» ج ٧/ ص٢٤١ ـ ٢٤٤ .

المطلب الخامس

الحرية وحقوق الإنسان

في إطار الإصلاحات السياسية التي دخلت المغرب وعرفها إبان القرنين التاسع عشر والعشرين ، وتعزيزًا للحريات التي تكلمنا عنها فيما سبق ، تم إنشاء الجمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان .

في هذه الأجواء المليئة بالنضال والمشحونة بالوطنية تم تأسيس أول جمعية مغربية للدفاع عن الحقوق والحريات وذلك سنة ١٩٣٣م حملت اسم «الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان» تحت رئاسة الحاج عبد السلام بنونة . يقول الصفار : «وقد تحول الاهتمام المبكر بحقوق الإنسان إلى مشروع عملي سنة ١٩٣٣ عندما قامت نخبة من رجال الحركة الوطنية في شمال المغرب من بينها الأستاذ الفقيه محمد داود وعلى رأسها الحاج عبد السلام بنونة بتأسيس أول جمعية مغربية للدفاع عن حقوق الإنسان ، وقد اقتبست هذه الجمعية نظامها وقانونها الأساسي من فرع الجمعية العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان بمدريد»[1] .

لقد شكل الوعي بالحقوق والحريات درجة عالية في بداية القرن العشرين ، ولم ير المغاربة غظاظة في الاستفادة من الغرب المتسلط على وطنهم ، لأن ميزان المصلحة والحكمة كانت ضالتهم ينشدونها من أي مأتى وصلت ، لا معاداة مع المصلحة الحقيقية والتي هي في صالح المغاربة . وهنا قامت الجمعية بتحرير نظامها وقانونها الأساسي ، مستفيدة من فرع الجمعية العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان

---

(١) الفقيه محمد داود : حسن الصفار : ص ١٦ مساهمة في كتاب الحركة الوطنية في الشمال والمسألة الثقافية .

بمدريد .

وقد ضم المجلس الإداري للجمعية المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان شخصيات وازنة في حقل الفعل الثقافي والفكري والعلمي والممارسة السياسية بالمغرب ، حيث ضم الأسماء الآتية :

الرئيس : عبد السلام بنونة .

الوكيل : التهامي الوزاني .

الأمين : محمد المصمودي .

الكاتب : خوسي البيرولا .

الأعضاء : محمد بن أحمد داود ، أحمد غيلان ، محمد طنانة ، عبد الخالق الطريس ، الحسين الحيحي ، محمد بنونة .

المشتركون : الطيب بنونة ، عبد السلام بن جلون ، الحاج محمد الصفار ، مصطفى الريسوني ، محمد الطنجي ، محمد باغوز ، الحسن بن عبد الوهاب ، محمد بن أحمد الناصر ، عبد السلام حجاج ، محمد بن محمد الدليرو .

هذه الصفوة من أهل الثقافة والسياسة والفكر ؛ وضمها إلى مجلسها الأحرار من العالم ، دلالة قوية على رسوخ الحرية كمطلب إنساني قبل أن يكون مطلبًا شرعيًا عند هؤلاء الأعلام . وإذا ذهب الظن عند البعض بعزة التأليف والكتابة في مجال الحريات ، فالجمعية المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان أصدق دليل وخير معبر على عدم النذرة في هذا المجال ، وذهبت بعيدًا حينما بدأت في تأسيس فروعها حتى خارج المغرب ، حيث قام فرعها بالعاصمة الإسبانية مدريد بأعمال جليلة في ذلك الوقت[١] .

---

(١) المرجع السابق : ص ١٦ .

وهكذا نكون أمام أعمال إصلاحية سياسية لم تر النخبة المتنورة بالمغرب الاستفادة من آليات الاشتغال السياسي الغربية ، مع أن أصول الثقافية الثقافية لهذه النخبة شرعية . فلم تعش تناقضًا وأزمات بين ما هي مقتنعة به ولا تعمل به ، وما هي غير مقتنعة وتعمل به وله . وهذا من الأدلة على أن أصول الإسلام ومقاصده ومصالحه تدفع في إطار الكونية والعالمية ، ولا تقيم عداء مع الكسب البشري لإصلاح الحياة ، رائدهم في ذلك رسول الله ﷺ القائل : «أنتم أعلم بأمر دنياكم»[1] .

*****

---

(١) صحيح مسلم : كتاب الفضائل : باب وجوب امتثال ما قاله شرعًا دون ما ذكر من معايش الدنيا على سبيل الرأي ، الحديث رقم ٤٣٥٨ .

المبحث الثاني
الملكية مجال الإصلاح السياسي
المطلب الأول
المجال السياسي مجال سل السيف

يعتبر المجال السياسي في حياة الناس خطيرًا حيث تتحسن الأحوال أو تسوء؛ وتتأثر بصلاحه أو فساده. ودليل ذلك أن إزهاق كوكبة عريضة من البشر تعود إلى النزاع حول هذا المجال تنظيرًا وممارسة، ومن جهة ثانية الحرص عليه والاستبداد في ممارسته والتخلص من المعارضين بأي سبيل.

وكم هي الثورات والانقلابات والنزاعات منذ زمان حوله قد أدت إلى ما أشرنا إليه. ولهذا كان أحد السلف يقول: «لو كانت عندي دعوة مستجابة لدعوت بها للسلطان»؛ في إشارة منه إلى أن صلاحه يأتي بخير عميم، وفساده يستنبت شرًا مستطيرًا.

لقد تنازع الآباء والأبناء و ذوي الأرحام فلم يجدوا مناصًا من التقاتل وسفك الدماء. ففي تاريخ النزاع حول المجال السياسي تحدثنا كتب التاريخ أن الأمين والمأمون ابنا هارون الرشيد قد انتهى نزاعهما إلى انهزام الأمين وأسره، فطلبوا منه أن يأذن لهم في الاستشفاع له عند أخيه ويصلحوا ما وقع من النزاع بينهما، فقال لهم كلمته التاريخية: لا تفعلوا؛ فإن شجرة الملك تسقى بالدم.

وتبقى قضايا كثيرة في الفتوى والاجتهاد والفكر والثقافة مستغلقة على الفهم إذا غاب فهم الحياة السياسية بأبعادها المختلفة التي أثرت ووجهت ميادين متعددة إلى أن تسير في هذا الاتجاه أو ذاك؛ وأكرهتها على الوفاء بحاجة المجال السياسي في فترة

من فتراته ، فبقي السبب الكامن وراء الأغلال الثقافية والفكرية والدينية التي نحياها اليوم ، مرده إلى إكراه السياسة لها أن تنحو هذا المنحى و تتجه في هذه السبيل .

لقد عاش المسلمون الأولون المشكلة السياسية مباشرة بعد وفاة نبيهم عليه الصلاة والسلام واعترض سبيلهم كيفية نقل الحكم إلى غيره ، حتى قال بعضهم : منا أمير ومنكم أمير . وحُسِم الأمر بإسناد السلطة الزمانية لأبي بكر . ومع إذعان الأمة له بها فقد بقي في نفس عمر شيء منها ، واسترسل يتأمل خطورة الإشكال السياسي ، وبقي يؤرقه كيفية تحقيق السلم والانسجام في المجال السياسي ، فأطلق زفرته وهو يقول : فلتة من فلتات الجاهلية وقى الله شرها [(١)] .

إن اجتماع السقيفة قد أفرز اختيارات سياسية تريد حق التوجيه وامتلاك القرار السياسي . وكان صاحب الرأي السياسي : منا أمير ومنكم أمير ، والذي أعلنه في وجه أبي بكر وعمر ﵄ وغيرهما من كبار الصحابة ، هو نفس ذلك الذي تربى على إبداء الرأي في حضرة النبي ﷺ والذي كانت له مثل هذه في بدر حين قال : أمنزل أنزلكه الله أم هو الرأي والحرب والمكيدة[(٢)] .

ففي البدء كانت السياسة ؛ وفي البدء كان الاختلاف سياسيًا ، يقول الشهرستاني في «الملل والنحل» : «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة ، إذ ما سُلَّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سُلّ على الإمامة في كل زمان» [(٣)] .

ويكاد الباحث في المجال السياسي التوصل من غير عسر إلى قاعدة الشهرستاني وذلك في كل كتب الفرق الإسلامية . وسيجد أن الإجماع حاصل حولها منذ وفاة النبي ﷺ .

---

(١) البخاري : كتاب الحدود : باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ، حديث رقم ٦٣٢٧ .

(٢) المقصود به الحباب بن المنذر : انظر تاريخ الأمم والملوك : الطبري : ج ٣ / ص ٢٢٠ .

(٣) الملل والنحل : ص ٢٢ .

إن كتب تاريخ الفرق الإسلامية تقرر أن منشأها سياسي ابتداءً أخذ لبوسًا وصبغة دينية ، وأن ما حصل من الخلاف في البداية كان حول الإمامة ، فأبو الحسن الأشعري يقول : «وأول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين ـ بعد نبيهم ﷺ ـ اختلافهم حول الإمامة . .وكان الاختلاف بعد رسول الله ﷺ في الإمامة »[1] .

ويوافقه البغدادي في هذه الأولوية التي كانت للخلاف حول الإمامة قائلًا : «أول خلاف وقع منهم اختلافهم في موت النبي ﷺ ، ثم اختلفوا بعد ذلك في الإمامة »[2] .

*****

(١) مقالات الإسلاميين : أبو الحسن الأشعري : ص ٣٩ .

(٢) الفرق بين الفرق : البغدادي : ص ١٢ .

المطلب الثاني
الاجتهاد السياسي حاجة شديدة

يفتقر الاجتهاد السياسي إلى الرواد من العلماء والفقهاء وأهل الفكر والمتخصصين لإدارة الرأي وتقليبه من وجوهه المتعددة ، والسير فيه بخطًا ثابتة محكمة فإنه ميدان الشجرة التي تسقى بالدماء .

وما يقع من نكوص التجارب السياسية في العالم العربي والإسلامي يعود في أحد أسبابه إلى الفقر الواضح في مجال التراكم الفقهي والفكري الذي سوف تعيش عليه الأمة وتصقله وتهذبه وتزيد عليه وتطوره بغض النظر عن صعود منحنى الكسب السياسي أو انحداره في دنيا الناس .

إن النحت في الأفكار الصالحة وإدامة إحيائها والمطالبة بها سيجعلها بعد حين واقعا يعيش عليه الناس ، وعليه يتنزل قوله ﷺ عند حديثه عن المخلدين في ديوان الصالحين : « . . أو علم ينتفع به » الحديث[1] .

والمغرب كواحد من البلاد الإسلامية قد عرف بدوره إصلاحات سياسية جذرية في تاريخه ، عندما تسوء أوضاع البلاد في عدة ميادين سياسية واجتماعية واقتصادية ... إلخ . فتتحرك آلية الاجتهاد السياسي مع أهل الحل والعقد تصل في أقصى بذل الجهد إلى استبدال نظام بنظام آخر مخالف له تمامًا .

لقد خلف الأدارسةَ عند ترهل الدولة المرابطون ؛ وخلف المرابطين الموحدون ؛ وهؤلاء خلفهم المرينيون ؛ وخلف المرينيين السعديون ؛ وخلف السعديين العلويون .

هذه الظاهرة في المجال السياسي المغربي تكاد تنفرد بها عن المشرق العربي ، عندما

---

(١) مسلم : كتاب الوصية : باب ما يلحق الانسان من الثواب بعد وفاته ، حديث رقم ٣٠٨٤ .

يحصل ضعف الدولة الحاكمة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي وغيره . . وقد يعود إلى التطلع إلى الحكم والعمل على الإطاحة بالدولة القائمة وإرباك أعمالها والعمل على إضعافها ، وقد يكون مرد ذلك إلى عوامل متعددة ، ولكن الملحوظ الذي لا يمكن للعين أن تخطأه هو أن ثمة ضعفًا على المستوى السياسي أغرى المتنافسين في الحكم القيام بالشأن العام للأمة .

*****

المطلب الثالث
الملكية تسود أو تحكم ؟

من المواضيع التي هي في مسيس الحاجة إلى الاجتهاد السياسي : الملكية بين السيادة والحكم . وشدة الحاجة راجعة إلى كون الموضوع تناولته أقلام يسارية في المجلات والصحف السيارة وفي البحوث الجامعية ، تكافح من أجل بلورة رؤية تسمح لها بفضاء المشاركة والتفاعل الإيجابيين مع الحياة والمجتمع .

وبقيت الأقلام المحسوبة على صف الإسلام تنأى عن المكافحة في هذا المجال الوعرة مسالكه ، فتلبست بمعرة ترك الفراغ للآخرين ؛ وأرادت اكتساب غنيمة من تضحيات وغرامات الغير ، مع أن قاعدة الفقهاء : الغنم بالغرم .

بل تقدمت أقلام ضعيفة التناول تجتهد في تحريف الاجتهاد عن مواطنه ليًّا للنصوص والمقاصد عن محجتها كي تخدم أهدافًا مرتبطة عند أصحابها بلعاعة من الدنيا وحطامها ، فكان للعامِلَيْن : السكوت عن البيان ؛ وتحريف الاجتهاد وخيم العواقب وأسوأ النتائج .

ولئن كان بعض قادة الحركات الإسلامية أو المشتغلين بالسياسة يتحامون الخوض في ذلك لمصالح راجحة نقدرها ونعترف لهم بها ، فإن ما لا ينبغي التنقيب لهم عن العذر هو قعود أهل العلم والفكر عن التفكير والنظر في الموضوع والمشاركة فيه وطرقه بكل شجاعة ووضوح ، تجلية له ومساعدة للعاجز عن البوح بالرأي لأحكام الضرورة المتلبسة به .

لا يسع أهل العلم والتفكير والنظر ترك القيام بمهمة البيان ، حتى يصبح الموضوع بيِّنًا واضحًا لا يعتريه غموض .

وينبغي للذي يتناول هذه النازلة أن يكون متحررًا من نعمة تسدى إليه، أو غرض خبيث في الغالب يستهدفه، ولا يحمل الغير وزر آرائه وأفكاره. وليكن مقصوده إظهار الحق والوصول إلى المصلحة والسداد لأمته، ولا يألو الجهد في النصيحة لله وللرسول ولأئمة المسلمين وعامتهم. وإلا فإن باب التأويل الفاسد، ومحاولة البحث عن ما به يسند الظلم أو الفساد رأسه لا تعدم أنصارًا وأصحاب دَخنٍ و دِخْلة في الدين خبيثة.

ومناط الإشكال عند من تناول الموضع لا يناقش كينونة السيادة والحكم أو إلغاؤهما، وإنما الذي شغلهم هو الجمع بينهما في يد واحدة يستحيل معها الإصلاح والتغيير الذي ينشده كل مصلح بغض النظر عن توجهه وانتمائه.

إن الذي جعل القوم يخوضون في موضوع الملكية بين السيادة والحكم هو انسداد آفاق المساءلة وتعذر الوقوف في وجه التصرفات اللامعقولة. فلا يوجد إلا القبول بالحكم كيف كانت درجة مصلحته أو مفسدته. والطعن فيه طعن في السيادة تعرض القائم بذلك إلى العقوبة بمقتضى القانون، بناء على السيادة والحاكمية.

فأعمال الحاكم سيدة مصونة عن العبث، بعيدة عن الزلل والخطل، تجعل كل من تساءل أو اعترض أو لم يقبل شخص الحاكم المقدس الذي لا تنتهك حرمته؛ قد تجاوز المسموح به.

وقبل الدخول في صلب الموضوع لابد أن نذكر بالحقائق الآتية:

الأولى: إن ما نتحدث عنه داخل في باب السياسة الشرعية، ومعنى دخوله في هذا الباب؛ أن من اعتقد أن هذا الشكل أو ذاك: وصفه وحدوده وشكله قد نطق به الشرع فقد غلط وذهب إلى تغليط الصحابة، كما نص على ذلك ابن القيم في الطرق الحكمية. وإنما الأشكال في السياسة الشرعية مفتوحة على كل النظم المقصود منها شرعا أن تكون جارية على سنن العدل ويكون الناس معها أقرب إلى

الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي[(١)] .

الثانية : إن نوع الإمارة والحكم لا توجد فيه نصوص جلية ظنية أو ظاهرة فكيف بنا أن نجد الجلية القطعية . فلا توجد نصوص ترشد إلى شكل الحكم والخلافة وأحوالها وحدودها ، وكل من زعم عكس ما قلناه فأقواله كما يقول ابن تيمية : «ظاهرة الفساد عند أهل العلم والدين ، وإنما يدين بها ، إما جاهل ، وإما ظالم ، وكثير ممن يدين بها زنديق»[(٢)]

الثالثة : إن الإمامة في الصلاة ؛ وهي الأعظم في الدين لا تكون إلا باختيار المسلمين ورضاهم لمن يؤمهم ولا تقبل صلاة : «**من أم قومًا وهم له كارهون**» . وعليه فغيرها من أنواع الإمامة لا ينبغي أن تحيد عن هذا المنهج . وقد نص ابن تيمية أن ولاية أبي بكر قد وقعت بالاختيار ، وأن هذا الرأي هو قول جمهور العلماء والفقهاء وأهل الحديث والمتكلمين ، وأن ما ورد من الإشارات إنما وقعت على سبيل الحمد والرضا لهذا الاختيار ، يقول رحمه الله تعالى : «والتحقيق في خلافة أبي بكر وهو الذي يدل عليه كلام أحمد : أنها انعقدت باختيار الصحابة ومبايعتهم له ، وأن النبي ﷺ أخبر بوقوعها على سبيل الحمد والرضا بها»[(٣)] .

لقد اختار الصحابة أبا بكر بطريقة قال عنها عمر بن الخطاب ﷺ - كما سبق - في معرض عدم الرضا عنها : «إنها فلتة من فلتات الجاهلية وقى الله شرها» .

إنها خلافة راشدة ولكن الفاروق ﷺ بين أن الطريقة التي تمت بها البيعة لأبي بكر ليست النموذج الذي يحتذى . ومن ثم لا يجوز تعميمه أو القياس عليه ، كما هو صريح نظره السياسي في المسألة حين وصفها بأنها فلتة من فلتات الجاهلية وقى الله

(١) انظر : الطرق الحكمية : ابن القيم : ص١٣ .

(٢) مجموع الفتاوى : ج٣٥/ ص٤٧ .

(٣) مجموع الفتاوى : ج٣٥/ ٤٨ .

شرها .

إنها فلتة ، وشأن الفلتات أن لا يؤخذ بها في الحال أو في المآل . وإنما كانت فلتة لأن الناس كما علل عمر نفسه الأمر يتعذر أن يوجد فيهم : «من تنقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر» (١) .

ثم بين الواجب اتباعه لتجاوز هذه الفلتة التي وقى الله شرها بقوله : «وليست فيكم من تنقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر ، فمن بايع رجلًا عن غير مشورة من المسلمين ، فإنه لا بيعة له ولا الذي بايعه تَغِرَّةً أن يقتلا » (٢) .

إن اختيارهم رضي الله عنهم كان مبينًا على القياس على الصلاة بقولهم : «اختاره لنا في ديننا فكيف لا نرضاه في دنيانا» ، وإن الصلاة وهي الأعظم لا تكون الإمامة فيها لأحد إلا باختيار الجماعة ورضاها ، وإلا فاللعنة على من أم قومًا وهم له كارهون . فإذا كان هذا شأن الصلاة التي وقع بها القياس على الحكم والخلافة عند الرعيل الأول ، فغيرها من أعمال الجماعة وخاصة الحكم لا يحمد منها الحيدة عن هذا المنهج والسبيل .

الرابعة : إن المقصود في السياسة الشرعية الأشكال والهياكل التي تُوَفّق وتعان على تحقيق المقاصد والغايات . وأكبر أهداف السياسة الشرعية تحقيق المقاصد السنية والمصالح العلية ، وإبعاد المفاسد والشرور والسيئات .

وأما الاعتقاد أن هذا النمط في الحكم هو مقصود الشرع ، وأنه مطلوب لذاته ينبغي النضال دونه والإبقاء عليه هو قلب لحقيقة الدين ورسالة الإسلام .

إن قضية الملك يسود ويحكم يجب أن يكون اختيارًا حرًا للأمة . فإذا اختارت

---

(١) البخاري عن عمر : كتاب الحدود : باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ، حديث رقم٦٣٢٨ .
وانظر سيرة ابن هشام : ج٤/ ص٢٢٦ ، وتاريخ الطبري : ج٣/ ص٢٠٥ .

(٢) سيرة ابن هشام : ج ٤/ ٢٢٦ .

فلها ذلك ؛ وبشرط وعلى أساس ألا يكون ما اختاره ملزمًا للأجيال التي ستأتي بعده ؛ تذعن لاختيار من سبقها . إنها (أي الأجيال) غير ملزمة في هذا المجال (المجال السياسي) بنمط وطريقة الأجيال السابقة ، فلها واسع النظر أن تعيد النظر في هذا الاختيار بما يحقق مصلحتها ويدفع الشر عنها ، وليس بالضرورة ما كان مصلحة بالأمس سيبقى مصلحة إلى الأبد .

إن المُلك أو غيره من الأشكال التي ابتدعها البشر في مجال التسيير السياسي لا يتماهى مع الدين حتى يصبح وجها له . وإنما الدين في مجال السياسة الشرعية مفتوح على تحقيق المصالح ، يقول ابن تيمية : «وأما الملك فإيجابه واستحبابه محل اجتهاد . وهنا طرفان :

أحدهما : من يوجب ذلك في كل حال وزمان وعلى كل أحد ، ويذم من خرج عن ذلك مطلقًا أو لحاجة ، كما هو حال أهل البدع ، من الخوارج ، والمعتزلة ، وطوائف من المتسننة والمتزهدة .

والثاني : من يبيح الملك مطلقًا ، من غير تقييد بسنة الخلفاء ، كما هو فعل الظلمة والإباحية ، وأفراد المرجئة ، وهذا تفصيل جيد وسيأتي تمامه» [(١)] .

ومن تم يجوز الاجتهاد في الملك إذا وقع القبول به في تفاصيله : كالسيادة والحكم ، مادام الأصل نفسه محل اجتهاد ونظر . وقد اعتبر شيخ الإسلام الموقفين من الملك طرفان ابتعدا عن موقف أهل التوسط والاعتدال .

إنه لم يثبت عن النبي ﷺ الدعوة إلى الالتزام باختيار معين ، فيكون الشكل المختار مطالبا منه أن تتحقق فيه الشروط الآتية :

أ ـ أن يكون اختياره اختيارًا حرًا من طرف الأمة .

---

(١) مجموع الفتاوى : ج٣٥/ ص ٢٤ ـ ٢٥ .

ب ــ أن هذا الاختيار قد يصبح واجبًا تجاوزه واستبداله بغيره إذا تعينت المصلحة .

جـ ـ أن يكون النظام الذي تختاره الأمة بحريتها تحت نظر المراقبة والمساءلة ، ولا يجوز تلبسه بصفة القداسة .

د ـ أن يعمل على تحقيق العدل والسعي فيه .

*****

المطلب الرابع
الملكية في المغرب رؤية تاريخية :

تجاذب النـزاع حول الملكية في المغرب بخصوص مسألة السيادة والحكم منذ القرن التاسع عشر اتجاهان بارزان هما :

الاتجاه الأول : يرى أن الملك يحكم ولا يسود، وبالتالي فسيكون أمام محك المساءلة والمحاسبة عن أفعاله، ولا تطلق يده في الأمة حكمًا وسيادة في الآن نفسه .

وظهر هذا الرأي واضحًا من بيعة علماء فاس وأعيانها ومن علماء وأعيان مختلف المدن والجهات للمولى عبد الحفيظ وخلع أخيه المولى عبد العزيز، حيث حاسبوا هذا الأخير على أفعاله وأعماله وسلوكاته، ووصلت درجة المحاسبة إلى إقالته أو خلعه حسب لغة الفقهاء، وكانت بنود البيعة دالة على يقظة الأمة ووعيها والتمسك بحقها في أن تبقى حرة مستقلة صاحبة السيادة أصالة وابتداء[١] .

الاتجاه الثاني : يذهب إلى أن الملك يجب أن يسود ولا يحكم، وعليه فللملك مكانة خاصة محترمة عند الجميع، ويحظى بالتشريف والتقدير، ويبقى لغيره وظيفة الحكم وللأمة المساءلة والمحاسبة والإقالة إن اقتضى الحال . وهذا مما ينبغي تنزيه ذات السلطان عن هذه المشوشات رمزًا لوحدة المغرب وهويته .

وهذا الاتجاه هو الذي قام به عمليًا الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي في الشمال، كما ورد في المذكرات التي تعرض وجهة النظر الريفية من الوساطة التي قام بها الضابط (كوردون كاينغ) بين الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي وبين فرنسا، ففي بندها الثاني : «توافق حكومة الريف على الاعتراف بالسيادة الروحية لسلطان

(١) مذكرات حياة وجهاد : التاريخ السياسي للحركة الوطنية : محمد حسن الوزاني : ج١/ ص٣٢ .

المغرب»[١].

وكان هذا في معرض سؤال وجهه إلى فرنسا : هل يرضي الحكومة الفرنسية اعتراف ابن عبد الكريم بالسلطة الروحية دون الزمنية لسلطان المغرب ، فرد المقيم العام : نعم سيكون هذا كافيًا[٢].

ويمكن أن نقول : إن عقد البيعة للمولى عبد الحفيظ سار في هذا الاتجاه : اتجاه السيادة لا الحكم ، فجاءت البيعة بيعة تامة ، محكمة الشروط ، وفية العهود ، دقيقة الربوط كما هو مضمَّن في رسالة المولى عبد الحفيظ بعد توليته بمراكش ١٠ رجب١٣٢٥هـ .

واتضح اتجاه إلزام السلطان بالسيادة وتسليم الحكم للأمة تضمين ذلك نص البيعة الحفيظية حيث ورد مما يدل على ما ذكرناه[٣].

١ـ منع السلطان من إبرام ما يتعلق بالأمور السلمية أو التجارية إلا بعد الصدع به للأمة ، ويقع منها الرضا به .

٢ـ اشتراط بعض أهل العلم وقت تحرير البيعة الحفيظية : أن يعمل السلطان على إنشاء مجلس شوري تكون له الكلمة الحسم . فكانت البيعة في حقيقتها بيعة على السيادة لا على الحكم ، وقبل السلطان تجريده من السلطة الزمنية ، وكان من نتيجة ذلك قبول القيود المفروضة عليه ظاهرًا ، وخرقه إياها سرًا . ولهذا قال محمد حسن الوزاني : «إن الأمة بتوليتها لعبد الحفيظ حرصت في نص البيعة على تقييده بالشروط والعهود حتى يكون في حكمه عند حسن الظن به»[٤].

---

(١) المرجع السابق : ج٢/ ص١٢٩ .

(٢) انظر : المرجع السابق : ج٢/ ص١٢٨ .

(٣) انظر : نص شروط البيعة للسلطان المولى عبد الحفيظ في : مذكرات حسن الوزاني : ج١/ ص٦٧ .

(٤) مذكرات حسن الوزاني : ج١/ ص٧٤ .

فقامت نخبتها الواعية من العلماء والأعيان من أجل : «استعادة الأمة لحقها في حكم نفسها بنفسها ، والقبض على زمام أمورها ، وتحمل مسؤوليتها في تدبير شؤونها العامة ، وحماية مصير البلاد من عبث الاستبداد وخطر الأجنبي»[١] .

وهكذا نخلص إلى أن الإصلاح السياسي بالمغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين ، بعد القبول بالملكية كنظام والاعتراف بها ، واختيارهم لها رمزًا لوحدة الأمة ، لم يروا مانعًا من مناقشة تفاصيلها ، وخاصة ما يتعلق بالسيادة والحكم . وقد ظهر اتجاهان بارزان ـ كما أسلفنا الحديث عنه ـ عمليًا ونظريًا .

لقد استقر أمر الملكية في المغرب ، ولم يعد النزاع اليوم مطروحًا في مشروعيتها ، ولكن المستجدات ودواعي الإصلاح السياسي الحقيقية أرادت بعد انقضاء زمن المنازعة ، والأوْلِ إلى التسليم أن تكون الحياة السياسية جيدة ، لا تُطلَق يد من كان من غير خضوع لإرادة التشريعات القانونية التي توافق الأمة عليها ، ولا يُترك أيًا كان إذا مارس الحكم أو أصر على ممارسته من غير مراقبة لأعماله ومساءلة عنها أمام من خولت له السلطة أمر المراقبة والمساءلة .

ومن ثم ذهب أهل هذا الرأي إلى تنزيه الملكية عن المشوشات ، بما يجعلها بعيدة عن التناول والتعرض والإسفاف . وأن تقوم بدور اللحمة بين أطياف الإرادات والتوجهات .

*****

---

(١) المرجع السابق : ج١/ ٧٩ .

المبحث الثالث
البيعة مجال الإصلاح السياسي

لم يتنازع العلماء في وجوب نصب الإمام واختيار الأمة له ومبايعته عند تنصيبه . وكل من أدركته الوفاة من غير بيعة ثم مات مات ميتة جاهلية[١] .

هذا الجزء من البيعة يعتبر تتويجًا وخاتمة لها ؛ لم يقع فيه ما يلزم معارضه أقبح جناح . ولكن الجزء الأول الذي يراد عدم الحديث عنه هو الحرية في اختيار الإمام وهو ما نريد الوقوف عنده .

ويقصد بالبيعة الإرادة الحرة في اختيار من يتولى أمر جماعة المسلمين من أجل تحقيق مصالحها ودفع المضار عنها ، فهي استفتاء كما يقول عبد الكريم غلاب حين عرفها بقوله : «استفتاء للشعب يؤخذ فيه رأي ذوي الرأي ، ورأي الشعب على السواء في الحاكم الذي يختار ، وفي العمل الذي يقوم به الحاكم» [٢] .

فتكون البيعة في عمقها ترتكز على ثلاث دعامات ؛ هي :

الأولى : حرية الرأي في الاختيار ، حتى لا يخلو العصر من سلطة زمنية ، ووجوب المسارعة إلى التعبير والتنصيب .

الثانية : حرية الرأي في المهمة التي سيقع عليها التعاقد ، حتى يكون التعاقد على معلوم لا على مجهول .

الثالثة : الإذعان لرأي الجماعة أو الأغلبية عند الاختيار .

---

(١) صحيح مسلم ، حديث نافع ، كتاب الإمارة : باب وجوب ملازمة جماعة السلمين عند ظهور الفتن حديث رقم ٣٤٤١ .

(٢) التطور الدستوري والنيابي بالمغرب : ص٢٧ .

هذا هو الذي كان زمن النبوة وزمن الخلفاء الراشدين قولًا وممارسة ، وهو مفهوم يعبر عن مقاصد الإسلام وشرائعه .

وقد عرف مفهوم البيعة في عموم الدول الإسلامية التي تعمل به تشويها لحقيقته الشرعية ، فبعد أن كان المعنى هو لزوم التعبير عن الرأي في الحاكم ، وإبداء لهجة الصدق في قبوله أو رفضه ، فإذا انعقد الرأي بالإجماع أو الأغلبية لفلان وجب الاعتراف له بالحكم . تحول إلى مفهوم جديد مفاده أن البيعة هي الحكم بالوراثة ووجوب التسليم للبر أو الفاجر . وتم في هذا السياق ليُّ النصوص عن مقاصدها ، وحرفت غاياتها عن شريعتها لتصب في نهر فلان أو فلان .

ومعلوم في الدين أن الأمة إذا رفضت فلا مُكْره لاختيارها ورفضها ، فهي صاحبة الشأن ، لا يجوز لكائن مهما كان أن يتولى أمرها وهي له كارهة غير قابلة ، وعليها ساعة الرفض أن تبحث وتجتهد فيمن ترضاه وتقبله . والإكراه في الدين لا يجوز بحال .

إن العلماء الذين تحدثوا عن الوراثة في البيعة لم يذكروا وجوبها ولزومها ، وإنما تحدثوا عن جوازها في إطار حديثهم عن حكم المتغلب ، ورجحوا جوازها من باب أهون الشرين وأقل المفسدتين . فكان غالب كلامهم يتركز حول مفسدة الوراثة في البيعة وأقروا بأنها مفسدة وتكلموا عن تقابلها وتزاحمها مع مفسدة إراقة الدماء ومعرة سفك حياة الأبرياء وترويع الآمنين وتهديد بيضة الإسلام خصوصًا وأن التجربة التاريخية القاسية غير بعيدة عنهم ، فقالوا بقبول البيعة وإن بالوراثة دفعًا لأعظم المفسدتين بقبول أدناها ، وكانت القاعدة عندهم : سلطان ظلوم خير من فتنة تدوم .

فإن وجد ظلم في السلطان أو في طريقة السلطنة ، فلا يرفع عنهما صفة الظلم ، وإنما قُبِل لدفع ما هو أعظم منه في إطار ما أسماه الشيخ راشد الغنوشي بالصفقة

التاريخية بين العلماء والحكام .

البيعة لم تكن تعني أبدًا الحكم عن طريق الوراثة ، وإنما تداول دفته تكون باختيار الأمة على أسس ومبادئ دينية وخلقية من جهة ؛ واكتسابية كالقوة والعلم . . من جهة ثانية . لقد تشوف أبو الأنبياء إبراهيم بعد أن ابتلاه ربه أن يجعل الأمر في عقبه ودعا ربه من أجل ذلك ، فمنع عز وجل إجابة دعوته ، وبين أن الأمر يكون بالعدل وللعدل ، ومن يدري فقد يكون في العقب ظلمة ، أفيتولون بالعهد الأول إليهم! قال الله ﷻ : ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [البقرة:١٢٤] .

وإذا جاز للأولين عقد البيعة لفلان لتوفر شروط الإمامة فيه ، فعقد البيعة له لا يعني عقدها لعقبه من باب «ذكاة الجنين ذكاة أمه» ، فليست بيعة الأم بيعة لأبنائها . وعندي أن الأولين لم يقع منهم الرضا عما آل إليه الأمر من التوريث ، ولم يؤخذ رأيهم أصلًا .

ومن أسس البيعة في الفكر السياسي الإسلامي أن الذين عقدوا البيعة لهم حق نقضها إذا وقع الإخلال بنص من نصوصها ، فالخلع حينئذ إنما صدر من الذي لم يلتزم بما ألزمته الأمة به في عقد البيعة ، فهو عقد بين طرفين لكل منهما حقوق وواجبات . وقد امتاز الفكر السياسي المغربي بإبرام عقد البيعة كما امتاز في الوقت ذاته بنقضها .

إن أهل الحل والعقد الذين عقدوا البيعة للسلطان عبد العزيز حرروا ثانية تعلن الخلع عندما ظهر منه إخلال بالدفاع عن حرمة الأمة وحقها ؛ وتبين من جهته قصور وتقصير ، فحرروا نص الإقالة .

وعندما حرر العلماء وأهل الشأن عقد البيعة للسلطان عبد الحفيظ جعلوها

واضحة في ضبط معاقد الحقوق الخاصة بالأمة فجاءت محكمة الشروط ، وفية العهود ، دقيقة الربوط .

*****

المطلب الأول

البيعة في المغرب

عرفت البيعة في المغرب صورًا عديدة ولم تسر على نمط واحد . وقد ذكر المؤرخون أن كيفية عقدها وطرقها تعددت حسب الظروف والأحوال في المغرب الأقصى [١] هي :

- أن يفرض المرشح نفسه باجتذاب الأنصار .
- أن يفرض الجيش مرشحًا .
- أن تتفق عدة أطراف على مبايعة شخص واحد .
- أن يعهد السلطان نفسه لأحد أفراد أسرته .
- أن يترك السلطان أمر البيعة للأمة تحرجًا من تحمل المسؤولية وتبعاتها الدينية الخطيرة . فلم يرشح أيا من أفراد الأسرة ، تاركًا الأمر للأمة والأطراف ذات الوزن السياسي . وهكذا فإن المولى اسماعيل عندما استشار القاضي اليحمدي فيمن يوليه ولاية العهد صارحه بأنه لم يعد على قيد الحياة من أنجاله من يصلح لهذه المهمة ، فتخلى عن ترشيح أي من الأمراء [٢] .

وهكذا يتبين أن البيعة في المغرب لم تعرف نمطًا واحدًا سارت عليه ، وإنما تنوعت بفعل قوة المدافعة من جهة أو ضعفها ، أو متانة التدين ورقته من جهة ثانية ، كما رأينا في حالات كان هذا السبب فيها حاضرًا بقوة . بل إن المولى سليمان بن محمد

---

(١) انظر : المغرب عبر التاريخ : إبراهيم حركات : ج٣/ ص١٣١ و٣٦٣ إلخ . ومظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج٢/ ص٣٤٦ .

(٢) المغرب عبر التاريخ : إبراهيم حركات : ج ص/ ٣٦٣ .

ابن عبد الله (١٢٠٦ ـ١٢٣٨هـ/ ١٧٩٢ ـ ١٨٢٢م)، والذي بويع بضريح مولاي إدريس في ١٧ رجب ١٢٠٦ . ونظرًا لمتانة تدينه رفض قبول مهمة الملك واشترط لقبولها ألَّا يحارب أو يدخل في القتال وإنما يتولى تسديد أمر المواطنين[1] .

ونظرا لهذه الأوضاع الجارية على غير سنن العدل والإصلاح، فإن الإمام الجويني اعتبر البيعة مما وقع فيها التلاعب حيث قال: «ولم أر التمسك بها جرى من العهود من الخلفاء إلى بنيهم، لأن الخلافة بعد منقرض الأربعة الراشدين شابتها شوائب الاستيلاء والاستعلاء، وأضحى الحق المحض في الإمامة مرفوضًا، وصارت الإمامة ملكًا عضوضًا»[2] .

وإن الإمام مالك صاحب مذهب البلد قد تعرض للمحنة بسبب موضوع البيعة، ولهذا قال ابن خلدون: «وكان الإكراه فيها (أي البيعة) أكثر وأغلب، ولهذا لما أفتى مالك رضي الله عنه بسقوط يمين الإكراه أنكرها الولاة عليه ورأوها قادحة في أيمان البيعة، ووقع ما وقع من محنة الإمام ﷺ»[3] .

*****

(١) انظر: المغرب عبر التاريخ: إبراهيم حركات: ج٣/ ص١٣١ .

(٢) غياث الأمم: ص٦٦ .

(٣) المقدمة: ابن خلدون: ص٢٠٩ .

المطلب الثاني
البيعة في المغرب بوابة مشاريع الإصلاح السياسية

شهد المغرب حركة قوية في مطلع القرن العشرين تستهدف إصلاحًا سياسيًا راشدًا . وبالفعل فقد كان من أبرز الأعمال الإصلاحية الرائدة إصلاح نظام البيعة حيث أعيد الاعتبار لطرف التعاقد المغيب ؛ وهم جمهور المبايعين من الأمة . هذه الحركة القوية التي قصدت إصلاح نظام البيعة تأتى لها ذلك ، وكان فاتحة عهد جديد وإعطاء انطلاقة قوية لمشاريع إصلاحية سياسية تترجم نصوص البيعة التامة ؛ المحكمة الشروط ؛ الوفية العهود ، الدقيقة الربوط كما في رسالة السلطان عبد الحفيظ بعد توليته بمراكش في ١٠ رجب ١٣٢٥هـ إلى الشيخ محمد بن عمر الكبير الكتاني ، حيث ورد في نصها : «وبايعونا بيعة انعقد على ألوية النصر عقدها ، وطلع في أفق الهناء سعدها ، حضرها الصدور والأعيان ، وأهل الوجاهة في هذا الزمان ، و ذوو الحل والعقد ، ومن إليهم القبول والرد ، من علماء أعلام ، وأصحاب الفتاوى والأحكام ، وعظماء أشراف ، ورماة كبراء ، وولاة أمراء ، ورؤساء أجناد ، والمتقدمين في كل ناد ، من عرب البدو والحضر ، وجيوش العبيد والبربر ، فانعقدت بحمد الله مؤسسة على التقوى واشتد بها عقد الإسلام وتقوى ، بيعة تامة محكمة الشروط ، وفية العهود ، دقيقة الربوط جارية على سنن السنة والجماعة»[(١)] .

لقد شكلت البيعة إذن تأسيس نواة للإصلاح السياسي وبدايته ، وإعادة النظر في مفهومها وفي دور الطرف الثاني في حراسة مضامينها وبنودها ، إنهم المبايعون الذي تم العمل بكل وسيلة لإهمالهم بعد إمضائها وتنفيذها ؛ وإن بالإبعاد كما وقع لأحمد ابن المواز كاتب نص وثيقة خلع المولى عبد العزيز وتنصيب المولى عبد الحفيظ ، أو

---

(١) انظر نص الرسالة : مذكرة حياة وجهاد : الوزاني : ج١/ ص٦٠ ـ ٦١ .

بالقتل كما وقع للمدافع عن حق المتعاقدين في نص البيعة للمولى عبد الحفيظ الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني .

لقد كانت البيعة الحفيظية كما هو أصلها الراشد تعاقدًا سياسيًا بين طرفين ، لكل منهما حقوق وواجبات . وهكذا استقبل المغرب القرن العشرين بوثيقة سياسية للإصلاح السياسي ، تجلت في الشروط المحكمة والدقيقة والوفية . فـ«استوعبوا شروطها أصلًا وفرعًا وجنسًا ونوعًا . . .وأبرموا عقدها ، وأحكموا عهدها»[1] .

وقد ارتكز مشروع الإصلاح السياسي في بيعة المولى عبد الحفيظ على ما يلي :

- أن يرفع ما أضر بالأمة من الشروط الحادثة في معاهدة الخزيرات حيث لم توافق الأمة عليها .

- استرجاع الجهات المأخوذة من الحدود المغربية .

- تطهير صفوف الأمة من الحمايات الخارجية .

- عدم اتباع إشارة الأجانب في أمور الأمة .

- إن دعت الضرورة إلى الاتحاد والتحالف فليكن مع العثمانيين المسلمين .

- تنظيم الدفاع الوطني .

- الرجوع إلى الأمة واطلاعها على سير المفاوضات مع الأجانب .

وقد اشترط بعض العلماء وقت تحرير البيعة الحفيظية أن يُضمَّن فيها :

- أن يعمل على إنشاء مجلس شوري تكون له الكلمة في الحسم . والنظر في شروط البيعة وحراستها حتى لا يقع الإخلال بالتعاقد .

ومن هنا وصفت بيعة السلطان في ٥من يناير١٩٠٨ بأنها كانت البيعة الأولى من

---

(١) انظر نص البيعة الحفيظية .

نوعها في تاريخنا الوطني ، برهن فيها «المجلس الشعبي للبيعة» على شجاعة سياسية ، وغيرة وطنية ، ووعي كبير بجسامة المسؤولية[١] .

ويمكننا القول : إن إصلاح البيعة كانت عهدًا جديدًا على طريق الإصلاح السياسي ، فانهالت المقالات الإصلاحية في الجرائد والمجلات القليلة وقتها ، حيث نجد العناوين الآتية :

نحن والإصلاح المنشود .

المعركة الدستورية .

الدستور .

قانون مجلس النواب العثماني .

مشروع دستور ١٩٠٨ لجماعة لسان المغرب ، والذي صدر بطنجة ونشر يوم الأحد ١٥ رمضان ١٣٢٦هـ/ أكتوبر١٩٠٨م .

مشروع ابن سعيد السلوي الذي حرره عام ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م ، وقدمه للسلطان عبد العزيز جوابًا على استشارته حول الإصلاحات السياسية المزمع إحداثها بالمغرب .

مذكرة الحاج علي زنيبر اللطام والتي عنونها ب «حفظ الاستقلال سيطرة الاحتلال» ، وقد كتبها مباشرة بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء ورفعها إلى السلطان عبد العزيز .

مشروع دستور الشيخ عبد الكريم مراد الطرابلسي المدني الذي قدمه للسلطان عبد العزيز بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة ١٩٠٦م .

---

(١) انظر : مذكرات حياة وجهاد : الوزاني : ج١/ ص٧٦ .

وهكذا سبق البيعة ورافقها وأتى بعدها مجموعة من المشاريع الإصلاحية في المجال السياسي ، فبفضلها هبت على المغرب غيرة وطنية ، وأصالة سياسية ، ونفحة إصلاحية أولى[١] ، وبسبب القيود والشروط المتضمنة في نصها ، فقد وجد السلطان نفسه مقيدًا بشروط الأمة التي استعادت حقها في المشاركة في حكم نفسها وبالسعي في تحقيق تطلعاتها وتحمل مسؤوليتها في تدبير الشؤون العامة ، الشيء الذي جعله(المولى عبد الحفيظ) يتنكر للعهود والشروط والبنود ، وينقلب عليها وعلى أصحابها ، فسجن رائدها وقتل الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني ، وأهمل محررها الشيخ أحمد بن عبد الواحد المواز .

لقد كانت البيعة الحفيظية في موادها وبنودها تشكل خلاصة للأفكار الإصلاحية السياسية التي كانت تعتمل ويتم تقليب الرأي فيها قبل زمن انعقاد البيعة ، وتحديدًا منذ الهزيمتين النكراوتين حين بدأ حديث الإصلاح يتناول بقوة وإصرار .

كما شكلت البيعة ــ من جهة أخرى ــ الأساس المرجعي لكل المشاريع الإصلاحية السياسية ، وتفصيلًا لما ورد في البيعة مجملًا ، فتم أجرأتها في شكل مواد وقواعدة حاكمة ، يقصد منها تجاوز الأزمة السياسية والاحتقان الذي عرف زمن حكم المولى عبد العزيز .

ومهما تشعب القول في الذي حصل من تبعات التدافع في باب الإصلاح فإن المخاض السياسي والهم الإصلاحي قبيل البيعة وبعدها قد رافقه مشاريع إصلاحية أهمها تلكم التي سوف نعرج عليها في الفصل الموالي .

*****

---

(١) انظر : مذكرات حياة وجهاد : الوزاني : ج١/ ص٧٧ .

الباب الثاني

مشاريع الإصلاح السياسية بالمغرب وأسباب التعثر

الفصل الأول

مشاريع الإصلاح السياسية
مرحلة التأسيس

الفصل الثاني

مشاريع الاصلاح السياسية
مرحلة الأجرأة

الفصل الثالث

مشاريع الإصلاح السياسية
أسباب التعثر

الفصل الأول

مشاريع الإصلاح السياسية

مرحلة التأسيس .

المبحث الأول : اليقظة المغربية .

المطلب الأول : الوعي بالإصلاح السياسي .

المطلب الثاني : مساهمة العلماء .

المبحث الثاني : التحديات الخارجية .

المطلب الأول : الإصلاحات الأوربية .

المطلب الثاني : مجلس الأعيان .

المبحث الأول
اليقظة المغربية

المطلب الأول
الوعي بالإصلاح السياسي

إن المقصود من دراسة مشاريع الإصلاح السياسية بالمغرب الوقوف عندها أولًا ، ومعرفة التراجع في البناء الحضاري لرجالات المغرب ؛ أو مواصلة البناء وتشييد الصرح . أيهما الذي حصل؟ وما هي أسباب استمرار استكمال البناء أو عوائق عدم مواصلة المسير؟

لقد وقع في تاريخ حركات الإصلاح على وجه الإجمال والعموم ضربات موجعة قاصمة ، يتمنى الباحث المخلص والمهتم لو استفاد الناس من قراءة التجربة أو التجارب التي سبقت ، فلا يتعرضون إلى القواصم التي اعترضت من سبقهم ووقفت في وجه الإنجاز . والذي حصل هو تكرار التجارب الفاشلة ومحاولة العودة إلى المشاريع الهالكة المهلكة ؛ أو اتباع سبل الفشل والرسوب . ومن المعلوم في تاريخ سنن البشرية ، أن هذه السنن ثابتة قارة لا تعرف المحاباة لأحد ، لكونها حق وضعها الحق عز وجل ناموسًا للاهتداء والاستفادة منها ، قال تعالى : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾ [آل عمران:١٣٧] ، ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر:٤٣] .

إن الفكر الإسلامي المعاصر والحديث قد عرف تكرار تجارب فاشلة ذاق الأولون مرارتها ، ويعيد الآخرون التجربة بحذافيرها أو على شاكلتها ؛ فيذوقون من كأس مرارتها ثانية . وستبقى الأمة تتجرع ألوانًا من المهانة والذلة والتخلف

والانحطاط ما لم تنتبه إلى الأسباب والمسببات التي أوصلتها إلى الهلكة فتتجنبها، مستبصرة بها في مسيرة حركة التغيير المنشودة والإصلاح المؤمل.

إن الصبي الصغير لو أحرقته جمرة النار لانتبه من الاقتراب إلى لهيبها ثانية، ويتعلم من الاحتراق الأول درسًا يبقى معه حياته، وهو أن الألم مصحوب بوضع اليد على الجمرة. فكيف لا ينأى المصلحون العقلاء بأنفسهم وبأمتهم عن جمرات عقبات الطريق التي اكتوى بها من سبقهم، ويصرون على إعادة إنتاج الفشل والألم.

والنتيجة المنطقية لتعدد المشاريع ـ كما سنرى في الفصل الموالي ـ أن يكون الثاني منها أفضل من الأول؛ والثالث أفضل من الثاني، وهكذا دواليك. المتأخر أحسن من الذي سبقه بفعل تراكم التجربة وإنضاج البناء. فإن حصل العكس فتمت حلقة مفقودة نحتاج إلى معرفتها لوصل الحاضر بالماضي؛ والمستقبل بالحاضر، حتى لا يكون عمل المصلحين بعدئذ كالمجنونة التي تنقض غزلها بعد عناء طويل من العمل الجاد والمتعب، مصداقًا لقوله عز من قائل: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَـٰثًا ﴾ [النحل:٩٢].

ولهذا حق لنا ولغيرنا أن يتساءل في هذا الإطار، وأمامنا مجموعة من مشاريع الإصلاح السياسية بالمغرب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: أوقع نقض غزل المشاريع وحصل نسيانها وتجاهلها بحسناتها وسيئاتها، فتم البدء من صفر الأعمال وليس مما وصلت إليه؟ وإنما قلت هذا التساؤل لأن الأوضاع الحالية ليست بالمرضية إجماعًا من طرف العالم والمتعلم؛ والجاهل والمتجاهل؛ والصغير والكبير؛ والرجل والمرأة. .فما لهالم تستقم بعد على حال، ولم تأخذ طريقًا لاحبًا في اتجاه الإصلاح المنشود والأمل المرجو.

ونقصد من دراسة هذه المشاريع الإصلاحية السياسية تبين أصالتها وعمق هويتها أو هجنتها. بمعنى آخر: هل كانت وليدة معاناة حقيقية وترجمة صحيحة

لحاجات الأمة ، فعكست من خلال بنودها وموادها طريق الحرية والعدل والمساواة ودفع غائلة الجهل والأمية . .إلخ ؛ عند الإعلان بها وإذاعتها في الناس ، أم أن المسألة لا تعدو أن تكون تلبيةً لطلب من لا ترد طِلبته ، وثمرة لعملية تربوية فاسدة أثمرت ثمارًا خبيثة لا تقدم ولا تؤخر ، ولا تساهم في نهضة وإصلاح .

نتناول هذه المشاريع السياسية الإصلاحية لمعرفة التأثر البالغ لها بالحالة الواقعية للأمة على المستوى الفكري والثقافي والاجتماعي والعلمي والسياسي . . . فكانت عالمة بالواقع الداخلي والمحيط الخارجي ، أو كان العكس هو الحاصل حين لم تفقه ميدان التنزيل ولم تستطع التخلص من قيود المجتمع المتخلف وأغلاله ، فحافظت النخبة من العلماء والمفكرين والمصلحين على أمراضهم التي هي جزء من علل المجتمع ، ونقلت في هذه المشاريع بوعي أو بدونه ؛ أم أن الذي حصل هو خلاف كل ما ذكر حيث أثبتتْ بُعد نظرها وسداد ما روجت له من إصلاح حقيقي جدير بالإنصاف .

كما أهدف إبراز سبق مشاريع الإصلاح السياسية لزمانها وجودة نظرها واستشراف مآلات الأحوال بحصانة تفكير . وذلك بإلفات النظر إلى الجوانب المضيئة التي شكلت غيابًا في المشاريع الإصلاحية التي جاءت بعدها ؛ وربما تاهت لسبب أو لأسباب .

وعند تناولي لمشاريع الإصلاح السياسية : وصفًا وتحليلًا ونقدًا وتصويبًا أو موافقة . فإنني سأجرد الكلام في المواضيع التي شكلت همًا سياسيًا ، والتي لا تزال موضوع اليوم في الساحة السياسية . إنه حديث عن مواضيع تناولتها رؤية سياسية وكشفت الاهتمامات والانشغالات عند نخبة الفترة المحددة .

ولهذا إذا تكلمت عن التعليم أو الصحة أو الأوقاف . .أو غيرها ، فبوعي مني أن الارتباط قائم ـ عند أصحاب المشاريع التي سأتناولها ـ بينها وبين الإصلاح

السياسي الذي هو رأس الأمر كله .

تلك هي مقاصدي من الفصل الموالي ، التي سأعمل على تفكيك مفرداتها وإبراز معالمها .

لكن قبل الدخول في ثنايا هذه المشاريع الإصلاحية فلا بد أن أقف عند البدايات التي كانت الأساس والركيزة لما أتى بعدها ، ألا و هو الوعي بضرورة الإصلاح السياسي الذي كان سابقًا على المشاريع التي ستأتي في فصلها المخصص لها ، والتي قبل أن تستوي على سوقها قد سبقت بيقظة مهدت لها ومكنت من انطلاقتها .

ومن البدايات في هذا الباب تأليف الصبيحي في النهضة واليقظة المغربية الواجبة بشكل خاص رسالته المسماة : «أصول أسباب الرقي الحقيقي» ، قال عنها في التقديم لها : «رسالة إلى إخواني أهل المغرب الأقصى ، أشرح لهم فيها أصول أسباب الرقي الحقيقي ، والتي إن تمسكوا بها أو صلتهم إلى بحبوحة المجد الشامخ والشرف الأقصى»[١] .

ولقد نالت رسالته في اليقظة المغربية إعجاب أهل العلم ، فقرظها الشيخ أبو شعيب الدكالي ، وباشر تصحيحها الشيخ محمد بن العربي العلوي[٢] .

أما عبد الحميد بن أبي زيان الملقب بنشهنو فقد ألف « البيان المطرب لنظام حكومة المغرب » تحدث فيه عن الأسباب الداعية إلى تأليفه قائلًا : «فكثيرًا ما توقفنا أثناء خدمتنا المخزنية على مسائل شتى متعلقة بنظام حكومة المغرب باللغة العربية ، ولم نجدها إلا بشق الأنفس ، حيث لم نعثر بعد على مؤلف ملخص يشمل تلك المادة ، اللهم إلا سلسلة الجرائد الرسمية المغربية . وإننا لا نلتفت إليها لسعة مادتها و عدم

(١) أصول أسباب الرقي الحقيقي : أحمد الصبيحي ، نقلا عن كتاب الاجتهاد والتحديث : بنسعيد العلوي : ص ١٢٦ .

(٢) انظر : المصادر العربية لتاريخ المغرب : المنوني : ج ٢ / ص ٢٦٢ .

وجودها ، فإن الذي يرغب في معرفة قوانين المغرب لا سبيل له إليها .

ونظن أننا لسنا وحدنا في هذا الاحتياج ، بل على الأخص الموظفين الذين يفتقرون إلى معرفة نظام المغرب أثناء أشغالهم ، وبصفة عامة المغاربة المشتاقين إلى الاطلاع على قوانين بلادهم»[١] .

وممن تناول مجال الإصلاح السياسي السيد محمد الأمين بن سليمان التركي نزيل فاس ، حيث كتب رسالته الإصلاحية تحت عنوان : «**التحفة الناظرة إلى الحكومة الحاضرة**» . والظاهر عنه ـ كما قال الأستاذ المنوني ـ أنه كان من بين الضباط الأتراك الذين استقدمهم المولى عبد الحفيظ أواخر ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م ، بهدف تحديث الجيش المغربي ومساعدته في ذلك .

وعن رسالته هذه قال : «كتبها باسم السلطان الحفيظ ، ومن هنا تتبن فترة تأليفها ، وقد تناول فيها أنواع الحكومات ، وعند ذكر دول أوربا المعاصرة لزمن المؤلف ، توسع في عرض أنظمتها الدستورية ، وعقب بذكر أنظمة المسيحية فالإسلامية»[٢] .

وقد سرد محمد المنوني في مساهمته : «شخصيات مجددة في مغرب القرن التاسع عشر»[٣] زمرة من هؤلاء العلماء الأعلام مع نبذة من مواقفهم التجديدية في ميدان الإصلاح الاجتماعي والتربوي والثقافي والسياسي ... إلخ ، فذكر منهم :

علامة المغرب محمد بن المدني كنون (المتوفى سنة ١٣٠٢هـ / ١٨٨٥م) .

علامة الجنوب الشيخ علي بن سليمان البوجمعوي الدمناتي ثم المراكشي (المتوفى

---

(١) نقلًا عن : المكتبة المغربية في عهد الحماية : أحمد زيادي : ص ٢٥

(٢) المصادر العربية لتاريخ المغرب : المنوني : ج ٢ / ص ١٥٧ ، وقد ذكر الفقيه المنوني أنها لا تزال مخطوطة ، وقد أعيانا البحث عنها للاستفادة منها ، فلم أعثر عليها بعد البحث فأحببت الإشارة إليها ، وأن لا أخلي اليقظة المغربية المبكرة من إدراجها ضمنها .

(٣) شخصيات مجددة في مغرب القرن التاسع عشر : محمد المنوني مساهمة في ندوة : تجديد الفكر الإسلامي .

سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م) .

عالم الرباط والمغرب الشيخ محمد بن ابراهيم بن عبد القادر التادلي الرباطي (المتوفى سنة ١٣١١هـ/ ١٨٨٤م) .

الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني الحسني (المتوفى سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م) . وقد أورد في ترجمته عند من ترجم له قوله فيه بأن : «همته الكبرى في ترقي الإسلام وصلاحه مما أحاط به ، يهتم كثيرًا بمحادثات أوربا واتفاقاتها ومقاصدها نحو الإسلام» (١) .

وطائفة أخرى من هذه الشخصيات المجددة .

*****

---

١) انظر : شخصيات مجددة في مغرب القرن التاسع عشر : محمد المنوني : ص ١٢٢ .

المطلب الثاني
مساهمة العلماء

إن مدرسة الإصلاح المغربية لم تتأخر في مواجهة السؤال المؤرق للمسلمين ، ونظرت في خصوصية البلد في ارتباطه بالسؤال الحقيقي الذي ينبغي الصدور عنه للانطلاق ، وهو : لماذا تأخر المغاربة بينما نهض غيرهم؟

ولم يكن النهوض بعبء الإصلاح انطلاقًا من الجواب على السؤال المطروح عمل فرد يعتبر مجددًا ورائدًا على رأس المائة سنة ؛ أو حتى جهد فردين . وإنما هو عمل وضع لبناته وشارك في إنجازه الكثيرون من أهل العلم والفكر ، يضع كل واحد منهم لبنة في هذا الصرح العتيد ، كي يتقوى البناء وتستكمل مراحله .

وأنا أعتقد على الرغم من الجهود المبذولة ، والعقول المغربية الجبارة المبدعة ، أن البناء رغم ما قام به هؤلاء العلماء لا زالت هناك لبنات لم تستكمل ، وربما تكون لبنات أساسية ، التفريط فيها ، تفريط في الأساس والبداية التي لا يكون غيرها من غير وجودها وتثبيتها . فلا زالت نوافذ لم يحكم إغلاقها ، وربما أبواب مشرعة لم توضع لمنع الحمى من أن يرتع فيها كل راتع وإن بالإفساد .

جاء جهد الرعيل الأول في المجال السياسي قويًا ، وبدأ الحديث عن دور جمهور الأمة الذين لا يسعهم هرم السلطة ، فاغتصب رأيهم وفكرهم في المشاركة والإبداع واتخاذ القرار ، وانتقل الموضوع منهم إلى الحقوق الأساسية للسواد الأعظم في الاختيار وسحبه عند الاقتضاء ؛ وحقوق ما بعد الاختيار ، يقول ابن المواز في حجة المنذرين : «ومن المقرر أن موضوع السياسة يتنوع إلى حقوق للسلطان على الرعية ، وحقوق الرعية على السلطان ، وحقوق عامة لحفظ المملكة من الانحطاط والتلاشي كما تعرف تفاصيله من كتب السياسة ، حيث كان أصلها مبنيًا على اختيار الأمة

وإرشاد علمائها وتأثير النصيحة الواجبة وذلك كله مفروغ منه »[١] .

وكانت الدعوة ملحة في وجوب انتحال السلطة الزمنية ما وصلت إليه المدنية الغربية في جميع المجالات بما يحقق المصلحة ويدفع غوائل المفاسد ، وجهروا بذلك ، معتبرين دعوتهم السلطان واجبًا من واجبات الإمامة العظمى ، فقالوا : «ومن واجبات الجلالة السلطانية إمعان النظر في كتب القوانين الدولية وتواريخ المعاهدات ومنشأ التنظيمات الحربية التي كان أول من اخترعها نابليون الأول . . فكل ذلك مما تجب معرفته على من استرعاه الله ليعرف المقاصد الموافقة والمباينة»[٢] .

وقد سبق أن ذكرنا طائفة من هؤلاء الأعلام الذين كانت لهم مشاركة محترمة في مجال التنظير السياسي والممارسة العملية ، والتي أسفرت بفعل التراكم عن ظهور المشاريع الإصلاحية التي سوف نعرج عليها بالبيان والتحليل والتقويم في الفصل الموالي . على الرغم مما يمكن أن تؤدي قراءة تجاربهم وتنظيراتهم وممارساتهم إلى المحاسن التي ينبغي توسيعها بالزيادة عليها من طرفنا ؛ أو المآخذ وتقليلها من جهتنا في درب الإصلاح .

لقد عرفت هذه البدايات التأسيسية مع هؤلاء العلماء (لأن المرحلة لم تفرز نخبة غيرهم) . ومن الخطأ الفادح تقدير ووزن مساهماتهم بزماننا لا بزمانهم . بزمانهم الذي يرزح ويئن تحت الجهل والظلم وشيوع الانحرافات الفكرية المعيقة والمانعة من الانطلاقة القوية في مجال التجديد والإصلاح .

إن دراسات للإصلاح السياسي بالمغرب جانبت الصواب ووقعت في تجاوزات بسبب قلة العلم بمقاصد هؤلاء العلماء وبمنظومتهم الفكرية من جهة ، وسوء قصد من جهات ليست بالقليلة ، وبسبب الالتجاء إلى آليات أرغمت على التفسير

---

(١) حجة المنذرين : لابن المواز نقلا عن الاجتهاد والتحديث : سعيد بنسعيد العلوي : ص ١٢١ .

(٢) المرجع السابق : ص ١٢٠ .

والتحليل ثالثًا .

لقد وجهت العناية إلى التراث السياسي في هذه الفترة من غير التزود بالمعرفة الكافية عند المعنيين بالأمر . معرفة قاصرة أو غير كافية بالخطاب الفقهي وطرق الاستثمار والإنتاج الفكري عندهم ، لكون التراث الذي بين أيدينا حسب كتب التراجم التي عرفت بهم ، لم تتجاوز الإشارة إلى العمق الديني بأدواته المعرفية . إنهم علماء ـ بغض النظر عن موافقتهم أو مخالفتهم ـ ينطلقون من أصول الإسلام ومقاصده ؛ ومن الفنون والعلوم الإسلامية المتعددة في الاستدلال والاحتجاج .

نعم ، تمت القراءة من خارج الفكر الإسلامي وآلياته ، بحيث تم استيراد أدوات وآليات فكرية لمنظومة مغايرة أريد منها تفسير منظومة أخرى مغايرة لها تمام المغايرة ، من حيث أصول كل منهما ورؤيتها لله وللكون والإنسان .

فكان الجهل بعلوم علماء ومفكري المغرب في هذه الفترة سبب المزالق والتعسفات ، إذ شرط القراءة والتفسير والتحليل التزام المعرفة بمنهج الذين سيخضعون لها ، وهذا ما دفع الدكتور أحمد العماري إلى التصريح بمثالب هذه الفئة حيث قال عنها : «إن فهم خطاب العلماء في المرحلة المدروسة كان يتطلب مؤهلات تخصصية أخرى ، ومعرفة بضوابط وقوانين النظام الفكري عندهم ، والأهم من هذا ؛ كان يتطلب موقفًا علميًا صحيحًا يقوم على التجرد من ضغط المذاهب المستوردة ؛ والتحرر من تأثيرات المناهج غير اللائقة بالموضوع ، والتعامل مع المفاهيم الفقهية بحسب إطاراتها الدلالية في الأصول والفقه واللغة والفكر الإسلامي ، حتى يمكن تشخيص الحقيقة كما يدل عليها النص ، لا كما الباحث »[1] .

كان شعار النخبة المغربية في هذه الفترة هو القيام بالإصلاحات من طرفهم وتلمس الطريق الصحيح رويدًا رويدًا ، معاكسين التوجه الأجنبي الضاغط عليهم لمزاحمتهم فيه . وكانوا يرون في الصورة البراقة التي يقدمها عن نفسه براقة رحيمة

---

(١) نظرية الاستعداد : أحمد العماري : ص ١٠ ـ ١١ .

عند النظر في ظاهرها ؛ من قِبلها العذاب في الباطن والمآل . وكان شعارهم : «من اتكل على غيره في القيام بأمره خاب أمله وضل عن طريق الصواب» [١] .

إن مواقف العلماء المغاربة في الإصلاح مشهودة غير منكورة في محاربة التقليد والتشدد والجمود وجميع البلايا التي إذا أحاطت بأمة من الأمم أقعدتها عن السير في الطريق اللاحب وتحقيق النتائج المرضية .

وفي المجال السياسي حاربوا ما سلف من أقبح الخلال في هذا المجال ، مفرقين بين مجال العبادات التي الأصل فيها التعبد والتزام النصوص الشرعية ، وبين مجال المعاملات والحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . .وغيرها ؛ التي الأصل فيها البحث عن أفضل ما يحقق المنافع من غير ارتباط بصورة أو شكل تقليدي مضى لأقوام بحسناته وسيئاته وأصبح من المخلفات الضارة عند الاستعمال ، مفيدة للاستبصار به كتجربة من التجارب الإنسانية .

نجد مثل هذا الدفاع القوي عن تجديد الأنظمة السياسية العتيقة وآليات الاشتغال ، عوض أن يسجن المعني بالأمر نفسه في تجربة ليست مقدسة بالقطع في كتاب» النظام في الإسلام «التصريح بأن : «أقبح الخلال التي أودت بالإسلام هو : جمود متأخريهم على كل قديم ، وتفريطهم في حفظ النظام ، وإهمالهم إصلاح الأنظمة القديمة التي لم تبق مناسبة للأحوال المتجددة ، وغلبة الوهم على أفكارهم حتى عدوا المحافظة على القديم من فروض الدين ، وليس حفظ القديم دينًا إلا في المعتقدات والتعبديات ، وما سواهما ، فالدين يقدم فيه حفظ المصلحة العامة وصون البيضة وارتقاء الأمة» [٢] .

---

(١) مقولة للعلامة المشرفي في كتابه الحلل البهية ، نقلًا عن معلمة المغرب : ج ٢ / ص ٤٨٠ .

(٢) النظام في الإسلام : محمد بن الحسن الحجوي : ص ٥٦ ، نقلًا عن الإصلاح والتحديث والاجتهاد في التداول المغربي الحديث : عبد الإله بلقزيز ضمن مجلة بصمات ، العدد الخامس .

ولعل بعض السبب العميق لهذا الرفض عند هذا البعض المتلبس بأقبح الخلال هو الفقر الكالح في الفكر والإبداع ، لم يعد عند الإنسان إمكانية العطاء ، فيحاربون من يريد أن يسحب بساط التقدير والاحترام الشعبي وغيره بشكل طبيعي ؛ بالعمل من غير كلل بحجة مخالفة المعتاد والمتعارف . وكثيرًا ما وجدنا الفاشلين ومن ليس عندهم عطاء ونضب معين فكرهم وخيالهم في تقديم الجديد والنافع أعداءً لكل من فاقهم وظهر عليهم في هذا المضمار .

بل إنه رحمه الله تعالى ذهب في الإيضاح إلى أن النظام السياسي في الإسلام يرتكز على أساس متين يتحدد في الشورى التي هي عدو الاستبداد . وأن هذه الشورى تكون في الاختيار والتولية ، كما تكون في تنفيذ الأحكام واختيار النظام ، حيث ورد عنه القول ب : «أن نظام الإسلام في مجتمعه العام مبني على أمتن الأصول وأثبتها وأقوم المحجات و أبينها ، بني على الشورى وعدم الاستبداد . قال تعالى خطابًا لنبيه : ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ . وليس ذلك خاصًا به ﷺ ؛ بل هو واجب على الأمة أيضًا » إلى أن قال : «إن نظام الخلافة الإسلامية في أصلها شورية سواء في تولية الخليفة أو في إجراء الأحكام وسن النظام . وكان لأبي بكر مجلس من المهاجرين والأنصار يستشيرهم ، ولعمر كذلك ، ومن بعدهما ، فنظامهم أشبه بنظام جمهوري تنتهي مدة الرئيس بموته . .وكان شوريًا مقيدًا بشورى الأعيان وأهل العلم انتخابيًا ثم تغير إلى الملكية المقيدة في الجملة زمن معاوية لتغير الأحوال ونقصان مدارك الأمة . .ثم لما زاد تأخر الأمة في تهذيبها ومداركها صارت للملكية المطلقة »[1] .

فطرح مثل هذه الأفكار في زمن التأخر والجمود كان ينبغي أن يعزز بتوسيع دائرة القائلين والمقتنعين به ، والمؤسسين بعد ذلك عليه ، لتحرير العقول والدفع بعجلة الإبداع إلى حدودها الممكنة والقصوى ، عوض النكوص إلى متاهات

(١) نفس المرجع السابق .

الانحراف التي تحوجنا إلى إعادة التذكير بالمسلمات والبديهيات ، وإعادة السير من جديد ثم إعادته مع كل جيل ، فمتى يبدأ العمل وتشييد البناء!

وعند استعراض كفاح علماء المغرب في مجال التجديد والعطاء من خلال مؤلفاتهم سنجد التحرر والتجديد والإصلاح من خلال المستجدات والنوازل الطارئة وكيفية تعاملهم معها ، وفي جميع مجالات الحياة : دينية واجتماعية وسياسية ... إلخ .

أذكر نماذج من هذه المؤلفات لتأكيد هذه الحقيقية . ولا يشوش عليها معارضة قوية أو ضعيفة ، وإنما الهدف هو غياب الإجماع على التخلف ، وظهور نجوم ومصابيح تخترق بقوة هذه الأغلال والآصار من الانحطاط والتخلف ، من غير أن ينال إحباط المعوقات والعراقيل منهم :

النظام في الإسلام : محمد بن الحسن الحجوي .

البرهان الساطع في العمل ببصمات الأصابع : محمد بن عبد القادر الفاسي العبادي .

قال محمد المنوني عنه : «حقق فيه العمل بالتوقيع ببصمات الأصابع في حق من لا يعرف الكتابة» [١] .

الحكم الشرعي للتأمين الخاص هو الحرمة ـ كل تأمين تدعو إليه الضرورة جائز : محمد الجواد الصقلي .

تقييد في الضمان التجاري المسمى لاسورانس : محمد الحجوي .

سيوف الحق والإنصاف ، لردع من لم يقل بالعمل في ثبوت الهلال بالتلغراف : عبد الله بن عبد السلام بن علال الفاسي الفهري [٢] .

---

(١) المصادر العربية لتاريخ المغرب : المنوني : ج ٣ / ص ٨٧ .

(٢) سيرد توضيح لهذه النازلة في الفصل الثالث : أسباب تعثر مشاريع الإصلاح السياسية بالمغرب =

الترخيص في التعامل بالليطرة (Billet de Banque) : محمد المهدي الوزاني .

وقد أثار الشيخ محمد المهدي الوزاني النوازل المستجدة في هذا العصر ، فكانت فتاواه تجديدية تنم عن رؤية إصلاحية عالية ، فرخص في التلقيح ضد الجدري (المعيار الجديد ج١/ ص ٧٦ ـ٨١) ، وأجاز التعامل بالليطرة (المعيار ج ١١ / ص ٣٩٥ ـ ٣٩٨) ، كما ناقش :

التعامل بالشيكات البنكية .

والضمان التجاري (لاسورانس) .

وضمان النقود المرسلة عن طريق البريد .

والتعامل بالأوراق النقدية الفرنسية أو الانجليزية .

حاول في كل نازلة إيجاد مخارج واقعية لهذه النوازل ، ومذيلًا قوله في الأخير بعد توسطه واعتداله : «وذلك أولى من تحريج الناس ، إذ تمشيتهم على الضعيف ـ فيما جرى به عرفهم وتعذر أو تعسر رجوعهم عنه ـ أولى كما هو مقرر في مظانه» [(١)] .

إنها مؤلفات اليقظة المغربية في العصر الحديث في زمن رسوخ التقليد وجدت من رجال المرحلة مثل النماذج التي أوردتها[(٢)] .

*****

= في القرنين التاسع عشر والعشرين/ المبحث الأول : العراقيل الفكرية/ المطلب الأول : معارضة أهل التقليد .

(١) نقلًا عن المصادر العربية لتاريخ المغرب : محمد المنوني : ج ٢ / ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .

٢) للمزيد من الاطلاع على هذه المؤلفات في ميادين عدة ، فقد جردها وعلق على بعضها الفقيه محمد المنوني في كتابه « المصادر العربية لتاريخ المغرب» ، بأجزائه الثلاثة .

المبحث الثاني
التحديات الخارجية

المطلب الأول
الإصلاحات الأوربية

إلى جانب مشاريع الإصلاح الوطنية التي قدمها ثلة من المغاربة علماء ومفكرين ، فقد انضاف إليها مشاريع إصلاحية بعيون غربية . ففي إتحاف أعلام الناس لابن زيدان يورد العروض الأجنبية للإصلاحات ، وكانت تركز على الجملة على ما يلي :

* إصلاح القطاع الطرقي .
* إصلاح النظام المالي تحت إشراف أوربي .
* إدخال الأجهزة الحديثة في مجال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .
* إصلاح الشرطة والجيش تحت إشراف أوربي .
* إصلاح الموانئ ومراقبة ماليتها من طرف الأطراف الأوربية .

والهدف الواضح من هذه المشاريع هو حماية مصالحها وتوسيعها داخل المغرب ، «فكثيرًا ما تذرعت الدول الأجنبية بمشاريع إصلاحية مرتبطة إما بحماية مصالحها الحيوية أو توسيع استثماراتها أو التملص من العراقيل التي كانت تشكلها البنى الداخلية في وجه المبادرة الليبرالية»[١] .

لقد ضغطت الدول الأوربية مجتمعة أو منفردة على المغرب لإدخال الإصلاح

---

(١) أحمد التوفيق : ص ١٥ من ندوة : الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ، منشورات كلية الآداب الرباط / ١٩٨٣ .

والقبول به، وكان في حالة الضعف شديدة، وهكذا: «ألحت دول أوربا على حكومة المغرب بشدة الإلحاح ونفاد الصبر على إقامة النظام وإجراء العدل في الأحكام، فقر رأي رجال الحكومة على توجيه سفارة لعواصم أوربا للنظر في هذا الشأن وطلب الشفقة والمعونة من الدول العظام»[1].

وهكذا فإننا أمام إصلاحات فرنسية وإسبانية وحتى بريطانية قدمت للمغرب إلى جنب الإصلاحات التي اضطلع بالقيام بها المصلحون من أبناء هذه الأمة. لنكون أمام حقيقة جلية وهي أن فرنسا وغيرها من الدول الغربية لم تكن لها إصلاحات بالمعنى الصحيح لمفهوم المصطلح، ولكن كانت لها مطالب تريد الحصول عليها، ومن ثم كان الشعب المغربي وأصحاب الرأي فيه خاصة يستشعر حقيقة المراد، فلم يدر بخلده أنها مشاريع إصلاحية، بل كان يعلم باليقين الكامل أنها مطالب اتجهت إلى قضايا معينة تخدم مصالحهم، ولا تخدم مصالح المغرب؛ أو هي خادمة لمصالحه تبعًا لا أصالة، وبشكل ثانوي وضئيل إذا قورن مع حجم المكاسب التي ستحصلها الدول الغربية. ثم ثالثة الأثافي إصرار فرنسا أن تتكلف بنفسها بالسهر على تنفيذ هذه المطالب[2] بما يفيد الإمعان في نزع السيادة عن الأيادي المغربية، لذلك يخطئ خطأ فادحًا من يعتبرها إصلاحات أصلًا. وعندما نطلق عليها إصلاحات فمن باب ما شاع وغلب، مع الاعتقاد الجازم أن حقيقة التسمية تباين المسمى.

وقد ظهر جليًا وعي الإصلاحية المغربية عندما طرح الأوربيون الموضوع أنها

---

(١) اللسان المعرب: السليماني: ص ١٤٢.

(٢) كإصرار فرنسا أن تتكلف بإصلاح المراسي ومراقبة الصادرات والواردات، ووضع مراقب مالي مع المخزن، وتنظيم الجيش من طرف فرنسا (انظر: مجلس الأعيان ومشروع الإصلاحات الفرنسة بالمغرب سنة ١٩٠٥: الخديمي: ص ٢٦٩).

مطالب تعنيه ، وليست إصلاحات تهم المغرب . نجد مثل هذا الوعي عند كثيرين .
ومن نماذج الوعي بها في بداية طرح الموضوع رسالة القائد عبد الله بن سعيد إلى الشيخ الكتاني معرفًا إياه بأهداف بعثة طاياندي حيث ذكر فيها : «وقد استفدت من عدة طرق أن له مطالب سيطلب تنفيذها من المخزن المحروس بالله» [1] ، يؤكد في رسالته تجرؤهم على المغرب بتقديم طلب قيامهم هم بأنفسهم بتنفيذها ، فيقول : «منها(أي المطالب)بسط يده وتكليفه بترتيب دخل المراسي . . ومنها تكليف الباشا دور الفرنسي بطنجة بحفظ الراحة العامة ، وحراسة البلاد ونواحيها برجال . . تحت أمره ونهيه . . فهذه سيدي جملة المطالب التي سيطلبها نائب الإفرنسيس من المخزن . .» [2] .

وفي وثيقة أخرى للسيد عبد الحكيم المزوغي نفس ما عند بنسعيد ، مما يؤشر على أن مناخ الإجماع حاصل عند الفئة المثقفة فيما يطلب الغرب من إصلاح ، حيث يقول : «وقد أكدت التأكيد التام على أن لا يوافق سيدنا بأي وجه في تسليم الأمور المالية وتنظيم الجيوش ليد النصارى أبدًا ، لأن النصارى إذا استولوا على المال استولوا على الرجال ثم البلاد» [3] .

لقد كانت الدول الاستعمارية تعلم أن المغرب بما هو عليه غير قادر على أن يقفز إلى «الإصلاح» المطلوب منه من طرفها في ظل أوضاعه المترهلة وحالته الداخلية المضطربة ، بفعل ما نحته التخلف والاستبداد وعمقه الغرب .

ومع كل الذي ذكر فقد أصرت على «مشاريعها الإصلاحية» لمزيد من الضغط

---

(١) انظر رسالة القائد عبد الله بنسعيد عند : المنوني : مظاهر يقظة المغرب : ج٢ / ص٣١٨ ـ ٣٢١ .
وعند مصطفى بو شعراء : التعريف ببني سعيد السلاويين : الوثيقة رقم ١١١ ؛ ج ١/ ص١٨٥ .
(٢) مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج٢ / ص ٣١٨ ـ ٣٢١ .
(٣) التعريف ببني سعيد السلاويين : مصطفى بو شعراء : الوثيقة رقم ١٦٣ ؛ ج ١ / ص ٢٦٣ .

عليه أولًا بما لا يقدر عليه ، ولتثير حفيظة الفئات التي ترى في ظاهر المطالب الرحمة جاهلة بأن باطنها من قبله العذاب ، ولتبرر تدخلها بالاستعمار المباشر عند إبانة ثالثًا ، ومن جهة رابعة كانت هذه الإصلاحات لو فرضنا جدلًا قبول المغرب وإذعانه إلى تنفيذها ستزيد في تأزيم الأوضاع ، لأنها إصلاحات استعمارية لا تخدم مصالح المغرب والمجتمع إلا بشكل طفيف لا يزيل عارًا ولا يدفع معرة ولا يحقق مصلحة راجحة .

إن أهداف «الإصلاح الاستعمارية» لم تكن لتخفى عن الناظر في الصيرورة الطبيعية للأحداث ، وتنافس الاستعماريين الحاد حول المغرب الضعيف ، وصراعهم فيما بينهم ألجأهم إلى مؤتمر دولي لدراسة الحالة المغربية بما يقلل حدة التنافس الذي لن يستفيد منه سوى المغرب إن طال أمده . فعقدوا مؤتمر الجزيرة الخضراء لهذا الغرض ، مما مكن الحسن الأول قبل هذا الزمن بذكائه وفقهه للصراع والتطاحن أن يستفيد منه أقصى الاستفادة ، إلا أن موته أوقف عجلة الاستفادة وتولى المولى عبد العزيز عن صغر سن وحداثة تجربة لم يوفق إلى ما كان عليه سلفه من فقه التدافع والصراع الغربي الغربي على البلاد بما يحفظ الاستقلال ولا يدخل إلى الصراع التي لم تتكافأ موازينه .

وعلى العموم يمكن إجمال الأهداف الكبرى «لمشاريع الإصلاح» التي قدمها الأوربيون للمغرب فيما يلي :

١ ــ إن الإصلاح من طرفهم لم يكن القصد منه المساهمة في إخراج المغرب ومساعدته على تجاوز أوضاعه المزرية وأحواله المتردية ، بل كان الدافع من وراء ذلك التمكين لمصالحهم ، بما فهم منه وقتها بأن شعار الإصلاح الذي رفعته هذه الدول ينطلق من أجل تحقيق مزيد من التدخل والنهب .

٢ ـ إن المطالب الإصلاحية السياسية استهدفت إيجاد منافذ للتسلل إلى مواطن

القرار والاستفادة من المنظومة القانونية ، فإذا كان القانون يمنع عنهم أشياء ، فالمطالبة بتعديل القانون بما يجيز ما هو ممنوع ومحرم هو الهدف من المطالبة بالإصلاح السياسي .

٣ـ إحراج المغرب داخليًا وخارجيًا ، بوصفه بالدولة التي تقف في وجه المطالب الإصلاحية السياسية وغيرها التي تكافح الشعوب من أجلها ، ويعاكس المنتظم الدولي في توجهه . .فيجد نفسه أمام إحراجات داخلية وعزلة دولية . وقد دفع الاستعمار الغربي في هذا الاتجاه ، وحرك الآلة الإعلامية لتشويه صورة المغرب وتصويره بالمعادي للنهضة والإصلاح ، الشيء الذي دفع المخزن إلى إصدار جريدة تحت عنوان «لسان المغرب» على عهد السلطان عبد العزيز ، وأسند مهمة الإشراف عليها إلى صحفيين من لبنان .

٤ـ استهداف السيادة المغربية في العمق بالمطالبة بتولي بعضا من الشأن العام .

٥ـ الالتفاف على مشاريع الإصلاح الحقيقية والعمل على إيقافها باتفاقيات ومعاهدات وديون واقتطاعات مباشرة من مداخيل خزينة المغرب للوفاء بالتعويضات الجائرة التي فرضت عليه لإرهاقه وشغله بنفسه دون التفكير فيما سوى الأمن والغذاء ، وبالحماية أخيرًا رغم ما سبق من الأعمال .

ولم يع الغرب في الضغط على المغرب بلافتة الإصلاح والمناداة بها عليه في كل وقت ومكان ، وبكل الوسائل الشرعية والتي هي خارج الشرعية ، وضَمَّنها قصرًا في عدة فصول من عقد الحماية . ففي الفصل الأول من المعاهدة نجد التنصيص بحروف بارزة على : «تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها نافعًا بالإيالة المغربية» [١] .

---

(١) انظر : بنود معاهدة الحماية .

إنها إصلاحات حسب الرؤية الفرنسية «التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها» وليس الدولة المغربية ذات السيادة والتاريخ، بما يفسر أنه إذا تعارضت الرؤيتان فإن الملزم في النص هو الالتزام بالرؤية الفرنسية التي ترى النافع لها بالإيالة المغربية وعند تتبع فصول نص الحماية فإننا واجدون باسم الإصلاح ذهبت فرنسا إلى حد الاحتلال وإفقاد البلد استقلاله وسيادته، وهو الذي حاربه الأعيان قبل حصوله، وتنبؤوا بوقوعه.

ومن تم اتفقت فرنسا مع عدة دول ومنها إيطاليا على العمل ما أمكن على عرقلة أي إصلاح حقيقي يباشره المغرب بنفسه أو يجتهد في التفكير فيه وتنزيله المخلصون من المصلحين المغاربة، ففي رسالة نكلسن بتاريخ١٧/ ٠٦/ ١٩٠١م: كانت إيطاليا قد غيرت موقفها من القضية المغربية سنة١٩٠١م، وأصبح دور سفارتها في طنجة هو إفشال مشاريع الإصلاحات باتفاق مع فرنسا[١].

ولم يفهم أبدًا على الرغم مما ذكرته إغلاق ملف الإصلاح، بل وقع تأجيله للتصدي لما هو أولى منه خطورة في نظر رجال تلك الفترة وهو المقاومة والجهاد من أجل التخلص من المستعمر الغاشم.

ثم إنني أتساءل مع وجود المغرب في أوضاع صعبة واختياره للمقاومة للجهاد، أيها كان الأولى: الإصلاح أم التحرير؟ أم كلاهما متزامنين؟ ومن يتوقف استمراره وعطاؤه وتجدده على الآخر؟ ومن إذا فقد لا يفقد غيره؟ ومن إذا فقد يفقد غيره حتمًا؟ تلك أسئلة للنظر والتأمل، دفعني إليها أن تجربة التحرير في عموم البلاد الإسلامية، وعدم التفكير في الإصلاح متزامنًا مع الاستقلال قد أفضت بعد الاستقلال إلى جهاد آخر أكبر وأعظم، وهو جهاد مشاريع الإصلاح ومنها السياسية موضوع بحثنا.

---

(١) انظر: المجلس الصحي الدولي في المغرب: البزاز: ص ٣٠٠.

إن «مشاريع الإصلاح» الأوربية إن ظهر اليوم أنها محترمة ومقدرة من زاوية رؤيتنا لها الآن ، فإنها في زمن الانحطاط والتخلف المدقع والمشاكل الداخلية والأخطار الخارجية المتربصة كانت إصلاحات تصب في نهر الدول الأوربية ومصلحتها ؛ وتتعب كاهل المغرب ماديًا ومعنويًا ، واستفادة المغرب منها إلى العدم أقرب .

إنها إصلاحات ولكنها في صالح الدول الغربية ، لأن حاجات المغرب وأولوياته تقضي بالتوجه إلى أمور أخرى ، ومواجهة مشاكل حقيقية مستعصية لا يمكن لإصلاح البريد والمواصلات والسكك والموانئ ... إلخ ، أن تخدم الحاجات المغربية الشديدة والملحة التي لا تقبل التأخير وتقدم على كل حاجة .

فلا ينبغي النظر في مفردات الإصلاح في حد ذاتها ، وإنما ينظر في علاقتها بالمجتمع التي ترتبط به ، أهو في شديد الحاجة إليها أم أنه بحاجة إلى إصلاحات أخرى أهم وأولى ، تلك هي القضية في عمقها ، وليست في الإصلاحات مجردة عن واقعها .

لقد كان الرفض بقدر ما يعبر عن الجمود والانغلاق في وجهه الظاهر والبارز ، فإنه يعبر في الوجه الآخر عن الإدراك التام للأهداف الاستعمارية الكالحة وطبيعة التسلط . ولهذا كانت المناداة ببث الشعور بالانتماء وإبداء مخاطر الهيمنة الأجنبية على الأخلاق والثقافة والفكر والسلوك . .ومن تم الأخطار المحدقة بالقرار . وقد عبر الناصري عن هذه الحقيقة حينما استنكر اقتراح بعض الدول الغربية إصلاح وسائل المواصلات بالمغرب وتوليهم شأنها بأنفسهم ، قائلًا : «وإنما النصارى أجربوا سائر البلاد ، فأرادوا أن يجربوا هذا القطر السعيد الذي طهره الله من دنسهم»[1] .

---

(١) الاستقصا : الناصري : ج ٩/ ص ١٦٢ .

وقد استمر أنصار رفض الإصلاحات الأجنبية يتوجسون من أمرين :

١ ـ التدخل الأجنبي المهدد لاستقلال البلاد .

٢ ـ الخوف من مصير ما صارت إليه عمليات الإصلاح في البلدان الإسلامية المجاورة .

يقول المنوني مبرزًا خط رفض الإصلاحات الغربية عند المهتمين بهذا الميدان : «وفي هذا الصدد يبرر المعنيون بالأمر هذا الركود بسبب كان له وزنه في إبانه ، وهو التخوف من أن يواكب الإصلاح تدخل أجنبي يعصف باستقلال البلاد ، ثم يقضي على الأخلاق والأعراف الوطنية ، ويستند أنصار هذا الرأي إلى الاعتبار بما صارت إليه حالة الأمم التي قادتها عمليات الإصلاح إلى الوقوع في شرك الأجنبي» [1] .

لقد دفعت الضغوط الفرنسية خصوصًا المغرب إلى إنشاء مجلس للأعيان للنظر فيما طلب منه القيام به من إصلاحات .

*****

١) نماذج من تفتح مغرب القرن التاسع عشر على معطيات نهضة أوربا والشرق الإسلامي : محمد المنوني : ص٢٠٠ مساهمة في مجلة كلية الآداب/ الرباط ، العدد ٠٧ .

المطلب الثاني
مجلس الأعيان

يعتبر تأسيس مجلس الأعيان حسنة من حسنات ضغط الإصلاحات الفرنسية ، ففي مارس ١٩٠٤م صدر منشور ملكي أرسل إلى القبائل والمدن لاختيار نوابها في مجلس الأعيان كان نصه هو : «عرض أمر مهم من آكد الأمور التي يهتم بها الخاصة والجمهور ، ولم يسع فيها إلا الكتب لسائر رعيتنا السعيدة لتعيين أفراد من كبرائها وأعيانها ممن يثقون بهم ويأتمنونهم على أمور دينهم وعرضهم ومالهم ، ويرتضون منهم وكلاء عنهم ، ولا يرون أصلح وأرجح منهم ، ويوجهونهم لشريف حضرتنا بقصد اجتماعهم على المفاوضة في علاج هذا الأمر الملح ، والخطب العارض المهم ؛ لتكون المشاورة فيه بين جميع أعيان الرعية ، ونستبرئ بذلك لديننا ونتخلص من شوائب التقصير الذي يتوهم في العمل والروية . وعليه فبوصول كتابنا هذا إليكم نأمركم أن تعينوا من خياركم من تعتقدونهم في الأمانة والديانة ؛ وترضونهم وكلاء عنكم في أقوالكم وأفعالكم ، وتأتمنونهم على أنفسكم ، وتوجهونهم لحضرتنا الشريفة بقصد المفاوضة في الأمور العارضة» [1] .

لقد ساهم المنشور الملكي في تحديد شروط النائب في ثلاثة ، هي :

١ـ الأمانة الدينية والأخلاقية التي هي دستور الأمة ورمزها وعنوان بقائها .

٢ـ الكفاءة العلمية بحيث ينبغي أن يقع الاختيار على الأصلح والأفضل والأرجح في القبيلة أو المدينة .

٣ـ اختيار النائب يكون بقبوله والرضا عنه من طرف قبيلته أو مدينته وليس

---

(١) الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها : علال الفاسي : ص ١٢ .

باستفراد فرد أو جماعة بالأمر .

وحددت مهمة النائب في وظيفتين ، هما :

الأولى : التشاور وتقليب وجهات النظر في الإصلاحات الفرنسية .

الثانية : التفاوض مع البعثة الفرنسية في الموضوع التي ألحت عليه وآتية من أجله .

وبالفعل وصلت البعثة الفرنسية بمشروع «إصلاحاتها» في ٢٦ يناير ١٩٠٥م ، برئاسة سان روني طاياندي[١] «S .R Taillandier» .

واستمرت جلسات مجلس الأعيان (مجلس النواب) تعقد بانتظام من فاتح فبراير ١٩٠٥م إلى١٨ماي١٩٠٥م التي عقد فيها آخر مجلس له ، في إطار ما اجتمعوا عليه وهو مشروع الإصلاحات الفرنسية التي كان الخطة التي اتفق عليها مجلس الأعيان لتناول المشروع الفرنسي تعتمد على الآتي :

أ ـ الاستماع المفصل للشروح الضرورية التي ستقوم بها البعثة مع مجلس الأعيان والذي استمر في عرض مشروعه من فاتح فبراير إلى ١٥ منه .

ب ـ الرد على تساؤلات مجلس الأعيان .

ج ـ الإجابة كتابة على تساؤلات النواب وكذا إجابات مجلس الأعيان وتدوينها ؛ وكذا مطالهم . وهي اقتراح القائد عبد الله بنسعيد في رسالته حيث قال : «ولابد ثم لابد ثم لابد : أن يطلب سيدنا من نائب الفرنسيس بأن يقدم جميع مطالبه بالكتابة ، ولا يقبل أبدًا أبدًا أبدًا : أي مطلب كان حقيرًا أو جليلًا بدون كتابة »[٢] .

د ـ أن تكون المناقشات عامة وعلنية للأفكار والمذكرات التي سيعرضها كل

---

(١) كان سان روني طاياندي سفيرًا لفرنسا .

(٢) انظر رسالته في : مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ٢ / ص ٣٢٠ .

فريق .

هذه البنود الأربعة هي الخطة التي وضعها مجلس الأعيان وفرض تسيير البرلمان الذي لم يكن من البعثة الفرنسية بعد تلكئ إلا القبول بها بعد أن رأت الإصرار من طرف الأعيان ممثلي الأمة . ولم تفلح فتوى دلكاسي[١] لطاياندي باستعمال كل الوسائل لكسب ما تخوفوا منه وهو معارضة العلماء بها في ذلك استخدام الرشوة[٢] .

وقد أدارت النخبة السياسية المغربية في هذه المرحلة ملف الإصلاحات بجدارة ووعي كبيرين شهدت به محاضرها وشهد لها الفرنسيون في إطار التدافع الذي كان سجالًا بينهم . فلقد كتبت جريدة «إفريقيا السوداء» الفرنسية : «يظهر أن مجلس الأعيان ، هذا المجلس الذي ضعفنا فقبلنا تدخله في مفاوضات فاس هو الذي فرض على العاهل رفض المطالب الفرنسية ، والدعوة إلى مؤتمر ، وقد تبنى المخزن في النهاية رأي المجلس»[٣] .

إن مجلس الأعيان ـ الذي يعتبر أول إصلاح سياسي في المغرب ـ قد قام بدوره كمؤسسة سياسية شورية حقيقية في تناول قضايا الإصلاح السياسي بعيدًا عن الصورة التقليدية التي يبدي فيها العالم أو المفكر أو صاحب الرأي رأيه تاركًا قرار الحسم للسلطان ولواسع نظره في الأخذ بما يراه أصلح وترك ما لا يرى صحته

---

(١) دلكاسي(طيوفيل) Théphile Delcassé : وزير خارجية فرنسا بين ١٨٩٩ ـ ١٩٠٥ ، وقد تقلد عدة مناصب سياسية في الجمهورية الفرنسية منذ سنة ١٨٩٣م . منها : وزيرًا للخارجية ؛ سفيرًا لبلده في روسيا ؛ وزيرًا للحرب . . .وقد ظل تأثيره على المغرب ومصيره حتى بعد أن اعتزل ميدان العمل السياسي(انظر : معلمة المغرب : ج١٢ / ص ٤١٤٠ ـ ٤١٤١ ، المغرب العربي : د . صلاح العقاد : ص٢١٩ .

(٢) guillen :Lallemagne et le Maroc .p ٨٢٧ نقلا عن مجلس الأعيان : علال الخديمي : ص٢٦٧ .

(٣) الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها : علال الفاسي : ص ١٧ .

وسداده ، وهكذا ناضل المجلس وكافح وخرج بقرارات كمؤسسة سياسية يمكن إجمال أعماله فيما يلي :

ـ قرر مجلس الأعيان عدم قبول مشروع الإصلاحات الفرنسية .

ـ رفض المجلس كل مشروع إصلاحي كيفما كان نوعه تريد تطبيقه في المغرب أي دولة ما لم تكن ثمة ضمانات صريحة من كافة الدول .

ـ اقترح المجلس عقد مؤتمر لدول مدريد المعترفة باستقلال المغرب في إطار خلق تنافس بين الدول الاستعمارية وتفويت الفرصة على جميعها عبر الخروج من صراعها عليه بأقل الخسائر كما فعل الحسن الأول معها .

ـ تحديد مهمة الدول التي سوف تجتمع بمدريد لدراسة الإصلاحات التي يرغب المغرب في إدخالها وليس فرنسا ومطالبها واقتراحاتها .

ولم يجد عبد العزيز إلا أن يقبل ما وصل إليه مجلس الأعيان من قرارات ، كما هو جلي في رسالة وزيره عبد الكريم بن سليمان إلى الحكومة الفرنسية باسم السلطان يعلن فيها رفض الدولة للمشروع الفرنسي ، ومما جاء فيها : «وجلالة السلطان لا يسعه إلا اتباع ما قرره المجلس ، ولا يمكن أبدًا أن يعمل ضدًا على إرادة شعبه ، لا سيما فيما يخص قضية للشعب المغربي قطعًا ، الحق في أن يعبر فيها عن رأيه .

لقد فهمنا دائمًا أن الدول الأجنبية ترغب في إدخال إصلاحات في المغرب طبقًا لمختلف الاتفاقات المبرمة ، وقرار الأعيان لا يمكن أن يغير بوجه العلاقات الودية التي بين بلدينا» [1] .

إن المستعمر لم يرقه أن يكون رأس السلطة ساعيًا في هذا المسعى مباركًا هذه الخطوات ، بل بادئًا بمراسلة أهل العلم والدين والتقوى بالتكلم والبيان ، وإرسال

(١) الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي : علال الفاسي : ص ١٦ .

كل جهة نوابها إلى السدة الشريفة . فأرسل إلى كل قبيل وعالم ومفكر ومن تفرس فيه النبوغ والوطنية والاستعداد . فوجد الغرب (ممثلا في فرنسا) الالتحام القائم من أجل إنجاح تجربة ليست عسكرية هذه المرة ؛ وإنما هي سياسة فكان تطورًا لافتًا عظيمًا اعتبره بعض المهتمين بمثابة نواة لأول برلمان وتطور سياسي في المغرب .

وفي وقت قصير جدًا ساهم مجلس الأعيان باقتدار في مواجهة مشاريع الإصلاح الفرنسية وأن يهزمها بالحجة والبرهان ، والمناقشة العلنية ، والأجوبة المكتوبة ،كما ساهم في إنضاج مشاريع سياسية إصلاحية ظهرت غداة رفض الإصلاحات الفرنسية ، فبين ٢٠ دجنبر ١٩٠٤م وهو يوم توجيه السلطان الدعوى لاجتماع المجلس بفاس إلى عام ١٩٠٦م ، أي في أقل من سنتين لم تكن كلها لإنضاج مشروعات الإصلاح ، وإنما كانت أشهر منها مفاوضات طويلة مع السفير الفرنسي حول مطالب بلده . أقول : في هذه الفترة الوجيزة أفرزت العبقرية المغربية أولى المشاريع الإصلاحية السياسية واكبت النازلة وتلتها في وقت قياسي وجيز ، شهد على قوة الفكر والعلم والدراية السياسية ، انطلاقًا من اللغة الدستورية والسياسية والأصالة والتبويب المحكم الرصين بمقاييس العصر التي وجدت فيه ، ولذلك سنتناول هذه المشاريع الكبيرة في المباحث القادمة من الفصل الثاني .وهذا أوان الشروع في البيان و على الله أتوكل .

*****

الفصل الثاني

مشاريع الإصلاح السياسية مرحلة الأجرأة

المبحث الأول

مشروع عبد الله بنسعيد السلوي .

المطلب الأول : التعريف بالسيد عبد الله بنسعيد السلوي .
المطلب الثاني : مشروع عبد الله بنسعيد السلوي .
المطلب الثالث : معالم المشروع الإصلاحي عند عبد الله بنسعيد السلوي .

المبحث الثاني

مشروع الحاج علي زنيبر .

المطلب الأول : نبذة تعريفية بالحاج علي زنيبر .
المطلب الثاني : مشروع الحاج علي الإصلاحي ودواعيه .
المطلب الثالث : معالم المشروع الإصلاحي عند الحاج علي زنيبر .

المبحث الثالث

مشروع الشيخ عبد الكريم مراد .

المطلب الأول : من هو صاحب المشروع؟
المطلب الثاني : التعريف بصاحب المشروع .
المطلب الثالث : الأسباب الداعية إلى تقديم المشروع الإصلاحي السياسي .
المطلب الرابع : معالم المشروع لإصلاحي عند الشيخ عبد الكريم مراد .

المبحث الرابع

مشروع جماعة لسان المغرب .

المطلب الأول : الظروف التاريخية لمشروع جماعة لسان المغرب .
المطلب الثاني : صاحب المشروع الإصلاحي .
المطلب الثالث : معالم المشروع الإصلاحي .

المبحث الأول

مشروع عبد الله بنسعيد الإصلاحي [١]

المطلب الأول

التعريف بالسيد عبد الله بنسعيد السلوي صاحب المشروع

هو : عبد الله بن محمد بن محمد بنسعيد السلوي (١٢٨٢ ـ ١٣٤٢ هـ/ ١٨٦٥ ـ١٩٢٣م) ، قائد ابن قائد . ولد بمدينة سلا وأخذ العلم بها ، فظهرت كفاءته العلمية ونبوغه الإداري ومتانة دينه ، تقلد عدة وظائف سياسية قبل أن يصبح عضوًا بدار النيابة في طنجة ، مما مكنته حياته العلمية والنضالية أن يكسب تجربة سياسية واسعة وبخاصة كثافة اتصالاته بالدول الأوربية ، كان يعتبر من المعارضين للمطالب الفرنسية ، وأحد الوجوه البارزة في إفشال سفارة طايندي سنة ١٩٠٥م ، حتى قال عنه محمد الباقر الكتاني : «العالم السياسي المكافح ، عارض الفرنسيين ، فنفوه إلى وجدة والجديدة» [٢] ، وهو أحد الذين تمت استشارتهم قبل بعث السفارات المغربية لأوربا التي كان يرأسها السيد المهدي المنبهي والسيد عبد الكريم ابن سليمان ، كما قلد وظيفة النائب الأول للنائب السلطاني بمدينة طنجة .

وقد اعتبره السيد محمد حسن الوزاني أحد المساندين لأصحاب المشروع الإصلاحي لسنة ١٩٠٨م [٣] ، وإن كان قد تحفظ في هذه وفي مساهمته في إعداد ذلك المشروع حيث قال : «ونذكر بكل تحفظ أنه يظهر أن تلك الحركة كانت مسندة من

---

(١) انظر نص مشروعه في مبحث «ملاحق» في خاتمة هذه الأطروحة ، الملحق الأول .

(٢) ترجمة الشيخ الشهيد محمد الكتاني : محمد الباقر الكتاني : ص١٧٢ .

(٣) سيأتي معنا الحديث عن هذا المشروع في المبحث الخامس .

آل عبد الكريم الخطابي ، ومن عبد الله بنسعيد ، الذي كان من أنصار الشيخ محمد ابن عبد الكبير الكتاني ، والذي يلوح أنه ساهم في إعداد مشروع الدستور»[١] .
وقد توفي في ٢٤ من صفر ١٣٤٢ هـ الموافق ل ١٦ أكتوبر ١٩٢٣م .

كان خليفة لأبيه في عمالته على سلا (١٣٠٨ هـ/ ١٨٩٠م) ، ومن الذين استدعاهم السلطان إلى العاصمة للاستشارة معه في تنظيم الإدارة والجيش والمالية ، فوضع برنامجه الإصلاحي[٢] .

*****

(١) مذكرات حياة وجهاد : محمد حسن الوزاني : ج١ / ص ٨١ .
(٢) انظر ترجمته الكاملة في : التعريف ببني سعيد السلاويين : مصطفى بو شعراء : ج١ / ص٤١الخ .

المطلب الثاني
مشروع عبد الله بن سعيد السلوي

يتكون مشروع عبد الله بن سعيد الإصلاحي من تسعة عشر فصلًا كما هو عند الكثيرين ، بينما يوجد عند السيد مصطفى بوشعراء يتكون من ثمانية عشر فصلًا . ويبدو أنه وقع له سقط في تدوين نص مشروعه في كتابه ، فكان الذي اعتمدته هو نص مشروعه الكامل(١) الذي رفعه إلى المولى عبد العزيز موضحًا فيه مكامن الخلل ؛ والإصلاحات الإدارية والسياسية والدستورية والاجتماعية الواجب العمل على تحقيقها .

ويعتبر مشروع بنسعيد أصغر المشاريع الإصلاحية من حيث مواده ، ولكن ميزته أنه أول نواة إصلاحية حقيقية ومحافظة على الهوية المغربية ، يقول مصطفى أبو شعراء : «كانت أفكار عبد الله بنسعيد إصلاحية محافظة ، سواء في أفعاله أو فيما خلفه من برنامج عرضه على السلطان ، وصفه البعض بأنه أول نواة لأول ميثاق دستوري »(٢) .

*****

(١) انظر : التعريف ببني سعيد : مصطفى بوشعراء : ج١ / ص ١٦٧ ـ١٧٧ . الوثيقة رقم ٩٩ .
(٢) المرجع السابق : ج١ / ص ٤٨ .

المطلب الثالث

معالم المشروع الإصلاحي عند عبد الله بنسعيد السلوي

أ ـ هوية الأمة نجاح لكل إصلاح :

لم يغب عن نص المشروع التنصيص على الإسلام كدين للدولة في تحقيق الإصلاح في المغرب . ففي الفصل الأول نقرأ : «وإن رابطة الإسلام ـ أعلى الله مناره ـ من أقوى الروابط وأعلى الأسباب وأمتن الحصون على منع سواها من النفوذ في سياستها وحجرها للغير عن سومها بسوء ، وكلما زادت قوة علت سطوتها ، وارتقى نفوذها ، وما بالعهد من قدم» .

فالدين الإسلامي ـ حسب نص المشروع ـ من أقوى الروابط ، وأعلى الأسباب ، وأمتن الحصون لحراسة السياسة من أعدائها في الداخل والخارج . والسياسة العادلة المحاطة بقيم الدين محصنة على أن يسومها أحد بسوء .

بل إن عبد الله بنسعيد قد جعل من شروط اختيار رجال السياسة أن يكون فيهم الدين وأن يقصدوا بعملهم رفع منارته ، ولهذا دعى إلى اختيار أناس ذوي مروءة ودين متين ، وأمانة نفوس وسلامة صدور ، وشجاعة قلوب ، قصاراهم رفع الدين وأهله ، غافلين عن نفع أنفسهم وجاههم» (الفصل الأول) .

ولتعزيز مكانة الدين عمليًا أقر في الفصل السابع عشر منع إبرام أي حكم إلا بموافقة أربعة أعيان من الفقهاء في المدينة أو البلدة (حسب التقطيع الإداري الذي أصر عليه في الفصل العاشر) ليحظى الحكم بالقبول ، حيث جاء في هذا الصدد : «أن يكون مع كل قاض من القضاة في كل محل أربعة من أعيان الفقهاء ، ولا يبرم أمرًا ولا يمضيه إلا بمشاورة الفقهاء المذكورين» .

وحدد القصد من مشاورة الفقهاء ضبط الأحكام والتقليل من الظلم إن لم يضمحل ، فقال : «إذ بذلك تنضبط الأحكام ، ويقل الجور بل يضمحل بحول الله» (الفصل السابع عشر) .

ومن القضايا التي تبرز عمق التدين والاهتمام به في المشروع :

أ ـ الاهتمام بالزكاة من حيث قبضها وصرفها في مصرفها الشرعي في البادية والحاضرة على السواء ، أو ما يقصد عمومًا بتنظيمها من حيث تحصيلها وصرفها في مقاصدها الشرعية (الفصل السابع) .

ب ـ الاهتمام بعمارة المساجد وإصلاحها والإنفاق عليها من ريع الأوقاف على العاملين فيها ، والتأكيد على قراءة الحزب الكبير ، واللطيف الوسط ، والدعاء الناصرية (يا من إلى رحمته المفر ، ومن إليه يلجأ المضطر) ، والشفا ، ويرتب خراج شهري على القائمين بمثل هذه الأعمال (الفصل الرابع عشر) .

ج ـ تعيين قاض من كبار العلماء بمعية عدد من أعيان العلماء ، كمستشارين للحضرة الشريفة في كل القضايا (الفصل الثامن عشر) .

وهذه أمور منصوص عليها يتأكد من خلالها أن ظاهرة عدم الانطلاق من الدين للتشريع للحياة ؛ أو استبطان معارضتة ؛ أو معارضته كفاحًا ؛ أمور حادثة تصادم عقيدة المجتمع ، وتجر عليه مفاسد أدناها تأخير الإصلاح السياسي بسبب غيبة القيم والأخلاق التي يعتبر الدين مزودًا رئيسيًا لها ، من حيث الإحسان في العمل والرحمة بالخلق . . .وغيرهما من معاني الدين . وسيظهر هذا الارتباط بين الدين والإصلاح السياسي في كل مشاريع القرن التاسع عشر وبداية العشرين في المغرب الأقصى .

ب ـ أركان الإصلاح ووسائله :

ذهب ابن سعيد في الفصل الأول من مشروعه الإصلاحي إلى التنصيص على أركان أي إصلاح ، والتي إذا غابت فلا حديث عن إصلاح أو غيره ، وقد وردت

هذه الأركان و حددت فيما يلي :

١ ـ حصول الاطمئنان عند الشعب في رشد السياسة المتبعة .

٢ ـ تنعمُ الرعية بالعدل .

٣ ـ إشراك الأمة في مستقبل البلاد وحاضره ، وذلك بمصارحتها بما يجري مع الأجانب ، وما يحاك ضدها حتى تكون على بينة من الموانع والعقبات ، وتساهم في إزالتها ودفعها .

٤ ـ توفير الأموال القمينة بإنجاح الإصلاح .

(انظر هذه الأركان عنده في الفصل الأول) .

وقرر مباشرة أن إقامة هذه الأركان له أسباب ووسائل تعين على إعلاء منارتها ، وحددها هي بدورها في أربعة ، هي :

أ ـ السهر على جودة التربية والتعليم .

ب ـ التقليل من الواردات المنهكة لمالية الدولة .

ج ـ تحسين الصادرات وتنويعها كي يكون لها الرواج والقبول في سوق المنافسة .

د ـ ترشيد النفقات حتى لا يقع عجز في ميزانية الدولة ، حيث قال : «وكثرتها (أي الصادرات الجالبة للأموال) وقلة الخارج بنسبة دخل الدولة ، حفظها الله» (انظر هذه الأسباب والوسائل الأربعة في الفصل الأول من مشروعه الإصلاحي) .

وهكذا يضع المشروع معالمه ووسائل إنجاحه ، فحدد الإصلاح السياسي في بسط العدل وإشراك الأمة واعتبار رأيها ، والعمل على تحسين جودة تربية أبنائها وتعليمهم ، وترشيد نفقات الدولة التي أنهكت بالتبذير أو النهب أو غيرهما .

وهو يعتقد أن هذا الإصلاح ممكن الوقوع إذا توفرت النيات الصادقة، ويضرب الدليل بدولة المولى ابن عبد الله حيث يقول: «وما بالعهد من قدم، انظر دولة مولاي محمد بن عبد الله قدس الله روحه» (الفصل الأول).

ج ـ العدل أساس كل إصلاح:

انطلق السيد بنسعيد السلوي من الوضعية الداخلية للمغرب والتي تعرف ظلمًا وانتشارًا بكثرة، تُنال الحقوق فيه بالبطش والسطو، وليس بالحق والعدل، مما أدى إلى شيوع الخوف وضعف الإحساس بالانتماء لهذا الوطن.

فمن جهة ظلم القواد للرعية والتنكيل والتشهير بهم؛ من مثل تجريد الناس من الثياب وإرسالهم عراة وتقطيع الرؤوس وتعليقها على الأسوار ... إلخ، لفرض الهيبة بالقهر. ومن جهة ثانية ظلم عموم الرعية بعضها لبعض بما يعرف في التاريخ بظاهرة السيبة، وهي ظاهرة تتعلق باستعراض القوة وانتهاك حرمة الضعفاء والعاجزين، فجاءت مواد المشروع مركزة على هذا الذي اعتبر غيابه عند ابن خلدون إعلانًا بخراب الدول؛ حين قال: «فصل في أن الظلم موذن بخراب العمران».

ومما جاء من التأكيدات على العدل في المشروع:

«إنه يمكن تلافي حالة الإيالة الشريفة بدوام العدل والاستقامة» (الفصل الأول).

«إذا حصل الأمن للرعية تقع الحرية لا محالة في الأخذ والعطاء، فتنمو سائر أنواع التجارة وأسبابها» (الفصل الحادي عشر).

إن العدل سبب الحرية، والحرية سبب الهمة والنشاط وتقوية جانب الأمة أفرادًا وجماعات.

د ـ اللا مركزية ودورها في الإصلاح:

دعى صاحب المشروع إلى تفتيت السلطة حتى تكون الدولة أقدر على الضبط

وأسرع في اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب دون انتظار السلطة المركزية التي يثقلها تحمل أعباء كل مدينة وقرية ، فرأى ضرورة تشكيل مجلس في كل مدينة أو قرية ؛ واشترط في أعضائه شرطان أساسيان :

أ ـ الكفاءة العلمية والجد والمعرفة .

ب ـ المروءة والدين .

وحدد دور مجلس المدينة أو البلدة في :

أ ـ النظر في مصالح المدينة أو البلد كالأوقاف والأسعار وغيرها .

ب ـ النظر في تظلمات المواطنين من جور بعض أفراد السلطة ، وإطلاع السلطة المركزية والمتمثلة في الملك لاتخاذ الإجراءات المناسبة في حقه بعد القيام بالبحث التام .

هذه اللامركزية بشروط أعضائها ووظائفهم المحددة نجدها في الفصل الثالث ، حيث قال : «يكون بكل بلدة مجلس مؤلف من أهل العلم والمروءة ، والجد والديانة والمعرفة ، بقصد النظر في مصالح البلد كالأوقاف والأسعار وغيرها ، ويرجع إليه كذلك فيما عسى يصدر من العامل لرعيته ، سواء عامل البلدة أو غيرها من العمال المجاورين لها ، وإذا ثبت عنده جور العامل على الرعية بعد البحث التام ، يكتب له فيه ، فإن اتصف فذاك ، وإلا فليطلع به شريف علم مولانا المنصور» .

وهو في هذا الإصلاح يقصد دفع تغول السلطة على الشعب ؛ وإبعاد البغي بوسائل حديثة ؛ هي : المحاسبة والمراقبة وتأسيس مجلس للنظر في التظلمات والحسم في الخصومات ؛ التي تكون السلطة أو أفرادها طرفًا في النزاع .

إن التسيير المحلي لكل مدينة أو قرية قد أرفق في المشروع الإصلاحي بوجوب تقسيم البلاد وتحديد مساحة أراضي كل مجلس ، ففي الفصل العاشر ورد : «يتخذ

بالأعتاب الشريفة كناش بتفصيل الإيالة السعيدة ، وتقسيم أقسامها ، وبيان أرض كل عامل ومساحتها ، وما اشتملت عليه من القطع ، ليكون أصلًا وحجة يرجع إليه» .

*****

المبحث الثاني

مشروع الحاج علي زنيبر [1]

حفظ الاستقلال ولفظ سيطرة الاحتلال

المطلب الأول

نبذة تعريفية بالحاج علي زنيبر

هو : الحاج علي بن عبد القادر زنيبر اللطام الأندلسي (١٢٦٠ ـ ١٣٣٢هـ / ١٨٤٤ ـ ١٩١٤م) ولد بمدينة سلا وتوفي بها ، رحل إلى مصر سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م وامتهن التجارة في مدينة الإسكندرية عدة سنوات . واستثمر وجوده بمصر ليشارك في ثورة عرابي باشا ضد الإنجليز . ومن تم يكون الحاج علي قد عاش وقائع الاستعمار البريطاني لمصر ، حيث قضى نحوًا من ثلاثٍ وعشرين سنة بالديار المصرية ، فأكسبته المعايشة تجارب فكرية وتاريخية وسياسية مهمة ، وبدأ يسبر غور أوضاع العالم الإسلامي التي كانت في تلك الفترة همًا للمفكرين والعلماء والسياسيين والدعاة ، مما مكنه من تدوين مشروعه الإصلاحي الذي أطلق عليه اسم : «حفظ الاستقلال ولفظ سيطرة الاحتلال» .

*****

---

(١) انظر : نص مشروعه في مبحث «ملاحق» الملحق الثاني» في خاتمة هذه الأطروحة .

المطلب الثاني
مشروع الحاج علي الإصلاحي و دواعيه

إذا كان مشروع الشيخ عبد الكريم مراد قد نشره لأول مرة الأستاذ علال الفاسي ـ كما سيأتي معنا وذلك في كتابه حفريات ـ فإن مشروع الحاج علي زنيبر قد نشره لأول مرة وعرَّف به المؤرخ الفقيه محمد المنوني وذلك في مجلة دار النيابة ؛ ويتكون من مقدمة وتنبيه وإحدى وثلاثين مادة[١] .

لقد كان الذي ملك على الحاج علي تفكيره و عقله هو موضوع الإصلاح والنهضة والاستقلال وغيرها من المفاهيم التي كثر تداولها في غيبته الطويلة بمصر ، فلما عاد إلى بلده المغرب وأكثر الحديث عن الذي ملك عليه تفكيره ورأيه ؛ شكوا في عقله ورموه بالخبال والتخليط بأخرة ، يقول محمد زنيبر عن الحاج علي : «لقد عاد إلى المغرب بعد غيبته الطويلة في مصر وهو يتحدث عن الإصلاح والدستور والاستقلال والاحتلال وغيرها من المفاهيم الجديدة على معاصريه من المغاربة ، فلم يكونوا يفهمون كلامه على حقيقته ، وربما اعتبروها شطحات شيخ نالت منه الغربة ، فكان في نظرهم صاحب خيالات وأحلام «[٢] .

هذه الغربة وهذا الشذوذ عن أهل زمانه دليل قوة العارضة وعدم التهيب من جمهور أهل الرأي والعوام ، كما وصفه من اطلع على فكره و مشروعه ، حيث قيل في حقه : «و يكاد شذوذه يدل على قوة شخصيته وعلو كعبه »[٣] .

---

(١) انظر مجلة دار النيابة : السنة الأولى / العدد الرابع / خريف ١٩٨٤ ، و قد أخذ المقال الصفات : من ٨ إلى ١٧ .

(٢) مجلة دار النيابة : السنة الثانية / العدد السادس / ربيع ١٩٨٥م .

(٣) الاستيطان والحماية : مصطفى بو شعراء : ج ١ ص ١٠٦ .

وعن سياق مشروعه كما نص هو عليه و قرره ، جاءت المذكرة الإصلاحية التي قدمها في إطار مناهضة معاهدة الجزيرة الخضراء ، وما خلفته من تضييق على المغرب وتكالب عليه ، بدعوى إجراء الإصلاحات اللازمة والضرورية ، مما دفعه إلى تحرير هذا المشروع الإصلاحي لمزاحمة المشروع الإصلاحي الأوربي القاضي بزيادة تدخلهم في الشؤون الوطنية . ولهذا نص في البند الثاني والعشرين على وجوب «منع أي مراقبة أجنبية على إجراءات حكومتنا العزيزة في كل حال» .

في هذه اللحظات الدقيقة والزمن الضيق ، الذي تتالت فيه المشاريع الإصلاحية في مدة وجيزة ، جعلت الغرب يعمل على إيقافها بعد أن راقبها ، ورأى التطور المذهل الذي قطعت فيها مراحل ، وأنضجت فيه رؤى ، لم تصل إليها أوربا إلا بعد تعب وتضحيات في الأرواح والأموال وعبر سنوات عجاف .

ولقد كان يُنتظر من أهل المغرب المحافظ أشد المحافظة ؛ وبسبب تاريخ الصراع معه في الحروب الصليبية وغيرها ، أن يتخذوا موقف الرفض المطلق منه ومن إصلاحاته وتنظيماته . إذا به يجدهم لم يروا أي غظاظة في القبول بالحكمة والمصلحة لما استقر عندهم منذ زمان أن الحكمة أخت الشريعة[1] ، فكتبوا عن أهمية النظام وضرورته[2] ، وبدؤوا يعملون على ترشيد الإصلاح السياسي عبر استنبات مشاريع دستورية وتبيئها وفق خصوصيات البلد وهويته ، حتى أن الصوفية بدؤوا في أورادهم ودعواتهم يذكرون الإصلاح والدستور ويضمنونها ألفاظ الورد والدعاء[3] . وتوجه

---

(١) هي مقالة أبي الوليد بن رشد في كتابه : «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» .

(٢) كما هو عنوان كتاب الحسن الحجوي الثعالبي « النظام في الإسلام « .

(٣) ذكر الأستاذ علال الفاسي في «الحركات الاستقلالية» المطالب الشعبية بالإصلاح السياسي وبالدستور ، حتى إن دعوات الصوفية في أورادهم وأذكارهم وخاصة الطريقة الكتانية التابعة للشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني التي كانت تردد في المولد النبوي أذكارها قد ضمنت هذه=

العلماء والمفكرون إلى أجرأة مطالبهم ومطامحهم في مذكرات إصلاحية .

فلم يرقه (الغرب) التوجه الشعبي والنخبوي المتوحد بأن عاجل المغرب بإيقاف هذا التطور حماية لمصالحه ، بإعلانه استعمار البلد في سنة ١٩١٢م ، حتى يشغله بنفسه وبتحريرها عن العمل على بناء جو ومناخ ثقافي وسياسي صالح ، إذ لا سبيل كما هو معلوم إلى إنجاح أي إصلاح في غياب الأمن والحرية والاستقرار .

لقد أبان رواد المشاريع الإصلاحية الأولى بالرغم من عدم مساعدة الظروف الداخلية والخارجية لمشاريعهم عن قيامهم بمسؤولية وقتهم خير قيام ، بفضل ثقافتهم الدينية التي عصمتهم من الانحراف . يقول عبد العزيز اللوزي عن المشاريع الإصلاحية الأولى : «وبالرغم من كون ثقافة النخبة المتنورة في أصولها ثقافة دينية ، إلا أنها كانت منفتحة على الثقافات الأخرى ، الشيء الذي جعلهم يستفيدون من تجارب الآخرين ، ويسيرون على خطاهم» [(١)] .

ولم يكن هذا المشروع هو الأول عند الحاج علي ، بل أكثر من طرح آرائه ومشاريعه الإصلاحية ومذكراته السياسية ، منها[(٢)] :

* المذكرة الأولى حملت عنوان : التحفة الغراء بنتيجة الخضراء .

* المذكرة الثانية حملت اسم : حفظ الاستقلال ولفظ سيطرة الاحتلال .

وعن مشروعه الثاني قال عنه بوشعراء : «وضع (يقصد علي زنيبر) تأليفًا صغيرًا

= المطالب وبدأ «المسمعون» يذكرون والجمهور يردد معهم : «دستور يا الله ، دستور يا رسول الله» .
وفي هذا يقول علال الفاسي : «وهكذا تتصوف الدعوة السياسية . . .من أجل غاية وطنية مغربية في التحرر والاستقلال والإصلاح السياسي والاجتماعي» . الحركات الاستقلالية : ص ١١٢ .
وانظر الحركات الاستقلالية : ص : ١١١ ـ١١٢ ، ومذكرات حياة وجهاد : الوزاني : ج١/ ص ٩٦ .

(١) المسألة الدستورية والمسار الديمقراطي في المغرب : عبد العزيز لوزي : ص ١٦ .

(٢) انظر : مشروع دستوري يقترحه الحاج علي زنيبر السلوي وينشر للمرة الأولى : محمد المنوني ، مجلة دار النيابة : السنة الأولى/ العدد الرابع/ خريف ١٩٨٤ ، ص ٩ .

عنوانه (حفظ الاستقلال ولفظ سيطرة الاحتلال) ضمنه اقتراحًا يشتمل على إحدى وثلاثين نقطة لإصلاح الأحوال السياسية، كما احتوى التصنيف على منظومة رائية متوسطة القيمة عنوانها: «مصباح الفلاح لمراجعة الإصلاح»، وهذا مطلعها:

عزيزي ومن البحث يسري بها أسري ويجتاز في الإصلاح قيد ذوي أسر »[1].

*****

١) الاستيطان والحماية بالمغرب: مصطفى بو شعراء: ج ١ / ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

المطلب الثالث
معالم المشروع الإصلاحي عند الحاج علي زنيبر

بإمكان الباحث أن يطلع على مشروعه الإصلاحي كما ورد عنده في مذكرته التي قصد بها المشاركة في موضوع الإصلاح الذي انطرح وشكل أرضية للتحاور والكتابة والممارسة . وإنما نقصد من خلال هذا المبحث الوقوف عند أهم المعالم الإصلاحية التي قصد منها حفظ الاستقلال ولفظ سيطرة الاحتلال . وأهم هذه المعالم تتجلى فيما يلي :

أ ـ الإصلاح هم المذكرة :

حاول علي زنيبر أن ينطلق من فكرة الإصلاح التي أهمت المصلحين المغاربة ، فلم يتردد في توظيف المصطلح تبعًا لكثرة رواجه ، حتى إن بعضهم اعتبر بأننا أمام مشروع إصلاحي تحديثي يختلف في شكله ومضمونه على المشاريع السابقة(١) .

ولقد نص على وجوب اتخاذ الوسائل الإصلاحية(٢) ، وإلزام كل مستخدم في مصالح الحكومة(٣) ، ورفض كل تدخل في الشؤون العامة لغير صالح الحكومة(٤) ، واستخدام كل نزيه أمين في كل المصالح بحسب الاستحقاق(٥) ، وكل إصلاح يراه المنصف واجبًا يتعين تنفيذ إجراء العمل به(٦) ، وعلى الذين يهمهم استقلال بلادهم من عدوان الاستبداد الذي هو ضرب من الاحتلال . .أن يبرهنوا للعالم بالتنويه

---

(١) انظر : المغرب المعاصر : الجابري : ص ١٣٨ .

(٢) انظر : البند الأول .

(٣) انظر : البند الثاني .

(٤) انظر : البند التاسع .

(٥) انظر: البند الثاني عشر .

(٦) انظر : البند التاسع عشر .

اللازم لدرس لائحة الإصلاحات بواسطة لجنة تنتخب من أعيان مشوري الأمة»[١] .

وهكذا يتبين أن مصطلح الإصلاح هو بدوره تم استعماله وتداوله في مشروع حفظ الاستقلال ، ولم يتم الاستغناء عنه بغيره ، أو ترويج مصطلح آخر سواه .

ب ـ الإصلاح السياسي والاستقلال :

لم يكن لمشروع الحاج علي معارضة مع موضوع الإصلاح أو معاداة له ، ولم يكن هذا الموقف خاصًا به ؛ وإنما هو رأي عام وإجماع وطني متوحد حول ضرورته ووجوبه . ولكن القبول بالموضوع أمر ؛ ومن يتولاه مسألة ثانية . إذ بعد أن أكد المشروع وجوبه والحاجة الماسة إليه ، دعى إلى أن يحافظ المغاربة على حقهم في : «وجوب درس لائحة الإصلاح العام ، للوقوف على أسرار مبناها» (المقدمة) ، وأن يتحصل المقصود من الإصلاحات ؛ وهو المقصد الأوحد والأعلى الذي هو : «الذب عن حياض الاستقلال الوطني» (المقدمة) ، وعلى أن لا ينازع المغرب في الإصلاح على حريته واستقلاله ، ويكون ذلك سببًا في : «استخراج نتيجة إصلاحية لا تمس شرف الاستقلال ، أو تتطرف عن نهج التمتع بفوائده» (المقدمة) . وهذا العمل لن يقوم به الغير نيابة عنا ؛ وإنما يكون بضمانة ثانية ، وهي : «انتخاب لجنة من أحرار الأمة وأرباب الفكر والقريحة لبسط متعلقات الإصلاحات العمومية برًا وبحرًا » (المقدمة) .

فإن وجدت الضمانتين : ممارسة المغاربة بأنفسهم أمر الإصلاح ؛ وانتخاب لجنة علمية لاستخراج وأجرأة مضامينه وجزئياته ، فإن الحاج علي في مشروعه : «يستلفت أنظار جلالة المولى العزيز . .إلى حالة ما يمكن بموجبها تأخير التوقيع الملوكي على صورة لائحة الإصلاح» (المقدمة) .

---

(١) انظر مقدمة المشروع .

ويظهر من الحرص على الإصلاح والتحرز من فقدان الاستقلال، شدة ضغط الدول الأوربية وهجومها القوي على المغرب، جعلته يدافع عن نفسه واستقلاله من خلال قراءة مقاصدهم وأهدافهم.

ج ـ تحرير الدستور ضرورة ملحة:

طالب الحاج علي بأن تنهض الأمة بمجموعها لضبط معاقد الحقوق السياسية في شتى مجالاتها، حتى ينعم الأفراد بحقوقهم السياسية: وتحافظ الدولة على هيبتها وخدمتها للشعب في تكامل وتنسيق تامين من غير تعارض أو تضارب وصراع. ونص على وجوب الإسراع بتشكيل لجنة علمية منتخبة ـ وليست معينة ـ تتفرغ لهذا العمل العظيم. ففي البند الخامس والعشرين من مذكرته الإصلاحية يدعو إلى: «انتخاب لجنة من أعيان الأمة لتحرير جامع (=دستور) تحفظ به حقوق الأمة والحكومة ومن في حكمها». وهو في هذا الاقتراح متأثر بالجامع الذي حررته الدولة العثمانية تحت اسم: مجلة الأحكام العدلية.

د ـ المساواة القانونية:

نظرًا لما كان يعيش عليه المغرب من ظلم وتفاوت بين أفراد الرعية أدى إلى هضم حقوق الضعفاء والعاجزين، فقد ألح علي زنيبر في الإصلاح السياسي على المساواة بين الأفراد مما يحقق لهم حقوقهم الإنسانية الطبيعية، وقد تمثلت الدعوة إلى المساواة في الحقوق والتكاليف في المواد التي أصرت على ذلك، حيث نجد:

المادة السادسة: «وجوب سريان الأحكام المحلية على كل من بالقطر أو من في حكمه، بدون التفاوت لشريف أو وضيع، أو ثبوت التبعية لأي دولة أجنبية [(١)]».

---

(١) يعرض هنا في هذه الفقرة إلى مشكلة الحمايات التي تعرضت لها كل المشاريع الإصلاحية، واعتبرت أن من مهمات الإصلاح السياسي إصلاح مشكلة الحماية، وستأتي معنا في مكانها المحدد عند الوقوف على مشروع جماعة لسان المغرب؛ على اعتبار أنها خصصت للموضوع كتابًا كاملًا في نص المشروع.

المادة التاسعة : «وجوب المساواة في الجبايات والضرائب ، اللازم اتخاذ كل الوسائل لتعميم مضمونها على كل من بالقطر بدون استثناء فرد على الإطلاق» .

وهكذا نجد الدعوة إلى المساواة عنده قد نبهتنا إلى نوع من اللامساواة ، التي كان يتمتع بها بعض المغاربة احتماء بالأجنبي ، وهو ما عرف بنظام أو قانون الحماية ، فمنع أن يكون في البلد هذا النوع من التمييز ، وأصر إلى عدم الالتفات إلى ثبوت التبعية لأي دولة أجنبية ، أو يتمتعون بها (اللامساواة) بسبب العسف والظلم .

هـ ـ إعلان العفو العام :

وحيث إن من مداخل الاستعمار في الأوطان ، التسلل عبر النزاعات بين أفراد الوطن الواحد وجماعاته . مما يضعف قدرة البلد ، بحيث يوجه طاقاته ويهدر أمواله في الدفاع عن نفسه من غلو بعض أبنائه . وربما يكون الذي دفع إلى ذلك تصرفات طائشة لبعض المسؤولين ، فقد نص مشروع الحاج علي زنيبر على أن الإصلاح يمر عبر ثلاث محطات أساسية هي :

١ـ إعلان العفو العام وإعطاء الأمن والأمان للثوار وغيرهم .

٢ـ تعميم المعرفة للفت انتباه الرعية على الاستفاقة من سبات الجهل .

٣ـ توجيه الطاقات لتقوية السلام الداخلي وتحقيق الرفاهية والعزة بدل التنافر والشقاق .

هذه المحطات الثلاث هي التي تضمنتها المادة الرابعة عشر ، والتي جاء فيها : «نشر العفو العام ، وإعطاء الأمن لانتباه القبائل والعشائر من سبات الجهل ، وتوجيه عنايتهم لما يعود على الجامعة القومية بالرفاهية والعز والجاه» .

*****

المبحث الثالث
مشروع الشيخ عبد الكريم مراد [1]

المطلب الأول
من هو صاحب المشروع ؟

اختلفت آراء الباحثين حول الشخص أو الجهة التي كتبت المشروع ونشرته ويمكن إجمال هذه الآراء فيما يلي :

رأي الأستاذ علال الفاسي :

لم يقدر الأستاذ علال الفاسي على الحسم في مسألة تعيين صاحب المشروع فيما كتبه أول الأمر وآخره . وهو الذي أعلن عن هذا المشروع وأظهره للباحثين والمهتمين في محاضرة ألقيت سنة ١٩٦٨م تحت عنوان : «حفريات دستورية في المغرب» [2] .

أ ـ رأيه في «حفريات» :

في هذا الكتاب لم يستطع الزعيم علال أن يثبت مغربية المذكرة الإصلاحية السياسية ، نافيًا أن تكون هذه الوثيقة السياسية لجماعة لسان المغرب خصوصًا وأن بعض أعضائها وهو السيد عبد الحفيظ الفاسي لم يحدثه بها في مذاكرات سياسية كثيرة كانت له معه ، حيث قال : «ولا يمكن أن يكون السيد عبد الحفيظ وأصدقاؤه هم الذين وضعوا هذه المذكرة ، لأنهم لم يحدثونا عنها قط برغم المذاكرات التي

(١) انظر : نص مشروعه في مبحث «ملاحق» في خاتمة هذه الأطروحة ، الملحق الثالث .

(٢) وقد نشر تحت عنوان : «حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية» في السنة الموالية ١٩٦٩ عن مطبعة الرسالة بالرباط .

جرت بيننا عن تاريخ هذه الحقبة وعن الظروف التي نصب فيها عبد الحفيظ بعد عزل أخيه ، وعن دستور لسان المغرب» [١] .

وفي الوقت نفسه لم يثبت عنده أيضًا أن تكون هذه الوثيقة السياسية للشيخ عبد الكريم مراد الذي طرأ على المغرب وكان متحرقًا على نهوض الوطن وإصلاحه [٢] .

وبعد بحث قام به وتحرٍّ للمسألة بالرجوع إلى العلامة الحاج أحمد الصبيحي وهو من آل علي زنيبر والسؤال عن آل عبد الكريم مراد ؛ لم يثبت له أي شيء عن نسبة المشروع . فترجح الظن عند علال الفاسي أنها لمغربي من غير أدلة ؛ وإنما هو شيء حاك في نفسه لم يقدر على الاستدلال عنه ، حيث قال : «كما أن المرجح عندي أن كاتب هذه الوثيقة التي نعرضها على القراء مغربي قح» [٣] .

ب ــ رأيه في «الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها» :

ذهب الأستاذ علال الفاسي في محاضرة حول الديمقراطية نشرت نصها العلم الأسبوعي في ٢٧ نونبر ١٩٧٠م ، أن هذا المشروع الإصلاحي السياسي الأول في المغرب لازال كاتبه مجهولًا لم يُعرف بعد ، فقال :

«وإن النخبة المغربية كانت تزوده (الملك عبد العزيز) بنصائح في مذكرات خاصة ، عثرنا على واحدة منها لكاتب لم تعرف هويته ، نشرناها بعدما قدمنا لها في رسالة بعنوان» حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية» [٤] .

«ولا نعلم فيما وقفنا عليه مشروع دستور عرض على أنظار الملك من طرف مواطن مغربي قبل المشروع الذي تضمنته مذكرة هذا الكاتب المجهول» [٥] .

(١) حفريات : علال الفاسي : ص ٠٦ .

(٢) انظر : حفريات : ص ٠٧ .

(٣) انظر المرجع السابق : ص ٠٨ .

(٤) الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها : ص ١٨ .

(٥) نفس المرجع السابق والصفحة .

و ها هنا نجد الجهالة تعتور نسبة المشروع لصاحبه عنده ابتداء وانتهاء .

رأي محمد حسن الوزاني :

ذهب الوزاني في مذكراته أن صاحب الرسالة مشرقي غير مغربي ، حيث قال : «أما كاتب الرسالة فيدل أسلوبها ومضمونها على أنه شرقي وليس بمغربي» (١) .

فمن يا ترى يكون هذا المشرقي؟

بالنسبة إليه يعتبر صاحبها مجهولًا غير معروف متبعًا في ذلك رأي الأستاذ علال الفاسي الذي نشرها أول مرة ، غير أنه اعتبر هذا المشروع أجود من مشروع الحاج علي زنيبر من ناحية تناول الموضوع ، ومن جهة وسائل التطبيق المرفقة مع الاقتراحات مما يجعلها أكثر عملية و أدعى إلى التحقق في الواقع (٢) .

رأي الأستاذ علال الخديمي :

رجح الأستاذ الباحث علال الخديمي مع شيء من التحفظ أن صاحب المشروع هو التونسي عبد الحكيم المزوغي ، بناء على المهام التي كان يقوم بها إلى جانب النخبة الوطنية المثقفة ، وثقافته السياسية والقانونية التي عرف بها ، وبناء على نصائحه التي كان يقدمها للسلطان . ولعل هذه المذكرة النصيحة هو صاحبها حسب رأيه . خصوصًا أنه أشار في رسالته إلى صديقه السيد ابن بكر التطواني في ٦ من أبريل ١٩٠٤ إليها بقوله : «وقد نصحت ونبهت ، وترجمت وعرضت ، فكان جزائي ما رأيت» (٣) . وما ورد في المقدمة أنه طارئ على المغرب يوجه الاعتبار أنه هو . وفي هذا يقول : «ونريد هنا أن نثبت مع كامل التحفظ أن هذا الطارئ على المغرب ، وهذا المغربي الذي يعرف البلاد المغربية وإصلاحاتها يمكن أن يكون هو السيد عبد

---

(١) مذكرات حياة وجهاد : الوزاني : ج١/ ص ١٢٤ .

(٢) انظر نفس المرجع السابق والجزء والصفحة .

(٣) مجلس الأعيان : الخديمي : ص ٢٨٧ .

الحكيم المزوغي التونسي . وقد رجحنا هذه النتيجة اعتمادًا على قراءة لبعض رسائله ، وبعد أن تأكدنا من ثقافته السياسية والقانونية ، وتعرفنا على المهام التي كان يقوم بها بجانب النخبة الوطنية المتعلمة ، والنصائح التي ما فتئ يسديها للسلطان ، ولأعضاء دار النيابة»(١) .

ونحن هنا لا نوافق ما ذهب إليه الأستاذ للاعتبارات الآتية :

١ ـ أنه غير متأكد مما ذهب إليه ، ولهذا يعتقد أنه المزوغي مع التحفظ الكامل عليه ، وأنه يمكن أن يكون هو بصيغة التقليل لا التحقيق . مما يؤشر على وجود اعتقاد عنده ، أو نسبة عالية من الاحتمال ألَّا يكون هو صاحب المشروع . وحيث إن الاحتمال قائم بنسبة كبيرة عنده بقوله : «مع كامل التحفظ» «يمكن أن يكون» ، فالاستدلال بالاحتمال من هذه الزاوية غير مكتمل ، وإنما هو حدس منه وتخمين وليس حجة ودليلًا .

٢ ـ إن ما رجحه الخديمي مرجوح انطلاقًا من تاريخ الرسالة كما أثبتها في دراسته . فالرجل متبرم مما وقع له رغم ما قام به من إسداء النصيحة ؛ وأن الإهمال الذي تعرض له وسوء الإعراض الذي حصل معه أثرا في نفسه تأثيرًا قويًا . وكان هذا الذي وقع مؤرخ كما يشهد تاريخ الرسالة التي أدلى بها الخديمي في ٦ من أبريل ١٩٠٤ ، والمذكرة جاءت على إثر مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ كما هو الراجح أو سنة ١٩٠٥ كما هو عند علال الفاسي(٢) . فهذا التاريخ كافٍ في الدلالة على أنها ليست له .

رأي الأستاذ محمد المنوني :

وتعتبر حجة الفقيه المنوني أمتن ، والتي شهد لها الأستاذ عبد الرحمن بن العربي الحريشي الذي أكد أن المنوني كان ينقب في مكتبته الخاصة بفاس ، فعثر على المذكرة

---

(١) مجلس الأعيان : الخديمي : ص ٢٨٧ .

(٢) انظر : الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها : علال الفاسي : ص ٢٠ .

الإصلاحية وعليها إمضاء السيد عبد الكريم مراد بوصفه صاحبها[١] . ولكن الفقيه لم ينسب عثوره على المشروع عنده ، بل ذكر عثوره عليه عند كتبي في فاس أواسط ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م وشكره ذاكرًا إياه بأنه السيد مصطفى البيضاوي[٢] . مع أن الحريشي قد نص أن الفقيه أشار إليه في كتابه وحدد صفحات الإشارة ، وليس في النسخة المعتمدة عندي ذكره أصلًا ، فإن كانت فهي وثيقة ثانية تعضد الأولى وتزيد في الإثبات والنسبة للشيخ عبد الكريم مراد .

وعمومًا فقد ذيلت الوثيقة التي عثر عليها عند البيضاوي والحريشي بإمضاء مؤلفها وبخطه الشرقي . ولهذا سأعمل في المطلب الموالي على تعريفه على اعتبار أنه صاحب المشروع حسب ترجيحي وترجيح جمهور الباحثين والمؤرخين .

*****

---

(١) انظر : مظاهر يقظة المغرب : ج٢ / ص ٤٠٥ .

(٢) انظر : المرجع السابق : ج٢ / ص ٤٠٦. ـ ٢) .

المطلب الثاني
التعريف بصاحب المشروع [(١)]

هو : الشيخ عبد الكريم بن عمر بن مصطفى بن الشيخ مراد المدني الطرابلسي ، فهو سوري الأصل استوطن المدينة النبوية ، التي رحل إليها مؤسسًا المدارس لنشر العلم والمعرفة والوعي الجديد . كان حنفي المذهب سلفي الاعتقاد . كثير الترحال والتجوال لنشر المعارف والعلوم في البلدان الإسلامية ، مساعدة منه لها للخروج من التخلف أو الاستعمار .

ورد على مدينة فاس بالمغرب عام ١٣٢٤ هـ/ ١٩٠٦م ، ونزل بالزاوية الكتانية ، ثم شرع في إلقاء الدروس في الجغرافية والفلك والتجويد والسياسية ... إلخ .

اتصل بجمعية الاتحاد والترقي فأثر فيه مسيرتها بشكل قوي ، وأصبح واسطة بينهم وبين علماء الشرق بحيث مكن لهم من الكتابة في الصحف العربية .

ألف عدة كتب ، من بينها مؤلفاته الاقتراحية في المجال السياسي والاجتماعي والديني ، عرضها على العلماء والسلاطين الذين أمكنه الاتصال بهم . وبعد أن مكث في المغرب طويلًا ، انتقل إلى النيجر التي توفى بها سنة ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م ، وكان قبل النيجر قد حط الرحال بمدينة لوزان بسويسرا التي التقى فيها بالأمير شكيب أرسلان ، فتطارحا أوضاع العالم الإسلامي في بلاد النيجر وغيرها ، فدون الأمير ما سمعه منه في كتابه : «حاضرة العالم الإسلامي» [(٢)] .

---

(١) انظر ترجمته في : مظاهر يقظة المغرب الحديث : المنوني : ج ٢/ ص ٣١١-٣١٢ .
الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها : علال الفاسي : ص ٢٨ .

(٢) انظر : حاضرة العالم الإسلامي : ج٣/ ص ٥٠ - ٥١ .

وأهم عمل قام به في المغرب وضعه لمشروع إصلاحي سياسي قدمه للسلطان عبد العزيز بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء . وقد قال عنه الأستاذ علال الفاسي بعد أن ذكر نبذًا من حياته بالمغرب : «وعندي له ترجمة حافلة» . لكنني كباحث لم أتمكن من الوصول إليها رغم المجهود الذي بذلته من أجل العثور عليها ، فلربما أحظى في الترجمة بما يمكن أن يلقي أضواء ، ويجيب على أسئلة الإصلاح السياسي في تلك الفترة ، ولعله ادخر لغيري ، وفضل الله واسع لا يحجر .

*****

المطلب الثالث
الأسباب الداعية إلى تقديم المشروع الإصلاحي السياسي

أجمل الشيخ عبد الكريم مراد الأسباب الداعية إلى إخراج مشروعه في المقدمة في ثلاثة أسباب رئيسية ، هي :

الأول : اقتفاء أثر الدول الناجحة في ميدان الإصلاح كاليابان وإيران .

الثاني : تجاوز مخلفات مؤتمر الجزيرة الخضراء الهادف إلى التدخل وترسيخ قدمي المباشرين للإصلاح من الضباط الفرنسيين والإسبان .

الثالث : رغبة الشعب بمختلف فئاته إدخال الإصلاح بطريق شرعي .

وهكذا نجد أنفسنا أمام أسباب داخلية تمثلت في الرغبة الجامحة ، في الإصلاح السياسي بسبب المعاناة من الولاة والقواد وضغط الحاجيات اليومية ، ومظاهر الخلل والتسيب الناجمة على الاحتكام إلى القوة وليس إلى الحق ، وأسباب خارجية تعود إلى الدول الاستعمارية التي ترغب في تحقيق مصالحها بغض النظر عن القهر والمعاناة التي يعيشها الشعب المغربي . وكذا إلى الأمثلة الناجحة التي يتطلع إليها أهل المغرب في اقتفاء أثر نجاحها ويتعلق الأمر هنا باليابان وإيران .

لقد جاءت المشروع الإصلاحي استجابة للغليان الشعبي غداة مؤتمر الجزيرة الخضراء المجحف بحقوق الأمة في ممارسة إصلاحاتها وفق حاجياتها ودون ضغوط أجنبية قاهرة تحرف خط نضال الإصلاح السياسي عن طرقه اللاحبة إلى بنيات الطريق المضلة ، يقول الفاسي : «والذي يهم أن هذه المذكرة تسجل روح الغليان الشعبي الذي حصل بعد مؤتمر الجزيرة ، كما تسجل إجماع الأمة على الرغبة في الإصلاح ولكن بطرق شرعية وعلى غير يد المستعمرين»[1] .

---

(١) الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها : علال الفاسي : ص ٢٠ .

المطلب الرابع

معالم المشروع الإصلاحي عند الشيخ عبد الكريم مراد

الشريعة الإسلامية أساس الإصلاح :

كان المنطلق والأساس في مشروع ١٩٠٦ واضحًا لا تردد في قبوله ، إنها المرجعية الاسلامية ؛ هوية الأمة التي لا تتفاعل إلا معها ، فلم تتردد في إذاعته والجهر به .

ففي المقدمة نقرأ الفقرات الآتية الدالة على هذا المرتكز :

«سرني ما رأيته . . .من التمسك بالدين» .

«اقتفاء أثر شريعتنا الغراء» .

«إن الذي يعلم أسرار رغبة الشريعة الإسلامية وما احتوت عليه من الحث على نشر العدالة والمشورة في الأمور ؛ وتعلم المعارف اللازمة للوقت والدين ؛ بكل شيء يستغني به المسلمون عن الأجانب» .

«فقد أجمع علماء الدين على افتراض تعليم المسلمين . .فإن تركها إثم للكل» .

«بما يوافق الشريعة الغراء» .

«وتوافق الشريعة الغراء» .

«وبذلك يرجع رونق الإسلام وتحيى شريعة جده ﷺ» .

هذا بالإضافة إلى المواد والفصول التي صيغت فيها العبارات معتبرة المرجعية الإسلامية مجال الانطلاق والانتهاء إلى كل إصلاح .

تدوين الإصلاحات :

اهتم مشروع الإصلاح عند عبد الكريم مراد بمسألة تدوين الإصلاحات السياسية في جميع الميادين بلغة قانونية وصياغة تنظيمية ، على غرار ما فعلته الدولة

العثمانية عندما أصدرت «مجلة الأحكام العدلية» ، لضبط المعاملات والنزاعات على ضوء مرجعية الشريعة الإسلامية .

وإذا نظرنا إلى نص المشروع سنجد الإلحاح القوي على أن يكون هذا العمل هو أول الأعمال وأهمها قبل غيرها . ففي المادة الخامسة : «وأول عمل يبدأ به : انتخاب أربعة من أفاضل العلماء الذين سبق لهم خدمة في القضاء ، وكانوا متصفين بالاستقامة ، مع أربعة آخرين يكونون بالغاية القصوى من العلم . بشرط أن يكونوا عالمين بأحوال الوقت . ويكلفون بتأليف كتاب مقتصر فيه على قول واحد من مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ، بعبارة سهلة يفهمها العالم والجاهل كما فعلت الدولة العثمانية : كتاب مجلة الأحكام العدلية» .

وهكذا بقي الأمل معلقًا ، والمشروع في الانتظار ، بفعل الاستعمار كما قد سلف بيانه ، ولم ينجز إلا بعد الاستقلال ، ففي التقريب : «بقي المغرب متأخرًا على المجهود العام لتدوين الفقه المغربي على الطريقة الحديثة إلى ما بعد الاستقلال»[(١)] ، وأنجزت وحَدة يتيمة في سنة ١٩٥٧ ، وبالضبط في التاسع عشر من شهر غشت ، وهي مدونة الأحوال الشخصية ، وأقبرت مدونة الأموال بحسرة بالغة من علال الفاسي في كتابه «التقريب» .

لقد اختار المغرب لجنة من الشخصيات البارزة المعروفة بتعمقها في الشريعة الإسلامية وسعة اطلاعها على أحوال المجتمع المغربي وحاجاته لتدوين الإصلاح في جميع الميادين[(٢)] ، غير أنه تم إيقاف عملها عند حدود الإنجاز المتعلق بمدونة الأحوال الشخصية ،مع أنه قد أتمت ما يتعلق بالمعاملات ، وفي هذا نجد مقرر اللجنة يقول : «وقد تابعت اللجنة عملها فأتمت كتاب الأموال ، ولكنه لحد الآن لم

(١) التقريب : علال الفاسي : ص ١٠١ .

(٢) مرجع سابق : ص ١٠١ .

تقع المصادقة عليه، ولم تجتمع بعد لإتمام ما هي مطوقة به في مسائل العقود والالتزامات. وذلك ما نرجو أن لا يطول انتظاره استكمالًا للتدوين، وضمانًا لاستمداد القانون المغربي من الفقه الإسلامي»[1].

هذا المصير المجهول الذي عرفه المشروع هو الذي نحن بحاجة إلى إخراجه إلى حيز المعلوم، منذ أن كان فكرة إصلاحية انطرحت مع الشيخ عبد الكريم في مشروعه الذي كان يترجم في الواقع شعور عموم الشعب وأمانيه، وتوقف حلقات الإتمام بعد الاستقلال وبعد الشروع في العمل. فنحن أمام مطلب لازال ينتظر من يعمل على إخراجه إلى حيز الإمكان والواقع؛ كي تتحقق الإرادة الشعبية العارمة المصادرة منذ القرن التاسع عشر وإلى الآن.

أصول الإصلاح السياسي بالمغرب في نص المشروع:

ركز مشروع الإصلاح السياسي أسسه التي هي أعمدته في ثلاثة أمور، وهي:

أ ـ تشكيل مجلس الأمة من أجل الاستفادة من الطاقات الخيرة، وإنضاج الرؤى والقرارات بالشورى (التداول)، والحسم بالأغلبية، وإحساس الجمهور بوجوب المشاركة الفاعلة في هم الوطن(مقدمة المشروع).

ب ـ إيجاد الموارد الكافية لإجراء الإصلاحات الضرورية بعيدًا عن الحاجة إلى إدخال ما ترغب فيه أوربا من الإصلاحات(مقدمة المشروع).

ج ـ تحديث الجيش للدفاع عن الإصلاحات(مقدمة المشروع).

وبمثل هذه الأعمال يكون المغرب قد اتخذ: «تدابير شرعية . . .في إجراء الإصلاح الذي تطلبه أوربا من دون الاحتياج إلى استدانة منهم، ولا ضرر على الرعية(انظر فقرة الحديث عن مجلس الإسلام أو الأحباس).

---

(١) مرجع سابق: ص ١٠٣.

الحذر من الإصلاحات الغربية:

إن الإصلاحات الغربية استدراج إلى التدخل في الشؤون الداخلية وربما الاستعمار، ومن ثم أصر مشروع مراد المدني الطرابلسي على: «أننا نحتاج لحفظ استقلالنا واستغنائنا عن الأجانب»[١]. هذا الاستقلال والاستغناء لن يكون إلا إذا أدخلت الإصلاحات على يد أبناء الوطن ورجالاته. وقد جاء التحذير لا بسبب الإفراط في التوجس والخوف، وإنما بسبب الأمثلة الصارخة التي عاشتها أقطار إسلامية أخرى وغير إسلامية. فحذَّر المشروع من كل طريق يلجئ إليهم: «وأن عموم الرعية نافرة من هذا التدخل خوفًا من رسوخ قدمي المباشرين من الضباط الافرانساوية والإسبانيولية إذا صفى لهم الوقت، لأنهم بدعوى الإصلاح يلزمون الحكومة على الاستدانة لإجرائه، فيؤول أمرهم على مراقبة واردات المخزن ومنصرفاته، وبذلك من الخطر ما لا يخفى على متبصر كما حصل للمرحوم الخديوي اسماعيل باشا وما آل إليه أمر مصر»[٢].

مجلس النواب عنوان الإصلاح السياسي:

نافح المشروع عن مجلس النواب في المادة الأولى، وسماه مجلس الأمة أو مجلس الشورى، معتبرًا إياه من أمر الله تعالى الذي أمر نبيه والمسلمين جميعًا إقامته بقوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران:١٥٩]، وقوله: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى:٣٨]، وقرر أن هذا المجلس يُمنع منعًا باتًا عن الآتية أسماؤهم:

أ ـ الأميون.

ب ـ الجهلة بالدين.

جـ ـ المتخذون إياه وسيلة للاغتناء.

---

(١) انظر مقدمة المشروع.

(٢) انظر مقدمة المشروع.

د ـ المحتمون بجرائمهم بالعمل على دخوله .

فعن إبعاد الأمين ، يقول المشروع في الشرط الثاني من المادة الأولى : «أن يكون (أي النائب) يحسن الكتابة والأعمال الأربعة في الحساب ؛ وهم : الجمع والطرح والضرب والتقسيم» .

وعن شرط المعرفة بالدين وعدم الجهل به اشترط المشروع في النائب عن الأمة : «أن يكون قد قرأ متن خليل ويفهم معناه «(الشرط الثالث من المادة الأولى) .

وعن عدم جعل المجلس وسيلة للاغتناء جاء الشرط الرابع يقول : «أن يكون عنده واردات من أملاكه تكفيه مصروف سنته» .

وعن عدم الاحتماء بالمجلس من الأعمال الإجرامية أو غيرها ، فقد اشترط في الشرط الخامس عدم ولوج أي محكوم عليه مجلس الأمة حيث ورد : «ألا يكون قد حكم عليه في دعوة» .

وحدد سن النائب الذي خلا من الموانع الأربعة بين الثلاثين والستين .

ومن مجموع هؤلاء النواب تتم عملية انتخاب الرئيس (المادة الأولى) .

الاعتماد على الذات لإنجاح الإصلاح :

نهض المشروع ببيان الوسائل المعينة على إنجاح الإصلاح ، وذكر من هذه الوسائل : المال . إذ هو أحد الأسباب المنجحة لأي عمل من الأعمال وأي مشروع من المشاريع . وركزت عليه المذكرة الإصلاحية في الأمر الثالث من المقدمة ، حيث جاء : «يلزم لنا وجود مال داخلي يتيسر به إجراء ما تطلبه أوربا من الإصلاح» .

ولم يترك هذا المطلب دون أن يحدد بعض ما يلزم من الأعمال لجبايته وتوفيره . ويمكن ضبط هذه الواردات المالية التي تيسر الإصلاح وتدفع إلى نجاحه ، في النقط الآتية :

أ ـ مداخيل الدولة من المراسي وغيرها(المادة الثانية عشرة) .

ب ـ طلب الإعانة من الأمة ومن أهل الفضل فيها(المادة الحادية عشرة) .

ج ـ إنشاء جمعيات خيرية تتكفل بإنجاح المشاريع التي تقلصت النفقات وقصرت المداخيل عن القيام بها (المادة الحادية عشرة) . وفي هذا إشراك للمجتمع في الإصلاح أولًا بأول .

د ـ إعمار الأراضي واستغلالها ، وتوسيع دائرة الصنائع للزيادة في واردات الدولة (الفائدة السادسة من فقرة : فوائد تشكيل مجلس الأمة) .

هـ ـ استثمار وتطوير واردات الأحباس بإنشاء مجلس الأحباس تكون مهمته ضبط هذه الواردات وتطويرها وإجراؤها في كل شيء يلزم الملة والدولة مع تقديم الأهم فالأهم (فقرة مجلس الإسلام أو الأحباس) .

لقد أصبح اليقين راسخًا في أن الإصلاح الحقيقي لا يقوم به إلا رجال المغرب ، ولن يقوم برجاله إلا من مدخولهم ومساعداتهم وعطاء أرضهم . وأما الاعتماد على الأجنبي في إنجاح مشاريعنا فذلك سحاب خُلَّب لا يدفع عطشًا ولا يستر عورة . إن الاعتماد على المساعدات الأجنبية وجدولة الديون والتقويم الهيكلي ليس من شأنه المساهمة في إنجاح أي إصلاح ، بل عكس ذلك هو الحاصل من حيث مساهمته في تعقيد عملية الإصلاح وإرباكها ، وتكبيل جهود أجيال أن تنطلق في القيام به . ولهذا كانوا على علم مسبق بهذه الأغلال الأوربية ، وقد عبر الناصري عن هذه الحالة (حالة الاعتماد على الغرب) بمرض الجرب ، حين قال : «وإنما النصارى أجربوا سائر البلاد ، فأرادوا أن يجربوا هذا القطر السعيد»[1] .

ووافقه محمد المشرفي في انتقاده لإصلاح ١٩٠١م حيث قال : «ولو أرادت

---

(١) الاستقصا : الناصري : ج ٩ / ص ١٦٢ .

انجلترا النصيحة الحقيقية دون دسيسة لأشارت عليها ـ دولة المغرب ـ بإدخال العلوم الرياضية لوطنها، وبناء المدارس لقراءتها وتدريسها . وبثها في المدن والقرى، حتى يتأدب الجاهل، ويستأنس المتوحش، فتكسب الدولة حينئذ رجالًا يدافعون عنها بما علموه من العلوم»[١] .

لقد استشعر المصلحون أن الغرب ليس على جد في مساعدتنا بمشاريعه، وهذه نقطة مهمة في تنكب الزلات والعثرات، وتجنب الموانع والعوائق والانتباه من الوقوع في شركها، وحافزًا على القيام بمهمة الإصلاح على بصيرة، والنهوض بالأمانة والإخلاص لها، ولهذا جاء مشروع ١٩٠٦ يقرر أن نجاح مضامينه رهين بالاعتماد على مداخيل الأمة وتنويع هذه المداخيل، كما رأينا من مواده وفقراته السابقة، وكما في المقدمة التي اعتبرت الكرامة والعزة والاستقلال رهينة بالاعتماد على النفس، حيث ورد : «إن الحكومة لا تكون شريفة ومهابة في العالم ومحافظة على استقلالها ما دامت محتاجة لجلب سلاحها وأدوات حربها ولباس رعيتها وما يلزمها من الخارج» .

إن الأوقاف يقوم بدور كبير في إنجاح المشاريع الإصلاحية، إنه عمل شعبي في صالح المجتمع، واليوم نرى المجتمعات تحرص على إشراك المجتمع المدني في تحمل تبعات الاجتماع والعمران . وقد خصص المشروع بالإضافة إلى ما سبق من القواعد والمواد القاعدة الثانية للنظر في كيفية تأهيلها حتى تكون ذات جودة عالية، حيث تقول القاعدة : «تتعين أيام الاجتماع في الجمعة، ووقتها للبحث عن تعلقات الأوقاف من تحسينها وعمارتها وعن ما يلزم توظيفه فيه وفي متفرعاته» .

إننا نجد أنفسنا أمام نظرية للمصلحين المغاربة بدأت فور الهزيمتين النكراوتين

---

(١) الحلل البهية في تاريخ الدولة العلوية : ص ٢٤١، مخطوط . نقلًا عن مجلس الأعيان : الخديمي : ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .

تعتبر المدخل الاقتصادي أساس الإصلاح وعصبه ، ولا يمكن لنهضة أو مشروع إصلاحي أن يقوم على ساقه ما لم تتوفر له الإمكانات المادية لقيامه ، كما رأينا مع التركيز الذي ألح عليه الشيخ علي السوسي السملالي(ت١٣١١هـ/ ١٨٩٣م) في كتاب الذي دل عنوانه على فحواه وهو : «عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة» ؛ أو قمع أهل الرعونة في إطلاق المكس على التوظيف والمعونة» .

ومع ذلك يسجل على المشروع حين لحظه لهذه السيئة(الاعتماد على الغرب) عدم التنبه لمخاطر إناطة مهمة ضبط الأوقاف بالدولة .

إن السطو على الأوقاف التي هي أموال عمومية وجهود شعبية ، تعني نزع السلطة من يد الأمة في القيام بشؤونها رغب هذا الحاكم أو سخط . فالأوقاف أداة المجتمع في تسيير حياته الدينية والاجتماعية ، والمحافظة على المساجد والقيمين عليها ، وتزويج الشباب ، وإعالة المحتاجين ، وبناء المستشفيات ، وتمريض المرضى ، وإصلاح الطرقات ... إنها أعمال شعبية يقوم بها مجموع الشعب عن طريق قدراته المالية بتجميعها ، كما قال ابن بطوطة عنها حين زياراته ورحلاته في المدن الإسلامية ، وبالضبط ما سجله عن دمشق : «والأوقاف بدمشق لا تحصر أنواعها ومصارفها لكثرتها . فمنها أوقاف على العاجزين عن الحج ، وأوقاف على تجهيز البنات إلى أزواجهن ، وأوقاف لفكاك الأسارى ، وأوقاف لأبناء السبيل يعطون منها ما يأكلون ويلبسون ويتزودون لبلادهم ، ومنها أوقاف على تعديل الطرق ورصفها ؛ لأن أزقة دمشق لكل واحد منها رصيفان في جنبيه ؛ يمر عليها المترجلون ويمر الركبان بين ذلك ، ومنها أوقاف لسوى ذلك من أفعال الخير» [١] .

إن استقلال الأوقاف وجعل المقيمين عليه من العلماء أو ممن تختارهم الأمة سبيل لإنجاح مشاريع عجزت عنها الدولة والحكومات المتعاقبة على السواء . وحين

(١) تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار : ابن بطوطة : ج ١ / ص ٣٣٠ ـ ٣٣١ .

أُمِّمَت الأوقاف ضعفت وارداته وتحطمت أحواله وتقادمت أصوله . ولعل عذر صاحب المشروع أنه رأى نتيجة ما قام به محمد علي الكبير في مصر في مشروع الإصلاحي التحديثي للدولة على حساب الأوقاف وما قام به غيره في البلاد الإسلامية تابعا له في ما اختاره ، ولم ينظر إلى مفاسد ما عاد به على المجتمع نفسه من حيث إبعاده عن المشاركة وتحمل المسؤولية ، وفي هذا نجد الشيخ محمد عبده يقول عن محمد علي وما قام به مع الأوقاف : «. .نعم ، أخذ ما كان للمساجد من الرزق وأبدلها بشيء من النقد يسمى «فائض رزمانة» لا يساوي جزءً من الألف من إيرادها ، وأخذ من أوقاف الجامع ما لو بقي اليوم لكانت غلته لا تقل عن نصف مليون جنيه في السنة ، وقرر له بدل ذلك ما يساوي نحو أربعة آلاف جنيه في السنة ، وقصارى أمره في الدين أنه كان يستميل بعض العلماء بالخلع أو إجلاسهم على الموائد ، لينفي من يريد منهم إذا اقتضت الحال ذلك . وأفاضل العلماء كانوا عليه في سخطٍ ماتوا عليه» [1] .

إذن مما يسجل على المشروع إدخاله للأوقاف إلى مجال التأميم والسيطرة ، وتحويل ما أوقف عليه من الأعمال والخدمات الدينية والمجتمع فيما يستقبل من الزمان ، وكذلك كان . وهو من باب التصرف في الوقف على غير شرط الواقف ؛ وهو مما لا يجوز شرعًا . نعم ، في إطار الضبط والتجديد فبالإمكان أن يسند أمر الأوقاف إلى جمعيات عمومية ذات النفع العام ، ويجري عليها ما يجري على غيرها من الجمعيات ، ونكون أمام جمعيات عديدة بكل قبيلة أو مدينة أو إقليم ، تدبر الوقف على الشرط المعتبر شرعا ، لا على وفق الأهواء عند وضع المال السائب بين يديها من غير مراقبة ومتابعة ومحاسبة .

---

(١) آثار محمد علي في مصر : مجلة المنار ٥/ ج٥/ ص ١٨٣ ، السبت غرة ربيع الأول سنة ١٣٢٠/ ٧يونيو ١٩٠٢ .

عدم التحرج في الإصلاح من الاستفادة من الغير :

إن الكسب الإنساني تراث مشاع للبشرية جمعاء ، وليس يفيد في العقل والشرع أن لا يستفيد الخلق بعضهم من بعض ، بل ما خلقوا أصلًا إلا لهذا الملحظ حين قال تعالى : ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات:١٣] ، ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف:٣٢] .

جاء مشروع الشيخ مراد منفتحًا على الغرب ما يحمد منه لا ما يذم . وتجلى هذا الانفتاح عندما نقرأ الفقرات الآتية :

«أخذ الحكمة ممن كان» مقدمة المشروع .

«قبول النصيحة وإن كانت ممن لا يعبأ به» خاتمة المشروع .

ولقوله ﷺ : «**الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها حيث وجدها**» في خاتمة المشروع .

وهذا رد عملي صريح على ما كان يزعم ؛ أو قد يزعم زاعم من أن الفئات المحافظة كانت تعاكس الإصلاح وتحاربه . إنها رحبت به ودافعت عنه وقبلت المضي في إنجازه . ولكن الإشكال الذي أريد طمسه أو وقع عند البعض جهله : أنها «الفئات المحافظة» كانت تناضل في أن تقوم هي به وتمارسه ، لا أن يفرض عليها ويمارسه الأجنبي نيابة عنها . لقد أرادت بعزم وإصرار كبيرين معالجة عللها وأمراضها وإصلاح أحوالها ، ورفضت في المقابل مطالب الإصلاح الأوربية التي قصدت التمكين للزيادة من النهب ، وعندما استشهدوا لموقفهم وقولهم ، لم يعدموا حجة ولم يتكلفوا دليلًا .

ففي مقدمة هذا المشروع إفصاح عن المقاصد والنيات ، حيث جاء فيه : «فحينئذ صار لأوربا نفوذ وكلمة في مملكتهم (يقصد اليابان) ، فعند ذلك تيقظوا ما لأوربا من الطمع في امتلاك بلدهم بطريق سياسي . .وبذلك من الخطر ما لا يخفى على متبصر كما حصل للمرحوم الخديوي اسماعيل باشا وما آل إليه أمر مصر» .

فكان الواقع الماثل أمامهم (اليابان ومصر نموذجان معاشان صارخان) حجة قوية في عدم الوقوع في عطب غيرهم، والعاقل من اتعظ واستفاد لا من حجب الرؤية عن عينيه، وعرف الذي هو في حاجة إليه فقصده، ولم ينشب عداوة مع الإصلاح والحق.

العدل أساس الإصلاح:

إن وجود العدل وإشاعته بين أفراد المجتمع أقصر طريق لتوفير نجاح الإصلاح، إنه صمام أمان المجتمع من الارتماء في أحضان الدول الخارجية بحثًا عن الأمان، أو استفادة الجهلاء والانتفاعيين من الوضع السيئ. ولقد عرف المغرب مشكلة «الحمايات» التي كان بعض المغاربة يأخذونها لأنفسهم وأموالهم من الدول الأوربية. وكانت من أسبابها البطش والظلم، كما سنرى مع مشروع١٩٠٨ الذي خصص كتابًا كاملًا للحمايات مكونًا من ثمانية مواد.

وهنا يركز مشروع ١٩٠٦ على العدل كأساس لقوام الشريعة والحياة، ونص في المقدمة على أنه: «لا عمارة إلا بالعدل، ولا عدل إلا بإصلاح العمال، ولا تصلح العمال إلا باستقامة الوزراء، ورأس الكل تفقد الملك أحوال رعيته».

إنه إرشاد إلى وجوب بسط العدل، وأن هذا الإصلاح لا يتأتى إلا بإصلاح أحوال من يترجى منهم بسطه والسهر عليه. فإن كان الحاصل في تصرفاتهم الاستبداد والجور، فمن هنا يبدأ الإصلاح لتوفير هذه القيمة داخل المجتمع. ومن هنا أيضًا اعتبر المشروع من الفوائد التي تستفاد من تشكيل مجلس الملة؛ نشر العدالة على جميع الرعية حتى ينتفي الظلم (انظر الفائدة الأولى من فقرة: الفوائد التي تنتج بتشكيل مجلس الأمة).

وهكذا يظهر من خلال هذا المشروع السياسي وغيره أن العلماء والشيوخ هم الذين تولوا أمره، ولم يكونوا من جنس ما اصطلح على تسميتهم بـ «علماء

السلطان» الذين يستجيبون لما يطلب منهم ، ويسخرون علمهم ومعرفتهم للتملق للأعتاب والتأصيل للأعمال كيفما اتفق حكمها وقيمتها . ولم يكونوا ثانيًا من الذين يتأففون على الأوضاع ولهم مطالب يريدون من الآخر تلبيتها والعمل على تحقيقها . وإنما هم أصحاب قضية ورسالة ومشاركة سياسية قوية ، تجلت في القوة الاقتراحية التي أثبتوها وناضلوا عنها ، وأثبتوا بعملهم عدم انفصال الدين عن السياسة وأحوالها .

*****

المبحث الرابع
مشروع جماعة لسان المغرب [(١)]

المطلب الأول
الظروف التاريخية لمشروع «جماعة لسان المغرب»

جاء مشروع دستور ١٩٠٨ بعد عشرة أشهر من الإصلاح السياسي الجذري في المغرب ، والمتعلق بنهضة العلماء بخلع السلطان عبد العزيز وبيعة المولى عبد الحفيظ بفاس ، بيعة قصد من مضمون نصها [(٢)] جعل حد سميك أمام التسيب السياسي وتدهور الأوضاع . ففهم من تقديم المشروع للسلطان الجديد في هذه المدة الوجيزة تدقيق ما أجمل في نص البيعة ، التي وصفت بكونها : «بيعة تامة ، محكمة الشروط ، وفية العهود ، دقيقة الربوط» ، وتم العمل على ترجمة بنودها إلى أعمال سياسية إجرائية ، حتى لا تفرغ من محتواها كما شهدت بذلك التجارب التاريخية السابقة .

لقد أتبعت البيعة بما يجسد الحرص القوي على الإصلاح بكل قوة وعزم . وهذا ما جعل البعض يتساءل عن العلاقة القائمة بينهما (بين المشروع ونص البيعة)؟ وهل هو مسلسل للإصلاح أريد استكماله والمضي فيه [(٣)] .

وأكد الأستاذ علال الفاسي أنه لا يساوره الشك في العلاقة القائمة ، خصوصًا وأن ما جاء في شروط البيعة الحفيظية يتفق تمام الاتفاق مع مطالب المشروع الإصلاحي ، حيث قال : «إننا لا نشك في أن الفئة التي شاركت في بيعة المولى عبد

---

(١) انظر : نص مشروعه في مبحث «ملاحق» الملحق الرابع في خاتمة هذه الأطروحة .

(٢) انظر : نص البيعة للوقوف على حقيقة ما ذكرته .

(٣) انظر : مذكرات حياة وجهاد : الوزاني : ص ٨٠ .

الحفيظ وقدمت له مشروع الدستور سنة١٩٠٨ قد تأثرت بكثير من الأفكار التي تسجلها وثيقتها . ووجود نسخة منها عند بعض تلك الفئة ونتفة منها عند غيره مؤكدٌ لاهتمامهم بها واقتباسهم منها ، كما أن شروط البيعة الحفيظية تتفق مع بعض المطالب التي تتحدث عنها المذكرة» [1] .

وذهب في كتاب آخر له جاء بعد كتاب«حفريات» أن هذه الجماعة هي جمعية الاتحاد والترقي [2] .

*****

١) حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية : ص ٨ـ٩ .

٢) انظر : الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها : علال الفاسي : ص ٣٢ .

المطلب الثاني
صاحب المشروع الإصلاحي لسنة ١٩٠٨م

إذا كانت بعض المشاريع الإصلاحية التي عرضت في هذه الفترة(القرن التاسع عشر والعشرين) قد عُرف أصحابها، فإن مشروع سنة ١٩٠٨م، قد اختلفت الأقوال في نسبته لهذه الجهة أو تلك، أو هذه الشخصية أو أخرى. وقد نشر هذا المشروع في ١٥ رمضان١٣٢٦ هـ الموافق١١ أكتوبر١٩٠٨م، في الجريدة الأسبوعية «لسان المغرب» لصاحبها اللبناني السيد فرج الله تمور، وقد نشر في أربعة أعداد متتابعة ابتداء من العدد ٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ . وقد اعتبر الأستاذ عبد الكريم غلاب: «هذا المشروع أكثر من نص دستوري، إنه مشروع لإصلاح الأوضاع السياسية والقانونية والدفاعية والمالية» [1] .

فمن يا ترى صاحب هذا المشروع؟

رأي علال الفاسي:

على عكس مشروع ١٩٠٦م، فإن مشروع ١٩٠٨ قد عرف نوعًا من الوضوح في نسبته بالنسبة للأستاذ علال الفاسي . فأطلق على صاحب المشروع اسمين:

أ ـ ففي (الحركات الاستقلالية) أطلق على صاحب المشروع اسم: «جماعة لسان المغرب»، وإن كان البحث والتحري قد قاده إلى القول بأن هذه الجماعة لا تزال مجهولة . فبقيت الدقة في تحديد صاحب المشروع غير مكتملة، ولهذا قال: «وليس في استطاعتنا أن نعرف تمامًا هذه العقول التي وضعت الدستور المغربي، لأنها كانت تضفي على نفسها كثيرًا من الغموض التي كانت ترى فيه سر نجاحها» [2] .

---

(١) التطور الدستوري: غلاب: ص ١١٠ .

(٢) الحركات الاستقلالية: علال الفاسي: ص ١١٢ . لقد كانت هذه الفترة يطلق على بعض المشاريع=

ب ـ وفي كتابه(الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها) نسب المشروع لجمعية الاتحاد والترقي .

ويعلل الأستاذ هذا الاختلاف بأن البحث قد دله على اسمها الحقيقي وهو ما أثبته أخيرًا ، وأن اسم «جماعة لسان المغرب» عائد إلى الجريدة التي كانت لسان حالهم والمعبر عن آرائهم ومشروعاتهم التي كانوا يقترحونها[1] .

فهذه الجهالة التي حصلت له أول الأمر ، قد ارتفعت في محاضرة ألقاها بالدار البيضاء والتي نشرتها العلم الأسبوع بتاريخ الجمعة٢٧نونبر١٩٧٠م تحت عنوان : سبعون سنة من النضال الشعبي في سبيل الديمقراطية .

بل و ذهب إلى تحديد أفراد هذه الجماعة ، وهم السادة : عبد الحفيظ الفاسي ، عبد الواحد الفاسي ، المهدي بن الطالب الفاسي ، والمهدي بن يوسف الفاسي ، والتهامي بن موسى . وكانت تحظى بدعم السيد محمد الكتاني ، كما كان لهذه الجماعة اتصال وثيق واستفادة غير منكورة من الشيخ عبد الكريم مراد .

لقد أسند إليهم وضع هذا المشروع السياسي حيث قال : «ولم يقف نشاط الاتحاديين[2] عند الكتابة في الصحف ، بل حاولوا أن يسهلوا على مولاي عبد الحفيظ مهمة وضع الدستور ، فكتبوا مشروعًا لدستور عصري لا شك أنهم قدموه لجلالة السلطان الجديد ، ثم نشروه في جريدة : «لسان المغرب» في الأعداد الأربعة منها الصادرة في ١١/ ١٨/ ٢٥ أكتوبر وفاتح نوفمبر سنة ١٩٠٨م»[3] .

= السياسية دستورًا باعتبار الحالة النفسية المشوشة المتطلعة إلى الإصلاح و كثرة الحديث عنه ، وعند النظر في تفاصيله نجده مشروعًا سياسيًا وليس دستورًا فحسب .

(١) انظر : الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها : ص ٢٧ .

(٢) يتكلم هنا عن جمعية الاتحاد والترقي .

(٣) الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها : علال الفاسي : ص ٣٢ .

رأي الأستاذ محمد حسن الوزاني :

اعتبر الأستاذ محمد حسن الوزاني الترويج للمشروع أنه لجماعة من الوطنيين زور وبهتان ، ورمي بمجرد القول والادعاء ، وتخيلات وأوهام ، وافتراضات وادعاءات . وبذلك يكون قد أغلظ في القول ، وقال لهؤلاء في أنفسهم قولًا بليغًا . نجد هذا عند تناوله بالنقد الحاد مذهب هؤلاء ، ومما قال في حقهم : «أولئك الذين روجوا عن ذلك المشروع ما هو زور وبهتان ، رامين بهذا ـ بمجرد القول والادعاء ـ أن المغرب القديم عرف حركة وطنية للمطالبة بالدستور» [1] .

كما رد على الذين زعموا أن هذه الجماعة مجهولة بقوله : «وغاب عن أولئك أن من كان مجهولًا ومضطرًا إلى الاختفاء والاحتماء بهذه الصفة لا يمكن أن يقال فيه أنه صاحب حركة سياسية» [2] .

والحقيقة التي لا مراء فيها عنده أن هذا المشروع ليس مغربيًا بالقطع ، لعدة اعتبارات ، منها :

أ ـ أن المثقفين المغاربة لم يعرف منهم علماء في الفقه الدستوري ، حتى يمكنهم صياغة المشروع صياغة دستورية في شكل مواد وأبواب .

ب ـ أن أسلوب إنشاء المشروع ليس مغربيًا ، وإنما هو مشرقي ، يشهد لذلك استعمال عبارة : «الأقطار المراكشية» للدلالة على المغرب كما في المادة الأولى ، وعبارة : «السلطنة» عوض المملكة الشريفة ، كما في المواد : الثالثة والسابعة والرابعة والخمسون والثالثة والثمانون وغيرها . واستعمال عبارة : «حضرة السلطان» المادة الثامنة والثالثة والأربعون ، وعبارة «الحضرة السلطانية» المادة الحادية والسبعون ، وهما عبارتان شرقيتان لا مغربيتان .

---

(١) مذكرات حياة وجهاد : الوزاني : ج١ / ص ٩٦ .

(٢) نفس المرجع السابق : ج ١ / ص ٩٦ .

رأي الأستاذ محمد المنوني:

أما الأستاذ محمد المنوني فقد نقل عن جريدة «الزهرة» التونسية ترددها في واضع المشروع، وعلقت قائلة: «إن جريدة «لسان المغرب» لم تذكّر ما يستفاد منه: هل الدستور المغربي من مبتكرات السلطان الجديد، أو تأسيسات علماء وأهل فاس؟»[(١)].

غير أنه أورد أنه عند زيارته لأديب الرباط السيد أحمد الزبدي في سنة ١٣٧٨/ ١٩٥٨م بمعية العالمين الكبيرين السيد محمد المختار السوسي والفقيه محمد ابن بوبكر التطواني، تأكيدات الأديب لهم بأن إدارة «لسان المغرب» هي التي وضعت المشروع، وشرع المسؤول عن الإدارة في جمع توقيعات النخبة المغربية للمصادقة عليه، غير أنه تراجع عما قام به بإحراق ما توصل به من التوقيعات عندما شعر بالمؤامرة تدبر له لإبعاده عن المغرب بسبب ما قام به من أعمال وخاصة مشروع الإصلاح السياسي الذي نشره[(٢)].

رأي الأستاذ عبد الكريم غلاب:

أما الأستاذ عبد الكريم غلاب فذهب جازمًا إلى أن المشروع هو لجماعة وطنية مغربية. ومن المعلوم أن بداية القرن العشرين قد عرفت تأسيس عدة جمعيات سرية بسبب المناخ السياسي المتدهور؛ تعمل من أجل إصلاح أحوال المغرب. قال عن بعض هذه الجمعيات السرية علال الفاسي في كتاب الحركات الاستقلالية: «وكل ما نعلمه أن هنالك جماعة من الشباب الناهض. كانوا يقومون على جمعية سرية لتنوير أذهان المغاربة ومقاومة الاحتلال الأجنبي، وأن جماعة منهم ومن غيرهم، كانت تتحرك أقلامها بالكتابة في الصحف الأجنبي، وأن جماعة منهم ومن غيرهم، كانت تتحرك أقلامها بالكتابة في الصحف الحرة التي أنشئت بطنجة، وفي جريدة

---

(١) انظر: صور الانبعاث المغربي في عصر السلطان الحفيظ: محمد المنوني: ص ٣١. عن مجلة دار النيابة، العدد ١٧/ السنة ١٩٨٨.

(٢) نفس المرجع السابق والصفحة.

«الحاضرة» التي كانت لسان الوطنيين التونسيين»[١] .

وقد جرد الأستاذ محمد المنوني معلومات غزيرة عن هذه التجمعات الوطنية السرية[٢] ، وأكد الأستاذ جاك كاني ما قاله الفاسي و المنوني حيث قال : «لم تعمل جماعة «لسان المغرب» على انفراد ، ففي نفس الفترة تكونت جماعات أخرى من المجددين العصريين في أهم المدن[٣] .

ويؤكد الأستاذ غلاب نقلًا عن الأستاذ محمد الفاسي[٤] ، أن هذه الجماعة الوطنية صاحبة المشروع كانت تتكون من الأعضاء الآتية أسماؤهم : عبد الحفيظ الفاسي (رئيسًا) ، وعبد الواحد الفاسي (والد الأستاذ محمد الفاسي) كاتبًا عامًا وعم الأستاذ السيد المهدي الفاسي . .والسيد السعيد الفاسي عم الزعيم علال ، والسيد العباس الكردودي . وقد أكد له هذه الأسماء عمه السيد المهدي[٥] .

وعندما رجعنا إلى مقالة الأستاذ محمد الفاسي وجدناه يؤكد على أن المشرع هو لجمعية وطنية مغربية ؛ وأن ما جاء في المقدمة بأن صاحبه طارئ على المغرب إنما هو تمويهٌ الغرضُ منه لفت الانتباه إلى كون صاحب المذكرة الإصلاحية عارف متخصص ، حيث قال : «وكان ذلك (أي ذكره أنه طارئ على المغرب) تمويهًا منه لإعطائه صبغة متخصص عارف بقضايا الدستور في مصر وفي تركيا العثمانية»[٦] .

---

(١) الحركات الاستقلالية : ص ١١١ .

(٢) انظر : مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ٢ / ص ٣٦١ـ٣٦٢ .

(٣) J .Cagne : «Nation et nationalisme au Maroc » . Presse El Maârif El Jadida . Rabat .١٩٨٨ .

(٤) تعرض الأستاذ محمد الفاسي لملف عثر عليه ضمن مجموعة وثائق تتعلق بهذه الجماعة الوطنية وذلك في مقال له بمجلة «دعوة الحق» عدد ٢٧٠/ يوليوز ١٩٨٨ .

(٥) انظر : التطور الدستوري : غلاب : ص ١٠٥ .

(٦) انظر مقالته تحت عنوان : أول جمعية وطنية بالمغرب قبل الحماية في أوائل القرن العشرين : محمد الفاسي ، مجلة دعوة الحق / عدد ٢٧٠ / يوليوز ١٩٨٨ ، ص ٣٨ .

ونجمل أدلة الأستاذ غلاب في إثبات نسبة هذا المشروع للجماعة الوطنية المغربية في دليل واحد لم يتجاوزه إلى غيره، وهو :

أن نص هذا المشروع قد وجد بخط عبد الواحد الفاسي والد الأستاذ محمد الفاسي .

والحقيقة أن هذه الحجة بمفردها لا تقوم لإثبات نسبة المشروع لهذه الجماعة أو حتى تلك، ومن المعلوم عند العام والخاص أن نسخ الكتب والرسائل والمحاضرات قضية معلومة . وكثيرة هي الوثائق والكتب والرسائل . . وغيرها من المكتوبات قد وصلت إلينا بخطوط النساخ وليس بخط أصحابها، حتى أن العلماء اشترطوا في الناسخ شروطًا دقيقة لإبعاد ما يدعى ب «التصحيف»، كما اشترطوا في محقق هذه الكتب والوثائق الدراية العلمية بهذا الفن حتى لا يقع في المنزلقات العلمية[١] .

وإذا اعتمدنا الخط حجة، فأي الشهادتين أولى بالقبول، شهادة الأستاذ غلاب أم شهادة الأستاذ محمد المنوني الذي أكد أن هذا المشروع قد وجد مكتوبا بخط مشرقي وعليه إمضاء تصحيح وإمضاء واضعه وهو الشيخ مراد ومن مصدرين لا من مصدر واحد كما مر معنا[٢] . ثم إن المنوني يتحدث عن مشروع ١٩٠٦ وليس عن مشروع ١٩٠٨ الذي لم يتعرض إليه في كتابه أصلًا .

فلم يبق إلا إسقاط الشهادتين معا لعدم اكتمال قوتهما في ذاتهما للاحتجاج بهما، اللهم إلا إذا وجد من الأدلة القوية الصالحة للاحتجاج، فيستأنس حينئذ بشهادة الخط . وهنا تكون شهادة المنوني أمتن وأقوى لعدم اكتفائه بالخط، بل يضاف إليه إمضاء التصحيح والإمضاء .

*****

(١) انظر : كتب التصحيف، ففيها بيان وتفصيل .

(٢) مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ٢ / ص ٤٠٥ .

المطلب الثالث

معالم المشروع الإصلاحي ١٩٠٨ م

التنصيص على الهوية:

إن إحدى أعظم الإشكالات التي يعاني المغرب منها في مجال الإصلاح السياسي إن لم يكن في كل المجالات، الحسم في إشكال المرجعية والمنطلق، إنه سؤال الهوية. من هنا يبدأ الإصلاح؟!

فلكل مجتمع هويته وحضارته وثقافته وبصماته التي تسري في نسيج المجتمع كله عالمه وجاهله، صغيره وكبيره، ذكره وأنثاه، ينبغي أن تحظى بالإجماع حتى لا يقع ما قال الشاعر:

إذا اشتبكت الدموع في الخدود ... تبين من بكى ممن تباكا

وكل يدعي وصلًا بليلى ... وليلى لا تقر لهم بذاكا

إن حسم الأمر في هذه القضية بالذات تجعل الأوضاع تزداد تحسنًا ولا تعرف رجوعًا أو تقهقرًا عما كانت عليه.

جاءت المادة الرابعة من المشروع تقرر بوضوح لا لبس فيه: «إن دين الدولة الشريفة هو الدين الإسلامي، والمذهب الشرعي فيها هو المذهب المالكي»، قاصدة من الحسم في سؤال الهوية تجنب ما يعقب من التشتت فيها وحصول عقبات كأداء أمام أي نهضة أو تغيير.

إن الإشكال القاتل هو عدم صدور طاقات أبناء الأمة جميعًا في مناطق تخصصاتهم من مرجعية موحدة جامعة. ولربما اشتغل هذا في ميدان التعليم بمرجعية تهدم ما يسعى إليه الآخر في مجال السياسة أو العكس..

كان لابد من الابتداء أوّلًا من الاتفاق على المنظومة التي سيصدرون عنها كلهم ، كي تتكامل التوجهات ولا تتنافر أو تتعادى . من هنا جاءت المادة الرابعة والخمسون تدعو إلى إنشاء مجلس مراقبة الخروقات المتعلقة بالأمة وهويتها ، ونصت أن من مهام هذا المجلس أن يتأكد أن ليس : «هناك شيء مما يمس أساس الدين وجوهره أو يخالف نصًا من القرآن الكريم» .

إنها دعوة إلى مجلس دستوري لحراسة الهوية ومراقبة عدم وجود مخالفات أثناء التشريع في ممارسة العمل السياسي ـ باعتبار التشريع وسن القوانين أحد أدوار الممارسة السياسية ـ مع الشريعة الإسلامية ، و بما لا يتناقض عمل المنتخبين مع مقاصد الدين وقطعياته ؛ والتي عبر عنها بالجوهر والأساس .

الكفاءة العلمية لتولي المناصب السياسية والشأن العام :

تميز هذا المشروع بالجرأة القوية في معالجة مواضيع الإصلاح بتوجيه العناية إلى القائمين عليه ، ويكون ذلك بإبعاد كل من لم يستجمع الشروط المطلوبة من الكفاءة العلمية وغيرها .

وهذه نقطة جوهرية وقضية مفصلية ؛ لأن المشاريع الإصلاحية ولو فرضنا جدلًا أنها معتبرة وذات مكانة عالية ؛ فإنها لا تؤتى إلا من قبل الأمين والجهلاء ، الذين يتصدرون الشؤون العامة ؛ ويتصرفون عن زادٍ علمي ضعيف ، قد يكون فيما يعملون له ومن أجله شر كبير ؛ وما يتركونه شيء جميل .

وإن مما أضجر المصلحين في القرن التاسع عشر ، تولي مسؤوليات الشأن العام من طرف هؤلاء الذين قالوا في حقهم : إنهم لا يحسنون جوابًا ولا يفقهون سؤالًا . وقد عارضوا الإصلاحات الجادة معارضة شديدة دونها الموت في نظرهم ، حفاظًا على مصالحهم التي غنموها من غير استحقاق . ذكر هذا المرض المجتمعي غير واحد من أهل الفكر والعلم والتاريخ .

لقد رفض مشروع جماعة لسان المغرب إسناد الوظائف العامة بالطرق غير المشروعة ، وحرص على أن تكون الكفاءة هي وحدها طريق التنافس والتباري ، ففي المادة السابعة عشرة : «إن جميع المسلمين متساوون في الحقوق أمام وظائف المخزن التي تعطى بحسب الكفاءة الشخصية ، وليس بواسطة الوسطاء و النافذي الكلمة ولا بالأموال» .

وبهذا الإجراء يتبين الحرص الشديد في إطار ممارسة سياسية نظيفة ، التنصيص على تجريم وإلغاء إسناد الوظائف على أساس :

* الوساطة .

* الجاه .

* استعمال الأموال أو ما يعرف بالرشوة .

بل لم يتردد المشروع في رفض الأميين أن يكونوا على وظيفة من الوظائف كيفما كان حجمها ، ومن ثم ألحق بالمادة السابعة عشرة المادة الثامنة عشرة كالمكملة لها في نفس السياق ، حيث وقع التنصيص على أنه : «لا يجوز أن يتولى أمي وظيفة من وظائف المخزن على الإطلاق ، فعلى الموظف أن يكون عارفًا اللغة العربية قراءة وكتابة حق المعرفة» .

من هنا نستطيع أن نقول : إن الإصلاح السياسي اليوم قد عرف تأخرًا عنه بالأمس ، وكان ينبغي أن تكون الأمور قد سارت إلى تحسن بفعل التراكم و عامل الزمن المتطاول وصيانة المكتسبات ، ولكن وقع التراجع في هذه المسألة حتى اكتوت الأمة بنار الأمين ، وإلى وقت قريب كان مجلس الأمة(مجلس النواب) يعطي حق دخوله وتمثيل الأمة فيه للأمي والجاهل الذي لا يستطيع فك رموز الكلمات ، وأصبح ملجأ للاغتناء واليسر بالنسبة للكثيرين . بينما مشروع ١٩٠٨ كان قد حسم

في هذه النفايات السياسية مبكرًا .

التدقيق في شروط النائب عن الأمة في مجلس النواب :

وحتى لا يترك المشروع مسألة الكفاءة العلمية والبعد عن الأمية مبهمة غير واضحة ، يفسرها من شاء بها شاء ، وبالذي يحقق له المصلحة العاجلة ، باعتبار جبلة الإنسان على تقديم مصلحة نفسه على مصلحة الجماعة . فقد جاء نص المشروع بتفصيل هذا المعنى وإيضاح المقصود . فاشترط شروطا علمية وأخرى أخلاقية في كل من يرشح نفسه لمجلس الأمة (مجلس النواب) أو يرشحه الغير ، لابد للمتأهل لهذا المكان أن يستوفيها وقد حددها في سبعة وهي(١) :

الأول : أن يكون عارفًا اللغة العربية قراءة وكتابة حق المعرفة .

الثاني : أن يكون من تبعة الدولة المغربية .

الثالث : أن يكون غير مرتبط بخدمة دولة أجنبية بوجه من الوجوه .

الرابع : أن يكون فوق الثامنة والعشرين من العمر .

الخامس : أن يكون غير مستخدم عن رجل آخر براتب معاشي .

السادس : أن يكون غير محكوم عليه بالإفلاس أو بالسجن لسرقة أو قتل أو غير ذلك من الجنايات .

السابع : أن يكون مشهودًا له بين قومه بحسن السلوك والاستقامة والنزاهة ومحترمًا من كل عارفيه .

وبهذه الشروط أراد سد منافذ التلصص إلى مناصب القرار ، التي تعتبر سياسية ووجهًا للأمة أمام نفسها وأما دول العالم . فلا يليق بهذه الوجوه أن تكون في غير المستوى المطلوب منها للإصلاح الداخلي والخارجي معًا . ولربما جرت على الأمة

---

(١) تم تضمين شروط الناخب في المادة الرابعة والأربعين من المشروع .

المفاسد، وكانت هي العطب الذي أوقع الأمة فيما لا تحمد عقباه، وسبب لها الهزائم المتلاحقة، وأوجد النفسيات المرتبكة عند عموم الأمة. وأمثال هؤلاء تكون الأمة منهم نافرة ولا يقع التلاحم بين الرأس والقاعدة. وتلك هي المعاناة التي لازلنا نحياها وكان ينبغي أن يتخلص منها ويتداوى من علتها منذ سنة ١٩٠٨ عندما قدم هذا المشروع.

الحريات العامة:

لم يفت المشروع التنصيص على الحريات العامة الفردية والجماعية؛ لأن الإبداع والإصلاح يبدأ من تحقيق الحريات العامة للمجتمع، فينصرف إلى الأعمال بروح العزة والكرامة. وقد عزز المشروع رصيد الحريات العامة بأربعة مواد من مجموع مواده. ورتبها على الشكل الآتي:

أ ـ الحرية الشخصية: وهذه التي ينبغي أن يتمتع بها كل فرد من أفراد المجتمع المغربي من غير استثناء. ففي المادة الثالثة عشرة: «يحق لكل مغربي أن يتمتع بحريته الشخصية بشرط ألَّا يضر غيره ولا يمس بحرية غيره». وضمَّن المشروع إصلاحه هذا؛ وكافح من أجل هذه الحرية لجميع الأفراد على أساس المواطنة لا على أساس الاعتقاد، ولذلك حدد المغربي في المادة الثانية عشرة بالقول: «يطلق لقب مغربي على كل واحد من أبناء الدولة الشريفة سواء كان مسلمًا أو غير مسلم».

ب ـ حرية الرأي والإبداع: ولم يغب عن المشروع إعطاء الحرية لأصحاب الرأي والفكر والإبداع شريطة عدم المساس بالآداب والأخلاق العامة، ففي المادة الرابعة عشرة: «إن الحرية الشخصية تقوم بأن يعمل كل واحد ما يشاء، ويتكلم بما يشاء، ويكتب ما يشاء، مع مراعاة الآداب العمومية».

ج ـ حرية الصحافة: وفي إطار فسح المجال للتنوير والإبصار بالحقائق اقتداء بالأمم السباقة إلى هذا المجال، خصوصًا إذا استحضرنا أن السفارات التي اتجهت

إلى الدول الغربية قد أشاد أصحابها بحرية الصحافة ، فما كان من المشروع إلا أن ينخرط في هذا الجو السديد بتخصيص المادة السادسة عشرة للصحافة ، حيث ورد : «المطبوعات حرة مع مراعاة الآداب العمومية » .

د ـ حرية الأديان : انطلاقًا من المرجعية الإسلامية المؤطرة للمشروع وفي إطار التسامح الذي يتميز به الإسلام عن غيره ، لم يجد المشروع الإصلاحي أي حرج في الدعوة إلى احترام أصحاب الأديان وحقهم في ممارسة شعائرهم ومعتقداتهم . وهكذا عندما جاءت المادة الرابعة تنص على أن دين الدولة هو الإسلام ، فقد ألحقت الفصل الخامس بالقول : «تحترم سائر الأديان المعروفة بلا فرق ، ويحق لأصحابها أن يقيموا شعائر ومعالم معتقداتهم حسب عوائدهم بكل حرية ، ضمن دائرة مراعاة الآداب العمومية» .

هـ ـ حرية نائب الأمة في ممارسة مهمته : ومما يسجل للمشروع إعطاؤه امتيازًا لنائب الأمة في مراقبة الأوضاع ومتابعتها والمساهمة فيها ، من خير خوف من التهم وسوء الظن ، أو إكراه من طرف كبار المسؤولين . فللنائب الحرية التامة في أن ينتقد أيًا كانت منزلته ووضعه . وهذا ظاهر في المادة الثامنة والثلاثين : «كل عضو من أعضاء منتدى الشورى حر في رأيه ، لا خوف عليه من المخزن ورجاله على الإطلاق . ولا يقيد بأمر من الأمور . ولا يساء به الظن ولا يتهم بتهمة لكونه قال ما شاء أن يقول ، ولو أنه انتقد على الوزير الأكبر أو الوزراء» . ويستمد النائب قوته من الأمة التي رشحته وقدمته ، ولذلك فهو بصفته نائبًا عن الأمة ، وليس نائبًا عن جهة فحسب ؛ يستمد قوته من مجموعها . و لقد عبرت المادة السادسة والأربعون على : «أن كل عضو من أعضاء المجلسين يعتبر نائبًا عن الأمة جميعها ، وليس على القوم الذين انتخبوه فقط» .

كانت هذه إذن ، هي بعض المعالم الكبيرة للمشروع الإصلاحي السياسي لسنة

١٩٠٨ ، وقد اعتبر الأستاذ غلاب أنه من المؤسف أن تخمد هذه الثورة الديمقراطية وأن يشهد المغاربة مأساة الفكرة الإصلاحية السياسية بفرض الحماية على البلاد لينتقل التفكير من التفكير في إيجاد حكم وطني دستوري إلى التفكير في الخلاص[١] .

وهكذا نجد أنفسنا أمام مشاريع إصلاحية رائدة إذا ما قيست بزمانها ، بل حتى بزماننا ، وجاءت في فترة حرجة جدًا ؛ وقبيل الاستعمار الفرنسي والإسباني تسابق بإصلاحها الزمن كي تدفع وقوع المغرب تحت رحمة الأجنبي الذي لا يرحم . ويمكنني أن أقول : إن هذه المشاريع المتتالية كانت أحد الأسباب التي عجلت به (أي الاستعمار) لإيقاف مسلسل الإصلاحات السياسية ، وفعلًا ، حلت محل هذه المشاريع مشاريع المقاومة والتحرير ، وتلك هي إحدى مصائب الفكر والسلوك وهي استنفار كل القوى من أجل قضية واحدة ، وإفقار كل مناحي الحياة وشغلها بمسألة يتيمة يراهن عليها أولًا وأخيرًا . ولقد قال الله تعالى : ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ [التوبة:١٢٢] .

فأمر بالتوزع إلى فرق ؛ والنفير في ميادين متعددة تتكامل حلقاتها . لقد نص الأستاذ علال الفاسي على تغيير المستعمر لاتجاه طريقنا ؛ واستعجاله لهذا التغيير بسبب الإصلاحات المغربية الجادة حين قال : «إن أمتنا كانت سائرة في طريق الخلاص لولا استعجال المستعمرين الأمر ، وهجومهم علينا بطريق القوة الغاشمة التي شغلتنا في شأن الدفاع عن النفس أمدًا طويلًا ؟!»[٢] .

لقد كان الأجدى الجهاد والمقاومة في الميادين كلها ، ومنها ميدان الإصلاح السياسي المنشود والمرتقب ، اقتداء بأبي حنيفة رحمه الله تعالى في فقه الاحتمالات المتوقعة وغير المتوقعة عنده . وهذه إحدى نقاط الضعف التي عرفتها المشاريع

---

(١) انظر : التطور الدستوري : غلاب ص ١٢٦ و ١٣٦ .

(٢) الحركات الاستقلالة : علال الفاسي :ص : ١١٣ ٢.

الإصلاحية السياسية كلها .

الحمايات :

إن السفارات التي ذهب أصحابها لغرض معين هو استفادة العلوم والتقنية ، وإفادة وطنهم بها ، مساهمة منهم في الإصلاح الذي كان موضوع العام والخاص وحديث الوقت وواجبه ، قد رغب هؤلاء ومن يرجى منهم النفع في السير بالبلاد إلى ما وصل الغرب إليه ، وتم اختيارهم من النباهة والفطانة ، عن العودة إلى ديارهم التي تنتظر عودتهم ، وأصروا على البقاء في ديار المهجر ، غير مبالين بما أهدر المغرب في حقهم من الأموال والجهود والأوقات في سبيل تأهيلهم .

لقد ذكرت المصادر التاريخية أن البعثة التي توجهت إلى فرنسا كانت مكونة من السادة : قاسم الوديي ؛ والطاهر الحاج الوديي ؛ ومحمد بن الكعاب الشركي ، حيث أرسلوا هناك للدراسة ، فأقاموا ردحًا من الزمان لم يعد منهم إلا قاسم الوديي . وأما ألمانيا فقد توجهت إليها بعثة مكونة من الميلودي الرباطي ؛ والحسين الوديي ؛ وعبد السلام الدسولي ، فأقاموا بها اثنتي عشرة سنة لم يعد منهم سوى عبد السلام الدسولي [1] .

وهذه الظاهرة التي تتكرر وإلى اليوم بحاجة إلى دراسة أسبابها العميقة من الناحية الدينية والتربوية والأخلاقية . . ومعالجة دواعيها لتجنب تكرارها . وهي مشكلة في الإصلاح لا يلتفت إليها الكثير من الباحثين ، ولا تنصب جهودهم لمعالجة الظاهرة رغم تكرر حدوثها .

وعندي أن ذلك غير راجع إلى نقص الإخلاص في الوطنية ؛ أو ضعف الشعور بالانتماء و عدم الرضا عن تخلف بلدهم ، و لكن بعض مرد ذلك عائد إلى انعدام مناخ الحرية التي لا يستطيع العالم أو المفكر أن يعيش في غيابها ؛ ولا أن يبدع ويبتكر

---

(١) أنظر : إتحاف أعلام الناس : عبد الرحمان بن زيدان : ج ٢ / ص ٤٦٥ ـ ٤٦٦ .

في ظل مناخ قاتل غير مساعد بالمرة ، فيفضل الحياة على الموت على مضض بما يكون أحد أسبابه أن الشعب ذاق أليم انتقامات العمال والقواد .

إن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي الذي لا يقدم الناس فيه على أساس الكفاءة والعلم ، وإنما على أساس الاخلاص والتملق ، تربأ نفس العالم والمفكر الدخول في المتاهات والعيش في البرك الآسنة ، ويرفض العيش بقناعات يؤمن بها ويعمل بعكسها . ولهذا اختار البعض ترجيحًا منهم أهون الشرين ، ومن يدري لعلهم اختاروا أعظم السيئتين ؟! ولربما عملوا بقول الشاعر[١] :

ونحن أناس لا توسط بيننا لنا الصدر دون العالمين أو القبر

أو قوله[٢] :

معللتي بالوصل والموت دونه إذا مت ظمآنًا فلا نزل القطر

لقد كان الظلم الاجتماعي والسياسي على يد الكبراء والقواد أحد الأسباب التي دفعت إلى الاحتماء بالدولة الاستعمارية فرارًا من البطش والفتك بالآدمية ، ففي المذكرة الإصلاحية التي قدمها الأستاذ أحمد النميشي الفاسي للمقيم العام ستيغ سنة ١٩٢٥م والتي نشرها الأستاذ محمد المنوني تفصح عن بعض ما ذكرته وقررته ، حيث يقول في مذكرته : «إن الرعية بين أيدي الكبراء والمشايخ إلا كالغنم بين يدي الجزار ، يضحي منها ما شاء وشاءه هواه ، وما كان ينجو من مخالبهم إلا من التجأ لدولة أوربية تحميه وماله ، والثورات التي كانت تتقد نيرانها بجوانب المغرب لم يكن لها من سبب إلا تلك المعاملة الوحشية القاسية التي كان يلاقيها الإنسان من أخيه»[٣] .

---

(١) البيت للشاعر أبي فراس الحمداني .

(٢) البيت لنفس الشاعر السابق .

(٣) الفقيه المنوني : أبحاث مختارة : ص ١٥٠ .

إنه يذكر أسباب اللجوء إلى الغرب ، وأن الاحتماء به من هذه المكدرات التي تعافها النفس الأبية . وهذا كلام رجل شجاع ، وليس كلام متملق ومنتفع بسوء الأوضاع كما قد يتبادر إلى الذهن الخالي المعرفة بالرجل . لقد ورد في تعريفه عند محمد بن العباس القباج ، قوله : «وإن ننس فلا ننسى موقفه التي يقفها ــ بلسانه وبينانه ـ دفاعًا عن مبادئ الحق وعن الدين الحنيف ، في وقت يكتنفه فيه المغرضون الذين يبنون مجد شخصياتهم على أطلال السفاسف والجمود ، ومن ذا الذي ينسى موقفه المشهور هو وإخوانه المصلحون ، حيث قاموا قومة رجل واحد للمطالبة بتنظيم كلية القرويين»[(١)] .

لقد راح النميشي يعلل الحاجة إلى الحماية بالبحث عن الأمن وإبعاد الخوف ، حين بدأ يصف الأوضاع المغربية في تلك السنوات العجاف ، فقال : «كانت حالة المغرب قبل الحماية على الصفة التي لم يزل منظرها المخيف ماثلًا بين أعيننا ، سائرة في سائر أعمالها على نظام عقيم إن صح لنا أن طلق لفظ النظام على ذلك المعنى المشوه «[(٢)] .

ونحن هنا نبين الارتماء في أحضان الغير للتخلص من قبح الاستعباد وفقد الكرامة بأي سبيل عند البعض . وإن كنت أرى أن ما ذهب إليه النميشي وغيره من التلبيسات التي يقع في شركها كثير من السدج والجاهلين بمجال الاحتجاج والشجاعة .

إن القبول بالنظام الاستعماري والعمل تحته والدفاع والاحتجاج ضده بعد القبول به ، يجعل أمثال هذه الأنظمة الاستعمارية قابلة لأي نوع من المطالبات

---

(١) الأدب العربي في المغرب الأقصى : ج ١ / ص ٧٦ .

(٢) المذكرة الإصلاحية التي قدمها أحمد النميشي إلى المقيم العام ، أنظر : أبحاث مختارة : المنوني : ص١٥٠ .

والاحتجاجات والتظاهرات ، فما دام الأمر لا يتعلق برفضه أصلًا ؛ وإنما له تعلق بطريقة عمله وكيفية تسيير شؤون الحياة ، فتم متسع عند هذه الأنظمة لكل «مصلح» أن يدفع بـ«إصلاحه» إلى الحد الأقصى الذي يتصوره ويراه . بل يترك ذلك له ويشجع عليه ، وهذا ما غاب عن النميشي وعن الذين ترجموا له .

ولكنني لا أستطيع ـ مع ما رأيته وقررته ـ إيقاف ما يذهب الناس إليه ، وإنما القصد عندي هو التنبيه إلى عدم التهور في دفع بعضنا إلى اختيار مثل هذه الاختيارات التي لن تعدم حجة وتبريرًا عند أصحابها ، والتي يعود على السيادة السياسية للأمة وللأفراد بأوخم العواقب والوبالات . ولعل هذا ما وقع فيه الشيخ عبد الحي الكتاني في هذه الفترة الحرجة التي عاشها المغرب .

ولقد كان بالإمكان أن لا نتعرض للنميشي ورأيه ، ومن سار على اختياره ، لولا أن الكتب التي أرخت له قد ذكرت عنه في ترجمته ما قد سلف بيانه ، فدعاني ذلك إلى دفع الاعتقاد فيه سداد الرأي والنظر ببيان فساد مذهبه ورأيه ، من غير أن يفيد هذا القصد الدفاعَ عن الأحوال المغربية المظلمة والمتهالكة في جميع مناحي الحياة .

إن ما ذهب إليه النميشي[١] لا يفسر بتواطؤ كسوء ظن ؛ أو جهل بحقيقة الحماية كحسنه . والدليل على عدم صواب رأيه ـ بغض النظر عن إشكالية النية والدخول إلى باب تمحيصها مما لا يعد من جوهر البحث العلمي ، الذي يهتم بالأسباب والمسببات والنتائج ، من أجل دراستها و الوقوف على أسرارها وما يخدم الصيرورة الإصلاحية من حيث تجنب النكبات ـ الأمور الآتية :

أ ــ إن الاحتلال أو الحماية أو أي اسم يفيد نزع السيادة واغتصاب القرار السياسي في حد ذاتها أمور عند كافة الشعوب عار وإهانة لا تقبل تحت أي مبرر .

---

(١) انظر ما ذهب إليه في مذكرته المطلبية إلى المقيم العام الفرنسي ستيغ سنة ١٩٢٥ .

ب ـ إن الأمة أو جمهورها الأعظم قد قاوم هذه الحماية واعتبرها استعمارًا . فألف العلماء والمفكرون وأصحاب الرأي فيها قبل وقوعها وبعد نزولها . حيث اعتبرت جريمة وكبيرة من الكبائر ، نجد هذه المؤلفات[1] والفتاوى السياسية المحررة في هذا الباب عند كل من :

* الرسالة في أهل البصبور الخثالة : الحاج العربي المشرفي(ت ١٣١٣ هـ/ ١٨٩٥م) .

* إيقاظ السكارى ، المحتمين بالنصارى . أو « الويل و الثبور ، لمن احتمى بالبصبور» : أبو الحسن علال بن عبد الله الفاسي(١٣١٤ هـ/ ١٨٩٦م) .

* الدواهي المدهية للفرق الحمية : أبو محمد جعفر بن ادريس الكتاني (١٣٢٣ هـ/ ١٩٠٥ م) .

* كشف النور عن حقيقة كفر أهل بصبور : أبو عبد الله بن ابراهيم السباعي(١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) .

جـ ـ إن المغرب في هذه الفترة الدقيقة كان يمور في جميع جهاته مسترخصًا دماءه من أجل نيل حريته ، ولم يتوصل إلى حقن الدماء إلا بعد أن رأى جلاء الحماية والاحتلال عن أرضه .

ولقد كان بالإمكان أن لا نتعرض للنميشي ورأيه ، لولا أن الكتب التي أرخت له قد ذكرت عنه في ترجمته : «وإن ننس فلا ننسى مواقفه التي يقفها ـ بلسانه وبيناه ـ دفاعًا عن مبادئ الحق والدين الحنيف ، في وقت يكتنفه فيه المغرضون الذين يبنون مجد شخصياتهم على أطلال السفاف والجمود»[2] ، فدعاني ذلك إلى دفع الاعتقاد

---

(١) بالإمكان الاطلاع على قراءة في هذه الفتاوى والكتب عند : المنوني : مظاهر يقظة المغرب : ج ١ / ص ٣٢٦ إلخ .

(٢) الأدب العربي في الغرب الأقصى : محمد بن العباس القباج : ج١ / ص ٧٦ ، ولست أدري هل هذا الاختيار بعيدًا عن السفاسف والجمود .

فيه سداد الرأي و النظر .

الحمايات في مشروع جماعة لسان المغرب :

وحيث إن الحمايات قد شكلت مشكلة سياسية واجتماعية وسيادية للدولة ، فقد خصص المشروع ثمانية مواد من مجموع مواده لهذه المعضلة التي أتعبت المغرب ، وهي المواد : ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٧ ـ ٧٨ ـ ٧٩ ـ ٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٢ .وأفرد هذه المواد تحت فصل : في الحمايات .

وقد منعت أول مادة التجاء أي مغربي إلى الاحتماء بأي دولة من الدول ، ففي المادة الخامسة و السبعين : «لا يسوغ لأحد من أبناء الدولة المغربية أن يتخذ حماية الدولة من الدول إلا في الحالات الاستثنائية المذكورة في المادة التاسعة والسبعين» .

هذه الحالات الاستثنائية إنما قبلت بفعل الضغوطات الأجنبية والاتفاقات المبرمة بشأنها ، كمعاهدة١٨٥٦ مع بريطانيا ، والاتفاق المغربي الإسباني سنة١٨٦١ ، والاتفاق المغربي الفرنسي سنة ١٨٢٣ والمعروف بوَفْق بيكلار (Béaclard) .

وهذا الاستثناء إنما فرض على المغرب بسبب الضعف لا بسبب رغبته فيه ، وقصارى ما عمل صاحب للمشروع لتجنب التعارض مع الاتفاقيات الدولية المبرمة ، هو وضع الشروط و القيود للتقليل من آثاره السيئة .

إنه استثناء قُبِل على مضض ، ولا يكون نافذًا مقبولًا إلا برخصة موقعة من السلطان نفسه ، كي ينحل المسؤولية بنفسه ، ولا يفوض لأي كان هذا الحق ، خصوصًا إذا علمنا ما تبث عند بعض المسؤولين في الدولة من التواطؤ والتلاعب بمصالح البلد . ففي المادة التاسعة والسبعين : «تجوز الحماية بدولة من الدول في الحالات الاستثنائية . . .ومع هذه الحالات الثلاث لا تعتبر حمايته ما لم تقررها الوزارة ويصادق عليها السلطان» .

واتخذت إجراءات تضييقية على هذا الوباء السياسي الفتاك باستقلال المغرب ،

تمثلت فيما يلي :

أ ـ عدم جواز الحماية إلا عند الاستثناء .

ب ـ الاستثناء يؤكد ويصبح معترفًا به عند مصادقة السلطان عليه

ج ـ كل من اتخذ حماية أجنبية سرًا يجري عليه الجزاء المرتب علي في قانون الجزاء (المادة السادسة والسبعون والسابعة والسبعون) .

فإذا ثبت تلاعب أو تجاوز لمقتضيات الحماية المنصوص عليها في مواد المشروع ، يكون المحمي قد عرض نفسه للعقاب الجنائي والجريمة في حق الدولة ، ويتم تجريده من المواطنة بسبب عمله بالحماية سرًا . وفي هذا الصدد أتت المادة السابعة والسبعون تقول : «كل موظف في إحدى وظائف الدولة اتخذ سرا حماية دولة من الدول ثم ظهر أنه من المحتمين يعزل للحال من وظيفته دون أن تعتبر حمايته ، ويجري عليه الجزاء المترتب على ذلك في قانون الجزاء» .

د ـ تجريد المحتمين من حق الوظائف في الدولة ، كما في المادة الثامنة والسبعين : «لا يجوز لأحد من أبناء السلطنة المغربية المتخذ حماية دولة من الدول أن يدخل في الوظائف المخزنية» .

ه ـ قبول رجوع المحميين إلى تبعة الدولة المغربية ، حيث نصت المادة الثانية والثمانون على أن : «كل من رجع من المتحامين إلى تبعة الدولة المغربية يقبل رجوعه ويحق له أن يتمتع كسائر أبناء الأمة بكل حقوقه» .

لقد عرف المغرب إشكالية الحمايات التي ألحقت به الأضرار التي لا تتحمل في مجال السيادة السياسية والاقتصاد والأحوال الاجتماعية ... إلخ ، وباختصار شديد يصف المؤرخ الناصري هذه الفترة بقوله : «وكثرت الحمايات ونشأ عنها ضرر كبير» [(١)] .

---

(١) الاستقصا : الناصري : ج ٨ / ص ١١٦ ـ ١١٧ .

وأسرفت الدول الغربية في منح الحمايات بالطرق المشروعة وغير المشروعة حتى صور السلطان المولى الحسن الأول مآل صنيعهم على دولته بالقول في رسالة وجهها إلى النائب محمد بركاش : «إن إدارتنا تكاد لا تجد في البلاد من هو باق تحت سلطانها» [١] .

لهذه الأسباب كان مشروع جماعة لسان لمغرب في أتم الوضوح بمكامن الإصلاح الساسي الذي يحتاجه المغرب لنيل حريته ، والتي تعمل الدول الاستعمارية على انتزاعها منه بشتى الوسائل والطرق ، ومنها الحمايات .

*****

(١) مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ١ / ص ٥٧ .

الفصل الثالث

مشاريع الإصلاح السياسية
أسباب التعثر

المبحث الأول
العراقيل الفكرية

المطلب الأول : معارضة أهل التقليد .

المطلب الثاني : إشكالية السوابق .

المبحث الثاني
العراقيل الخارجية

المطلب الأول : تعطيل المخزن للإصلاح .

المطلب الثاني : التفوق العسكري .

المطلب الثالث : معارضة الدول الغربية للإصلاح .

تمهيد

بعد النكسات والانهزامات على أصعدة متعددة كما رأينا في الفصول والمباحث السابقة ،أدت إلى ظهور مشاريع إصلاحية مبكرة عالجت ما نعيشه اليوم من أمراض وعلل سياسية وغيرها ، مما يطرح معه وبكل مشروعية سؤال : حصيلة هذه العقود التي أهلكت في هذا المجال مع نتائج لا تكافئ الزمن المستغرق فيها ولا التضحيات والجهود المبذولة . ووقع التراجع عن مكتسبات حقيقية وعديدة في هذا المجال ، لما يدعو الباحثين في الصيرورة التاريخية للأفكار والحضارات إلى الوقوف عند الأسباب والمعيقات التي حالت دون تحقق مصالح الإصلاح جميعًا أو بنسبة غالبة .

ويمكنني أن أقرر بدءًا بأن ما تحقق عبر هذه المدة الطويلة من مطالب إصلاحية لم يرق إلى مستوى طموحات الأمة وجماهيرها إذا ما قورنت بالمدة الزمنية ، وبالرجال الذين شاركوا في حمل عبء الإصلاح ؛ وبالتضحيات التي قدمت فداء لذلك . وتلك حقيقة عبر عنها غير واحد من أهل الاختصاص حيث يؤكد عبد الإله بلقزيز عليها بقوله : «أما الحقيقة الوحيدة التي خرج بها العرب من تجربة قرن ونصف ، فهي أنهم لم يبرحوا بعد مطلبًا تاريخيًا طرحه النهضويون الأوائل ـ ولم يتحقق حتى اليوم ـ هو «الإصلاح» . ولقد كان لهذا المطلب ، وللفكرة التي صاغته (الفكرة الإصلاحية) تاريخ يستحق أن يقرأ من جديد»[١] .

والحقيقة الثانية التي استبان لنا وجوب التذكير بها ، هي أن أسباب تعثر الإصلاح في القرنين(التاسع عشر والعشرين) هي نفسها في العمق والجوهر ، لم تتغير في حقيقتها وإن تنوعت أساليب ووسائل ظهورها . ومن تم فلا داعي

---

(١) أسئلة الفكر العربي المعاصر : بلقزيز : ص ٢٩ .

للباحث (أي باحث) أن يميز بين أسباب تعثر الإصلاح في كل قرن، لكون مسيرة الإصلاح متصلة الحلقات بعضها ببعض، لا نقدر على وضع الحدود الفاصلة بين حركة المجتمع الواحدة. فمثل هذه الحديات والحدود الفاصلة إذا كانت مقبولة من الناحية المدرسية التعليمية لتقريب المعارف وتبسيط الإدراك، فإن ما يتعلق بحقيقة الموضوع ممتدة لا يمكن أن تفصل أجزاؤه، خصوصًا إذا كان مولعًا بالبحث عن إدراك الحقيقة الكلية، ناظرًا إليها بعين الاتساع والشمول، غير مبعد لبعض جزئيات الحقيقة من الإبصار.

وهذا هو الذي أجتهد وأحاول أن أسير على هديه، وهو النظر في الصورة الجامعة الكلية وليس التجزيئية المنفصلة.

*****

المبحث الأول
العراقيل الفكرية

أتوجه في هذا المبحث إلى عدم إعفاء الذات من المسؤولية ، وخاصة ما يتعلق بالأفكار الموجهة للأعمال و التي تعتبر قطب التصرفات ، و منبع جميع الكوارث أو عكسها .

إن فقه العثرات الذاتية وفهمها على وجها الصحيح دون التهرب إلى البعيد من العوامل ـ و الذي تكون نسبته بالمقارنة مع غيره أقل بكثير ـ هي التي يمكن أن يكون عندها دور لا يمكن أن يصل بحال ، إلى دور الإنسان نفسه في الصعود أو الانحدار ، من حيث تجنب الموانع الحقيقية ، دون الابتعاد إلى هذا السبب أو ذاك ؛ ودون الخوف منها ، أو التقليل من شأنها . من هنا يبدأ الإصلاح .

إن فقه العثرات الفكرية سيمكن مما يلي :

* الاستبصار بقدرة الذات على التكيف مع الأحوال والظروف ، والقدرة على تجاوز الصعاب بشكل عجيب وغير متوقع .
* إدخال الأفكار في أسباب الهزيمة وعدم استصغار شأنها .
* تحويل الهزيمة إلى نصر ، عن طريق بدل الجهد الفكري في البحث عن السبل والكيفيات المعينة على الوصول إلى النتائج المرجوة .

وسأعالج هذه المبحث من خلال مطلبين ، أتوقع أن يوشك الإصلاح على العثور على مواقعه ، وألّا يعود أدراجه .

*****

المطلب الأول
معارضة أهل التقليد

لم يكن هؤلاء المعارضون من العوام ومن يصفون بقلة العلم والفهم ، والذين حقهم ألّا يدخلوا في أمر العامة برأي أو كلام ، وهم في الأخير تبع لأئمتهم إذا نهضوا بقوة لإذاعة ما عندهم من العلم والبيان ، أما إذا رأوا التردد عندهم أو الإنكار منهم شجع ذلك الدهماء على المضي في طريق نصر أئمتهم والتشيع لهم حفاظًا على القديم ما يحمد منه وما يذم . وينطلقون في الدفاع باسم الدين وحراسته .

لقد أمضى الغرب شوطًا بعيدًا في طريق الإصلاح بعد أن اكتوى بنار التجرؤ على خوض غماره من طرف الكنيسة وأصحاب المصالح . وبدأت ثمار أعماله ونشاطه وهمته تعرف بروزًا في حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . . .وغيرها من ميادين الحياة . وظهر بفضل هذه المنجزات تفوقًا من طرفه على الأمم التي لم تتخلص من أغلال التقليد والرضا بما كان عليه السابقون .

وإن تلكؤًا من جهتنا في المغرب وإرادتنا الوصول إلى ما وصل إليه ، من المتناقضات التي ظلت تتعالج كي تسفر عن انتصار أحدهما بما له وما عليه ، وكانت الأصوات الداعية إلى التجديد والتغيير في منهج التفكير والاجتهاد خافتة بفعل قوة الجلبة التي توفرت لفريق التقليد والدفاع من أجله ، حتى قيل ساعتها : «فأمثال هذه الأحكام هي جارية اليوم أحب الفقهاء أم كرهوا ، فلأن نجعل لها مخرجًا وتجري على نظام وباسم الشريعة ، خير من تعصب لا فائدة منه ؛ سوى العزلة ، وسقوط هيبة الإسلام ، ونبذ أحكامه كليًا» [1] .

---

(١) الفكر السامي : الثعالبي : ج ٤/ ص ٤١٩ .

لقد حورب التجديد والاجتهاد ، وإصلاح منظومة التفكير والعمل ، واختلط مفهومه ومضمونه مع تراث دار الحرب وجريمة الاستعانة بالكفار والأخذ عنهم ، فلم تتميز مناطق المشترك الإنساني ؛ ومنطقة الخصوصية التي تعبر كل أمة بها عن هويتها ، ولا يضرها أن أخذ بعض عن بعض في ما يدخل في مشترك الإنسانية .

ولأخذ صورة عن نماذج من التقليد الموغل والتجديد والإصلاح الباحث عن نفسه ومكانته ، يمكننا رصد الحالات الآتية :

*** محاربة الاستعانة بالهاتف أو التلغراف في ميادين الحياة و خاصة العبادات منها :**
كانت الأمور القديمة تعتمد على الحواس من معاينة وغيرها في إثبات أمر أو نفيه ، وجرى العمل بذلك لعدم وجود إثبات أقوى في ذلك الوقت ، ومع ظهور التقنيات الحديثة استجدت للفقهاء نوازل دفعت الكثير منهم إلى اطراحها وعدم اعتمادها في المغرب ؛ بل في دول العالم الإسلامي ككل إلى اليوم .

طرحت الفتوى على علماء القرن التاسع عشر وبداية العشرين بالمغرب ، ومضمونها : «سئل مقيده عفا الله عنه ، عما إذا ثبت عيد الفطر بمكناس أو الرباط بشهادة عدلين وحكم القاضي هناك به ، وأخبر به هو أو السلطان بواسطة التليفون أو التلغراف ، هل يجوز الاعتماد على هذا الإخبار والإفطار أم لا ؟»[1] .

وكانت غالب الأجوبة والفتاوى مائلة إلى المنع ؛ وأن المعاينة برأي العين هي المنصوص عليها فيكتفى بها عن غيرها الذي سكتت عنه النصوص الشرعية . فانبرى للرد عليهم بعض أهل العلم المنادين بإعمال مقاصد الشريعة الإسلامية وعدم التشبت بحرفية النصوص ، فليس المقصود منها حرفيتها ، ولكن غايتها ومقاصدها هي المعتبرة في الشرع ، ومن هؤلاء محمد الحجوي الذي حرر رسالة

---

(١) إرشاد الخلق إلى الاعتماد في ثبوت الهلال على خبر البرق : محمد الحجوي ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ؛ رقم ح ١١٥ . أوردها سعيد بنسعيد العلوي في كتابه : الاجتهاد والتحديث : ص ١١١ إلخ .

تحت عنوان :(إرشاد الخلق إلى الاعتماد في ثبوت الهلال على خبر البرق) دافع بها عن وجوب المسارعة إلى اعتماد التقنيات الحديثة لكونها وسائل لا تخرم أصل العبادة بل تزكيها وتثبتها ، معتمدًا في الاستدلال على النصوص الشرعية ؛و القياس الأصولي على شهادة الأعمى ووطئه مع عدم رؤيته لزوجته ، وإنما اعتماده على الصوت واللمس ، حيث قال : «إذ القصد من الحديث[1] هو التثبت وحصول العلم الضروري لا خصوص المعاينة بالبصر . والأعمى محصل لذلك بدليل انعقاد الإجماع على تمكينه من وطء زوجته لحصول العلم الضروري أنها زوجته مع عدم رؤيته لها . وشأن الفروج أعظم من الشهادة . وقد استخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم الأعمى على المدينة في بعض غزواته . وكذلك كان يؤذن حين يقال له أصبحت ، أصبحت! فلولا العلم الضروري له بالصوت الذي سمعه ما جاز له الأذان ولا للناس أن يقلدوه . فقوة حجة المالكية والحنابلة في هذه المسألة ظاهرة ، ومسألة التليفون هي كمسألة شهادة الأعمى ، فتقاس عليه من باب لا فارق»[2] .

وذهب ﷺ إلى أن الاعتماد على الهاتف لإثبات رؤية الهلال للصوم والإفطار يدخل في باب حفظ الدين الذي هو من الضروريات ، وأن التلغراف الرسمي مأمون من الغلط والتدليس فلا مندوحة من المصير إليه يجوز اعتماده هو أيضًا ، فيقول عنه : «و أما الرسمي[3] وهو الموجه من طرف موظف في وظيف رسمي ،

---

(١) يقصد حديث ابن عباس : سئل رسول الله ﷺ عن الشهادة فقال : «ترى هذه الشمس ، فاشهد وإلا فدع» ، والذي احتج به المعارضون .

(٢) إرشاد الخلق إلى الاعتماد في ثبوت الهلال على خبر البرق : محمد الحجوي ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ؛رقم ح ١١٥ . أوردها سعيد بنسعيد العلوي في كتابه : الاجتهاد والتحديث : ص ١١٢ .

(٣) يقصد التلغراف ، وقد قسمه إلى رسمي تعتمد عليه الدولة ، وعمومي مفتوح العمل به لجميع الناس ، فأجاز الأول ولم يجز الثاني خوف الغلط أو التدليس ، وإن كان المصنف قد أورد فتوى الشيخ عليش بجواز العمل به مطلقًا من غير تفريق .

باسمه وطابعه إلى موظف مثله ، فهذا مأمون من التزوير ، معتمد عليه في الأمور الرسمية : المالية والسياسية والحربية ، فحصل لغلبة الظن القريب من اليقين ، فينبغي الاعتماد عليه وثبوت العيد به قياسًا على شهادة الأخرس فإنها في المذهب المالكي تقبل ويؤديها بإشارة مفهمة أو كتابة»[(١)] .

وشن النكير على الذين أجازوا الاعتماد على إضرام النار لإثبات الهلال والعمل به في الصيام والعيد ، وأن دلالته الشرعية ضعيفة أمام الهاتف والتلغراف ، فقال : «و ليس هو (يقصد التلغراف) أضعف في الدلالة على الصدق من إضرام النار في قرية إعلامًا لغيرها بالهلال ، فقد نقل في «المعيار» عن أبي سراج أنه سئل عنها فأجاب : إذا حصل لأهل قرية ثقة من أهل القرية الأخرى أنهم لا يوقدون النار إلا إذا رأوا الهلال بنوا عليه وإلا فلا (انتهى)»[(٢)] .

ومن تم ذهب إلى جواز قياس الهاتف و التلغراف على النار التي جوز الاعتماد عليها أبو سراج كما ورد في المعيار ، وأبو محمد كما في تكميل ابن غازي ، والوانوغي والمشذالي كما نقله الحطاب ؛ وكذا الرهوني في حاشيته مسلمًا به ، حيث قال : «فلنقس نحن التلغراف على النار بجامع غلبة الظن في كل ، والضرورة الداعية لإيقاد النار هي الداعية لعمل التلغراف ، والحكمة المترتبة على الثانية عينًا بعين . ولنا سلف في هذا القياس : فقد أفتى الرهوني بأن إخراج البارود إن كان علامة على ظهور الهلال فإنه يعمل به ويثبت به رمضان والعيد . ولا شك أنه قاس صوت البارود على شرر النار ودخانها ، فلنقس نحن صوت التليفون ورموز التلغراف الرسمي عليها أيضًا »[(٣)] .

---

(١) المرجع السابق : ص ١١٣ .

(٢) المرجع السابق : ص ١١٧ .

(٣) نفس المرجع السابق والصفحة .

وقد خلص في الأخير أن عاقلًا لا يسعه إلا العمل به وهو عند سائر الأمم يحتكمون إليه في الدماء والأموال والمخاطبات الرسمية بين الدول والحكومات، وليقرر: «والحاصل أن التليفون الذي يتميز فيه الصوت والتلغراف الرسمي محصلان لغلبة الظن الذي هو أصل في المذهب المالكي لثبوت الأحكام فيثبت بهما هلال رمضان وهلال العيد. ولا يسعنا أن نقول بثبوته بعلاملات البارود والنار، حيث لا ضابط فيهما ولا وازع. ونرى العمل بالتلغراف الرسمي المؤسس على قوانين منضبطة وأصول محكمة لا يسع المكلفين به أن يتساهلوا فيها أو يتهاونوا بشأنها، فالظن الغالب والحاصل في التلغراف الرسمي أغلب بلا شك، فيثبت به الهلال في العيد وفي رمضان والله أعلم (انتهى)»[(١)].

ووافقه على رأيه الشيخ العابد بنسودة في مؤلفه: التعاضد والائتلاف بقبول خبر التلغراف، والشيخ محمد بن عبد السلام الطاهري في مؤلفه: كمال الاعتراف بالعمل بالتلغراف.

ولو تم اللجوء إلى التقنيات الحديثة في هذا المجال لأمكن إيجاد حل لتوحيد الأمة في الصيام والإفطار، وإلى عهد ليس بالبعيد كانت المدن المغربية غير موحدة لعدم الاعتمادعلى التقنيات العلمية الجديدة، كما ورد في نص السؤال، وفي نص الجواب الذي يرد على المانعين. ولئن وفقنا اليوم أن نوحد المدن المغربية بالخبر التقني بعد أن كانت عزين. فما وَحَّد المدن من الأسباب ينبغي ألا نبعده لتوحيد الأقطار. وترونه بعيدًا ونراه قريبًا.

وتوحيد البلاد الإسلامية بالهاتف والتلغراف هو موضوع رسالة محمد بن عبد السلام الطاهري الشبيهي (كمال الاعتراف بالعمل بالتلغراف)، وأفتى بوجوب الكفارة على من أفطر من أهل البلاد الإسلامية إن بلغه بهما صوم بلد من البلدان،

---

(١) نفس المرجع السابق، ص: ١١٨ ـ ١١٩.

ونص الفتوى والجواب عليها تضمنت : «ما قولكم في من انتظروا هلال رمضان فلم يروه وأصبحوا مفطرين ، وقد بلغهم بالسلك ثبوت رمضان في مصر معتقدين أنه لا يلزمهم الصوم به ، وأن الحكم به مبني على قول المنجمين فهل تجب عليهم الكفارة أم لا ؟ أفيدونا الجواب .

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . تجب عليهم الكفارة لبعد تأويلهم ، لاستنادهم فيه لجهلهم وسوء ظنهم . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب»[1] .

فالمانعون منعوا لجهلهم بحقيقة الوسائل المستعملة واعتبروها من التنجيم ، فهم متكلمون بجهل ، ومانعون بتأويل بعيد ، فوجبت الكفارة كما في نص الجواب .

* محاربة الحوالة المالية (مانضة) والتعامل مع الأبناك في أخذها :

على خلفية الاكتفاء بما كان والتوجس من كل ما أبدع واستجد ، عرف المغرب في القرن التاسع عشر وبداية العشرين ، بفعل الاحتكاك المباشر مع الغرب التعامل بالحوالات وصرفها للموظفين والعمال ، عوض ما كان معمولًا به ، وهو يدًا بيد ، مما دفع العديد من أهل العلم القيام بالرد على هؤلاء ، ومن أصحاب الردود محرر البيعة الحفيظية وخلع السلطان المولى عبد العزيز أحمد بن المواز في رسالته (حجة المنذرين على تنطع المنكرين)قال عنهم وعن مذهبهم : «ومن المنكرين أيضًا من يقدحون فيمن ألجأتهم الضرورة إلى قبض مانضة أو إطرة ، ومن ألجأتهم الضرورة إلى مصارفة مع الأبناك الوقتية ، مع أن الضرورات لها أحكام ، ولا سيما وعند علماء الشرع في ذلك أقوال .

---

(١) مخطوطة خاصة في خزانة الأستاذ محمد المنوني ، أوردها سعيد بنسعيد العلوي في كتابه : الاجتهاد والتحديث : ص ١٠٩ .

أما المانضة فهي مثل السفتجة التي ذكرها الفقهاء ، وهي أن يوجه المسلف له ورقة من بلده إلى بلد أخرى ليحوز صاحب الدراهم ما فيها ، فإن الأئمة من قيد الجواز بالخوف من الآفات . وابن عبد الحكم وغيره أجازوا ذلك مطلقًا . قال في (البهجة) : وكذلك ما كثر من مناقلة الطعام على وجه السلف . ثم قال : فلا يشوش على الناس بالمشهور إذ له مستند في جواز ذلك ، ولا إنكار فيما اختلف فيه»[1] .

ونحن هنا لسنا أمام نوازل فقهية معزولة ، ولكننا أمام منهج ومناخ سائد في الفقه في الدين ، وكذا الفقه في السياسة .

ففي مثل هذه الأجواء الفكرية التقليدية غير المجددة والخائفة من التجديد كسنة شرعية وكونية ، يتبين الحرص الشديد على الموروثات واعتبارها دينًا لا يجوز التفريط فيها بحال . ومن ثم كان الإصلاح السياسي وآلياتها الجديدة تتعرض لبعض العراقيل المنصوبة من طرف أصحاب المصالح المنتفعين بالأوضاع ؛ وبعض أهل التشدد والنفور من كل جديد . لعل أهونها إن لم يكن أصعبها خلق نَفَس اجتماعي والعمل على إشاعته ، بما يؤدي بالأفراد إلى تهيب الإقدام وعدم التشجع في الممارسة طلبًا للسلامة .

ومع ذلك لم يكن هناك إجماعًا من أهل المغرب وعلمائه ومفكريه على هذا المنحى التقليدي ، بل ظهرت أصوات عالية لعلماء ومفكرين ، لا يرون غضاضة في الدين أو ثلمًا في العقل استعمال كل ما من شأنه النهوض بحال المغرب والالتحاق بأوربا في التمدن والرقي ، محاربين الجمود الذي أدى إلى الوهاد والتقهقر .

فهذه الأمثلة دالة على العقلية التي كانت سائدة وترى محاربة الإصلاح والتجديد

---

(١) حجة المنذرين : ابن المواز ، نقلًا عن كتاب : الاجتهاد والتحديث : سعيد بنسعيد العلوي : ص١٢٤ .

والتغيير وسيلة من وسائل هدم الدين ، وهي وساوس وظنون كاذبة فوتت مصالح راجحة ومتيقنة في مجالات عديدة ، المجال السياسي واحد منها ، لم يسلم من أثرها عليه .

كانت التقليدانية في المجال السياسي يتم الحرص عليها والسير على منوالها ـ مع أن الزمن فعل فعله فيها ، وأخذ منها بحيث لم تعد الأشكال العتيقة قادرة على مسايرة ما استجد في دنيا الناس ـ والدفاع عنها ، بهدف الإبقاء على المصالح ؛ أو الخوف على الدولة من الجديد في هذا المجال بالأخص ، بما يعنيه من سيادة وخصوصية . خصوصًا وأن رياح التغيير والدفع فيه عن طريق الثورات وتسريب الأسلحة ودعم المتمردين أخاف النفوس ، وجعلها تنظر بعين الريبة إلى ما يراد من الإصلاح وما سيؤول إليه أمره لو تم التوجه إليه . وربما يكون مدخلًا من أجل تحقيق السيطرة والتغلغل والنفوذ .

ولكم كان بودي أن أطيل النفس ببيان أمثلة عديدة على شاكلة ما سبق ، مستقاة من الحياة الاجتماعية ومن المستجدات والطوارئ ، والتي توضح حجم وثقل الموروث الذي كان لا يوجه إلى المصالح والإيجابيات لصالح الأفراد والأمة في شتى المجالات ، فلا يذهب البعض إلى الأفكار الميتة القاتلة منه ؛ ولكن يجتهدون في البحث عن اللآلئ النافعة ؛ هيهات! هيهات!

لقد اكتفيت بالنماذج السالفة لدلالتها على المعنى والمقصود ، ولأبين من خلالها أن الإصلاح السياسي والعمل السياسي لن يكونا أفضل حالًا من المجال الديني والاجتماعي والاقتصادي . . فالذي يفكر بالطريقة المبينة من خلال الأمثلة لن يتغير تفكيره ونظره في مجال السياسية ، لأن المنظومة الفكرية معطلة قانعة بما أبدعه السابقون وساروا عليه ، وأمثال هؤلاء نفعهم قليل وضررهم أكبر .

والغرض الأكبر المتوخى التأمل في ظاهرة الأصوات الناشزة النافرة عن السياق

العام وعن متطلبات الحياة ، التي ترفض العمل السياسي أصلًا لعلل معلولة في الغالب الأعم ؛ أو ترفض إصلاحه وآليات الاشتغال الحديثة ، كيف وجدت مكانها وجمهورها مع أنها لم تقدم إصلاحًا حقيقيًا أو حتى مزعومًا منافسًا ، يكون بديلًا مؤيدًا لمذهبها ورؤيتها ، وإنما غالب تعلقها بتجربة عندها في الذهن ، إن طالبت التعرف على مفرداتها وطريقة أجرأتها فلن تحصل طائلًا من وراء الطلب . ولعلهم يعولون على ما كتبه أهل الطهر والرفض ، من قل علمهم بالعلم و بالواقع معًا .

وفي الحقيقة لا يمكن البتة إنكار وجود شيء من ذلك ـ كبر حجمه أو قل ـ عند الغرب ، وأنه لم يقصد قطعًا مساعدة المغرب أو أية دولة إسلامية كما مر معنا وأثبتناه في إبانه . ولكن تضخيمه وإيلاءه أهمية أكبر من حجمه هو الذي وقعت المبالغات فيه ، لأن العقليات التي كانت سائدة غالبٌ عليها التقليد ؛ وأنه ليس بالإمكان عندها أفضل مما كان ؛ وأن أمر هذه الأمة لا ينصلح إلا بما صلح به أولها .



المطلب الثاني
إشكالية السوابق

ومن المعيقات في مجال الإصلاح السياسي بالمغرب ـ وأظن أنه سارٍ في الفكر الإسلامي عمومًا ـ معوق : السوابق . حيث أسر الإصلاحيون أنفسهم بأقفاله عند الحديث عن الإصلاح . إنهم التفتوا إلى القياس على النموذج الأرقى كسابقة محمودة في شعور الأمة ألا وهي : الخلافة .

لقد قاسوا صلاح أي نظام أو فساده من حيث درجة القرب أو البعد عن الخلافة ، والتي يحمل كل مصلح صورة خاصة به عنها ، ولم تتعلق الهمم بروح الخلافة ومقصودها والغاية منها ، والتي تتجلى في بسط العدل وإشاعة الشورى وحرية الرأي والإرادة والاختيار . وغيرها من القيم والمثل العليا الخالدة الراشدة التي ينبغي توجيه العناية بها . فمنطق الخلافة في المجال السياسي هو الرشد ؛ ومنطق الاستبداد هو الغي . والرشد هو التولي بالرضا والاقتناع ، والغي هو الأثرة والغصب والتحكم بهما .

فالمغاربة الذين طلب منهم الجواب عن إشكال الهزيمة أو الانهزام بدءً من اللجائي في «مقمع الكفرة» ، والفلاق في «تاج الملك المبتكر» ، والسملالي في «عناية الاستعانة» ، وأكنسوس في «الجيش العرمرم» . .وغيرهم . كلهم أسروا أنفسهم عند تجربة سياسية راشدة وراقية ، ولكنها ليست وحيًا قطعيًا لا يجب الخروج عنها إلى غيرها ، كما أنها ليست تجربة ينبغي عدم الإفادة منها .

إن الأصل عندي في أي إصلاح سياسي راشد بالمغرب هو ما ذكرته من المقاصد العالية والغايات السامية للعمل السياسي ولكل إصلاح فيه . وتبقى أشكال التعبير

عن هذه المقاصد لا يضر من بعيد أو قريب تنوعها .

وإذا اتفق لبعض المشاركين في موضوع الإصلاح التركيز على الخلافة كشكل فقد يفهم وتتفهم أسبابه ، أما أن يتفق الجميع فتلك مشكلة قوية في المجال السياسي الذي يسرع إليه التغير أبدًا وفي كل حين . وقد أشار الدكتور أحمد العماري إلى اتفاق المصادر المغربية من القرن التاسع عشر إلى حدود ١٩١٢ على التعلق بمشكلة الخلافة حيث قال : «اهتمت المصادر المغربية في هذه المرحلة من القرن الماضي إلى حدود ١٩١٢م اهتمامًا خاصًا ومتزايدًا بمشكلة الخلافة ، واعتبرتها المصدر الأساسي الوحيد لحل الأزمة : فاللجائي في مقمع الكفرة ، والفلاق في تاج الملك المبتكر ، والسملالي في عناية الاستعانة ، يرددونها في كل فصول كتابهم . كما أن المؤرخ أكنسوس محمد افتتح مقدمة كتابه (الجيش العرمرم . . .) بالحديث عن الخلافة وأهميتها . وخصص العربي المشرفي خاتمة كتابه (طرس الأخبار) للحديث عن أهمية الخلافة ودورها في حل الأزمة ومواجهة الغزو الاستعماري . وعمومًا لا يخلو كتاب أو بحث أو رسالة صغيرة مهما كان حجمها من الكلام عن الخلافة في هذه المرحلة ، مما يؤكد أن الحل السياسي هو الحل الأساسي للخروج من الأزمة في نظر العلماء خلال هذه الفترة الدقيقة»[١] ، وبشكل محدد وهو الخلافة .

إن الفكر الإصلاحي المغربي ـ بل وحتى المشرقي ـ رغم ما يمكن أن ننوه به مما حققه من إنجازات جيدة كما مر معنا في مباحث هذه الرسالة ، قد حمل معه جراثيم القضاء عليه ، وأوصد الطريق بأقفال صنعها لنفسه وأقفل بها عليه . ومن الأقفال القاتلة في أي إصلاح سياسي قفل القياس الفقهي الأصولي الذي يروم إلحاق الفروع بالأصول والأشباه بالنظائر . فتقاس كل نازلة سياسية على ما سبق من تجارب القرون المشهود لها بالخيرية أو عند السلف الصالح لترتيب الحكم بالجواز أو

(١) نظرية الاستعداد : د .أحمد العماري : ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣ .

المنع عليها .

هذا العمل إذا جاز القبول به في بعض فروع المعرفة الإسلامية ، فإنه يصبح لغمًا يعيق الانطلاقة الحقيقية في تشييد صرح الإصلاح السياسي .

فليس سديدًا من منطلق التراكم المعرفي والفكري قهر الأشكال الإصلاحية الحديثة على أن تجد لها شبيهًا ومثيلًا مما سبق من إبداع الأولين للحيازة على المشروعية . ويصبح هذا النموذج بعد وفائه بالشروط المطلوبة مقدسًا لكونه استثمر واستفيد عن طريق القياس ، والقياس أحد الأصول الأربعة المجمع عليها .

هذه الفتنة في مجال الإصلاح السياسي هي التي جعلت ابن خلدون في المقدمة يعبر عنها بقوله : «باب العلماء من البشر أبعد عن السياسة ومذاهبها» ، وعلل الخلاصة التي انتهى إليها بقوله : «والسبب في ذلك أنهم معتادون النظر الفكري والغوص على المعاني وانتزاعها من المحسوسات وتجريدها في الذهن أمورًا كلية عامة ليحكم عليها بأمر العموم لا بخصوص مادة ؛ ولا شخص ؛ ولا جيل ؛ ولا أمة ؛ ولا صنف من الناس ، ويطبقون بعد ذلك الكلي على الخارجيات . وأيضا يقسيون الأمور على أشباهها وأمثالها بما اعتادوه من القياس الفقهي ، فلا تزال أحكامهم وأنظارهم كلها في الذهن ، ولا تصير إلى المطابقة إلا بعد الفراغ من البحث والنظر ، ولا تصير بالجملة إلى المطابقة ، وإنما يتفرع ما في الخارج عما في الذهن من ذلك ، كالأحكام الشرعية فإنها فروع عما في المحفوظ من أدلة الكتاب والسنة ، فتطلب مطابقة ما في الخارج لها . فهم متعودون في سائر أنظارهم الأمور الذهنية والأنظار الفكرية لا يعرفون سواها . والسياسة يحتاج صاحبها إلى مراعاة ما في الخارج وما يلحقها من الأحوال ويتبعها فإنها خفية ، ولعل أن يكون فيها ما يمنع من إلحاقها بشبه أو مثال ينافي الكلي الذي يحاول تطبيقه عليها .

فتكون العلماء لأجل ما تعودوه من تعميم الأحكام وقياس الأمور بعضها على

بعض إذا نظروا في السياسة أفرغوا ذلك في قالب أنظارهم ونوع استدلالاتهم فيقعون في الغلط كثيرًا ولا يؤمن عليهم»[(١)].

إننا إذن أمام نفايات وسموم في مشاريع الإصلاح السياسية التي تحاول أن تقيس أشكال ووسائل تصريف المضامين السياسية على الأشكال السابقة. وترفض الأشكال المبتدعة والمبتكرة بحجة عدم مطابقتها للشكل السابق الذي أصبح أصلًا من الأصول ونصًا من النصوص القطعية، بل إن النص الشرعي دونها في الأهمية والاعتبار.

نعم، إذا كان المقصود بالسوابق البحث عنها والوقوف عندها بهدف الاستنارة بمن سبق حتى لا تتكرر التجارب الفاشلة، والمضي في الطريق بإتمام البناء، فهذا أمر جميل وحسن إن لم يكن هو المطلوب والواجب. ولعلي في اختياري لهذا الموضوع أرنو إلى تحقيق هذا الغرض.

إن القياس على الأشكال والأعراض عوض التمسك بالجوهر واللباب هو الذي جعل ابن عقيل يُخَطأ من سار في هذه السبيل مدعيًا: لا سياسية إلا ما نطق به الشرع، بقوله لهم هذا غلط و تغليط للصحابة[(٢)] وليخلص إلى تعريف السياسة بأنها: «ما كان فعلًا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول و لا نزل به وحي»[(٣)].

فكل ما وافق الشرع في مقاصده ولم يخالفه، فلا يضر مخالفة الأشكال الحادثة للأشكال السابقة التي يمكن أن يكون الزمن قد فعل فعله فيها واستنفذت أغراضها. فلا يلزم بالتالي قياس ما حدث على ما فرط بشكل جامد. وقديما قال

---

(١) المقدمة: ابن خلدون: ص ٥٤٢.

(٢) انظر: الطرق الحكمية: ابن القيم: ص ١٥.

(٣) الطرق الحكيمة: ابن القيم: ص ١٥.

أصبغ المالكي : «إن المغرق في القياس يكاد يفارق السنة» [1] .

إننا أمام حاجز القياس والسوابق ، وأعني المطالبة بأن يكون شكل أنظمة الحكم تماثل وتشابه ما سبق ، وأن يقاس المستجد على السابق للحصول على الموافقة والرفض . إن الذي نحصله من كدنا وسعينا لا ينبغي أن ينظر إلى صورته ورسمه ، أكان عند السلف مثله ، وإنما المنظور فيه هو وجه المصلحة المتحققة للأمة بهذا الشكل أو ذاك ، ووجه المفسدة التي يمكن أن تحصل أيضًا أو تدفع . وإذا كان السلف قد قعدوا للأحكام بكونها تتغير وتتبدل بتغير الأحوال والأزمان والظروف والعوائد والنيات ، فأشكال الحكم ووسائل السياسة رهين إصلاحها بهذه القاعدة التي انطلق منها بعض المصلحين المغاربة وعلى رأسهم الثعالبي حين قال : «كل نظام قابل للتطور بحسب تطور الأحوال والأزمان والعوائد والمألوفات وتغير الأفكار . فكم من نظام يكون صالحًا لأمة في وقت لا يكون صالحًا لها في وقت آخر» [2] .

*****

١) الموافقات : الشاطبي : ١٤ ص ٢١٠

٢) النظام في الإسلام : الحجوي الثعالبي : ص ١٦ . نقلًا عن : الإصلاح ، التحديث ، الاجتهاد في التداول المغربي الحديث : عبد الإله بلقزيز : ص ٢٢ مساهمة في مجلة بصمات العدد ٠٥ .

المبحث الثاني
العراقيل الخارجية

وحتى لا يكون المصلح والباحث في الحركات الإصلاحية حالمًا، ومسرفًا في جلد الذات وتحميلها من الأمر أكثر مما هو في الواقع، فإن السداد هو وضع الأمور في نصابها، وإعطاء كل عامل نسبته دون زيادة أو تطفيف، فإن من علل الحركات الإصلاحية، الجهل بفقه النسب، فتكبر الصغير، وتصغر الكبير، فتقلب الأوضاع على غير وجهها.

إن العوامل الخارجية وإن كانت دون العوامل الذاتية وأقل منها في الرتبة، فإن دورها ليس منعدما البتة، ولا ينكر في عرقلة وتأخير العملية الإصلاحية أو إيقافها بالمرة، والحيلولة دون أن تصل إلى نتائجها المرضية.

إنهما يشتركان (العوامل الخارجية والعوامل الذاتية) في تحقيق الهدف نفسه والقيام بالدور الواحد وهو النكوص والتقهقر.

وإن إنكارها اليوم وجلد الذات بحق وبضده ـ بحجة الانتصار لما هو ذاتي ـ لن يعمل إلا على التنكر للأسباب الحقيقية بغض النظر عن نوعها. خصوصًا وأننا اليوم ـ مثل ما وقع بالأمس ـ قد استبان بجلاء دور العوامل الخارجية في الوقوف في وجه حركات الإصلاح والتغيير، وإن بقسوة ووحشية. وهي قضية لم تعد قابلة للجدل؛ أو تحتاج إلى الأمثلة التي تدفع الظنون والشكوك.

وسأتناول ما بدا لي منها من خلال ثلاثة مطالب تندرج تحتها، وهي على الشكل الآتي:

المطلب الأول
تعطيل المخزن للإصلاح

إن أسوأ ما تتعرض له الخطط الإصلاحية، أن يكون القائمون على وجوب تنفيذها هم أنفسهم العاملون على عرقلتها، وهذا ما حصل للإصلاحات السياسية بالمغرب. فهؤلاء الذين وكل إليهم مهمة التحديث والإصلاح عرفوا بالاستبداد وتحقيق مصالحهم والأهواء وليس السعي إلى هموم الوطن والأمة.

إن الاستبداد عدو الإصلاح الأول، وقاتل الإبداع والتفكير يخلق نفوسًا خائفة وجلة أن تبوح بما تراه أنفع، أو ترى أنه صالح لكي يذكر ويتداول في شأنه، خائفة من أولئك الحريصين على مكانتهم والذين «يحسبون كل صيحة عليهم».

وقد كان سلاطين المغرب على علم تام بهذا العطب القديم كما تدل على ذلك الرسائل المتتالية إلى قواد الأقاليم، نذكر منها نموذجًا رسالة مولاي عبد العزيز لقواد الغرب وقواد الحوز، وبخاصة للمدني الجلاوي يحثه على جمع الترتيب، فيقول له: «خديمنا الأرض القائد المدني الكلاوي... فقد ثبت عند جنابنا الشريف أن السبب الأقوى في تراخي العامة في أداء الفريضة الترتيبية، هو ما عليه العمال من السعي في تعطيل إجراء العمل بذلك لكراهيتهم نجاح أمره، واجتهادهم في الأسباب الموصلة لتعذيره، مع علمهم بأن جبايات القبائل هي العمدة في تعمير بيت المال.. وإذا كان العمال الكبار النصحاء لا ينفعون في ذلك، سيما في هذا الوقت فمتى يرتجى نفعهم؟!»[1].

---

(١) الرسالة مؤرخة بـ ١٩ من جمادى الأولى ١٣٢١ موافق ١ من غشت ١٩٠٤. نقلا عن: مجلس الأعيان: الخديمي: ص ٢٦١.

فهذه الرسالة من السلطان المولى عبد العزيز يصرح فيها بسعي أفراد من السلطة في المخزن يجتهدون في إفشال أي تقدم ، ويذكرهم بأنه فطِن لما : «عليه العمال من السعي في تعطيل إجراء العمل بذلك لكراهيتهم نجاح أمره ، واجتهادهم في الأسباب الموصلة لتعذيره» .

وقد وصف الحجوي هؤلاء بأنهم جهال في تسيير البلاد عاملين على تقديم مصالحهم الخاصة ، والاستغناء الفاحش على حساب الرعية ، والجيش والمصلحة العليا للبلاد[١] .

وإن أهم ما عرقل الإصلاح السياسي بالمغرب غياب الأسباب المعينة على نجاحه ، ورضا المسؤولين بالنظام المخزني الذي لم يعد صالحًا للدولة ، ولكنه صالح لهم في الاستفادة المادية والمعنوية منه ، وقد عبر عن هذه الحقيقة الفقيه محمد الحجوي الثعالبي (١٨٧٤ هـ-١٩٥٦ م) مرة أخرى في كتابه «انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره» ، بقوله بأن : «النظام الذي تسير به الدول الإسلامية من أقدم عصرها قد هرم ، ونخرت عظامه ، وتشوه وجهه بالأخلاق السافلة الفاشية ، وعدم التعلم ، فيضطر السلطان لتولية الجاهلين ، فلا يحسنون إذ لا علم ، ولا نظام يردعهم ، ولا وازع الأخلاق يعظهم ، والنظام الذي أسسته الدولة العصرية وجرى مفعوله في العالم وسمعته حتى حيتان البحر ، وطيور الجو ، وأسد الأجام تشوقت إليه ، لا وجود له ، ولم تتوفر في المغرب أسبابه ومعداته»[٢] .

لقد كان هذا التعطيل ناجمًا عن ضعف وجهل ؛ فالمهدي المنبهي الذي تولى كفالة المولى عبد العزيز واستوزر له وقاد دفة الحكم ؛ كان شأنه عند المؤرخين وبخاصة عند السليماني الذي قال عنه : «وإن كان هذا الخلق شهمًا شجاعًا كريمًا عربيًا ، فإن

---

(١) الحجوي الثعالبي : انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره : ص ١٢ .

(٢) نفس المرجع السابق : ص ١٠ .

معلوماته في العلم والسياسة قليلة أو معدومة ، غير متدرب على جلائل الأمور ، ولا له مقدرة بسياسة الجمهور »[1] ، أو كان التعطيل ناجمًا عن غياب الغيرة والحس الوطني وسوء الطوية ، فلذلك وقع تعطيله والعمل على إفشاله وظهرت الحمايات حتى في صفوف المسؤولين الكبار .

*****

١) اللسان المعرب : السليماني : ص ١٤٣ .

المطلب الثاني
التفوق العسكري

يؤخذ على الكتابات الإصلاحية التي تلت الهزيمتين العسكريتين في القرن التاسع عشر واستمرت حتى القرن العشرين ، أنها قصرت النظر على الجانب العسكري والإجادة فيه ، كما فصل في ذلك كل من المصلحين الأوائل . وتجلى هم التملك العسكري على فكرهم وروحهم انطلاقًا مما كتب في هذا الميدان .

إن نماذج من العناوين السابقة[1] والتي تترى في هذا المنوال وعلى هذا النمط ، وتحت تأثير الهزيمة استبان لهم أن الهزيمة التي لم يعرفوها منذ معركة وادي المخازن لا يرد عارها إلا بإزالتها ، وأن الحديد هو القادر وحده دون سواه أن يفل الحديد ويمحو معرة ما سبق . فأخطؤوا عند هذه اللحظة إدراك سر هزيمتهم ، ولربما التمس الباحث لهم عذرهم لأن وقع سيطرة الأجنبي كانت أكبر من أن تتحمل .

لقد ردوا نزع هيبة الدولة من طرف الأعداء إلى الجانب العسكري المترهل ونقص الاستعداد في هذا الميدان ، فركزوا على المظاهر الخارجية دون اللباب . لقد تم التركيز على لباس الجند ؛ والهيئة ؛ والمشية ؛ وترتيب الصفوف ؛ والتموين ؛ والرتب ... إلخ ، ولم يتفطنوا إلى أن وراء هذه المنجزات العسكرية الغربية الباهرة إنجازات سياسية وثقافية وفكرية وعلمية باهرة سبقته ، بل هي التي مكنت له الظهور . ولولا التفوق في هذه المجالات ما كان سيكون هناك تفوق في الجانب المتحدث عنه . لقد عقب الناصري بعد أن وصف الجيش الأوربي وما أحرزه من انتصارات بقوله : «فبمثل هذا الضبط كان له الاستيلاء والظهور»[2] ، فأرجع

---

(١) انظر مطلب : إصلاح الجيش في مبحث : مداخل الإصلاح بالمغرب ، ص : ٤٨ إلخ .

(٢) الاستقصا : الناصري : ج ٩/ ص ٩٦ .

الانتصار إلى الضبط وإحكام دفة تسيير الجيش عندهم ، وحتى هذا العمل وقع من غير حسابات سياسية وتوقعات استعمارية وبذهنية قديمة .

لقد أرادت الإصلاحية المغربية «كشف الغمة» و«قمع الكفرة» كمقاصد مر معنا التصريح بها في العناوين المنحوتة من باب واحد ومن مشكاة واحدة . إنه هَمّ التفوق وقوة الاصطدام معه ،كما قال د .عبد المجيد الصغير : «بفعل الاصطدام العسكري ، صار الغرب في وعي الإصلاحية المغربية مختزلًا في التفوق العسكري المنظم ، أما نحن فلم نتمكن من كسر شوكته لأننا ببساطة لا نملك ذلك التفوق»[1] .

وإذا كان التركيز على إصلاح الجيش طبيعيًا بفعل الصدمة القوية التي أحدثتها واقعتا إيسلي وتطوان في نفوس عامة الناس وكذا النخبة المثقفة وأولو الأمر الذين عاشوا ردحًا من الزمان على فضل الانتصار العظيم على الغرب في معركة وادي المخازن . وبقيت الأطماع على المغرب تعود خاسئة مهزومة بفعل ما أوقعته نتيجة المعركة على الخصم مما يؤشر على أن الاستمرار في هذا الطريق ضلال وغبن . ولكن ما إن سقط سقطتين متتاليتين حتى فتح باب إن لم نقل أبواب وتشجعت الدول الاستعمارية على المغرب .

وهنا يمكننا فهم الاتجاه إلى إصلاح الجيش والذي يعتبر مطلبًا للرأي العام عززته وأيدته دلائل الهزائم ، يقول د .عابد الجابري : «تجدر الإشارة أولًا وقبل كل شيء إلى أنه على الرغم من احتكاك المغرب بأوربا الحديثة عسكريًا وتجاريًا وديبلوماسيًا منذ القرن السادس عشر ، فإن القائمين على أمور المغرب سواء منهم المخزن أو العلماء لم يشعروا بالحاجة إلى الاقتباس من أوربا ولا إلى التحديث إلا بعد هزيمة المغرب في واقعة إيسلي ١٨٤٤ ، ذلك أنه ابتداء من تاريخ هذه الهزيمة ،

(١) في البدء كانت السياسة : عبد المجيد الصغير : ص ١١٣ .

ويسبب منها ، بدأت ترتفع داخل المجال السياسي التقليدي أصوات تطالب بالإصلاح ، وكان أول ما ركزت عليه هذه الأصوات هو إصلاح الجيش»[(١)] .

وحتى الإصلاح التعليمي الذي اتخذ شكل البعثات والسفارات إلى دول الغرب ، كان الهدف منه تقوية النظام المغربي في الجانب العسكري ، وكأن الدول الغربية التي استقبلت هؤلاء الطلاب من السذاجة والحمق بحيث تمكن الدول التي تحاربها وتستعمرها من وسائل إلحاق الهزيمة بها وطردها ومنافستها .

إن كل دولة تريد التفوق واحتكاره ، وليست مستعدة إلى تمكين الغير من الوصول إلى سر الصناعة العسكرية والنجاح فيها ، وإنما تهدر وقت المغرب وماله وجهد أبنائه وتعمل على إلهائه وتعليقه بوهم التفوق تضييعًا لفرصة الإصلاح عليه أجيالًا وعقودًا ، وتائها ضالًا عن الطريق الحقيقية المؤدية إلى التفوق ، وتجعله تابعًا لها وسوقًا رائجة لبضاعته فقط . وأما غير ذلك فإن اقتضى الأمر التدخل بشكل سافر لإجهاض أي إصلاح حقيقي وتفوق بارز فلن تعدم سبيلًا وإن بحجج واهية لتبرير العدوان .

ولا يغيبن عن البال تحالف الدول الاستعمارية ــ في هذه الفترة بالذات التي يعيش فيها المغرب محنته ــ ضد مصر التي امتلكت ناصية التفوق العسكري ، وتدخلت بكل صفاقة لإجهاض تجربة محمد علي الرائدة . وما زالت الحكاية تتكرر بصور متنوعة[(٢)] ، وصدق الله العظيم إذ قال : ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [التوبة:١٢٦] ، ﴿قُلْ سِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا﴾ [النمل:٩٦] ، ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام:٨٠] .

---

(١) المغرب المعاصر : عابد الجابري : ص ١١٦

(٢) انظر تجربة محمد علي عند ذ . منير شفيق في كتاب : «دروس في التغيير والنهوض : تجربة محمد علي الكبير» ، وهو نفس واقع اليوم مع العراق .

نعم ، كانت هناك لفتات في مجال الإصلاح السياسي ، ولكنها لم تكن هي المعول عليه في شعورهم ، وفي حجم كتابتهم عنها . وإنما ذكرت تبعًا وخدمة للمجال العسكري .

ومع كل هذا لا يفوتنا الاستفادة مما أثر عنهم في باب الإصلاح السياسي حتى لا نغمط الناس حقهم ، ونقدر ما كتبوه بوقتهم لا بزماننا ، فللزمن دور في اتضاح الرؤية .

*****

المطلب الثالث
معارضة الدول الغربية للإصلاح

ومن الأسباب الخارجية لفشل الإصلاحات المغربية عامة والإصلاح السياسي موضوع بحثنا، اتفاق الدول الأوربية على عرقلة أي إصلاح حقيقي. إنها الدول الأوربية مجتمعة وليست فرنسا التي كانت وراء سعي حثيث لعرقلة أي تقدم في هذا المسار. وهذا ظاهر في نماذج متعددة ووقائع تاريخية نذكر منها:

أ ـ لقد استنجد المغرب بالدول الأوربية من عسف فرنسا وظلمها، وأصر على عقد مؤتمر دولي لدراسة الحالة المغربية، بل كان ذلك بإيعاز من ألمانيا التي أظهرت وقوفها إلى جانبه، وفي مؤتمر الجزيرة الخضراء اتفقوا على حسابه بعد تسوية مصالحهم. وعن موقفها المفاجئ نقرأ ما جاء في رسالة أحمد بن محمد الطريس الذي كان ينوب عن أبيه والتي وجهها لوزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان: «فيومه ورد علينا لدار النيابة باشدور الألمان، الدكتور روزن (Rozen) وأخبرنا على لسان دولته بأن من المصلحة للحضرة الشريفة أن توافق على ما قرره المؤتمر بالخزيرات، وأنه لا يناسبه الآن تبديل شيء مما قرر الدول»[١].

لقد اتفق الأوربيون على إعاقة كل نهضة كما ورد مصرحًا به لدى (مياج) حين اعترف بأن الأوربيين ظلوا طيلة القرن التاسع عشر يعارضون كل إصلاح حقيقي هادف للنهوض بالشعب المغربي[٢].

---

(١) انظر نص الرسالة: مجلس الأعيان: علال الخديمي: ص ٢٩٢ مساهمة في ندوة: الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر.

(٢) J .L .Miége, le Maroc et l'europel ١٨٣٠ ــ ١٨٩٤ . Paris ١٩٦٢, T .III .p٣٠ ١٢٩٠. . نقلًا عن: مجلس الأعيان: الخديمي: ص ٢٩٢.

ب ـ تعزيز الفرقة الداخلية و إشغال المغرب بنفسه عن طريق إذكاء الفتن والاضطرابات والقلاقل والوقوف إلى جانب التي تعمل لحسابه بإرادة أو بانعدامها .

لقد عززت الزعامات القبلية وبدأت في تمتين الصلات معها بهدف تصديع الجبهة الداخلية ، وتفريخ المحاورين ، وإشغال المخزن المغربي بهذه الفتن من أجل الحفاظ على وحدته الترابية وقراره السياسي الموحد .

ففي الجنوب عززت فرنسا وبريطانيا علاقتها مع بيروك التكني الذي تواطأ معهما ، فبلغ الخبر إلى السلطان ، وحلفه على المصحف على أن لا يعود لمثل هذا العمل ، فأظهر التوبة . وتألف السلطان قلبه بإعفائه من الإعطاء على السلع التي ترده بالصويرة ،ثم نقض عهده بعد أن وقع مع ماكينـزي ممثل الشركة الانجليزية المسماة «شركة شمال غرب إفريقيا» حق احتكار التبادل التجاري في منطقة نفوذ محمد بيروك عبر رأس جوبي (طرفاية) وذلك في أبريل ١٨٧٩م(١) .

و في الشمال عززت فرنسا علاقتها مع الجيلالي بن ادريس الزرهوني الملقب ب «بو حمارة» .

ولم يعد في طي النكرات قيام الدول الأوربية مجتمعة أو منفردة بإنهاك المغرب وإتعاب سيره في طريق الإصلاح بكل سبيل ، يقول الخديمي : «إن الأوضاع الداخلية استمرت في التدهور بفعل التدخل الأوربي السافر في الشؤون الداخلية ، وأن الأوربيين لم يساعدوا المغرب وإنما اتفقوا على حسابه ، ومعنى ذلك أن الظروف الموضوعية لم تكن مهيأة للإصلاح في المغرب لا داخليًا ولا خارجيًا»(٢) .

---

(١) انظر : سياسة الإصلاح في القبائل الهامشية : نموذج سوس الأقصى : علي المحمدي : ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ . مساهمة في كتاب : الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر . وانظر رسالة السلطان في إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس «عبد الرحمان بن زيدان : ج١/ ص ٣٨١ .

(٢) مجلس الأعيان : الخديمي : ص ٢٩٢ ، مساهمة في كتاب : الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر .

وكان المقصود من الإمعان في توسيع دائرة الفتن والقلاقل من طرف الدول الغربية ؛ عن طريق تشجيع الخوارج وأصحاب الطموحات الشخصية ؛ وتهريب الأسلحة وتسريبها وتعميمها ؛ وتشجيع الثورات ، هو :

إنهاك ملكية المغرب والاستفادة منها من جميع الأطراف بطريقة غير مباشرة لحاجة كل الأطراف إلى تقوية صفها وتمتين مواقعها .

خلق جو عدم الاستقرار والأمن ؛ والإبقاء على الفوضى ، التي تعد جميعها عدو الإصلاح الأول ، والدافع إلى عدم التفكير فيه أصلًا .

إمكانية فرض منظورها ورؤيتها (الإصلاحية) على المغرب في مثل هذه الأوضاع ، نظرًا للضعف الحاصل عند جميع الأطراف .

وبمثل هذه المقاصد والغايات أمكن أن يتحقق لها نصيب لا ينكر في تجاوز بعض المطالب الإصلاحية الحقيقية أو عرقلتها إذا تبين فيها مصادمتها لمصالحها في المغرب .

إن أي إصلاح مهما علا أمره وكان ناضجًا في أي مجال من مجالات الحياة : ثقافية ، فكرية ، سياسية ، تعليمية ... إلخ ، لن يعرف طريقه إلى الواقع فضلًا عن أن يعانق النجاح إذا كانت الأوضاع الداخلية مضطربة لا تعرف استقرارًا ولا تنعم بهدوء ، لأن التفكير عند تغير الأحوال ساعتها عند الناس لا يكون معلقًا بإصلاح أحوالها وإنما يتعلق بإبقاء أرواحها ، فتكون غريزة البقاء مرتبة عند العقلاء وغيرهم على غيرها من الأعمال .

ويظهر عند وجود الظروف المضطربة العملاء وأعوان الأعداء . . يستثمرون الفرصة رغبة في لعاعة من الدنيا تقذف لهم على حساب وطنهم وأمتهم .

هذه الأوضاع غير المستقرة هي التي جعلت الإصلاحات العزيزية التي لم تنعم بأجواء الاستقرار للدخول إلى مختبر التجربة لمعرفة نجاعتها وصلاحها أو ما هي

بحاجة إلى التكميل والتعزيز .

وإن أي حركة إصلاحية تلتفت إلى نفسها وتهتم بذاتها وأحوال بلدها الداخلية ، حركة راسبة لأن الاعتبار الخارجي لم يدخل في الاعتبار ، فالنجاح رهين بأن تكون مسنودة من الخارج بعدم التشويش كوجه بارز للمساعدة .

كان سلاطين المغرب وبخاصة المولى الحسن الأول ماضٍ في طريق الإصلاح بكل جد وعزم وإصرار ، وكان يجيب على الضغوط الأجنبية التي تصر على ضرورة إدخالها أنه لا يعارض الإصلاح في حقيقة وجوهره ، وإنما ينبع التحفظ عنده من سير الإصلاح مع السيادة وإلا فلا معنى له في غيبتها ، وكثيرا ما كان يعقب على الاقتراحات الأجنبية علية بالقول : «إن الحكومة المغربية مقتنعة بضرورة إدخال التنظيمات العصرية للمغرب ، ولكنها مقتنعة ـ أيضًا ـ بأنه يجب أن تكون اليد المتصرفة والمنظمة لهذه الإصلاحات هي اليد المغربية» [١] .

صحيح أن الحركة الإصلاحية بالمغرب لم تكن وليدة نماء طبيعي أو معاناة ووعي بالمشاكل ، وإنما هي مملاة بقوة في إطار حركة استعمارية عاش عليها المناخ الدولي في القرن التاسع عشر والعشرين ، حيث أضحت العلاقة مع دول العالم المتخلف وبخاصة الدول الإسلامية ــ التي تزخر بالمواد الأولية لحركة التفوق التقني والاقتصادي ـ تعرف توجهًا آخر ، تمثل أساسًا في إحكام السيطرة والعمل على إخضاعه وإن بقوة الحديد والنار . ومع ذلك كانت دعوات إصلاحية وتلمس لطريقها وإن بخطوات بطيئة .

وبما أن المغرب بوابة أفريقيا كاملة ، وهو الوحيد الذي استعصى على التغلغل الاستعماري منذ قيام الحروب الصليبية ؛ و يمتاز بأهمية استراتيجية في الخريطة

---

(١) تاريخ المغرب : محمد بن عبد السلام بن عبود : ج ٢/ ص ١٠٠ ــ١٠١ ، نقلا عن مظاهر يقظة المغرب : المنوني : ج ٢ / ص ١٤٢ .

العالمية ، ومن احتله فقد أمسك بموقع إستراتيجي متميز ؛ فهو قنطرة القارات ونقطة العبور ، الشيء الذي جعل الأوربيين ينازعون بعضهم البعض عليه ، ولم يسلموا لأي جهة أو دولة منهم أن تنفرد به دونهم ، فتم الاتفاق على إبقاء الموقع امتيازًا للجميع بم عرف بالاتفاق على جعل مدينة طنجة مدينة دولية .

لقد كانت الضغوط المتواصلة من أجل الإصلاح هدفها استنزاف خيرات المغرب وامتصاص الأزمات الأوربية بتصديرها وتصريفها إلى الدول الافريقية ودول العالم العربي على وجه الخصوص ؛ ومن بينهم المغرب .

إن الحركة الإصلاحية الغربية بمشاريعها المتنافسة على المغرب ، حيث كان التسابق على أشده على المخزن المغربي من خلال فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وألمانيا ، كل دولة تقدم مشروعها وتزاحم به غيرها . ولئن كان المغرب قد لبى جزءًا من هذه الإصلاحات فبوعي منه أن تكافؤ القوى منعدمة ، والدفاع عن السيادة لا يتم والحالة هذه إلا باستثمار هذه الهوس الاستعماري عليه .

ونحن على وعي بأن حقيقة الإصلاحات الاقتصادية كانت سياسية بالدرجة الأولى . وكان الغرض منها تطويع النظام والتدخل في شؤونه الداخلية ونظمه التي يسير عليها .

إن المشاريع الإصلاحية الاقتصادية كان عمقها سياسيًا ، يرتبط بمنظومة استعمارية . فالحاجات الاقتصادية والنفوذ والتغلغل الاقتصادي كان دوره تيسير عملية التمكين للقرار السياسي ، ولم يكن القصد منه الدفع بحركة الاقتصاد الأوربي المتطور ، وإن كان لا ينكر استفادة الاقتصاد من السياسة أو العكس . وتفسير ما ذكر هو حاجة المغرب إلى الأدوية والأغذية وطرد الأوبئة والمجاعات التي تضرب في عمق النمو الديمغرافي بالقضاء على الرصيد البشري ؛ والتخلف المدقع والشديد ، بينما الدعوة الأوربية بإدخال المغرب للإصلاح تتمثل مفرداته في

إصلاح الطرقات والموانئ البريد . . بما يبين السير في طريق عرقلة الإصلاحات المحلية الهادفة إلى تلبية الحاجات الحالّة .

فهذه المشاريع الإصلاحية الأوربية ــ على الرغم من أهميتها ــ لا تشكل إصلاحات ضرورية وأولويات أكيدة في سلم الإصلاح السياسي الهادف إلى إشاعة الأمن والاستقرار ؛ وإيقاف التدهور والنزيف .

إن الدول الاستعمارية ومنها فرنسا لم ترد من المغرب إصلاحًا بالمعنى الحقيقي والجيد ، وإنما أرادت إصلاحًا سياسيًا يشرف عليه مسؤولون ينفذون ما يطلب منهم من غير اعتراض أو امتناع ؛ يريدون إميل لحود وقرضاي ، وبعبارة ذلك العهد : يريدون مثل الباي في تونس . ولذلك حذرت النخبة المغربية من هذا المنزلق الخطير كما ورد رسالة السيد عبد الله بن سعيد السلاوي إلى الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني[(١)] .

إنهم يريدون التبعية السياسية المطلقة لهم كما صرحوا هم بأنفسهم . ففي ١٩ من ينار ١٩٠٥ صرح جورس(Jaures) في البرلمان بالقول : «عندما تطالب حكومة مثل فرنسا وحدها أمام السلطان هكذا بهذه الاحتكارات المالية والبنكية والنقدية والتجارية والقادة العسكرية ، فهي في الحقيقة تطلب من سلطان المغرب أن يقوم ببساطة بالدور الذي يقوم به الباي في تونس»[(٢)] .

وبناء عليه لم تكن الدول الغربية وبخاصة فرنسا التي ضغطت بقوة على المغرب تهتم بتحسين القوانين أو الوقوف في وجه العادات التي تقف دون تيسير الإصلاح ، أو حتى تغيير المؤولين ، بقدر ما كانت همتها منصبة على الحصول على منابع الثروة

---

(١) انظر رسالته المطولة عند : محمد المنوني : مظاهر يقظة المغرب : ج ٢ / ص ٣١٨ ــ ٣١٩ ــ ٣٢٠ ــ ٣٢١ .

(٢) C .A .Julien; ١٩٧٦;p .٦٣ .

المغربية الغزيرة المغرية ، وللمغاربة كامل النظر ـ من غير مزاحمة ـ في حياتهم الخاصة إذا لم يقفوا في وجه هذا الهدف .

ونستطيع الوقوف على هذه المقاصد ـ من خلال ما أعلنوا عنه في برلمانهم ـ والمتمثلة في الآتي :

* خدمة مصلحة فرنسا أولًا .

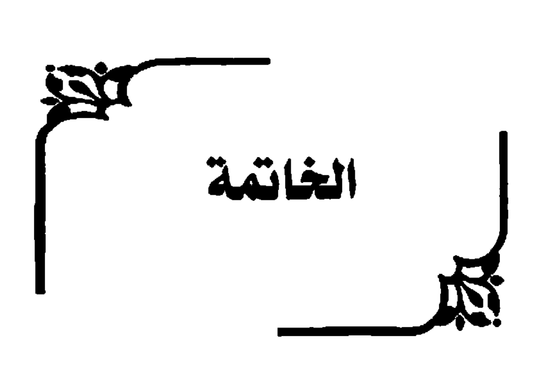
* ضمان الأمن وتحقيقه لفرنسا .

* الاستفادة من منابع ثروة المغرب .

هذه الأهداف تعتبر عند فرنسا إرادة ثابتة وقياما بالواجب الوطني الاستعماري . ففي ١٠ دجنبر ١٩٠٤ يقر وزير خارجية فرنسا (يلكاس) أمام البرلمان ويعترف بما يلي : «غرضنا الآن أن نقنع المغرب بأننا نريد ، إرادة ثابتة ، أن نقوم بواجبنا ، وهو أن نخدم مصلحتنا بخدمتنا لمصلحة المغرب ، وأن نصل إلى ما يحقق سلامتنا بضمان الأمن والنظام في المغرب ، وأن نستفيد ونتقدم بتسهيلنا للمغرب وسائل الاستفادة من منابع ثروته الغزيرة »[١] .

*****

(١) مذكرات حياة وجهاد : محمد حسن الوزاني : ج١ / ص ٣١ .



الخاتمة

الخاتمة

بعد أن توقفنا عند الإصلاح في المغرب مفهومه ومداخله وسياقاته الداخلية والخارجية، ومشاريع الإصلاح السياسي تحليلًا وتقويمًا ونقدًا، وأسباب تعثرها. يجدر بي بعد الانتهاء أن أسجل الخلاصات التي انتهيت إليها بخصوص موضوع الأطروحة في الفترة المحددة.

أ ـ الخلاصات:

* إن أسباب نجاح الإصلاح عدم الخوف والارتيات من القاعدة الصلبة القوية، والسواعد المترامية العدد، المتنوعة المؤهلات.

إن هذا الشعب الذي أنجز ملاحم بطولية في الميدان العسكري، وحقق الاستقلال وحافظ على وحدة الوطن، قادر بكل تأكيد على صناعة أضعاف ذلك في المجال السياسي وغيره من المجالات.

و لا تزال الدول المتقدمة بخير بسبب تقديرها لقوة الرأي العام والجماهير الكاثرة، تهابها وتحترمها وتقدرها، وتعمل على تحقيق أحلامها وأمانيها. وأما الحسابات الضيقة التي تقف في وجه السياسي أو المفكر أو العالم فيتخلى عن مشروع أمته ويتنازل عن مبادئه، فلن تكون بالمرة حائلًا أمام إرادة الشعوب وأحلامها وأمانيها. وتلك معادلة بحاجة إلى إدخالها في الاعتبار.

لقد نجحت الدول في تحقيق مشاريعها الإصلاحية أو جزء كبير منها عندما اقتنعت بقوة الشعب وقدرات الأمة على إنجاح مشاريعها. نجحت الفيتنام وتونس والجزائر وجنوب إفريقيا وإيران ومصر والغرب... في استرجاع الاستقلال كهدف إصلاحي بدأت به، وتحقق لها ما أرادت. ثم وقعت الغفلة على هذه القوة الإصلاحية المجتمعية، فلم يلتفت إليها لإشراكها في الميادين الباقية لتحريرها كما

حررت البلاد .

إن الشعوب التي شاركت في الإصلاح الذي التحمت فيه مع أصحاب الفكر والنظر والسياسة وشؤون الحكم قد حققت المتوقع وغيره . فلما استفرد البعض بالحكم وبالقرار السياسي وأبعدوا هذه القوة بسبب أو بآخر ، فإنهم عملوا على تجريد أنفسهم من قوة لا تغلب ، لأن التي قدرت على أن تحقق الغلبة والنصر على عدو قاهر ، قادرة على أن تغلب الأخ الصديق الضعيف والمتعالي .

* إن المفكرين وأصحاب الرأي في الأمة ينبغي لهم وجوبًا عينيًا عدم ترك ميدان تفوقهم ، في التنظير والتصويب والنقد والإبداع ، لأنه حينما اشتغلوا بمجال الإصلاح السياسي وانخرطوا فيه ، أخذ من أوقاتهم وعقولهم وقلوبهم ، فأخذوا منها(السياسة) وأخذت منهم . وربما ساير بعضهم الواقع العصي أمامه ، فانحاز إلى جانب الاستفادة من الغنيمة وترك النحت في صخرة الإصلاح العاتية . فأصبحوا جزءًا من العلل الواجب علاجها ، وخيل إليهم وإلى غيرهم أنهم مصلحون وسعاة في ذلك . فلم يعد نظرهم شاملًا من خارج ضغط الجواب اليومي . وإنما غشيهم مجال السياسة فمنعهم من الرؤية المستبصرة لمكامن الخلل المانعة من التقدم ، ومفاصل القوة المؤدية إلى طريق الإصلاح .

وهنا ينبغي العمل على تقوية الفكر وتعزيز الثقافة وفهم تاريخ الإصلاح وجذوره للمساعدة في الإصلاح السياسي الراشد كي يتجنب العثرات ويأمن إعادة إنتاج التجارب الفاشلة . وحتى لا يصبح الفكر والعلم خادمًا للسياسة ، وبعبارة صحيحة حتى لا يصير متملقًا لمنافعها باحثًا عنها وابنًا مطيعا لها . مع أنه هو السيد والموجه والناصح والمسدد . ولقد ثبت في تاريخ الإصلاح السياسي إجهاض المشاريع التي بدأت تتبلور وتثبت جذورها من طرف أبنائها والعاملين لها قبل أعدائها .

* إن الإرادة المتجهة لإصلاح ما سبق يتعين و يستلزم فهم التعثر الذي لا زلنا نعيشه إلى اليوم في الميدان السياسي . لليقين بأن سلبيات ما حصل بالأمس حصاد ما نعيشه اليوم .

والتغيير والإصلاح الحقيقي هو الثمرة التي ستينع في الغد إذا اجتهد في إدراك السنن ؛ وتم العمل على إزالة الموانع ؛ ووفرت الشروط والظروف . قد لا ندرك نحن اليوم ثمار عملنا السياسي ، لأن سنن التاريخ علمت الأجيال انتظار الثمرات وليس التعجل في معرفتها والاستفادة منها .

* إن مما أفشل مشاريعنا الإصلاحية السياسية ، أننا ركزنا على النسخ ، ولم نركز ـ بعد عملية النسخ التي لا بد منها في مرحلة الولادة والمخاض ـ على الخلق والإبداع .

إننا لما ننتقل بعد إلى نقد تجربتنا السياسية والتجربة السياسية الغربية برمتها ، للخروج بتجربة قد لا تكون بالضرورة نسخة منها من غير تعال أو غرور ، فلكل شعب تراثه وخصوصياته وتراكماته التي لا يمكن بحال تجاوزها ، خصوصًا وأنها تمثل النسيج الاجتماعي الذي سوف يتعامل معها قابلًا إياها ، أو نافرًا منها محاربًا لها .

إن مكتسبات الإنسانية لن تتضرر قطعًا إذا أضفنا إليها مكتسبًا آخر من مكتسباتنا وإبداعنا ، ليس محبة في الإبداع والإتيان بالجديد ، ولكن شرط النجاح والاستمرار قوة الإبداع والخلق . وفي ذات الوقت نستفيد من كسب الأمم والحضارات في هذا المجال .

ولا نزال نصاب بالصدمات والفشل بسبب الاقتناع بالقديم الذي توفي ولم يعد صالحًا ، أو الجديد في الغرب الذي لا يصلح لنا دواء . إن تشريح مجتمعنا هو الكفيل ببيان المشروع الأليق .

إننا في مرحلة نحاكي ونقلد، لما نجتهد بعد ونبدع ونبتكر. والمحاكاة والتقليد في أحسن أحوالها عمل من لا عقل له، أو من هو عاجز، إنه عمل من لا يدري ماذا يفعل؟

* لقد حصل في المغرب تغييرات اجتماعية واقتصادية وفكرية وثقافية، يعود القدم المعلى والنصيب الأوفر إلى التغيير الحاصل في المجال السياسي، وإن النهضة والإصلاح والتقدم والرقي قد أصبح مرتبطًا اليوم بالمجال السياسي، فهو مدخلها وباب ولوجها. وهو (المجال السياسي) و إن كان عندي دون المجال الفكري والثقافي في متانة البناء ورشد الإصلاح وقوة الحضور، إلا أن الملاحظ هو أنه أصبح محكومًا بثقافة خاصة وأفكار محددة، فلذلك نجد أنه ينطلق من فكر وثقافة مؤطرة له، ودافعة إلى ما نعرف من إصلاح أو إفساد، أو نهضة، أو ركود، ورخاء أو عسر فلهذا السبب أصبح المجال السياسي يقوم بدور لا ينكر إيجابًا أو سلبًا أو بينهما.

* إن الإصلاح في المغرب في القرن التاسع عشر والعشرين (أي في الفترة المحددة) لم تكن له مخاصمة مع تراثه، ولا مع الكسب الإنساني في ميدان النفع العام مما هو موجود اليوم. وإن كان ثمة حذر في السابق ففيما ينبغي قبوله والأخذ به؛ وما ينبغي رفضه ومحاربته. وهي إرادة العقلاء في القبول والرفض. فلم نعدم أصالة ولم نفتقد تجديدًا وحداثة تقبل الإنتاج الإنساني للغرب ما دام يحقق المصلحة التي هي شرع الله وحكمه.

هذا المنهج هو ما سار عليه العلماء والمفكرون في الإسلام، فنشطت الترجمة في أيام قوة الدولة الإسلامية(العباسين)، تغذي ثقافتها بثقافة الغير، ولم يكن اعتراض على العلم والفكر والثقافة. وإن الحديث عن العقل والنقل قد طرح في إطار بيان حدود الاستفادة من الآخر ممن لا ينتمي لدار الإسلام. وتوصلوا إلى أن العقل الصريح موافق للشرع الصحيح. ولقد كان ابن رشد واضحًا حين قرر أن

الحكمة لا تخالف الشرع ، وأصر على أن الحكمة أخت الشريعة ، فكتب «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» ، وكتب ابن تيمية : «موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول» .

ورواد الإصلاح في المغرب في هذه الفترة (القرنين التاسع عشر والعشرين) قد سافروا إلى الغرب للتعلم وأخذ المعرفة ، وعملوا ببعض تنظيماتهم السياسية ، ورفعوا أي حرج يمكن أن يتوجه في هذا الصدد . كان منهجهم أن الغلو مذموم والإفراط مثله و التثاقف بين الأمم والحضارات سنة .

* اهتمام العلماء بالسياسة وأحوالها . ولم يقتصر الحال على الاهتمام فقط ، بل تجاوزوه إلى الممارسة والتمهر فيها والتفوق في معرفتها والحنكة في ممارستها . إن لهم معرفة جيدة وممارسة رفيعة كما شهد الغرب لهم بذلك . لقد قيل عن أعضاء مجلس الأعيان : «يظهر أن كل الأعيان الذين استدعوا على أساس اثنين لكل مدينة ، كان لهم نفس الاهتمام السياسي ، وهذا الاختيار ، يبين بأن أيدي ماهرة ساهمت في تهيء هذا الإجراء» .

لقد قام العلماء بمهمة الإصلاح السياسي فأثمر ذلك ما يلي :

أ ـ قيامهم بأمرها وشأنها ، وفي هذا رد على الغلاة الذين يتكلمون باسم الدين يحاربون العمل السياسي ، ورد على المتحاملين الذين ينكرون أن يكون للدين حظ في المجال السياسي .

ب ـ فرض مطالبهم وإصلاحاتهم ومشاريعهم السياسية والدفاع عنها .

ج ـ حضور المرجعية الإسلامية بكل قوة ، وعدم وجود منافس ومزاحم لها من المرجعيات الأخرى التي ظهرت متأخرة .

ب ـ آفاق البحث :

ومما لا يزال بحاجة إلى البحث فيه ودراسته ، ولا تزال الحاجة داعية وشديدة إلى التنقيب وتطوير البحث العلمي فيه ، مواضيع عديدة نذكر التي توصلنا إليها ما يلي :

الفكر السياسي المغربي ومقومات النهوض .

مقاربة نقدية في الرؤية والتداعيات .

مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب

قراءة تحليلية نقدية في الأسباب والأبعاد .

أطروحات الإصلاح السياسي في المغرب

قراءة فقهية أصولية .

خصوصًا إذا استحضرنا أعضاء مجلس الأعيان ومن سبقهم من النخبة التي كانت أصولها الفكرية دينية بحتة ، وكان أساس تكوينها الثقافة الإسلامية التي منها ينطلقون في النظر والاجتهاد . إن الوقوف على الطروحات الاجتهادية في المجال السياسي ، ببيان جوانب الخلل وعناصر التفوق فيها ، انطلاقًا من القواعد الفقهية والأصولية بصفة خاصة ، والتي كانت منطلق هذه الاجتهادات يطرح التساؤل : هل كانت مستوعبة لمكونات الحياة وما تتطلبه على وجه لا يقبل التأخير؟ وهل حصل تجديد لهذه الأدوات الاجتهادية وكان الوعي حاصلًا بها؟ وهل استجابت اجتهادات المرحلة فاتجهت إلى الأسئلة الكبرى للأمة بميزان الأولويات والموازنات؟

الفكر السياسي الإسلامي بالمغرب : مظاهر التجديد والجمود .

إذ بقدر ما ظهرت منارات تجديدية رائدة ، فقد رافق التجديد جمود وتقليد وغلو فيها ، مما كان له التأثير في الصيرورة السياسية .

الفكر السياسي المغربي بين الهوية والاغتراب .

ويقصد من هذا البحث تحديد زمن الاغتراب الفكري في المجال السياسي ، والتصدعات التي أحدثها ، وشدة الحاجة إليه من عدمه ، ودوافع اختيار منظومة

أخرى عند جيل آخر من الممارسين للعمل السياسي . . .وغيرها من مفردات هذا العنوان .

وأخيرًا مشروع الحركة الإسلامية ، هل هو مشروع واعٍ أم العكس هو الحاصل؟ وهل المرجعية التي يرفعونها شعارًا واضحة المعالم ومدونة ؛ أم هناك ممارسة سياسية ميكيافيلية؟ وما هي الإضافات النوعية التي أضافها حضورهم؟ وهل يستجيب حضور الحركة الإسلامية سياسيًا للتحديات المحلية والدولية؟ وهل لا تزال متمسكة بطرحها الحضاري الشامل للأمة ومناحي حياتها ، أم أن القضية لا تعدو أن تكون شعارًا لم تنهض بأعبائه وتعمل على تنزيله على الواقع؟ وما السبيل المتبع من أجل تحقيقه؟ ما هي مفردات هذا الإصلاح؟ وأين تتجلى عناصر التفوق ومظاهر الخلل والإعاقة؟ إلى جملة أخرى من التحديات التي ينبغي معالجتها .

إن هذه المقترحات التي أرى أنها تفتح آفاقًا منسية والواجب يتحتم كشف اللثام عن جزئياتها ، إنما هو في إطار الفترة الزمنية التي حددت سابقًا ، وهي القرنين التاسع عشر والعشرين . والحمد لله رب العالمين .

*****

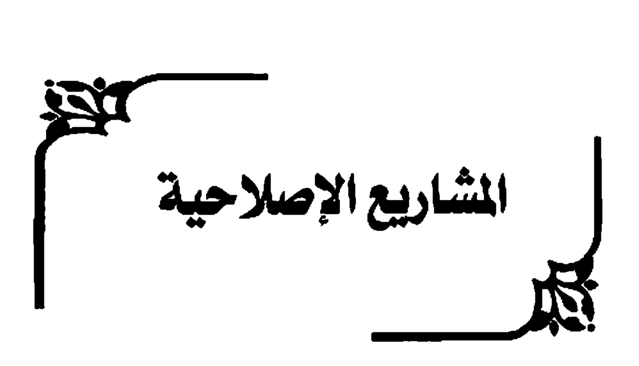


الملحق الأول
مشروع عبد الله بنسعيد السلوي

الملحق الثاني
مشروع الحاج علي زنيبر

الملحق الثالث
مشروع الشيخ عبد الكريم مراد

الملحق الرابع
مشروع جماعة لسان المغرب



المشاريع الإصلاحية

المشروع الإصلاحي للقائد عبد الله بنسعيد السلوي

الحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله .

وبعد : فهذا ما ظهر لكاتبه فيما شرح الله له صدر مولانا أمير المؤمنين ، المحفوف بعناية رب العالمين ، من مصالح رعيته السعيدة ، أبد الله نصره ، وأعلى في الخافقين ذكره ، ووفق لما يزان إليه أمره .

الفصل الأول

إنه يمكن تلافي حق الإيالة الشريفة بدوام العدل والاستقامة ، وعقد السلم مع جميع الأجانب لأمد كافٍ ، والأخذ بالاستعداد من جديد على منوال يأتي بيانه :

إن المعارف لدينا أسرع رجوعًا وأجدر عرفانا بجميع أنواعها في أقرب زمان وأسرع مدة ، لأنها منا أخذت ، وإلينا تعود أشوق ما يكون ، لكن مع اطمئنان في السياسة ، وعدل في السياسية ، وإشعارها بمستقبلها مع الأجانب ، وتوفير الجبايات ، لافتقار الاستعداد الجديد إلى مدخول له بال ، به صلاح تلك الحال ، بعون الله .

إن الأسباب المعينة بفضل الله كثيرة ، منها حسن التربية ، وضعف العوائد ، وجودة الصادرات بأنواعها الثلاثة : الحيوان والنباتات والمعادن ، وكثرتها وقلة الخارج بنسبة دخل الدولة ، حفظها الله .

وإن رابطة الإسلام - أعلا الله مناره - من أقوى الروابط وأعلا الأسباب وأمتن الحصون على منع سواها من النفوذ في سياستها وحجرها للغير عن سومها بسوء ، وكلما زادت قوة علت سطوتها ، وارتقى نفوذها ، وما بالعهد من قدم ، انظر دولة مولاي محمد بن عبد الله قدس الله روحه .

في اختيار أناس ذوي مروءة ودين متين ، وأمانة نفوس وسلامة صدور ، وشجاعة قلوب ، قصاراهم رفع الدين وأهله ، غافلين نفع أنفسهم وعن جاههم ، بقصد القيام بالوظائف التي يحدث تجديدها ، أو تجعلهم إعانة لذوي الأعمال المكلفين حينه ، مع إعطائهم الكفاية ، وتوعدهم على الجناية بالعقوبة ، وإن طرأ عارض بدلوا .

وإحداث مدارس لتعليم مهمات جديدة يتوقف نفوذ النجاح عليها وعلى معرفتها ، وذلك من الاستعدادات المأمور بها .

الفصل الثاني

عامل كل إيالة يدفع له كناش لضبط كيفية تصرفه ، مشتملا على ما يأتي في أموره وما يذر ، التي من جملتها ما دفعه كل واحد من الرعية ، معلمًا عليها بخطه أو طابعه في ورقة من كناش مقتطع .

الفصل الثالث

يكون بكل بلدة مجلس مؤلف من أهل العلم والمروءة ، والجد والديانة والمعرفة ، بقصد النظر في مصالح البلد كالأوقاف والأسعار وغيرها ، ويرجع إليه كذلك فيما عسى يصدر من العامل لرعيته ، سواء عامل البلدة أو غيرها من العمال المجاورين لها ، وإذا أثبت عنده جور العامل على الرعية بعد البحث التام ، يكتب له فيه ، فإن أنصف فذاك ، وإلا فيطلع به شريف علم مولانا المنصور .

الفصل الرابع

انتخاب أماثل الناس وأفاضلهم المجربين للأمور ، الذين تطمئن بهم النفس للقيام بهذا الوظيف ، ويعين لهم من الأجور ما يكفيهم الكفاية التامة ، ويقوم برفاهيتهم على ما ينبغي ، لينقطع تشوفهم لمد اليد مطلقًا ، وكذلك يرتب لجميع

خدام الحضرة وكبرائها الراتب المعتبر الكافي .

الفصل الخامس

تحد إيالة كل عامل ، ويحصى جميع ما اشتملت عليها من الأراضي والأبنية والجنان وما في معناها ، بفلاحين وتاجرين و عدلين من الحاضرة ، وأربعة من مهرة تلك الإيالة ، بمحضر عاملها أو نائبه ، و يتخذ لذلك كناشًا يشتمل على جميع تلك الأراضي بحدودها وكيلها ، ليكون العطاء على نسبة مقاديرها في الأرض البيضاء ، وعلى نسبة ما تساويه الغلة في ذات الأشجار .

الفصل السادس

عند تمام الكناش على الوجه المطلوب يدفع لعامل الإيالة ، بعدما يوجه نظيره لشريف الأعتاب ، معلمًا بعلامة عدلين والعامل .

الفصل السابع

ما تنتجه تلك الأراضي من الغلال ذات الزكاة الشرعية ، يحاز من أربابها على الوجه الشرعي ، ويصرف في مصرفه الشرعي ، وكذلك الماشة ذات الحوافر ، فيكون مقدرًا بقدر سنوي لكل رأس ، ويحاز من البوادي والحواضر على السواء .

الفصل الثامن

الرباع : الدور والفنادق والحوانيت وما في معناهما ، يعين لهما تاجران وعارفان وعدلان مع العامل أو نائبه لتقويم كرائها ، ويكون العطاء على نسبة كرائها ــ لا على ثمن رقبتها ــ خفيفًا ، لأن أهل الحاضرة ليسوا كغيرهم من البادية في الضرورية والصوائر .

الفصل التاسع

يكون العطاء عامًا على جميع الإيالة شريفها ومشروفها والأعيان وغيرهم .

الفصل العاشر

يتخذ بالأعتاب الشريفة كناش بتفصيل الإيالة السعيدة، وتقسيم أقسامها، وبيان أرض كل عامل ومساحتها، وما اشتملت عليه من القطع، ليكون أصلًا وحجة يرجع إليه.

الفصل الحادي عشر

إذا حصل الأمن للرعية تقع الحرية لا محالة في الأخذ والعطاء، فتنمو سائر أنواع التجارة وأسبابها، وتسري سريان الماء في العود، ويسوغ إذ ذاك للمخزن ـ أعزه الله ـ تسريح بعض الأمور الممنوعة الوسق لأجل معلوم عن الاستغناء، وعند ذلك يتضاعف مدخول المراسي السعيدة وغيرها، ويعمر بيت المال السعيد عمره الله ووفره، بوجود مولانا أعزه الله ونصره.

الفصل الثاني عشر

إذا فتح الله تعالى وظهرت النتيجة، وأراد المخزن أعزه الله وسق عدد من الأمور الممنوعة الوسق، مثل إناث البقر والغنم وذكرانها، والقمح والشعير والخيل والبغال، فتسرح لوقت معلوم، ويعين القدر المسرح من كل مراسي، وتعطى به سنويًا، ويكون نصف العدد المسرح لأهل الإيالة. والنصف الآخر للأجانب، ويقسط لهم على التساوي، ويكون ذلك لأجل محدود.

الفصل الثالث عشر

إذا أراد سيدنا نصره الله بيع شيء مما ذكر في الفصل قبله، يسقط هذا العدد من القدر المسرح، ويباع النصف للرعية والنصف للأجانب كذلك.

الفصل الرابع عشر

ترتب قراءة الدعاء الناصرية : (يا من إلى رحمته المفر ، ومن إليه يلجأ المضطر) في جميع مساجد الإيالة بادية وحاضرة بعد قراءة الحزب ، ويكون يعطى لمعلمي الصبيان ـ على قراءتها كل يوم مرة بجميع المكاتب ـ قدر يسير من الأحباس أو بيت المال لكل معلم ، لأن الأطفال قليلوا الذنوب ، وينظر الله تعالى إلى عباده العصاة بسببهم ، فلا شك أنه يستجاب دعاؤهم ، ويكفي الله الأمة شر الأشرار بسببهم ، وكذلك يترتب في كل مدينة من المدن ـ في أربع محلات منها ـ الحزب الكبير ، واللطيف الوسط ، والشفا ، ويرتب خراج شهري .

الفصل الخامس عشر

ترتيب العسكر السعيد ، وجعل المؤنة الكافية له ، وجعل حرابة من مهرة المسلمين ، وأن يأذن سيدنا ـ أيده الله ـ جميع من بإيالته لتعليم العلوم العسكرية ، ويأمر بتدريب الأولاد على الرماية وركوب الخيل ، ويأمر الموسرين بشراء الخيل لأولادهم عوض البغال ، وكل من في الخدمة المخزنية يكون يركب الخيل دون البغال إلا لضرورة ، ويكون من جملة تعليم الأولاد تعليم الرماية والحرب مرة في الجمعة : بادية وحاضرة ، أغنياء وفقراء ، ويؤمر كل موسر بشراء فرس يكون عنده سواء ركبه أم لا .

الفصل السادس عشر

أن يتخذ المخزن عددًا وافرًا من السلاح الجديد من أول درجة ، وما يكفيه من القرطوس : يكون مدخرًا بخزائنه السعيدة ، والأولى هو السعي في الاقتدار على صنعه بالإيالة السعيدة حذر التعذر .

الفصل السابع عشر

أن يكون مع كل قاض من القضاة في كل محل أربعة من أعيان الفقهاء وكاتبان بقصد كتابة جميع الدعاوى التي تروج باللفظ في كناش ، ولا يبرم أمرًا ولا يمضيه إلا بمشورة الفقهاء المذكورين ، وجميع ما كتب في اليوم يضع عليه علامته ، والعلماء معه خطوط يدهم ، ويكون يجلس للفصل هو ومن معه أربع ساعات في اليوم ، وتكون معينة تلك السوائع للخاص والعام ، وفي كل شهر يوجه نسخة مما دار في مجلسه لشريف الأعتاب ، إذ بذلك تنضبط الأحكام ويقل الجور ، بل يضمحل بحول الله .

الفصل الثامن عشر

يكون بالأعتاب الشريفة قاض عالم كبير محنك ، ومعه عدد من الأعيان العلماء ، بقصد مراجعة القضايا التي ترجع للحضرة الشريفة ، ومراجعة الكنانيش التي ترد من الآفاق ، يكتبون ذلك أيضًا ، ويبقى بمحل خدمتهم في الحضرة الشريفة ويعلمونه .

الفصل التاسع عشر

أن يصدر الأمر الشريف لجميع الإيالة بألا يتركوا أرضًا تصلح للحراثة خالية من الحرث ، فمن كانت له أرض يحرثها من ماله إن كان له مال ، ومن لم يكن له مال فإن سيدنا أيده الله يعطيه من زرعه ما يزرع به بلده ، ومن العذائر السعيدة الثيران التي تكفيه للحرث ، بثمن مزيد فيه نحو ٢٥ ٪ خمسة وعشرين في المائة ، أو ٣٠ في المائة ، ويمهله إلى السنة القابلة إن كانت الصابة ، وإلا فإلى السنة التي بعدها ، ويضع رسم البلد رهنًا أو يعطى ضامنًا ، وهذا ما فتح الله ــ تعالى ــ به مع فرط استعجال ، وعسى أن يمن سبحانه بغيره ويكون ـ مهمة مولانا ــ محمود العواقب في الحال والمآل .

ونرجو الله ـ ببركة مولانا وبركة جده عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام ـ أن يحصل نجاح الدولة العالية وفلاحها ، وعناية الله تحرس السرح . وتغدو بأعلام النصر والنجاح وتروح ، وكتبه خادم الأعتاب الشريفة .

محمد بن عبد الله بنسعيد ، كان الله له .

المشروع الإصلاحي للحاج علي زنبير

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا .

الحمد لله المستقل سلطانه بالأولية الأخرية ، الظاهرية الباطنية ، والصلاة والسلام على خير مصلح عزيز ، سيدنا ومولانا محمد المختص بالفرقان العزيز ، وآله وأصحابه الذين بذلوا النفس والنفيس في وحدة استقلال الدين ، وكل مؤيد دعوة الانخراط بسلك الراشدين المهتدين ، آمين .

وبعد فإن من الواجب على كل ذي بصيرة من الأمة المراكشية ، تدبر معنى هذه النبذة التي سماها محررها ـ علي زنبير السلاوي ، ستر عيبه ـ «حفظ الاستقلال . ولفظ سيطرة الاحتلال» ، ليعلم حد الاستقلال والاحتلال ، والله المسؤول في الإعانة والإخلاص ، والقبول بعز وعدم عائق في البدء والخلاص ، آمين .

الاستقلال :

كلمة لا يمكن صرف معناها في الوضع السياسي لغير ما يعطيه مطلق حرية التمتع فيما يترجم بها عليه ، وإلا انحرف الموضوع الذي وضعت لأجله ، وانصرف النظر العقلي إلى جهة ما يعطيه ذلك الانحراف ، ليمكن جني ثمرة مطلق التمتع من معنى مبناه ، هربًا من التسلسل الذي لا تسترسل وراءه قط همم فطاحل الساسة من كل أمة .

وعليه فاستقلال دولة مراكش ـ داخليًا وخارجيًا برًا وبحرًا ـ غير منازع فيه، باعتراف الدول أجمع من قديم الأزمان، ولذلك جعله مندوبو الدول العظام الأساس الذي تنبني عليه قاعدة أبحاثهم الإصلاحية، بالمؤتمر المنعقد فيما بين شهري يناير ومارس سنة ١٩٠٦ ميلادية، إجابة لدعوة العزيز الاختيارية، للنظر في استنباط أصلح ما يمكن إدخاله من إصلاحات ملائمة لعادة عنصر برهن على حفظ كرامة النزيل بأهليته الغريزية، وناموس شرف حرية استقلاله النزيه، لولا نفث النزوع الطبيعي الذي حركه نفس الدخيل.

وبما تقرر يعلم حد الاستقلال الذي حصر مندوبو الدول بالمؤتمر المذكور وجهة قصدهم فيه، وتأييدًا لما رمزناه به اعترافهم الإجماعي بكونه الأساس الذي يقضي على جميعهم بعدم التطرف والخروج عن مضمون معناه، كما يقضي عليهم باتخاذ الوسائل للمحافظة على سلامة كيانه الذي من لوازمه ثبوت حرية مطلق التمتع المزدوج: بين الراعي والرعية، ومن هو في حكم التبعية، بدون أدنى ضاغط خارجي، لوثوق عوامل الارتباط الجامع بين أفراد الوطنية: من شريف ووضيع ونزيل تحت الراية الحمراء، الدالة على وحدة الاستقلال الذي هو الأصل، إذ البحث في الوسائل الإصلاحية مهما تنوعت لا تخرج عن الفرع، والفرع دوامًا تابع للأصل، والتطرف مهما كان في المسائل الفرعية خصوصًا المؤثر بأدنى شيء على كيان الأصل الاستقلالي: خروج عن الحد الموضوع له. حكمة بالغة في قانون العدل المبين، ومن يبتغ غير المحافظة على سلامة مملكة مراكش بعد الاعتراف الإجماعي السابق إيضاحه: فلا عدوان إلا على الظالمين.

فعلى من يهمه حفظ استقلال مملكة الأقصى من عدوان الاستبداد، الذي هو ضرب من الاحتلال بدون حق في كل قوة واستعداد، أن يبرهن للعالم بماله من قوة سعد الساعد، وسطوة خلوص طوية الساعد، لحكومة جلالة مولانا المنصور بالله:

بالتنبيه اللازم لدرس لائحة الإصلاحات بواسطة لجنة تنتخب من أعيان متنوري الأمة بأمر مولوي عزيز ، قبل التوقيع الملوكي عليها ، حذرًا مما لا ينطبق على الأصل ، ويمكن تعديله بما لا يعوق التمتع بفوائد الإصلاح ، لأن غض عين أعيان الأمة عما فيه أدنى مانع من نيل سعادة مطلق التمتع بالاستقلال : فقد حياة الشعور الوطني ، الذي لولاه ما ارتقت أمة في معارج التمدن والعمران ، إذ لا يوجد لأدنى دولة مسيحية اعترف باستقلالها ما يعوق رعاياها أو حكومتها من مطلق التمتع المزدوج بينهما بأدنى ضاغط ، أو شبه سيطرة خارجية من قوي أو ضعيف ، لأن الحي لا يرضى بأدنى ما يقضي على أمته بالموت ، وأي موت أشبه بإعطاء سيف الذود عن حياض الاستقلال ، بعد إعطاء صك التأمين على سلامته لراعي حماه ، لمن ينتهز الفرص لنزعه من يده بما لا يصوره عقل النزيه ، إذ لا صالح لجميع الدول العظام في هدم صرح بناه أعظم مهندس غير جاهل أسباب الإصلاح اللائق به .

فالتنبيه على مثل هذه المباحث الجوهرية الأصلية ، لا يعد تطرفًا أو خروجًا عما أجمع دعاة الإصلاح على استحسانه ، للعلم بما ترمي إليه غاية كل نزيه ، أدناها عدم هضم حق يشهد التاريخ بثبوته ولو لضعيف .

ويؤخذ مما تقرر أن لا صالح لأمة مستقلة فيما يمس كرامة استقلالها جوهريًا كان أو عرضيًا ، ومن المحال أن ترضى أعظم الدول بموت أمة مستقلة لا رغبة لها في الإصلاح إلا في دوام تمتعها بحياة التمدن الإصلاحي .

وتنبيه الخبير على وجوب درس لائحة الإصلاح العام ، للوقوف على أسرار مبناها ، وتطبيق مركب أساليبها على بيان بديع معناها وأسناها ، لا يمس كرامة الواضع لها ، ولا مما يمكن تصوره من وجود جنوح للعوائد القديمة التي يرى المتمتع بثمرتها عدم صلاحية كل إصلاح يقضي على صالحه بالصعق والدك ، بل القصد الوحيد الذب عن حياض الاستقلال الوطني ـ المؤيد من كافة الدول العظام

ـ من مس أدنى حق يخرجه عن الحد الموضوع له كما وضع لمثله ، ويكفي الجميع لاستلفات نظرهم ما رسم بهذه النبذة الوجيزة مما عليه أدنى دولة مسيحية بالنسبة لعددها وموقعها الجغرافي بين مواقع الدول العظام ، وحسبنا تمتع دولة سويسرة الجليلة ودولة اليونان والرومان والبلغار والصرب ومن دونهم في العدد والعدد .

وعلى ذلك فالعبد ـ على لسان حال أمته وأهل وطنه ومن في حكم التبعية والذين يقدرون نعمة الاستقلال المعبر عنه بإعلاء كلمة الله ـ يستلفت أنظار جلالة المولى العزيز المنصور بالله حزبه وجنده وحكومة ملكه وسلطانه الأعظم ، إلى حالة ما يمكن بموجبها تأخير التوقيع الملوكي على صورة لائحة الإصلاح ، التي لا بد أن تكون حررت بالقلم العربي وفصيح لسانه ، ووقع عليها كل مندوب حضر بمؤتمر الجزيرة الخضراء نيابة عن دولته الفخيمة ، حتى يفصح فحص مجموع بنود موادها بسلامتها من الحشو الذي هو أضر من التعقيد ، ولا فصاحة فحص إلا بإثبات رفعة رفع المبتدأ والخبر حكمًا وتقديرًا ، لأن الحركة بحسب العوامل أمر مشهود إثباته وليس في نسخ عامل متعد خيره فائدة ، أو إدخال ما ليس بوجوده إلا تعقيد كلم الإصلاح لدى كل منصف ، أحرى محرر جملة التمتع من غوائل الاحتلال .

ومتى قبل الالتماس وصدر الأمر الشريف بالتحري والبحث في الأصل والفرع بما لا يخرج عن كمال الاعتدال ، واستخراج نتيجة إصلاحية لا تمس شرف الاستقلال ، أو تتطرف عن نهج التمتع بفوائده ، التي لا يمكن تمتع غريب بها إلا بما يتمتع الغريب في الممالك المستقلة ، لزم القيام بالوجوه الممكنة والمعنية على تعميم الأمن والراحة ، والضرب على يد كل موقد نار الفتن ، والتحفز من أي دخيل يرمي إلى ما فيه قيد بعد إطلاق ، ولا قيد إلا في استبداد ، ولا إطلاق إلا باستعداد ، ولا قائل بعدم وجود من يطلق الأول ويقيد الثاني بأمة عرفت بالذود عن حياض استقلال الغريب ، والتمتع بفوائد الألفة مع البعيد والقريب .

فهل من مسعف لانتخاب لجنة من أحرار الأمة وأرباب الفكر والقريحة، لبسط متعلقات الإصلاحات العمومية برًا وبحرًا أمامها، لتبدي رأيها في محصلها، حتى إذا أحيط العلم الشريف بمضمونه، أشر على ما يجب إثباته والعمل بمقتضاه والله ولي التوفيق، وهو القوي العزيز.

الاحتلال:

كلمة ينصرف مضمونها - في الأمور السياسية - إلى وجود قوة غريبة بجهة كانت تتمتع بحرية الاستقلال، بصرف النظر عن متعلقاته، أوجدته ظروف الأحوال بطريق شرعي أولًا، فلذلك كان مكروها عند قوم دون آخرين، ولا فرق في المرارة بين ثمرة القابض على زمام حكم الأجنبي، وثمرة الاحتلال مبدئيًا التابع لها، والثاني يقضي على حرية تمتع التابع بفوائد الوطن حتى يلحقه بالموتى، وربما دام تمتع القابض على الزمام إلى أن يجرف سيل القوة كل العوالي، ومع أن كلا التسلط في الحالتين ضربة قاضية على القوة الاستقلالية الوطنية الحرة، يرى العاقل في ذلك تفاصيل يقضي مجموعها عليه بالانتباه للبحث في الحالة التي تكونت منها قوة كل منهما.

فإن كانت قوة الاحتلال الأجنبي راجعة إلى الرابطة القومية الجامعة، فالأمة الوطنية تنظر من الأكثر قوة لخير سعادة الدارين، وأضمن لانتعاشها وانتشالها من وهدة الخمول الذي ما وراءه إلا الموت، والأخذ بيدها لسلوك سبيل التقدم في معالم الارتقاء بين الأمم، للتمسك بأذيال رب الساعد المتين.

وإن كانت أجنبية الجنس والجامعة، فإما أن تكون من الأمم التي درست علوم الأخلاق، واتصفت بالحكمة والرزانة والدهاء والقوة والجاه في البر والبحر، وعدم التسلط لغير صالح منازع في وجوب بقائه على الحياد والمسالمة لكل مسالم، حفظًا لحقوق التمدن الذي هو عدم مس كرامة حق عزيز الملك المستقل المسالم ولو

كان ضعيفًا ، خصوصًا إذا أيدت الحوادث عدم تصديها وتعديها على حقوق الضعيف ، وإما أن تكون من الأمم التي تفتقر ـ دوامًا ـ لإصلاح حال يمكنها بوجبه تبلغ أعلى مما هي عليه ، لأدلة تشهد بعدم تمكن قدم قوتها بميادين السياسة ، وظهور بعض خفة من طليعة التقدم ، بالتسلط ـ ولو لأدنى عارض ـ على من دونها من الأمم ، مع وجوب أحقية استدراكها الفوائت الفرضية ، وهما ـ معًا ـ اليد العاملة على هدم أركان الوطنية القومية الجامعة بحسب الأخلاق والدهاء .

فضرر قوتي الاحتلال الأجنبي الجنس والجامعة : يثقل على الحر حمله ، مع ثبوت ازدياد الإصلاح والتقدم في العمران بالنسبة لقوتي الأمتين السابق الإيضاح بخصوص كل منهما في جنب ضرر قوة الاحتلال الوطني ، الذي ـ دوامًا ـ يقول بتأييد الرابطة القومية الجامعة لأمة الوطن ، تحت راية الملك المعزز جند معنى تلك الرابطة القومية الجامعة ، المعبر عنها ـ عند الأمة المراكشية ومن على مذهبها ـ بإعلاء كلمة الله ، إلا أن العاقل يرى مع وجود الفرق البين وخفة حمل قوة ضرر الاحتلال الوطني ، ازدياد أسباب التقهقر الملي والوطني معًا ، المستمر استمرار زمن اليقظة على ليل الإغماء بالسكران ، والوقوف أو السكوت على هذه الحالة التي قيل في الثمل بالجامع بها : ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ وَلَـٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج:٢] : أمام قوة يقظة الأمم الأجنبية الجنس والجامع ، مع عدم تمتع عموم الأمة الوطن بفوائده وخيراته وبما أوجبته الرابطة الوطنية الجامعة القومية ، وإحالتهم على تعبير كلم التخرصات الوهمية التي لا بد أن يظهر للعيان مضمونها العائد بالنوم والخسران ، الذي اضمحلت بموجبه أعظم ممالك العمران . موت النفس التي قيل في محييها : ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة:٣٢] .

فيلزم ـ والحالة هذه ـ التدارك قبل فوات الفرصة والدخول في خبر كان ، الأمر الذي لأجله يتحرى البصير ، ويرفع صوته بوجوب اتخاذ كل الوسائل لهدم صروح

أي احتلال لاتحاد السلطة ، ورغب في انتهاج الصراط الأقوم : صراط الذين أنعم عليهم بالتوفيق ، لاتخاذ الرفيق قبل الطريق ، والله المسؤول في كل حال .

وقفة اعتبار :

لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، والمراد بالقلب العقل النوراني المطلق .

اعلم ـ رحم الله جميعنا بما رحم به أهل الإنصاف ـ أنه لا ينبغي لعاقل أن يتحسر على ما فات مهما كانت الأهوال تتلون بالتعرفات ، إلا أن يصور أحوال الأزمنة الثلاث : الماضي والمستقبل والحال ، ويمكنه استدراك ما فيه تقصير بما يعطيه الميل الطبيعي الفطري ، من النفوذ الإصلاحي الجاذب بقوة الروح الذي هو أمر الله ، فلا يجد وسعًا عن عدم القيام بما صور له الاعتراف بالتقصير .

إذ لا شك أن العاقل يرى ـ دوامًا ـ كل آخرة خيرًا من الأولى ، ولو بلغ منتهى الكمالات الخالية من الشوائب الوقتية ، ويعلم من نفسه قوة ما هو عليه الأمر الذي بموجبه يدرج اسمه في سجل أمة لا بد أن يكون لها نسبة من ضعف أو قوة ، غير أنه يلزم بزيادة التحري عما يصوره الوهم ، فإن كان من جانب التحذير الذي بموجبه تحمد العواقب كان الوقت كله سعادة ، لشروق سعد طالعه ، وإن كان من جانب التعزيز المستدام الذي لا يرى معه أدنى فائدة ، فتلك الطامة الكبرى التي ما وراءها إلا قيام ساعة الانقلاب ، عن انكشاف السراب ، وظهور عاقبة الخراب ، فالوهم التحذيري مبناه التبصر في العواقب ، والأخذ بالأحوط مما عسى أن يأتي زمان الاحتياج إليه ، فيجد العاقل وقت تزلزل الأرض الأمن والراحة بالفتن والأهوال ، ما يدفع به قوة الكوارث ، وجذوة كل حادث ، وصاحب هذا الحال عاملًا بمضمون قوله تعالى : ﴿خُذُواْ حِذْرَكُمْ﴾ [النساء:٧١] ، وما ذلك إلا لاتباع قوله : ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال:٦٠] ، حذرًا

من وقوع ما بينه قوله : ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُواْ﴾ [البقرة:٢١٧]

فعلم أن عدم التحذر موجب لعدم الاستعداد الواجب التحلي به ، وعدم التحلي بأتقى الوقايات الوقتية التي هي من موجبات الدفاع عن النفس والمال والجاه والعز والملك . مظهر خفايا الضعف المستكن للعدو ، الذي لا يزال آخذًا بأسباب الترقي في معارج الاستظهار بالقوة التي ربها تمكنه ـ يومًا ـ من بسط نفوذه القهري على دوائر الضعيف مهما كانت جنسيته .

وليست القوة إلا في جانب قوم رضعوا لبان معارف التحوطات الدفاعية ، والتجاريب الهجومية ، بفطام النفوس عن حب الذات ، وترك الملذات ، الأمر الذي لا يمكن الحصول عليه إلا بالصبر الممدوح صاحبه بقوله تعالى : ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤٩] ، وليس المراد بسياق هذه الآية الشريفة لأجل التعرض لما يعطيه ظاهر اللفظ ، فيظن من لا يدري أساليب التشويق للأخذ بقوله تعالى : ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت:٣٤] : أن القصد وجود دفع الأمة لمقاومة الكوارث الكثيرة بالشيء القليل ، بل القصد تنبيه الهمم العالية إلى نتيجة أحسن طرق الجد والاجتهاد ، ونبذ دواعي الكسل والاستبداد ، واستلفات نظر أهل الحمية في الدين إلى فائدة الصبر والأخذ بالأحسنية في كل شيء ، مما يمكن التوقي به من كل داهم .

فيمكن تغلب من كانت هذه حالته على من هو في ظاهر الأمر أكثر منه عددًا ، وأعظم عزة وجاهًا ، ويكفي المستبصر الراغب في الحصول على نتائج المعرفة والصبر ، ظهور أمة اليابان على أمة الصين ظهور القاهر المنتصر ، حالة كون الأولى لا تبلغ عشر الثانية في العدد ، ولولا وقوف الدول لقضت عليها بما تدخلها تحت

نفوذها ، وتعزيز أمة اليابان مجدهم السالف الذكر بسحق قوة دولة الروسيا في أقصى المشارق برًا وبحرًا في مدة قليلة بالنسبة للقوتين ، وما ذلك إلا لوجود القوة الدفاعية ، والهمم العالية المنفطمة على مرارة الصبر .

فالذي يؤخذ مما تقدم أن الوهم التحذيري مبناه وجود التيقظ والاعتراف بالتقصير ، والشوق إلى محاسن التفاني في الاستحصال على الكمالات بحسب الزمان والمكان ، لا التطوح في بيداء الفتن بغير دليل ولا وقاية من حدوث ما لا تحمد عقباه .

وأما الوهم التغريري فنتائجه كثيرة ، ولكن كلها في صالح العدو ، ومصائب قوم عند قوم فوائد ، ويكتفي العاقل بالحاضر عن تصور الغائب ، أو بما يعلمه من التاريخ عن حالة جزيرة الأندلس ، وما ذلك إلا بعكس ما عليه أصحاب الوهم التحذيري ، وليس في ذكر ما صارت إليه حالة الجزائر وتونس وغيرهما من البلدان أدنى تعزية للنفس ، أو فائدة يتمتع بها الحر إذا لم يقم بالواجب ، وكيف يخفى على البصير حال الانقلاب السريع بشاسع تلك الممالك ، ولسان حالها يقول :

سعدت قوم وقوم شقيت :

أليس هذا كله من روح انتباه وفائدة تربية الحر في صباه ، والتعلق بالمحال ، والتقاعد عن أسباب الرقى في الإقامة والارتحال ، الذي هو سم الضعف النسبي ، ولا لزوم للتطوح النظري في عواقب الأحوال العديدة المتقلبة ـ دوامًا ـ بين سعادة وشقاء ، لأن ذلك مما يخرج عن حد الإفادة بأدنى إشارة ، والأمر لله من قبل ومن بعد ، ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩] ، وحسبنا الله وكفى بالله وكيلًا .

تنبيه :

مما لا يمكن التغافل عنه أو قبول استعمال غيره فيها إذا لم يسعف محرره بمضمون وغائبه لعارض : إثبات ما يأتي :

أولا : انتخاب لجنة من أعيان متنوري الأمة تحت رئاسة أفضلهم ، لاتخاذ الوسائل الإصلاحية ، وتعميم أصلحها في كل مصالح الحكومة برًا وبحرًا ، جلبًا للأمن والراحة ، وذرءا لكل فساد .

ثانيًا : إلزام كل مستخدم في مصالح الحكومة كلها بعد استيفاء الشروط : بعدم خروجه عن الزي الوطني الذي يتقرر اتباعه ، ما دام في مأموريته المقررة له .

ثالثا : استعمال اللسان العربي ـ نطقًا وكتابة ـ في جميع دواوين الحكومة برًا وبحرًا ، ومع إدخال كم لغة أجنبية لضرورة الوقت ، بشرط عدم انفرادها بشيء يخرجها عن سلطة الإجراءات العربية العمومية .

رابعًا : توحيد نظام البوليس وما كان في مصافة تحت الزي الوطني والراية الحمراء ، بدون رجوع في المخابرات المتعلقة بالتعليم وكافة الإجراءات لغير الحكومة المحلية .

خامسًا : عدم ارتباط الحكومة بأي قيد في قبول إعطاء أي امتياز لفرد أو أفراد أو رفض كل طلب : بدون احتياج لإقامة دليل ، أو يسمع القول لغريب أو قريب فيما إذا تطلب الوقوف على السبب .

سادسًا : وجوب سريان الأحكام المحلية على كل من بالقطر أو من في حكمه ، بدون التفات لشريف أو وضيع ، أو ثبوت التبعية لأي دولة أجنبية .

سابعًا : عدم تعرض الدول الموقع نوابها على وحدة استقلال مملكة المغرب الأقصى إلى من يسعى في منع كل ما يخل بالراحة والأمن . واتباع نظام الحكومة المحلية ولو من أعظم تابع لهم .

ثامنًا : حصر السلطة التنفيذية ـ إدارية أو قضائية داخلية أو خارجية ملكية أو جهادية برية أو بحرية خيرية عمومية أو خصوصية ـ في الحكومة المحلية

وفي اسمها ، ومراقبة رجالها على كل مصلحة بدون تغيير أدنى نظام .

تاسعًا : وجوب المساواة في الجبايات والضرائب اللازم اتخاذ كل الوسائل لتعميم مضمونها على كل من بالقطر بدون استثناء فرد على الإطلاق .

عاشرًا : رفض كل تداخل في الشؤون العمومية لغير صالح الحكومة برًا وبحرًا ، بشرط رضوخ الداخل لقوانين حكومة البلاد .

حادي عشر : منع كل استبداد يقضي بعدم تمتع الراعي والرعية بثمرة وسائل العدل في كل حال .

الثاني عشر : استخدام كل نزيه أمين في كل المصالح بحسب الاستحقاق .

الثالث عشر : البحث في الاستحصال على تسكين الفتن الداخلية وقطع دابر كل خائن ثائر .

الرابع عشر : نشر العفو العام ، وإعطاء الأمن لانتباه القبائل والعشائر من سبات الجهل . وتوجيه عنايتهم لما يعود على الجامعة القومية بالرفاهية والعز والجاه .

الخامس عشر : بذل ما في الوسع لصيانة الحدود كلها من دخول أو خروج بدون تصريح من قومندان عموم حامية الحدود ، واطلاع أرباب الأمر والنهي ـ شهريًا ـ على ذلك .

السادس عشر : وجوب تحصيل قدر من المال بطريق التنافس الملي الوطني لتأسيس بنك اسم الحكومة ، يتولى عموم صالحها في كافة مصالحها الإدارية والقضائية ، ولو أدى الحال إلى استخدام الأجانب فيه تحت الزي والحكم الوطني مؤقتًا .

السابع عشر : عدم قبول إدخال أي حرية تقضي على المروءة بظهور ما لا تحمد عقباه .

الثامن عشر : عدم بيع أي انتفاع أو إعطاء امتياز به بدون ما يكون للوطن والأمة ثلثاه على الأقل ، لمدة معلومة في الكل .

التاسع عشر : كل إصلاح يراه المنصف واجبًا يعتني بتنفيذ إجراء العمل به .

العشرون : عدم قبول منع الحكومة من إدخال السلاح وتوابعه الكافية بحسب الزمان والمكان للدفاع عن مصالحها . إلا باطلاع نواب الدولة على القدر اللازم .

الحادي والعشرون : وجوب دفع أقساط السلفة في أوقاتها ، وعدم استقراض شيء إلا بعد البحث اللازم .

الثاني والعشرون : منع أي مراقبة أجنبية على إجراءات حكومتنا العزيزية في كل حال .

الثالث والعشرون : وجوب اتخاذ المبادئ الإصلاحية وتعميمها في القطر تدريجيًا ، بحسب الزمان والمكان .

الرابع والعشرون : ترك الأنفة والتباغض والتحاسد ، واتخاذ أسباب الألفة والاتحاد في عموم المصالح العزيزية .

الخامس والعشرون : انتخاب لجنة من أعيان الأمة لتحرير «جامع» تحفظ به حقوق الحكومة والأمة و من في حكمها ، غير خارج عن فحوى المذهب .

السادس والعشرون : وجوب المحافظة عن مصالح الدول قدر محافظتهم على مصالح وحدة استقلال مملكة المغرب الأقصى ، بدون إدخال ما يثني عزيمة الرعية عن الثقة برجال الحكومة وعزيزها .

السابع والعشرون : اتخاذ التدابير اللازمة لإدخال فنون المعارف العصرية : من جهادية وغيرها . وأنواع الصنائع الحديثة ، والفلاحة ، وما يزيد الأمة تقدمًا في الأمور التجارية والاقتصادية بكل نشاط .

الثامن والعشرون : وجوب إشباط[1] ما يقي المملكة من طمع أي كان ، ومنع بسط نفوذه عليها ، والوقوف على حقيقة الحال ، في كل حال .

التاسع والعشرون : وجوب اتخاذ حليف ودي ، يراه المنصف خير كفء للمعاضدة ، وأقوى الساعد في المساعدة .

الثلاثون : انتخاب مفتش عام من خيرة الرجال دربة وتحنكًا بعموم المصالح . ليمكنه إشباط الإيرادات التي تقوم بمصالح الحكومة ، وضبط الميزانية السنوية التي ينقطع بموجبها الغش والرشى ، وتنصلح الأحوال بدون إكراه .

الحادي والثلاثون : وجوب إدخال الإصلاح في نفس مصالح الحكومة . ليمكن تخصيص كل إدارة بما يليق لها ، فإذا عضد المشروع كان الواجب على رجال الحكومة اتخاذ أحسن التدابير لتكون حكومة منهم قادرة على دفع الطوارئ وجلب المنافع ووقاية الأوطان ، وردع كل من يريده بسوء من إنس وجان ، والحمد لله .



(١) هكذا ، و كأنه يعني استنباط (قاله محمد المنوني) .

مشروع الشيخ عبد الكريم مراد

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

الحمد لله الذي شرع الشرائع ، وجعل العدل قاعدة الأحكام والاتحاد أساسًا لما بين الأنام ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي إلى ما فيه إصلاح أمر المعاش والمعاد ، الذي أمرنا بالتعاون على البر والتقوى ، وحثنا على الأخوة والتناصر لما فيهما من حسن المنقلب وسلامة العقبى ، وعلى آله وصحبه الذين أتقنوا سياسة العباد بكمال السياسة وحسن التدبير والحزم والسداد .

أما بعد : فلما تشرفت بالأقطار المغربية وتطلعت على أحوال أهلها سرني ما رأيته منهم من اتحاد الجنس والتمسك بالدين وحب السلطان نصره الله تعالى ،فهذه صفات محمودة أصل لكل ترقي ، ولما كانت دولة اليابان متحلية بهذه الصفات الحسنة مع اقتفائهم أثر شريعتنا الغراء من التعاون والتناصر ونشر العدل وأخذ الحكمة ممن كان ، والتفاني بالنفس والمال لحفظ الوطن فاقت على جميع ملوك الأرض ، وعلى ذلك يمكن لحكومة المغرب أن تبلغ ما بلغته اليابان بأقرب وقت إذا اقتفت أثر اليابان بالاجتهاد ونفع العامة وأخذ العلوم الصناعية والوقتية والموافقة للأحكام الشرعية من أوربا على الأخص في اقتفاء آثارهم في تنوير أفكار الرعية في حثهم على اختراع الأمور النافعة ، ومكافأة من يبرز شيئا من ذلك لأن الذي يعلم أسرار رغبة الشريعة الإسلامية وما احتوت عليه من الحث على نشر العدالة والمشورة في الأمور ؛ وتعلم المعارف اللازمة للوقت والدين بكل شيء يستغني به المسلمون عن الأجانب .

إذ الحكومة لا تكون شريفة ومهابة في العالم ومحافظة على استقلالها ما دامت محتاجة لجلب سلاحها وأدوات حربها ولباس رعيتها وما يلزمهم من الخارج ، ولا

تأمل غوائل أطماع جيرانها من الملوك، مالم يجتهد في إبلاغ قوة عسكريتها واستعداداتها على الأقل مساواة جيرانها، قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال:٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [النساء:١٠٢]، فالمطلوب الاستحصال على كل ما يرهب العدو، ولا إرهاب لهم في هذا الوقت ما لم يكن الأمراء والرؤساء يقدمون مصالح العامة على مصالحهم الذاتية؛ ولا قوام لعزهم إلا بعز أفرادهم، ويكون سعيهم بكل شيء يعلي شأن الحكومة من فتح المدارس لتعليم العلوم الدينية والوقتية والصناعية والزراعية ويبرزوا في قلوبهم حب الاجتهاد في الاختراع في المواد الحربية والصناعية، حتى تفوق مخترعاتهم مخترعات جيرانهم، فقد أجمع علماء الدين على افتراض تعليم المسلمين الحرف المهمة مما لا يستقيم إصلاح الناس إلا بها على طريق فرض الكفاية، فإن تركها إثم للكل.

ولا ينكر ما كان عليه اليابان قبل ثلاثين سنة من الانحطاط وتفرق الكلمة بسبب الاستبداد وهجوم ملوك أوربا على مملكة اليابان وطلبوا منها إجراء الإصلاح الوقتي من سلطانها، حتى استأجروا مدخول الجمارك بثمن زائد عما كانت تحصله اليابان على عملة سنين، لأجل إدخال التمدن الأورباوي: من نشر السكك الحديدية والدبيش، وغير ذلك وتشكيل البوليس فحينئذ صار لأوربا نفوذ وكلمة في مملكتهم، فعند ذلك تيقظوا ما لأوربا من الطمع في امتلاك بلدهم بطريق سياسي، فجمعوا كلمتهم، ورجع سلطانهم عن الحكم المطلق إلى المشورة، فأسس مجلس نواب الأمة، وانتخب له أعضاء من كل بلد وشعب في المملكة واحدًا من أفضلهم، بشرط أن يكون بلغ الخامسة والعشرين من العمر، وعنده أملاك يدفع عنها للحكومة خمسة عشر دينارًا على الأقل في العام وألفين عبارة عن ريال فرنساوي فبلغ أعضاء هذا المجلس ثلاثمائة. وشكل مجلسا أعلى منه سمي بمجلس

الأعيان ، محتو على ثلاثمائة عضوا وثمانية وعشرين عضوا ، منهم اثنا عشر من أبناء الأسرة المالكة الراشدين ، والسائر من الأمراء والرؤساء والشرفاء وممن امتاز بأمر خطير وخدموا الدولة مدة عشرين عامًا فشرعوا في تحسين مملكتهم وعملوا قانونًا للحكومة فنفذ على الحاكم والمحكوم ثم أرسلوا أولادهم إلى بلاد أوربا لتعلُّم العلوم اللازمة من الحربية والهندسية والصنائع على الأخص صنعة المكحلة والمدفع والكهرباء وصنعة الدبيش والدانميت وعمل السكك الحديدية والسفن الحربية والطربيل وضده ، وشرعوا في فتح المدارس الابتدائية والثانوية والعالية لأجل تعليم ذلك حتى بلغت الآن في مملكة اليابان إلى أربعين ألف مدرسة فلما استكملوا المعرفة في مدة عشرين سنة أوقفوا الامتيازات الأورباوية ، وغلبوا دولة الصين ، وطردوا دولة المسكوف من كوريا ومنشوريا ، وصاروا بالدرجة العليا بين الملوك ، حتى دولة أنكلترا وألمانيا أرسلتا تلاميذ إلى مدارس اليابان لكي يتعلموا منهم اختراعاتهم التي أظهروها وقت المحاربة .

ولما ظهرت هذه الفضائل لليابان بواسطة الجد ونشر المعارف والعدالة اقتفت حكومة إيران العجم إثر اليابان وشرعوا في تشكيل مجلس نيابي لتحديد قانون لبلادهم من الشرع الشريف باختيار قول واحد من المسائل التي فيها اختلاف بين العلماء حتى يرتفع تلاعب الحكام في الأقوال المختلفة مع تقدير أعمال الوزراء والمأمورين وضبط مدخول الحكومة ومصروفها وتقدير الأموال المطلوبة من الرعية على الأراضي والأموال بما يوافق الشريعة الغراء والسعي وراء تقدم الصناعة الوطنية والمعارف الدينية والوقتية وإخراج المعادن وغير ذلك مما يؤول تقدمه للدولة والرعية على الأخص مراقبة أعمال العمال ومحاكمتهم عند ظهور أدنى تعدي مما يخالف ما سنه لهم مجلس الأمة وما يقدره مجلس الملة من عمل يحدد في كتاب مخصوص بعبارة سهلة يفهمها العامل والجاهل ليكون دستورًا و مرجعًا في العمل

ثم يطبع وينشر لجميع الرعية بعد نشر كل مسألة يصير المحاورة بها في الجريدة الرسمية الخاصة لهذا المقصد حتى تكون الأحكام معروفة عند جميع الرعية فينتفي التعدي على المستخدمين وبذلك ينتشر العدل على جميع أفراد الرعية، وقد مدحهم جميع العقلاء وأطنبت جميع جرائد الدنيا بمدح سلطانهم المرحوم مظفر الدين شاه وخلفه الموجود الآن السلطان محمد علي شاه: على ما ينتج من حسن تقدمهم وحفظ استقلال بلادهم ما أدهش دول أوربا من هذا الانتباه.

ثم اطلعت على ما تم عليه مؤتمر الجزيرة من عمل البوليس والبنك وغيره، وأن عموم الرعية نافرة من هذا التداخل خوفًا من رسوخ قدمي المباشرين من الضباط الفرانساوية والاسبانيولية إذا صفي لهم الوقت لأنهم بدعوى الإصلاح يلزمون الحكومة على الاستدانة لإجرائه فيؤول أمرهم على مراقبة واردات المخزن ومنصرفاته وبذلك من الخطر ما لا يخفى على متبصر كما حصل للمرحوم الخديوي اسماعيل باشا وما آل إليه أمر مصر، وجميع رعية سيدنا نصره الله تعالى يرغبون إدخال الإصلاح بطريق شرعي بنظر رجال المخزن أما المحافظة على المعاهدات الأجنبية و قرارات المؤتمر فواجبه التنفيذ في هذا الوقت ولكن بطريقة ترضي الرعية وتقنع الأجانب وتوافق الشريعة الغراء مع السعي وراء سد باب الاحتياج إلى الاستدانة منهم لتسلم من زيادة مداخلتهم في شؤوننا كما هو دأبهم وبذلك نرجو الظفر والمعونة من الله تعالى لقوله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد:٧]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١]، فإذا منَّ الله تعالى علينا بإدخال الإصلاح على هذا النمط نتوصل بعد ذلك بحول الله وقوته على لغو كثير من مطالبهم ما دمنا على الاستقامة إن شاء الله تعالى ولما كان الواجب على كل مسلم أن يبذل جهده ويضحي بماله ونفسه في نصرة أبناء دينه ولو ببث ما يتكفل بحل هذه المسألة على الوجه المذكور ليكون بها المخرج إن شاء الله تعالى

تجاسرت بتقديم ما فتح الله علي ببركة النبي ﷺ في هذه المادة إلى أعتاب السلطان المعظم والملك المفخم صاحب الآراء السديدة والهمم العالية وخلاصة السلالة العلوية النبوية والأشراف العلوية الراجي من الله النصر والتعزيز حضرة مولاي السلطان عبد العزيز ، مع علمي بأن ذلك لا يخفى عليه لما له من سعة الأفكار الصائبة رجاء أن توافق ما يخالج ضميره الطاهر فتحيى البلاد بعدله وتتنور أفكار رعيته وبذلك يرجع رونق الإسلام وتحيى شريعة جده عليه السلام .

مقدمة :

إننا نحتاج لحفظ استقلالنا واستغنائنا عن الأجانب السعي وراء ثلاثة أمور :

الأول : تشكيل مجلس الأمة الذي يحل جميع المسائل بما يرضي الله تعالى والرعية ويقنع الأجانب ،لأن الأجانب عندهم مجلس للأمة مقدس ومعمول به في داخل البلاد إذا كان مؤسسًا على أصول مضبوطة مقبولة كما هو عليه العمل في بلادهم غير أن أصول مواد قوانينهم موافقة العقول عليها مع ما يوافق أحوال البلاد بحسب التجربة ومع أصول قوانينا تكون على وفق ما أتت به الشريعة المطهرة كما هو جار عليه العمل في مجلس أمة دولة الإيران ، فإذا وفق الله سيدنا نصره الله تعالى إلى إجراء هذا العمل المبرور ويحرر المخزن الشريف إلى معتمدي الدول في طنجة ما معناه لما كان جل أهل المغرب لا يفقهون المصلحة المرتبة على تنظيم البوليس وغيره من الإصلاحات ومقصودنا نشر العدالة في أفراد الرعية أمرنا بتشكيل مجلس الأمة وطلبنا النواب من كل قبيلة وبلد لأجل إقناعهم وتحوير قانون للحكومة بما يوافق طبيعة البلاد بمعرفتهم فنطلب منكم أن ترسلوا لنا قانون البوليس والبنك لأجل فحصه بمجلس الملة وتحوير بعض مواده التي لا توافق طبيعة البلاد إلى ما يوافق لينتشر التمدن في بلادنا حسب رغبتكم ، وبذلك تحسن المواصلات ويزول التعدي من الجهال .

الثاني : الشروع في تشكيل عسكر جرار على وجه منتظم من دون تكليف المخزن بمصروف أفراده مدة الإقامة حتى نتمكن من توقف مداخلة الأجانب في بلادنا .

الثالث : يلزم لنا وجود مال داخلي يتيسر به إجراء ما تطلبه أوربا من الإصلاح مثل الدبيش وغيره لأنه لا يتم عز الملوك إلا بالشريعة ولا قوام للشريعة إلا بالملك ولا عز للملك إلا بالرجال ، ولا قوام للرجال إلا بالمال ، ولا مال إلا بالعمارة ، ولا عمارة إلا بالعدل ، ولا عدل إلا بإصلاح العمال ، ولا تصلح العمال إلا باستقامة الوزراء ورأس الكل تفقد الملك أحوال رعيته بنفسه .

مجلس الأمة :

هو مجلس الشورى الذي أمر الله به نبيه ﷺ بقوله : ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران:١٥٩] ، وقد مدح الله سلفنا الصالح بقوله : ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾

[الشورى:٣٨]

وأما أصول أعماله تقريبًا اثنا عشر مادة ، ويصير الزيادة والنقص في هذه المواد حسبما يقتضيه الوقت وما تتفق عليه آراء الأعضاء ويستحسنه سيدنا ، نصره الله تعالى .

أصل المادة الأولى : يطلب من كل قبيلة وبلد أن ينتخبوا عنهم واحدًا ليكون نائبًا عنهم في كل ما يقرره ويرضاه مجلس الأمة لمدة خمس سنوات ثم ينتخب غيره بشرط أن يكون متصفا لخمسة أمور :

الأول : أن يكون سنه ما بين الثلاثين والستين .

الثاني : أن يكون يحسن الكتابة والأعمال الأربعة في الحساب وهم الجمع والطرح والضرب والتقسيم .

الثالث : أن يكون قد قرأ متن خليل ويفهم معناه .

الرابع : أن يكون عنده واردات من أملاكه تكفيه مصروف سنته .

الخامس : ألا يكون قد حكم عليه في دعوة .

ومنهم ينتخب رئيسا عليهم .

المادة الثانية : ثم يشكل مجلس أعلى منه تحت رياسة أمير المؤمنين أعزه الله ، وعشرين عضوًا منهم خمسة من أبناء الأسرة المالكة الراشدين وخمسة ممن امتاز بأمر خطير بخدمتهم للدولة ، و الباقي ينتخب من مجلس الملة .

المادة الثالثة : جميع المسائل تعرض على مجلس الأمة وبعد قراءتها جهرًا يسأل من أقلهم إلى أكبرهم رتبة عن رأيه في تلك المسألة ، فإن اختلفوا يعمل برأي الأكثر ويكون استناد الأعضاء عند اختلاف رأيهم على ما يفهموه من الكتاب والسنة ومصلحة البلاد . ويجب على كل فرد أن ينتصر لما يتفق عليه مجلس الأمة ولو بغلبة الرأي ، ولا يجوز لمن كان مخالفًا لرأي الأكثر أن ينتصر لرأيه بل يكون منتصرًا لما تم عليه رأي الأكثرية .وبعد تنقيحها في هذا المجلس ترفع لمجلس الأعيان وبعد تنقيحها فيه يصدر أمر سيدنا نصره الله تعالى بالعمل بها .

المادة الرابعة : مجلس الأمة يقرر الأحكام على قول واحد مع حفظ معاهدات الأجانب وتقدير خدمة الوزراء والعمال مع ترتيب مؤونتهم وتقرير الأموال التي تطلب من الرعية وكيفية تحصيلها حسب الشريعة الإسلامية ، و لا يجوز العفو عن أحد من الرعية عن ذلك لأنه حق من حقوق الله تعالى تدفع إلى العامل ليصرف في مصارفه ، وتقرير المصارف اللازمة للحكومة ،وتنظيم قانون تعليم الرعية الحركات العسكرية ومراقبة أعمال العمال ومحاكمة العمال فيما بينهم ومحاسبة الأمناء وتقرير كل عمل يلزم عمله في الحكومة .

المادة الخامسة :وأول عمل يبدأ به : انتخاب أربعة من أفاضل العلماء الذين سبق

لهم خدمة في القضاء وكانوا متصفين بالاستقامة مع أربعة آخرين يكونون بالغاية القصوى من العلم بشرط أن يكونوا عالمين بأحوال الوقت ويكلفون بتأليف كتاب مقتصر فيه على قول واحد من مذهب الإمام مالك ، رضي الله عنه ، بعبارة سهلة يفهمها العالم والجاهل كما فعلت الدولة العثمانية كتاب مجلة الأحكام العدلية ، وبعد إتمامه يعرض بمجلس الملة ثم على المجلس الأعلى ، وبعد الاتفاق على مواده ولو بغلبة الرأي يصدر أمر سيدنا نصره الله تعالى بالعمل به لدى جميع القضاة .

المادة السادسة : تحفظ معاهدات الأجانب في مجلس الأمة وعلى موجبها وتحويرها يعمل ذيلًا لكتاب الأحكام ثم يأمر سيدنا نصره الله تعالى بالعمل به .

المادة السابعة : لا يجوز للقضاة أن يحكموا بخلاف كتاب الأحكام وذيله الذي أصدره لهم مجلس الأمة ،وإذا طرأت مسألة عليهم لم تكن موجودة في ذلك الكتاب يستفهموا عنها من مجلس الملة وتلحق في كتاب الأحكام .

المادة الثامنة : للمحكوم عليه أن يستأنف دعواه في مجلس الأمة ويكون استئنافه عبارة عن الشكاية على القاضي بكونه تعدى في حكمه فحينئذ ينظر في أصل الدعوى التي حكم فيها ومطابقة حكمه على كتاب الأحكام ، فإن ظهر أن القاضي كان متعديًا في حكمه يطرد من وظيفته ولا يوظف بعد ذلك أبدًا بعد تقرير ما يلزم عليه من الجزاء حتى يصير مثالًا لغيره من الحكام ، وإلا فيحبس ذلك المستأنف من سنة إلى خمس سنوات حتى لا يتعدى أحد من الرعية على الحكام ، وكذلك يجري في كل قضية ترفع من الرعية على مطلق عامل سواء كان وزيرًا أو قائدًا أو أمينًا وغير ذلك .

المادة التاسعة : بعد الاضطلاع على قانون بوليس الدول على الأخص قانون الدولة العلية العثمانية ومصر وتونس ودولة الإيران ، يشكل قانونًا له بما يوافق الشرع ومصلحة البلاد ، ثم تفتح مدرسة يعلم فيها شبان الطلبة هذا القانون

والفنون التي تلزم البوليس من الخط والحساب والجغرافيا وحقوق الدول ومعاهداتها وبعد أداء امتحانهم يستخدمون فيه حتى يكونوا على بصيرة في الحكم والسير على الأخص إذا كان الضباط من فرنسا وإسبانيا . حسب معاهدة الجزيرة وإلا فيكونوا آلة في أيديهم يديرونهم كيف شاؤوا .

المادة العاشرة :تستأنف في مجلس الملة دعاوى البوليس كما تقدم في المادة الثانية .

المادة الحادية عشرة : إذا لزم إنشاء شيء أو إحداث فبريكة أو فتح مدارس لتعليم أولاد الأمة ولم يكن مالًا زائدًا من الوارد لأجل القيام به يصير المشورة بذلك في مجلس الملة إما أن يعمل من إعانة تطلب من الرعية أو تشرف الرعية بعمل جمعية خيرية من تراث الرعية يقومون بإدارتها بعد تحوير قانونها في مجلس الملة والمجلس الأعلى وإصدار أمر سيدنا نصره الله تعالى بذلك مع مراقبة الحكومة على حركاتهم .

المادة الثانية عشرة : يجب لغو جميع الأموال التي تطلب بل تؤخذ من الرعية خلاف ما قررته الشريعة الإسلامية كمثل المكوس والهدية والسخرة ولغو إلزام القبائل لضيافة ما يمر عليهم من المعسكر أو أحد رجال المخزن ؛ إلا عن طيب نفسهم .

والمعشرات في ديونات المراسي فمطلوب أخذها سياسة وشرعًا ولا يظن أن ترك ذلك يصير نقصًا في واردات الحكومة بل حينئذ تتيقن الرعية من نوايا سيدنا ، نصره الله ، في إحياء الشريعة المطهرة فتتحد الكلمة على محبته وتفديه بمالها وروحها وتؤدي حقوق الله الواجبة عليها للمخزن بالتمام .

وأما الفوائد التي تنتج بتشكيل مجلس الملة :

أولًا : نشر عدالة جلالة السلطان نصره الله تعالى على جميع الرعية وينتفي الظلم عنهم فيتحصل سيدنا ، نصره الله ، على رضاء الله ويكتب في حسناته ما وعدنا النبي ﷺ : «**عدل ساعة أفضل من عبادة سبعين سنة**» ، وبقوله ﷺ : «**من سن حسنة فله**

أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة» . وبذلك يصير سيدنا ، أعزه الله ، أفضل ولي في هذا الوقت فيمده الله تعالى بإمداداته الطاهرة والباطنة بقوله تعالى : ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢، ٣] ، وتتفق الرعية على محبته والتفاني في صدق خدمته ورضائه في كل ما يأمرهم به .

الفائدة الثانية :تصير همة المأمورين في إبراز ما ينفع الدولة وعموم الرعية ، ولو يصرفوا على هذه البغية جميع ما يملكونه ، لأنهم بذلك يكافأون من طرف السلطان نصره الله تعالى بالمقامات العالية ومن الرعية بالحرمة وينعدم منهم حب جلب المنافع لأنفسهم فقط للمراقبة عليهم وحصول الجزاء عليهم من السلطان نصره الله تعالى ومن الرعية بالبغض والكراهية .

الفائدة الثالثة :تكثر واردات الحكومة للقواعد التي يجريها مجلس الملة في ضبطها : أولًا بانتخاب تولية الكفء المستحق ، ثانيًا لتقرير ما يستلمه من الرعية ، ثالثًا لا يستلم شيئا حتى يعطي للمستلم منه وصلًا وأما الحالة الحاضرة ثلثي واردات الحكومة ضائع لأننا نرى القائد والأمين بعدما يتولى ببرهة جزئية يبني القصور العظيمة ويملك الأراضي الجسيمة بعدما دفع على تحصيل وظيفته مالًا عظيمًا فبالطبع كان ذلك كله من مال الحكومة اختلسه بسبب ما دفعه للذي كان واسطة في ولايته .

الفائدة الرابعة :لما تنتشر هذه الفضائل عن سيدنا ، نصره الله تعالى ترجع جميع القبائل الخارجة عن طاعته وتنقاد لأوامره ويقبضون على جميع من خرج عن طاعته لأن الملة الإسلامية تخضع غاية الخضوع للشريعة المطهرة .

الفائدة الخامسة :جميع المسلمين المجاورين لمملكة سيدنا نصره الله تعالى ، يكونون عونًا له عند اللزوم لأن الطبيعة والعدالة تجذبهم و بذلك تخشى الحكومة

المجاورة لمملكته من معاداته وحينئذ نسلم من مداخلتهم .

الفائدة السادسة : تتسع دائرة الصنائع في مملكة سيدنا نصره الله تعالى وتعمر الأراضي فتكثر واردات الحكومة يومًا فيومًا وغير ذلك من الفوائد التي لا تحصى وبذلك تزداد هيبة سيدنا نصره الله تعالى وتخشى صولته ملوك الأرض .

*****

بيان المشروع الثاني في كيفية تشكيل عسكر جرار على وجه منتظم من دون تكليف المخزن بمصروف أفراده مدة الإقامة

من المعلوم أن الملة الإسلامية لا تنقاد غاية الانقياد إلا للمواد الشرعية ، فكما أن الجهاد في سبيل الله تعالى والاستعداد له فرض على كل مسلم كذلك الموصل له وهو تعليم حركاته وسكناته فيصير تعليم الرعية عمومًا على كل من بلغ سنه عشرين عامًا كل يوم ساعة بل ساعتين وعلى ذلك يصدر أمر سيدنا ، أعزه الله ، بغلق جميع الحوانيت كل يوم من الساعة الثالثة بعد الظهر ثم تخرج كل حومة بحدتها للتعليم في كل بلدة وقرية وقبيلة تحت قيادة القياد الخارجين من المدرسة المعدة لذلك حتى نستغني عن الضباط الانكليزية والفرنساوية لأن حالتهم في الصداقة مع المسلمين كصداقة قصير مع الزباء ،مع أننا في أول الأمر نخدمهم في تعليم الحركة العسكرية والفنون الحربية للطلبة الذين نؤهلهم ليكونوا ضباطًا فيتيسر لسيدنا نصره الله تعالى مليون من العساكر من دون مصروف مدة التعليم والإقامة وأما وقت لزوم تسفيرهم للمدافعة عن أوطانهم أو تربية أحد الخارجين عن الطاعة يقوم المخزن بتقديم الطعام لهم مع إعطاء لكل واحد منهم أربعة ريال مصروفًا لعياله في الشهر ، ويلتزم كل واحد بثمن المكحلة والكسوة العسكرية التي يلبسها حالة التعليم ، وكل عشرة يتكلفون بثمن قبة ، والذي يتعسر عليه دفع ذلك فورًا على الأخص أصحاب الحرب يصير تقسيط ذلك عليهم بنظر قائدهم . وأما الفقراء : فينضوون ضمن العساكر الخيالية والطبجية الذي يتكفل المخزن بتنظيمه وتربيته والقيام بمصاريفه . وأما القواد ـ اللازمة إلى هذا العسكر ـ : فيصير ترتيب معاش كاف لهم وكما أنهم يقومون بتعليم العساكر وترتيبها أيضًا يقومون بحفظ المدينة والطرقات ويقومون

بأشغال الحكومة كما نوضحه : مثلا يمكن على هذا الترتيب المذكور أن يخرج من مدينة فاس اثنين وثلاثين ألف عسكري يحتاج لهم خمسة وسبعين قائدًا فأولًا يجمع من شبان الطلبة من كل حومة هذا القدر ويصير تعليمهم على غاية الانتظام بواسطة الحرابة ، وبعد تعليمهم تعطى لهم الوظائف حسب اقتدارهم واستحقاقهم ويصير ترقيمهم حسب الدرجة ،يعني لا يمكن أن يصير أحد منهم باشا قبل أن يتولى خليفة قائد المائة ثم قائد المائة ثم خليفة قائد الرمي وهكذا حتى تمر عليه جميع الخدمات . وإني منذ شاهدت البرنس عبد القادر أفندي ابن مولانا السلطان عبد الحميد قائد مائة يمشي مع العساكر من دون تمييز بينه وبين قيادة المائة الآخرين وأن قائد الرمي والقائم مقام يمشيان أمامه . وأما ما يلزمهم من المؤونة في كل يوم :

ريال	عدد	مؤونة اليوم للواحد	المحكوم
١٥ فريق باشا	٢	١٥	٣٢ ٠٠٠
٢٠ لوا باشا	٢	١٠	١٦٠٠٠
٢٨ أمير الاي	٤	٠٧	٠٨٠٠٠
٢٠ كاتب الاي	٤	٠٥	٠٠٠٠٠
٤٠ قائم مقام	٨	٠٥	٠٤٠٠٠
٩٦ قائد الرمي	٣٢	٠٣	٠١٠٠٠
٦٤ خليفة قائد الرمي	٣٢	٠٢	٠٠٠٠٠
٦٤ كاتب ألف	٣٢	٠٢	٠٠٠٠٠
٤٨٠ قائد مائة	٣٢٠	٠١	٠٠١٠٠
٦٤٠ خليفة قائد مائة	٦٤٠	٠١	٠٠٠٥٠
١٤٦٧	١٠٧٥		

فهذه ثمانمائة وسبعة وعشرين ريالًا يومي ، حصل بهم انتظام اثنين وثلاثين ألف عسكري ، وأن قوادهم البالغين أربعمائة وخمسة وثلاثون كما أنهم يعلمون العساكر المذكورة يعمل لهم قانونًا في مجلس الملة بحركات خدمتهم في حفظ البلاد وجباية أموال الحكومة وغير ذلك لأنه يلزم لكل حومة ستة منهم ، يخدم كل واحد في النهار أربع ساعات وفي الليل كذلك لحفظ الحومة والحوانيت التي عليهم مراقبة نظافتها وما يتحصل بها ويقبضوا على كل من يمر عليهم في الليل من أهل الشبه مع كتابة كل شيء يشاهدوه مخالفا إلى رئيسه قائد الرمي ، وهو إلى العامل ، والعامل إلى سيدنا نصره الله ، وبذلك لا تخفى على جلالته شاذة ولا فادة من أحوال الرعية ، لأنه في كل خمس حومات يعمل محلًا لجلوس قائد الرمي وخليفته وكاتبه لأجل مراقبة الأعمال المذكورة وفصل الدعاوى الصغيرة . وأما الدعاوى الكبيرة ترفع إلى عامل المدينة ، وكذلك يرفع إليه قائد الرمي ما رفع إليه قياد المائة من الحوادث . وهو يرفع ذلك إلى سيدنا نصره الله تعالى فحينئذ لا يخفى عليه شيء من مملكته وبهذا يتيسر للدولة المغربية عمل بوليس منظم موافق للشريعة المطهرة ولا تأباه الرعية ولا يمكن توجه اعتراض عليه من الأجانب إذا كان سيره على وجه الاستقامة .

فإن قيل إن الحكومة لا تأمن تسليح الرعية خوفًا من اتفاقهم . فنقول : لا خوف من هذا الوهم ما دامت العدالة سائرة في البلاد حسبما قدره مجلس الملة وأحكامه معمول بها على الرئيس والمرؤوس من دون تمييز كما كان عليه النبي ﷺ وخلفاؤه الكرام ، فيصير الكل طائعين خاضعين لجلالة السلطان نصره الله تعالى على الأخص عند إعفاء الرعية من كل رسم مخالف للشريعة المطهرة فتضحى بلاد سيدنا ، نصره الله تعالى ، خالية من الفتن لأن جميعها لا تتحدث إلا بدعوى التعدي على الأحكام الشرعية وعدم الإنصاف في الرعية مع أننا لو حسبنا الواردات التي تجمع مخالفة للأحكام الشرعية والمصارف التي تصرف على تعليم العساكر اللازم تعليمها مع

تسليحها لوفر الربح للمخزن مع أن جل مصروف الدول هو مصروف للعساكر مع أن الحكومة حينئذ تجتهد في ترتيب عساكر الطوابجية والخيالة وانتظامها والقيام بإطعامهم وعمل قشلة لسكانهم مع تربية دوابهم كما هو جار عند الدول والدولة العلية العثمانية ، فبهذا الترتيب تحفظ البلاد ويعم الأمن ونسلم من اعتراضات الأجانب مع هيبتهم لجلالة سيدنا نصره الله تعالى .

*****

بيان المشروع الثاني
في كيفية وجود مال داخلي يتيسر فيه إجراء ما تطلبه أوربا من الإصلاح في بلاد سيدنا نصره الله تعالى ،مع موافقة ذلك للأحكام الشرعية ، ومع الحصول على إغناء الفقراء بالمملكة الشريفة

يشكل مجلس يسمى بمجلس الإسلام أو الأحباس في العاصمة محتو على خمسة من العلماء .الأول رئيس المجلس ويسمى بشيخ العلماء ، والثاني نقيب على الاشراف ، والثالث ناظر الأحباس ، والرابع شيخ الفقراء ، والخامس أمين . ولك واحد من هؤلاء عدلان يقومان بالكتابة . فهذا المجلس يؤسس أعمال الأحباس والاجتهاد في عمارتها وضبط وارداتها ومنصرفاتها وفضلتها في المملكة الشريفة .وفي كل سنة يرفع هذا المجلس حساب جميع الأحباس إلى مجلس الملة للنظر فيه وهكذا إلى الأعلى ثم إلى سيدنا نصره الله تعالى ، وأن هذا المجلس يتداول مع مجلس الملة بما يلزم إجراءاته بفضلة واردات الأحباس في كل شيء يلزم للملة والدولة مقدمًا بذلك الأهم فالأهم تحت متابعة خمسين قاعدة موافقة للشريعة المطهرة ، فإذا كان مثلًا يحتاج إلى عمل للدبيش مع ربط الشروط اللازمة بين هذا المجلس ومجلس الملة في هذا العمل وبعد اتفاقه يلحق هذا العمل لناظر مسجد القرويين مثلًا فيقوم المسجد المذكور بهذا العمل من فضلة وارداته ، ويستدين جميع فضلات المساجد لتتميم هذا العمل ، وبعد إتمامه تضاف واردات هذا العمل إلى واردات مسجد القرويين ، ثم يقوم بوفاء ما استدانه من فضلة وارداته إلى المساجد ومثل ذلك يلحق عمل تنوير الكهرباء مثلًا لمسجد آخر وهكذا يجري العمل في كل شيء تحتاجه الملة والدولة من سكك حديد وتشييد معامل للصنائع مثل فبريكات وغيرها ولا يستبعد حصول ذلك لأنه يوجد في دولة المغرب أكثر من خمسة آلاف ما بين مسجد

وزاوية ومدرسة وكل واحد مما ذكر يحصل بفضله على الأقل خمسون ريالًا فيكون المجتمع في السنة فضلة الجميع مائتين وخمسين ألف ريال وبالطبع تزيد أضعافًا مضاعفة عن الاجتهاد بتعمير محلة الأحباس وضبط أوقافها وحفظ وارداتها لأنه يعمل في كل بلد ولدى كل قائد أو قائدين مجلس فرع لهذا المجلس الكبير على نمطه يقوم بمراقبة ما لديه من أوقاف المساجد وغيرها ، والاجتهاد في تعميرها وزيادة ثروتها ، ومحاسبة نظارها ، مع مراقبة أعمالهم ثم يرفع بتفصيل ما لديه إلى المجلس الكبير كما يأتي شرحه في القواعد ، وكل مسجد أو فعل خيري يجعل له هيئة مستقلة للنظر إلى أوقاف ذلك المسجد أو الفعل الخيري حسب شرط واقفة من البداءة بتعميره وتعمير أوقافه ، والسعي وراء تحسينها مع النظر إلى الأوقاف الآئلة إليه : من تعميرها وحصر مستحقيها وترفع هذه الهيئة حسابها في كل شهر مفصلًا إلى فرع مجلس الأحباس كما يأتي شرحه في القواعد ، فإذا جرى العمل على هذا الوجه المذكور تتحسن واردات الأحباس ، فتكثر الفضلة ، فيزداد في أملاكه ، فتزيد ثروة ، فتكون ذخيرة عند احتياج المدافعة عن الأوطان . وهذا مجلس أوقاف مصر متوفر لديه أكثر من عشرين مليونًا جنيها لما ضبطت اراداته ومنصرفاته وأن سيدنا نصره الله تعالى إذا استحسن أن يجرب سنة في ضبط أحباس مدينة فاس على هذا النمط المذكور : يظهر له نتيجة ما حزرنا ، ولدينا ـ بحمده تعالى ـ تدابير شرعية غير هذا في إجراء الإصلاح الذي تطلبه أوربا من دون احتياج إلى الاستدانة منهم ولا ضرر على الرعية . وأما قولنا : إغناء الفقراء ، فيعلم من القاعدة الثانية والأربعين الآتي ذكرها ، ولعمري إنها لخطة يلزم الانتباه إليها أولًا لشدة اعتناء الله تعالى بهذه المسألة أباح للعامل على الصدقة وعلى الفقراء بإلزامهم عدم الطلب عند وجود القوت الضروري أخذ نفقته من مال الصدقة وإن كان غنيًا ، وثانيًا مجارة للأجانب فإنك لا تجد عندهم فقيرًا يطلب في الأسواق حتى اليهود الذين هم ذمة لسيدنا نصره الله تعالى مؤسسين قواعد لفقرائهم كما هو مشاهد . أفيليق بالمسلمين أن يتركوا هذه

المسألة مع وجود واردات كافية للفقراء مستولية عليها أيادي الظلمة ويكون المسلمون بهمة أقل من همة اليهود ؛ لا والله ، وعلى الأخص في زمن سيدنا نصره الله ، الساعي في ترقي أحوال المسلمين ، أيده الله بروح منه .

بيان القواعد لأساس هذه الأعمال :

القاعدة الأولى :يصير تشكيل مجلس في كل بلدة ولدى كل قائد أو قواد من عمال القبائل يحتوي على خمسة من العلماء ، الأول رئيسهم ويسمى بشيخ العلماء ، والثاني للأشراف ، والثالث مأمور على الأحباس ، والرابع شيخ للفقراء ، والخامس أمين . ولكل واحد من هؤلاء عدلان يقومان بالكتابة .

القاعدة الثانية :تتعين أيام الاجتماع في الجمعة ووقتها للبحث عن تعلقات الأوقاف من تحسينها وعمارتها ومراجعة حسابها وعمن يلزم توظيفه فيه وفي متفرعاته (راجع القاعدة الثالثة) .

القاعدة الثالثة :لا يتوظف في هذا المجلس ولا في متفرعاته من وظيفة الإمامة والخطابة وتولية المساجد وغيرها إلا أن يكون من العلماء وعنده الشهادة باقتداره .

القاعدة الرابعة : يتعين معاش كاف لكل مستخدم في هذا المجلس ومتفرعاته حسب استعداد وظيفته لأجل أن يصير المستخدم مكتفيًا ومنقطعًا على خدمته .

القاعدة الخامسة :لا يعزل المتوظف في هذا المجلس ومتفرعاته إلا بخيانة أو إهمال الوظيفة .

القاعدة السادسة : يلزم المستخدم أن يباشر وظيفته بنفسه ولا يجوز له أن يوكل إلا إذا طرأ عليه عذر شرعي مع الاستئذان وإلا يعد مهملًا في وظيفته .

القاعدة السابعة : من أهمل وظيفته ثلاثة أيام يعزل عزلًا مؤبدًا .

القاعدة الثامنة : كل من يدعي على مأمور من هذا المجلس ومتفرعاته من خيانة

أو إهمال الوظيفة يلزم إلزامًا جبريًا على إثبات ما ادعاه (راجع القاعدة السابعة) وإلا يحبس ذلك المفتري إلى ثلاث سنين .

القاعدة التاسعة : من قبل خدمة ولم يحسن الإدارة في مصروفه من معاشه ووارداته فإنه يعزل عزلًا مؤبدًا .

القاعدة العاشرة : يلزم على كل مستخدم أن يحرر حساب نفسه من داخل وخارج وما بقي عنده ويرفعه إلى رئيسه .

القاعدة الحادية عشرة : يلزم أن يوجد في هذا المجلس أربعة قيود ، القيد الأول قيد السجلات بأن يسجل فيه جميع الوقفيات ، والقيد الثاني يحرر فيه حساب كل مسجد وفعل خيري من وارداته ومنصرفاته المقررة وغير المقررة والفضلة التي بقيت وحساب كل وقف آيل إلى ذلك بحداثه مبينًا فيه وارداته ومنصرفاته المقررة وغير المقررة وعدد مستحقيه ، والقيد الثالث يبين فيه اسم كل مستخدم في هذا المجلس ومتفرعاته مع بيان ثروته وترجمة ماله وحسابه ، والقيد الرابع قيد الدعاوى (راجع القاعدة الثامنة)

القاعدة الثانية عشر : يلتزم العدول بعد كتابة الوقفية أن يسجله في المجلس وفي هيئة الفعل الخيري الآئل إليه هذا الوقف ، وبعد ذلك يسلمه لصاحبه ، وكذلك الوصية .

القاعدة الثالثة عشرة : إذا أقيمت دعوى على وقف يلتزم ناظر فعل الخيري الآئل إليه هذا الوقف أن يذهب مع متولي الوقف المدعى عليه لمشاهدته الدعوى والحكم ورفعه ذلك إلى المجلس وكذلك إذا ادعى متولي وقف على أحد .

القاعدة الرابعة عشرة : يلتزم المجلس في كل سنة أن يحرر دفترًا مبينًا فيه واردات كل مسجد أو فعل خيري ومنصرفاته المقررة أو غير المقررة وعدد مستحقيه وحسابات المستخدمين فيه وفي متفرعاته ويرفع ذلك إلى مجلس الإسلام .

القواعد المتعلقة في كل مسجد أو فعل خيري :

القاعدة الخامسة عشرة : يصير لكل مسجد أو فعل خيري هيئة متركبة من الخطيب والمدرس وهما الكاتبان وناظر المسجد أو الفعل الخيري .

القاعدة السادسة عشرة : يلزم لكل هيئة ثلاثة قيود ، القيد الأول قيد السجلات يسجل فيه وقفية المسجد أو الفعل الخيري ووقفية الأوقاف الآيلة إليه . والثاني يحرر فيه حسابات ذلك من داخل ومنصرف ، والثالث يحرر فيه حسابات الأوقاف الآئلة إليه .

القاعدة السابعة عشرة : يلزم في كل شهر التصديق من الهيئة على دفتر الحساب ورفعه إلى مدير الأوقاف للتصديق عليه وفي كل سنة ترفع الهيئة إلى المجلس دفترًا مبينًا فيه واراداته ومنصرفاته المقررة وغير المقررة ، وفضلته ، والدين الذي عليه ، وحسابات الأوقاف الآئلة إليه :من وارداته ومنصرفاته ، وعدد المستحقين فيه ، وحسابات المستخدمين في ذلك الفعل الخيري والآئل إليه .

القاعدة الثامنة عشرة : إذا لزم للمسجد أو الفعل الخيري عمارة أوقافها ولم توجد غلة تفي بذلك يرفع ذلك للمجلس للاستدانة له من فضلة مسجد آخر ثم ترجع إليه عند توفر الغلة .

القواعد المتعلقة بالأوقاف :

القاعدة التاسعة عشرة : يلزم كل متولي وقفا أن يرفع شرط الواقف إلى المجلس وإلى هيئة الفعل الخيري الآئل إليه ذلك الوقف لتسجيله فيهما (راجع القاعدة التاسعة) .

القاعدة العشرون : من لم يرفع شرط واقفه يعد غاصبًا ومهملًا ويلتزم في محاسبته من يوم استيلائه على الوقف مع تضمينه كل ما خرب فيه بسبب إهماله شرط واقفه من عدم براءته بعمارة الوقف (راجع السابعة) .

القاعدة الواحدة والعشرون : يلزم مراعاة شرط الواقف .

القاعدة الثانية والعشرون : لا يجوز لمنتظر الوقف أن يصرف شيئًا للمستحقين والوقف محتاج للعمارة وإلا يعد غاصبًا ومهملًا (راجع القاعدة السابعة) .

القاعدة الثالثة والعشرون : إذا قرب الوقف ولم توجد غلة تفي بتعميرها يستدان له من هيئة الفعل الخيري الذي يؤول إليه ذلك الوقف ويؤخر الصرف إلى المستحقين حتى يسدد دينه .

القاعدة الرابعة والعشرون : يلزم ناظر الوقف أن يشرع في عمارة الوقف إذا حدث به شيء ، وإلا يعد خائنًا ومهملًا .

القاعدة الخامسة والعشرون : يلتزم الساكن في أماكن الوقف إذا حدث فيها شيء يوجب العمارة أو التصليح أن يعلم الناظر .

القاعدة السادسة والعشرون : يلزم الناظر في كل سنة أن يرفع دفترًا إلى هيئة الفعل الخيري الذي يؤول إليه ذلك الوقف مبينا فيه واردات وقفه و منصرفاته وتعيين مستحقيه .

القواعد المتعلقة بشيخ العلماء :

القاعدة السابعة والعشرون : شيخ العلماء هو ناظر على أوقاف والعلماء والمدارس ومواضع التدريس .

القاعدة الثامنة والعشرون : يجرى في أوقاف العلماء والأشراف وأوقاف الحرمين الشريفين وأوقاف الفقراء ما يجرى في أوقاف المساجد .

القاعدة التاسعة والعشرون : يلزم شيخ العلماء أن يحرر أربعة دفاتر ، الأول يحرر فيه أسماء العلماء الموجودين في بلدته ومحلات اشتغالهم ، والثاني يحرر فيه المدارس المعدة إلى الطلبة والمخصصات لها وما تكفي تلك المخصصات من الطلبة ويحرر

مواضع التدريس التي لم توجد لها مخصصاتها لطلبتها ، والثالث يحرر فيه أسماء الطلبة وتعيينه في المدارس وموضع التدريس ، الرابع في درجة الطلبة التي يرفعونها المعلمون شهريًا .

القاعدة الثلاثون : تتعين مدرسة من المدارس التي لطلبتها مخصصات لقراءة الفنون العسكرية بها بعد استحضار الكتب المؤلفة في الفنون الحربية وترجمتها باللسان العربي على الأخص الكتب التي تقرأ في مصر في المدارس العسكرية .

القاعدة الواحدة والثلاثون : لا يغير في دفتر العلماء من لم يكن حائزًا على مرتبة التدريس ويكون مشتغلًا بالإفادة .

القاعدة الثانية والثلاثون : تنقسم المدارس ومواضع التدريس إلى قسمين : إما أن يكون لطلبته مخصصة أم لا ، ويتعين لكلا القسمين قراءة كتب مخصوصة ويصير نقل الطالب حسب استعداده إلى تلك المدارس .

القاعدة الثالثة والثلاثون : يقدم الفقراء في المدارس وموضع التدريس التي لطلبتها مخصصة .

القاعدة الرابعة والثلاثون : يلزم على مدرس المدارس ومواضع التدريس أن يمتحن طلبته في رأس كل شهر ويعطي الطلبة نمرة حسب استعدادهم ويرفع بذلك إلى شيخ العلماء .

القاعدة الخامسة والثلاثون : في كل سنة يجري امتحان المدارس ومواضع التدريس بحضور المجلس والأعيان و بحسب استعداد الطلبة يصير نقله إلى مدرسة أعلى ، فإذا تم طلبه في المدرسة الثنائية يعطى شهادة في بلوغ درجة التدريس ، وحينئذ يجوز استخدامه في المجلس ومتفرعاته .

القاعدة السادسة والثلاثون : ينتخب ممن حاز على رتبة التدريس للدخول في

المدرسة التي خصصت لقراءة الفنون العسكرية .

القاعدة السابعة والثلاثون : بعد استيفاء قراءة الفنون الحربية وأدائه الامتحان بذلك يتعين خليفة قائد المائة وبعد ذلك يترقى حسب استعماله .

القواعد المتعلقة بنقيب الأشراف :

القاعدة الثامنة والثلاثون : هو ناظر على أوقاف الإشراف (راجع القاعدة الخامسة عشرة والثامنة والعشرين) .

القاعدة التاسعة والثلاثون : يلزم نقيب الاشراف أن يحرر دفترًا في أسماء الأشراف الموجودين في بلدته .

القاعدة الأربعون : لا يقيد في دفتر نقيب الأشراف إلا من ثبت نسبه من جهة آبائه ثبوتًا حقيقيًا ، مع متابعة جميع طرائق التحري .

القواعد المتعلقة بمأمور الأوقاف

القاعدة الحادية والأربعون : هو ناظر على جميع الأوقاف وناظر خاص على أوقاف الحرمين الشريفين (راجع القاعدة الخامسة عشرة والثامنة والعشرين) .

القواعد المتعلقة بشيخ الفقراء

القاعدة الثانية والأربعون : هو ناظر على أوقاف الفقراء والزوايا والمارستان وعلى الأوقاف الموقوفة على عابر السبيل والغزوة وعلى تعمير الجسور وعلى الأسبلة وعلى الربيعة الموجودة في مقابر الأولياء رضوان الله عليهم أجمعين (راجع القاعدة الثامنة والعشرين) .

القاعدة الثالثة والأربعون : يلزم أن يجري حساب كل واحد مما ذكر في القاعدة الثانية والأربعين على حدته .

القاعدة الرابعة والأربعون : يلزم أن يحرر دفترًا مبينًا فيه جميع الزوايا والمدارس

ومواضع التدريس التي لطلبتها مخصصات ومخصصاتها وما تكفي من الفقراء والمارستان وما يسع من المرضى .

القاعدة الخامسة والأربعون : يلزم أن يعاين الفقراء ويقسمهم على ثلاثة أقسام عاجز عن الأشغال مرة واحدة لكبره أو بتعطيل في أعضائه ، والثاني عاجز بسبب مرض فيه ، والثالث القادر على الأشغال ، وبموجب ذلك يحرر دفترًا مع بيان أسمائهم وأعمارهم وقابليتهم للصنائع .

القاعدة السادسة والأربعون : أما القسم الأول فيصير وضعه في المحلات التي بها تعيينات دائمة ، والقسم الثاني يصير وضعه في المارستان مدة مرضه ، والقسم الثالث يشغل جبرًا بنظر شيخ الفقراء .

القاعدة السابعة والأربعون : القادر على الأشغال إذا لم يحصل شغلًا يصرف عليه في اليوم الذي لم يحصل فيه شغل بشرط أن يكون غير ممتنع عن أي شغل يوضع فيه .

القاعدة الثامنة والأربعون : أول ما يصرف فيه على الفقراء من مال الصدقة والوصية من المحلات التي بها تعيينات دائمًا ثم من واردات أوقافهم ثم من ربيعة الأولياء رضوان الله عليهم أجمعين ثم من كان قابلًا للتعليم يوضع في المدارس ومواضع التدريس التي لطلبتها تعيينات فإن لم يف ذلك فيصير حينئذ التدبير بجمع ما يكفيهم من الأغنياء .

القاعدة التاسعة والأربعون : يقدر المصروف الضروري الكافي لكل يوم للعاجز عن الأشغال والقادر الذي لم يحصل شغلًا مع إعطاء كل واحد منهم كسوتين : للصيف والأخرى للبرد . ويلحق بذلك القادر الذي لم يبق عنده فضلة لأجل كسوته من أجرة أشغاله في تلك السنة .

القاعدة الخمسون : إذا كان على إنسان كفارة يمين أو غيرها أو عنده صدقة

فليخبر بذلك شيخ الفقراء وعن قدرها وهو يخصص له من يتناول ذلك ، وكذلك يخصص فقراء يتناولون مرتبتهم من الوصي الذي عنده وصية إلى الفقراء إلى نفاذها والفقير الذي يتناول مصروفه مما ذكر لا يعطى له من صندوق شيخ الفقراء مدة لتناوله من ذلك .

خاتمة :

اللازم على كل عاقل أن لا يتهاون بقبول النصيحة وإن كانت ممن لا يعبأ به بل يقدرها حق قدرها ويتدبرها حق تدبرها على الأخص إذا كانت موافقة للوقت وللشريعة الغراء ، لقوله ﷺ : «**الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها حيث وجدها**» . نسأله تعالى أن يبصرنا في عيوبنا ، ويرزقنا إصلاح أحوالنا ، ويلهمنا رشدنا ، ويجمع كلمتنا بحكمة أمير المؤمنين ، وحامي حمى الدين ، وابن سيد المرسلين ، اللهم أيده بما أيدت به رسلك وأنبياءك وخلفاءك ، واملأ بدعوته أرضك ، وبدعائه سماءك ، واجعل عليك توكله واعتماده ، وفي سبيلك جهاده واجتهاده ، اللهم وأصلح الرعية والرعاة ، ومن هم بالمعروف آمرون ، وفي الخير سعاة ، وعن والدينا ومشايخنا ومن أحسن إلينا برحمة منك وغفران ، واجعل النبي ﷺ شفيعًا لنا حتى ندخل مع السابقين فراديس الجنان ، وصلى الله على سيد المرسلين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم وانتهى وكفى وسلم على عباده .

قاله العبد الفقير ، خادم العلم الشريف ، بالحرم الشريف ، النبوي المنيف ، عبد الكريم مراد الطرابلسي المدني عفا الله عنه .آمين .

*****

المشروع الإصلاحي لجماعة لسان المغرب

الدولة والدين والسلطان :

المادة الأولى : يطلق على جميع الأقطار المراكشية اسم الدولة المغربية الشريفة .

المادة الثانية : الدولة الشريفة مستقلة استقلالًا كليًا .

المادة الثالثة : إن عاصمة الدولة الشريفة الرسمية هي مدينة فاس لا غير ، وليس لهذه العاصمة امتياز بشيء عن سائر مدن السلطنة .

المادة الرابعة : إن دين الدولة الشريفة هو الدين الإسلامي والمذهب الشرعي فيها هو المذهب المالكي .

المادة الخامسة : تحترم سائر الأديان المعروفة بلا فرق ، ويحق لأصحابها أن يقيموا شعائر ومعالم معتقداتهم حسب عوائدهم بكل حرية ، ضمن دائرة مراعاة الآداب العمومية .

المادة السادسة : يلقب السلطان بإمام المسلمين وحامي حوزة الدين .

المادة السابعة : يجب على كل فرد من أبناء السلطنة الطاعة للإمام الشريف ، والاحترام لذاته ، لأنه وارث البركة الكريمة .

المادة الثامنة : إن حضرة السلطان غير مسؤول بأمر من أمور الدولة ، لا داخليًا ولا خارجيًا .

المادة العاشرة : إن وراثة الإمامة عائدة بحسب العوائد القديمة للأرشد ، بل للأقرب من ذوي القربى .

المادة الحادية عشرة : باسم السلطان تضرب النقود وتخطب الخطب ، وله قيادة الجيش الكبرى وإشهار الحرب وعقد الصلح ، وإبرام المعاهدات مع الدول ،

وبمصادقته وإمضائه تعتبر تقارير مجلس الوزارة وتقارير منتدى الشورى وتنفيذ أحكامها . وبمصادقته وإمضائه يعينوا موظفو الدولة كبارًا وصغارًا أو يعزلون ، وله المكافأة وإعطاء النياشين والمجازاة ، وله العفو عن المحكوم عليهم بالموت أو تبديل الحكم وتخفيفه ، وهو الذي يمثل الأمة والدولة معًا أمام الدولة الأجنبية .

أبناء الدولة الشريفة :

حقوقهم وواجباتهم العامة :

المادة الثانية عشرة : يطلق لقب مغربي على كل واحد من أبناء الدولة الشريفة ، سواء كان مسلمًا أو غير مسلم .

المادة الثالثة عشرة : يحق لكل مغربي أن يتمتع بحريته الشخصية ، بشرط ألا يضر غيره ولا يمس حرية غيره .

المادة الرابعة عشرة : إن الحرية الشخصية تقوم بأن يعمل كل واحد ما يشاء ، ويتكلم ما يشاء ، مع مراعاة الآداب العمومية .

المادة الخامسة عشرة : إن التعليم الابتدائي إلزامي على قدر مساعدة الأحوال .

المادة السادسة عشرة : المطبوعات حرة مع مراعاة الآداب العمومية .

المادة السابعة عشرة : إن جميع المسلمين متساوون في الحقوق أمام وظائف المخزن التي تعطى بحسب الكفاءة الشخصية ، وليس بواسطة الوسطاء والنافذي الكلمة ولا بالأموال .

المادة الثامنة عشرة : لا يجوز أن يتولى أمي وظيفة من وظائف المخزن على الإطلاق . فعلى الموظف أن يكون عارفًا اللغة العربية قراءة وكتابة حق المعرفة .

المادة التاسعة عشرة : إن تكاليف الدولة المالية توضع على كل فرد من أفراد الأمة بحسب ماليته واقتداره .

المادة العشرون : إن الفقراء العواجز والعميان الذين لا عمل لهم يتعيشون منه يعفون من كل تكليف وضريبة على الإطلاق ، وكذلك خدام بيوت الله والمساجد والزوايا والذين يعيشون من الأوقاف .

المادة الحادية والعشرون : إن موظفي المخزن ، من كبيرهم إلى صغيرهم ، هم كسائر الناس تلزمهم الضرائب والتكاليف المالية .

المادة الثانية والعشرون : لا يجوز أبدًا طرح ضرائب وتكاليف مالية على جهة من السلطنة دون جهة ، ولا على مدينة دون مدينة ، ولا على قبيلة دون قبيلة ، وإنما يجب أن تكون التكاليف عامة على جميع الأمة في كل نواحي السلطنة في وقت واحد .

المادة الثالثة والعشرون : كل مغربي آمن على ماله وملكه ، فلا يسوغ لهيئة الحكومة أن تأخذ من أحد ملكه إلا إذا كان ضروريًا للمنفعة العامة . وذلك يكون بعد قرار منتدى الشورى ومصادقة السلطان كتابة ، ويدفع لصاحب الملك ثمنه الحقيقي سلفًا .

المادة الرابعة والعشرون : لا يسوغ أن يحجز مال أحد أو ملكه أو شيء مما له لسبب من الأسباب إلا بعد قرار منتدى الشورى ومصادقة السلطان كتابة .

المادة الخامسة والعشرون : لا يسوغ لهيئة حكومية أن تدخل جبرا مسكن أحد من الناس لسبب من الأسباب إلا بعد قرار منتدى الشورى وموافقة السلطان كتابة .

المادة السادسة والعشرون : لا يسوغ أن يجبر أحد على الذهاب إلى فاس أو على غيرها من البلدان لسبب من الأسباب إلا بعد قرار منتدى الشورى ومصادقة السلطان كتابة .

المادة السابعة والعشرون : قد أبطل الضرب بالعصي ، والجلد بالسياط ، والتشهير والتعذيب بأي آلة من آلات التعذيب وكل نوع من أنواع الأذى ، وكل

صنع يستهجنه طبع المدينة إبطالًا قطعيًا من السلطنة جميعًا .

المادة الثامنة والعشرون : قد أبطل التسخير والتكاليف المالية وسواها غير المقرر من منتدى الشورى إبطالًا كليًا من السلطنة جميعها .

المادة التاسعة والعشرون : لا يسوغ أن يحكم على مجرم بالقتل أو بالسجن المؤبد بعد قرار منتدى الشورى ومصادقة السلطان كتابة .

المادة والثلاثون : لا يجوز أبدًا أن تقطع رؤوس العصاة الذين سقطوا في قتال مع عساكر المخزن وتحمل إلى فاس أو غيرها وتعلق على الأسوار كالعادة المعروفة ، فكل قائد فعل ذلك يكون مسؤولًا أمام منتدى الشورى والسلطان .

المادة الحادية والثلاثون : لا يسوغ لعساكر المخزن عند مقاتلة قبيلة من القبائل أن ينهبوا مواشي القبيلة ودوابها وأشياءها ويقتسمون بينهم حسب العادة المعروفة ، فكل قائد يأتي ذلك يكون مسؤولًا أمام منتدى الشورى والسلطان .

المادة الثانية والثلاثون : لا يسوغ أبدًا قتل الأسرى والجرحى أو تجريدهم من ثيابهم وإرسالهم عراة كالعادة المعروفة ، فكل قائد فعل ذلك يكون مسؤولًا أمام منتدى الشورى والسلطان .

المادة الثالثة والثلاثون : كل واحد من موظفي المخزن كبارًا وصغارًا أو من غيرهم من أبناء السلطنة يأتي أمرًا مما يمنع في المواد المذكورة (المادة ٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٢) يكون مسؤولًا أمام منتدى الشورى والسلطان .

المادة الرابعة والثلاثون : يحق لكل فرد من أفراد التبعة المغربية على الإطلاق أن يقدم شكوى على أي موظف كان من موظفي المخزن أو غيرهم من أبناء البلاد إن ناله منه ظلم أو أذى أو رأى في أعماله وتصرفه شيئًا مما يخالف نصوص إحدى مواد

الدستور إلى منتدى الشورى ، وعلى منتدى الشورى أن ينظر في شكوى الشاكي بلا إهمال ولا إمهال وينتصر للحق والعدل على كل حال .

في منتدى الشورى :

المادة الخامسة والثلاثون : أن منتدى الشورى يؤلف من هيئتين تسمى الهيئة الأولى مجلس الأمة والأخرى مجلس الشرفاء .

المادة السادسة والثلاثون : إن هذين المجلسين يفتحان لمباشرة أشغالها في وقت واحد بموجب أمر سلطاني ، وذلك في الحادي والعشرين من شهر شوال من كل سنة . ويغلقان أبوابها في اليوم التاسع من شعبان من كل سنة ، ولها عطلتان في كل سنة أيضا ، مدة كل منهما خمسة عشر يوما ، وهما عطلة عيد المولد الكريم وعطلة عيد النحر .

المادة السابعة والثلاثون : يفتح منتدى الشورى في حضور السلطان شخصيًا أو في حضور الوزير الأكبر وأعضاء المجلسين المذكورين . فيتلا الكتاب السلطاني المؤذن بمباشرة الأشغال .

المادة الثامنة والثلاثون : يجب على كل عضو من أعضاء هذين المجلسين أن يقسم يمين الأمانة في حضرة السلطان وهيئة الوزارة وقاضي وسائر الأعضاء . فيضع يمينه على القرآن الكريم ، ويعاهد الله أن يكون أمينا للدولة والأمة ، وأمينا للدستور ، وأمينا لكل أمر اؤتمن عليه ، فيحسب بعد ذلك عضوا عاملا رسميا .

المادة التاسعة والثلاثون : كل عضو من أعضاء منتدى الشورى حر في آرائه لا خوف عليه من المخزن ورجاله على الإطلاق . ولا يقيد بأمر من الأمور . ولا يساء به الظن ولا يتهم بتهمة لكونه قال ما شاء أن يقول و لو انتقد على الوزير الأكبر وكل الوزراء ، و لكن إن بدا منه أمر يخل بنظام المجلس أو يضر بالدولة تجري معاملته على موجب المادة الآتية .

المادة الأربعون : إذا اتهم أحد الأعضاء من بعض أعضاء أحد المجلسين بتهمة خيانة للأمة أو بمحاولة إبطال الدستور أو بالرشوة وثبتت عليه التهمة بموجب قرار الأكثرية من المجلسين ، فيسقط من عضوية المجلس و يجازى على حسب أفعاله .

المادة الحادية والأربعون : يشرع المجلس بأعماله إن كان نصف أعضائه حاضرين وتقرر الأمور بأكثرية الأصوات (أي الآراء) وتصح الأكثرية بزيادة صوت واحد فإذا تساوت الأصوات يحسب للرئيس صوتان ويحكم بالأكثرية من جانبه .

المادة الثانية والأربعون : ينبغي للمجلس أن يراعي الأقدم فالأقدم في رؤية المسائل وتقريرها ، ولكن إذا تعارض أمران مهم وأهم فيقدم الأهم ، فكل مسألة عامة النفع أو الضرر من مسائل الدولة الداخلية والخارجية لا يكون لها اعتبار ما لم يقررها مجلس الأمة أولًا ، ثم مجلس الشرفاء .

المادة الثالثة والأربعون : يقتضي أن تكون مفاوضات مجلس الأمة والشرفاء خصوصية لا عمومية أي غير علنية ، فلا يجوز لأحد أن يشهدها إلا حضرة السلطان والوزراء وخلائفهم وقاضي القضاة وخليفته أو من يكون بيده إذن خاص من حضرة السلطان يقدم لرئيس المجلس قبل الحضور بيوم واحد .

إن كيفية أعمال المجلس الداخلية ونظام أموره مقررة في قانون خاص .

في مجلس الأمة :

المادة الرابعة والأربعون : يجب على كل من ينتخب نائبًا في مجلس الأمة أن يكون مستوفيا الشروط الآتية :

أولًا : أن يكون عارفًا اللغة العربية قراءة وكتابة حق المعرفة .

ثانيًا : أن يكون من تبعة الدولة المغربية .

ثالثًا : أن يكون غير مرتبط بخدمة دولة أجنبية بوجه من الوجوه .

رابعًا : أن يكون فوق الثامنة والعشرين من العمر .

خامسًا : أن يكون غير مستخدم عند رجل آخر براتب معاشي .

سادسًا : أن يكون غير محكوم عليه بالإفلاس أو بالسجن لسرقة أو قتل أو غير ذلك من الجنايات .

سابعًا : أن يكون مشهودًا له بين قومه بحسن السلوك والاستقامة والنزاهة ومحترمًا من كل عارفيه .

المادة الخامسة والأربعون : يجري الانتخاب مرة واحدة بعد كل أربع سنوات ، ويجوز تجديد انتخاب النائب .

المادة السادسة والأربعون : إن كل عضو من أعضاء المجلسين يعتبر نائبا عن الأمة جميعها ، وليس على القوم الذي انتخبوه .

المادة السابعة والأربعون : إذا انقطع النائب عن الحضور إلى المجلس مدة طويلة لسبب مرض ملازم أو لضرورة قصوى لا تدفع ، أو أنه استعفي أو توفي فينتخب منتخبوه غيره .

المادة الثامنة والأربعون : إن عدد أعضاء مجلس الأمة يكون على نسبة نائب واحد عن نحو عشرين ألف رجل من السكان . وكيفية الانتخاب مقررة في محلها .

المادة التاسعة والأربعون : لا يجوز لنائب أن يشغل وظيفتين في وقت واحد ، أي يشغل وظيفة النيابة ووظيفة أخرى من وظائف المخزن . فإذا اتخذ وظيفة أخرى سقط من النيابة ، ولكن إن انتدبه منتدى الشورى للقيام بوظيفة مؤقتة . مثل إرسالية تفتيش عن أمر ، أو الذهاب لإلقاء الصلح بين فريقين متقاتلين أو الشخوص إلى خارج السلطنة بمهمة دولية ففي مثل هذا الحال جاز له الجمع بين

وظيفتين ولا يسقط من عضوية النيابة .

في مجلس الشرفاء :

المادة الخمسون : إن عدد أعضاء مجلس الشرفاء مع رئيسهم هو خمسة وعشرون عضوًا لا غير ، ينتخب منهم السلطان الرئيس وستة ، وينتخب مجلس الأمة مع هيئة الوزراء وجماعة العلماء بقية الأعضاء أي ثمانية عشر عضوًا .

المادة الحادية والخمسون : ينتخب أعضاء مجلس الشرفاء من أكابر رجال الدولة الذين امتازوا بحسن صفاتهم وعلو هممهم وصدق خدمتهم للبلاد ، فاكتسبوا ثقة الأمة واحترامها وينتخبون من أعضاء الأسرة السلطانية ومن رؤوس الشرفاء ورؤساء العلماء والفقهاء ومشاهير قواد العساكر وأعيان القبائل وزعمائها وأمثالهم ، بيد أنه يشترط على العضو في هذا المجلس أن يكون فوق الخامسة والأربعين من العمر .

المادة الثانية والخمسون : يدوم عضو مجلس الشرفاء في وظيفته ما دام حيًا ، ولا يجوز أن يعتزل وظيفته إلا برضاه أو بسبب الطعن في السن و مثل ذلك . ولكن إن دعت الضرورة إلى توليته منصبًا آخر مهمًا ، وذلك لا يكون إلا برضاه أيضا ، ففي هذا الحال يفقد العضوية لوجوب انتخاب عضو آخر مكانه .

المادة الثالثة والخمسون : إن وظيفة مجلس الشرفاء هي أن ينظر أدق النظر ويبحث أدق البحث في التقارير واللوائح التي يصدرها مجلس الأمة حتى إذا رأى فيها شيئا مغايرًا لإحدى الشرائط الست الآتية يرفض تلك اللوائح والتقارير رفضًا قطعيًا ، مع إظهار الأسباب الداعية لذلك ، أو أنه يرجعها إلى مجلس الأمة ، مع ملاحظة وجوب إصلاح وتصحيح ما لزم الإصلاح والتصحيح . والشرائط الست التي يراعيها مجلس الشرفاء ويراقبها هي هذه :

الشرط الأول : ألا يكون هناك شيء مما يمس أساس الدين وجوهره أو يخالف

نصًا من القرآن الكريم .

الشرط الثاني :ألا يمس استقلال السلطنة .

الشرط الثالث : ألا يضر حقوق السلطان .

الشرط الرابع : ألا يجحف بحقوق الأمة أو يضر بالعامة والفقير خاصة

الشرط الخامس : ألا يمس الحرية والدستور والآداب العمومية .

الشرط السادس : ألا يسبب أضرارًا وخسائر لبيت مال المسلمين و أملاك الدولة .

المادة الرابعة والخمسون : إن رأى مجلس الشرفاء تقارير مجلس الأمة صالحة وموافقة لكل الشرائط المذكورة فيصادق عليها ، ثم يقدمها لحضرة السلطان بواسطة هيأة الوزارة ، فيوافق السلطان عليها كتابة ، ويعمل بها من تاريخ المصادقة السلطانية .

المادة الخامسة والخمسون : إذا رفض مجلس الشرفاء تقريرًا من تقارير مجلس الأمة مرتين ، فعلى مجلس الأمة ألا يقدم ذلك التقرير ثالثة إلا بعد مرور ستة شهور من تاريخ الرفض الأخير . وذلك بعد أن يصلح من الملاحظات ما استوجب الإصلاح .

في كبار الموظفين :

المادة السادسة والخمسون : السلطان يعين الوزير الأكبر وقاضي قضاة فاس ونائبي طنجة ومراكش وخليفة له . ومقر هذا الخليفة في العاصمة ، وليس من المقتضى أن يكون ولي العهد ولا من الأسرة المالكة .

المادة السابعة والخمسون : للوزير الأكبر أن ينتخب سائر الوزراء الخمسة ويعرض أسماءهم على منتدى الشورى ، فإن أقر الرأي عليهم يعرضون على الجناب

الشريف ويصادق على تعيينهم .

المادة الثامنة والخمسون : يطلق على العلاف لقب وزير الحرب ، وعلى أمين الأمناء وزير المالية ، وعلى وزير البحر وزير الخارجية ، وعلى وزير الشكاوات وزير الداخلية ، وعلى ذلك تؤلف هيئة الوزارة من ستة أعضاء لا غير وهم : الوزير الأكبر ووزير المعارف ، وهؤلاء الأربعة الوزراء المذكورون .

المادة التاسعة والخمسون : إن عزل الوزير الأكبر من منصبه أو اعتزل هو من تلقاء نفسه عزل مع سائر الوزراء وسقطت الوزارة ، وأما إن عزل الوزراء جميعهم فلا يعزل الوزير الأكبر ولا تسقط وزارته .

المادة الستون : كل وزير ينظر في الأمور المتعلقة بوزارته الداخلة في دائرة وظيفته ، فإذا عرض أمر لا دخل له في إحدى الوزارات ، فيحول إلى نظر الوزير الأكبر ، وكل وزير مسؤول شخصيًا بما يتعلق بأمور وزارته . أما الوزير الأكبر فهو مسؤول بكل إجراءات جماعة الوزراء .

المادة الحادية والستون : لكل وزير حق أن ينتخب خليفته ، فإن عزل عزل الخليفة معه ، أما بقية كتبة الوزارة فلا يعزلون بعزل رئيسهم .

المادة الثانية والستون : لهيئة الوزارة أن تنتخب عمال بلدان السلطنة وقبائلها ، غير أنه يحق لمنتدى الشورى أن يعارض في تعيين عامل لم يره جديرًا بالوظيفة ، ويعمل برأي المنتدى على كل حال .

المادة الثالثة والستون : كل موظف من موظفي الحكومة الدائمين ، كالكاتب والأمناء والعمال والقضاة وأمثالهم ، يبقى في وظيفته أو خدمته ما دام في مكنته القيام بعبئها ، ولا يجوز أبدًا عزل أحد منهم إلا لسبب موجب للعزل كعدم الصدق في الخدمة وقلة الأمانة أو الكفاءة ، وهذا إذا لم يستعف هو من تلقاء نفسه . ولكن

إذا ألجأت الضرورة لمصلحة الدولة إلى عزل أحد من وظيفته فيجب والحالة هذه تعيينه في وظيفة أخرى مماثلة أو أعلى، أو إعطاءه راتب التقاعد إن كان قضى ثلثي المدة المعينة لراتب التقاعد.

المادة الرابعة والستون: كل موظف في وظائف المخزن قضى مدة ثلاثين سنة متواصلة في خدمة الدولة حق له أن يعتزل الخدمة، ويأخذ راتب التقاعد بقية حياته، وهو مقدار نصف راتب وظيفته الأخيرة.

المادة الخامسة والستون: إذا انقطع النائب عن الحضور إلى المجلس مدة طويلة لسبب مرض ملازم أو لضرورة قصوى لا تدفع، أو أنه استعفى و توفي فينتخب منتخبوه غيره.

المادة السادسة والستون: إن القضاة وأهل الفتوى، والعدول يعينهم قاضي القضاة بموافقة مجلس الشرفاء، أما المحتسبون وأمناء الاستفادة فتعينهم هيئة الوزارة وحدها.

في مالية الدولة:

المادة السابعة والستون: يجب على وزارة المالية أن تسلم إلى منتدى الشورى في خاتمة كل شهر لائحة دخل الدولة وخرجها مفصلة تفصيلا جزئيا مصادقا عليها من الوزير الأكبر.

المادة الثامنة والستون: لا يسوغ لهيئة الوزارة أن تنفق شيئا من مال الدولة في أي سبيل كان ما لم يصادق عليه منتدى الشورى.

المادة التاسعة والستون: يعين مجلس الأمة من أعضائه هيئة للتفتيش مؤلفة من ستة أعضاء ورئيس، تنقسم إلى قسمين، يتجول كل قسم منها في نواحي السلطنة وبلدتها بصفة دائمة للبحث في كل أمور الإدارات المخزنية، فيزور كل بلدة وقبيلة مرة في كل أربعين يوما على الأقل، ويبعث بتقارير إلى الرئيس الذي يكون مقامه في

نفس مجلس الأمة . ولهؤلاء المفتشين أن يسمعوا كل شكوى من أفراد الشعب ، ويقبلوا كتب التظلم ومعاريض الأحوال .

المادة السبعون : يحق لهيئة التفتيش أن توقف أيا من الموظفين عن وظيفته إن بدا لها أصوبية ذلك لوجود خلل في أعماله ، ويستثنى من هذا الأمر نائبا طنجة ومراكش . ويباح لها أن تضع في مكان الموظف الذي كفت يده عن العمل من يقوم مقامه مؤقتا ، ريثما يأتي جواب منتدى الشورى في أمره .

في رواتب الموظفين :

المادة الحادية والسبعون : يعين منتدى الشورى في جلساته الأولى مبلغ المال الواجب سنويا لنفقات الحضرة السلطانية ، ويراعى في هذا الأمر ضروريات الوظيفة السامية وكماليتها ومقتضى القيام اللائق بالمقام .

المادة الثانية والسبعون : إن رواتب كبار الموظفين الشهرية تكون على هذا المنوال : ريالا مخزنيا ٥٠٠ للوزير الأكبر ــ ٢٥٠ لخليفته ــ ٣٠٠ للوزير ــ ١٥٠ لخليفته ــ ٣٥٠ لكل من نائبي طنجة ومراكش ــ ٢٥٠ للعامل ، رتبة أولى ــ ٢٠٠ للعامل ــ رتبة ثانية ــ ٣٥٠ لرئيس مجلس الأمة ــ ٢٠٠ لخليفته ــ ١٥٠ للعضو في مجلس الامة ــ ٢٠٠ لخليفته ــ ١٥٠ للعضو في مجلس الأمة ــ ١٥٠ للأمين .

وأما رواتب بقية مستخدمي الحكومة فيعينها منتدى الشورى في جلساته الأولى .

المادة الثالثة والسبعون : يخصص لكل وزير علاوة على راتبه مبلغ معين سنويًا للقيام بحق تكاليف المنصب ، وكذا يعطى نائب الأمة مائتي ريال سنويا للقيام بحق تكاليف المنصب فضلا عن راتبه ، وذلك لنفقة السفر ، ومثل هذه القيمة تعطى للأمين أيضا .

المادة الرابعة والسبعون : ليس للعضوية في مجلس الشرفاء راتب لكونها شرفية ، وإنما إن حَسُنَ لدى الجناب العالي أن يهدي أعضاء ذلك المجلس هدايا نقدية أو غير

نقدية في خاتمة كل سنة فله الأمر بذلك .

في الحمايات :

المادة الخامسة والسبعون : لا يسوغ لأحد من أبناء الدولة المغربية أن يتخذ حماية الدولة من الدول إلا في الحالات الاستثنائية المذكورة في المادة التاسعة والسبعون .

المادة السادسة والسبعون : كل شخص يتحامى بدولة من الدول سرًّا بدون أن يعلم المخزن ويأخذ رخصة من الحماية لا تعتبر حماية ، ويجري عليه الجزاء المرتب على ذلك في قانون الجزاء .

المادة السابعة والسبعون : كل موظف في إحدى وظائف الدولة اتخذ سرا حماية دولة من الدول ثم ظهر أنه من المحتمين يعزل للحال من وظيفته دون أن تعتبر حمايته ، ويجري عليه الجزاء المترتب على ذلك في قانون الجزاء .

المادة الثامنة والسبعون : لا يجوز لأحد من أبناء السلطنة المغربية المتخذ حماية دولة من الدول أن يدخل في الوظائف المخزنية .

المادة التاسعة والسبعون : تجوز الحماية بدولة من الدول في الحالات الاستثنائية التي هي :

أولًا : أن يكون الرجل موظفا أو مستخدما في دار قنصلية دولة أو في إحدى الإدارات أو المحلات الأجنبية الرسمية مثل كاتب أو مخزني أو بواب وما شاكل ذلك .

ثانيًا : أن يكون ساكنا خارج المغرب سكنا دائما يقضي عليه بأن يتجنس بجنسية الدولة المستوطن فيها .

ثالثًا : أن يكون له صلات ومصالح مع الأجانب توجب عليه أن يتخذ الحماية ، ومع هذه الحالات الثلاث لا تعتبر حمايته ما لم تقررها الوزارة ويصادق عليها

السلطان .

المادة الثمانون : يجب على طالب الحماية أن يقدم كتابا إلى هيئة الوزارة يبين فيه الأسباب الملجئة إلى الحماية ، وعلى هيئة الوزارة أن تفحص مطالبه فإذا وجد مناسبا يعطى رخصة الحماية مصادقًا عليها من السلطان .

المادة الحادية والثمانون : كل مُحتمٍ قديما (أي قبل إعلان الدستور) بدولة من الدول يبقى على حمايته وعلى الحكومة أن تعامله معاملة تبعة تلك الدولة المتحامي بها بدون فرق ولا تمييز .

المادة الثانية والثمانون : كل من رجع من المتحامين إلى تبعة الدولة المغربية يقبل رجوعه ويحق له أن يتمتع كسائر أبناء الأمة بكل حقوقه .

في المدارس الوطنية :

المادة الثالثة والثمانون : على وزارة المعارف أن تنشئ مدارس في بلدان السلطنة جميعها وبين قبائلها ، وذلك بمساعدة الحكومة ومنتدى الشورى والأمة نفسها . وتكون هذه المدارس الوطنية تحت مراقبتها مباشرة .

المادة الرابعة والثمانون : إن المدارس الوطنية ثلاث رتب :

١ـ المدارس الابتدائية : وهي ضرورية في كل بلدة وقبيلة ، كبيرة وصغيرة ، للذكور والإناث ، وهذه المدارس تكون مقصورة على بث الآداب وتهذيب الأخلاق وتعليم القراءة والكتابة باللغة العربية وأصول ومبادئ العلوم الأخرى الضرورية التي تفصل في قانون المدارس المغربي .

٢ـ المدارس الثانوية : وهذه لازمة للذكور فقط في البلدان الكبرى لا غير ، وتدريس العلوم فيها ، يكون بالطرق الحديثة والكتب العصرية بحسب قانون المدارس .

٣ـ المدارس العليا أو الكليات : لا يقتضى أن يكون في السلطنة في بدء الأمر إلا كلية واحدة وهي جامع القرويين ، غير أنه من الواجب إجراء تحسين وإصلاح في كل شؤون هذه الجامعة المادية والمعنوية ، وإدخال تدريس العلوم اللازمة ووضع قانون خاص تجري على موجبه .

المادة الخامسة والثمانون : إن من واجبات وزارة المعارف أن تجبر الآباء بقوة الحكومة إجبارًا على إرسال أولادهم الذكور إلى المدارس الابتدائية من سن السادسة ، وكل والد خالف هذا القانون يكون تحت طائلة الجزاء . أما المدارس الثانوية فالدخول فيها اختياري .

المادة السادسة والثمانون : إن مدارس البنات تكون في أول الأمر ابتدائية والذهاب إليها بالترغيب والتحريض ، وليس بالوسائط الإجبارية .

المادة السابعة والثمانون : على وزارة المعارف أن تهتم بإنشاء المدارس الصناعية والزراعية بعد خمسة أعوام من فتح المدارس العلمية .

المادة الثامنة والثمانون : إن التعليم في المدارس جميعها مجاني أي بلا عوض والنفقات اللازمة للمدارس ينظر فيها منتدى الشورى ، فيأخذ بعضها من خزينة الدولة ، وبعضها من ريع الأوقاف وأملاك الدولة ، وبعضها من الأمة وخصوصا من الأغنياء .

المادة التاسعة والثمانون : يجب أن ينتخب المعلمون الأكفاء من أبناء العلم والوطنيين المتنورين ومن الغرباء الحائزين على شهادات المدارس المشهورة بقطع النظر عما هم عليه من الجنسيات والأديان .

المادة التسعون : لكل واحد من الراغبين في نشر العلم سواء كان وطنيا أو أجنبيا أن ينشئ مدرسة أو مدارس لتعليم العلوم أو الصنائع و غيرها . وهذه المدارس الأجنبية لا تكون تحت مراقبة وزارة المعارف ، ويحق للآباء أن يرسلوا أولادهم إليها .

ملحق :

المادة الحادية والتسعون : إن رأي منتدى الشورى هو فوق كل رأي ، ويقتضي العمل بحكمه في كل حال ، وله المراقبة على الإدارات والدوائر المخزنية بلا استثناء .

المادة الثانية والتسعون : يهتم منتدى الشورى في سنته الأولى بسن وتنظيم قوانين لكل إدارة من الإدارات الحكومية للوزارات وللمحاكم في القصبات ولدار النيابة ، وللمحاكم القضائية والعدول ، ولأمانة الاستفادة ، وللحسبة ولأمانة الديوانات ، وللعسكرية ، وللمدارس ، وللضرائب والجبايات ، وغيرها ، فيكون لكل من هذه الإدارات والأمور المخزنية قانون خاص بها ، تسير بموجبه وتعمل بمقتضاه .

المادة الثالثة والتسعون : لا يسوغ لأحد أن يبطل مادة من مواد هذا الدستور الأساسي ولا يوقف العمل بها لأي سبب كان على الإطلاق ولا أن يغير منه شيئا أو ينقحه ، أو يزيد عليه مادة أو ينقص مادة ، ما عدا منتدى الشورى الذي له وحده أن يفعل ذلك ، فإن رأى منتدى الشورى أن يأتي شيئا مما ذكر لمقتضيات الأحوال و لمصلحة الدولة والأمة فيكون ذلك بقرار مجلس الشورى و مجلس الشرفاء وبحكم الأكثرية ، ولا يعمل بذلك القرار إلا من تاريخ المصادقة السلطانية عليه .

*****



لائحة المصادر والمراجع

لائحة المصادر والمراجع

ـ أ ـ

١ـ أبو الحركة الوطنية المغربية الحاج عبد السلام بنونة : حياته ونضاله :

محمد بن عزوز حكيم ، بدون طبعة ولا تاريخ .

٢ـ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية :

هل كانت انتفاضة ٢٥ يناير ١٩٥٩ خطأ . .؟ الجزء الأول ، د .محمد عابد الجابري ، دار النشر المغربية ـ إديما ، الطبعة الأولى : مارس ٢٠٠٢م .

٣ـ إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس :

مولاي عبد الرحمان بن زيدان ، مطابع إديال ـ الدار البيضاء ، الطبعة الثانية : ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

٤ـ الاجتهاد والتحديث :

دراسة في أصول الفكر السلفي في المغرب ، سعيد بنسعيد العلوي ، منشورات مركز دراسات العالم الاسلامي ، الطبعة الأولى : ١٩٩٢م .

٥ـ أحاديث في السياسة المغربية :

عبد الله ساعف ، منشورات الزمن : رقم ٣٣ ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ٢٠٠٢م .

٦ـ الأزمة بين الحزب والنقابة :

المعركة من أجل الديمقراطية أم سياسة الخبز؟ الجزء الخامس ، د .محمد عابد الجابري ، دار النشر المغربية ـ إديما ، الطبعة الأولى : يوليوز ٢٠٠٢م .

٧ـ أسئلة الفكر العربي المعاصر :

عبد الإله بلقزيز ، سلسلة المعرفة للجميع ـ رقم ٢١ ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ، أكتوبر ٢٠٠١

٨ـ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى :

الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري ، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف : د . جعفر الناصري و ذ .محمد الناصري ، دار الكتاب/ الدارالبيضاء ١٩٥٦م .

٩ـ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى :

الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري ، تحقيق : ذ .أحمد الناصري ، أشرف على النشر : محمد حجي/ إبراهيم بو طالب/ أحمد التوفيق ، منشورات وزارة الأوقاف والاتصال ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء٢٠٠١م .

١٠ـ الاستيطان والحماية بالمغرب :

١٢٨٠ ـ ١٣١١هـ / ١٨٦٣ ـ ١٨٩٤، مصطفى بوشعراء ، المطبعة الملكية ـ الرباط ١٩٨٤م/ ١٤٠٤هـ .

١١ـ الإسلام والديمقراطية :

د .سعيد بنسعيد العلوي ، سلسلة المعرفة للجميع : رقم ٢٦، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ، أكتوبر ـ نونبر ٢٠٠٢م .

١٢ـ الإسلام والسياسة :

دور الحركة الاسلامية في صوغ المجال السياسي ، عبد الإله بلقزيز ، المركز الثقافي العربي ـ الدار البيضاء ـ المغرب ، الطبعة الأولى :٢٠٠١م .

١٣ـ الإسلام والسياسة :

الرد على شبهات العلمانيين ، د . محمد عمارة ، دار الطباعة والنشر الإسلامية ، الطبعة الأولى : ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م .

١٤ـ الإصلاحية العربية والدولة الوطنية :

علي أومليل ، دار التنوير للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان ، المركز الثقافي العربي ـ البيضاء ـ المغرب ، الطبعة الأولى : ١٩٨٥م .

١٥ـ الأصول الفكرية لنشأة الوطنية المغربية :

دراسة في تطور الأفكار السياسية ١٨٠٠هـ ـ ١٩١٢م ، عبد اللطيف حسني ، منشورات افريقيا الشرق ١٩٩١م .

١٦ـ الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام

العباس بن إبراهيم ، تحقيق : عبد الوهاب بن منصور ، المطبعة الملكية ـ الرباط ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م .

١٧ـ أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع :

خليل مردم بك ، لجنة التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٩٧١م

١٨ـ انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره :

مذكرة الفقيه محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري (١٨٧٤هـ/ ١٩٥٦م)

نموذج من الكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين :

د . الخلوفي محمد الصغير ، مطبعة المعارف الجديدة ـ الرباط ١٩٩٤م .

١٩ـ أهم مصادر التاريخ والترجمة في المغرب :

(من القرن العاشر الهجري إلى النصف الأول من القرن الحالي) ، أحمد المكناسي ،

المطبعة المهدية ـ تطوان ١٩٦٣ م .

٢٠ـ أوربا في مرآة الرحلة :

صورة الآخر في أدب الرحلة المغربية المعاصرة ، سعيد بنسعيد العلوي ، جامعة محمد الخامس / منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية / الرباط/ مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ، الطبعة الأولى : ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

ـ ب ـ

٢١ـ البحث في تاريخ المغرب :

حصيلة وتقويم ، جامعة محمد الخامس / منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية / الرباط/ سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٤ ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ١٩٨٩م .

٢٢ـ بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب :

١٨٨٦ ـ ١٩٠٤ ، خالد بن الصغير ، دار أبي رقراق للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٣ م .

٢٣ـ البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف :

أبو القاسم الزياني ، دراسة وتحقيق : رشيد الزاوية ، منشورات وزارة الشؤون الثقافية ، مطبعة المعارف الجديدة ـ الرباط ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .

٢٤ـ البقاء . . للإصلاح :

عن العمل السياسي في زمن العولمة ، محمد نور الدين أفاية ، سلسلة المعرفة للجميع ـ رقم ٦ ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ، ماي ١٩٩٩ .

٢٥- بو حمارة من الجهاد إلى التآمر :

المغرب الشرقي والريف من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٩م ، دراسة ووثائق ، محمد الصغير الخلوفي ، دار نشر المعرفة - الرباط، ١٩٩٣ بدون طبعة .

٢٦- البيان المطرب لنظام حكومة المغرب :

المفهوم القديم للسلطة والصراع حول الاختيارات (الجزء الثالث) ، د . محمد عابد الجابي ، الطبعة الأولى : مايو ٢٠٠٢م ، دون ذكر دار النشر .

- ت -

٢٧- تاريخ الأمم و الملوك :

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار سويدان - بيروت - لبنان ، دون تاريخ ولا طبعة .

٢٨- التأليف والنهضة بالمغرب في القرن العشرين :

من ١٩٠٠م إلى ١٩٧٢م ، عبد الله بن العباس الجراري ، مكتبة المعارف - الرباط الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م .

٢٩- تأملات في تاريخ المغرب المعاصر :

من خلال التقاييد والوثائق ، عبد العزيز خلوق التمسماني ، مطبعة سيلكي إخوان - طنجة ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م .

٣٠- التعريف ببني سعيد السلاويين :

وبنبذة عن وثائقهم ، مصطفى بو شعراء ، مطبعة المعارف الجديدة - الرباط ١٩٩١ م .

٣١- تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي :

في القرن الرابع عشر وآثارهم الفقهية ، عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م .

٣٢- التطور الدستوري و النيابي بالمغرب :

(١٩٠٨ م - ١٩٨٨ م) ، عبد الكريم غلاب ، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء ، الطبعة الأولى : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م .

٣٣- التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب :

الحسن بن الطيب بن اليمني بوعشرين الخزرجي المكناسي ثم المراكشي ، تقديم وتصحيح : محمد المنوني ، دار نشر المعرفة - الرباط ، الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤م .

٣٤- التيارات السياسية والفكرية بالمغرب :

خلال قرنين ونصف قبل الحماية ، إبراهيم حركات ، مطبعة الدار البيضاء ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

٣٥- ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد :

(وهي المسماة بأشرف الأماني في ترجمة الشيخ سيدي محمد الكتاني) ، محمد الباقر الكتاني ، مطبعة الفجر : ١٩٦٢م

٣٦- التحفة السنية للحضرة الحسنية بالمملكة الإصبنيولية :

أبو العباس أحمد بن محمد الكردودي ، المطبعة الملكية - الرباط ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣م .

٣٧ـ تاريخ تطوان :

محمد داود ، المطبعة الملكية ـ الرباط ، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م .

٣٨ـ تاريخ تطوان :

محمد داود ، المطبعة المهدية : ١٨٨٦ هـ ـ ١٩٦٦م .

٣٩ـ تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب :

من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء ، عبد الكريم غلاب ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ، الطبعة الثالثة : ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .

-ج-

٤٠ـ الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي :

العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد الكنسوسي(١٢٩٤ هـ ـ ١٨٧٧م) ، تحقيق : أحمد بن يوسف الكنسوسي ، المطبعة والوراقة الوطنية ـ مراكش ، بدون تاريخ .

-ح-

٤١ـ الحركات الاستقلالية في المغرب العربي :

علال الفاسي ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ، الطبعة الخامسة ـ مصححة ـ ١٩٩٣م .

٤٢ـ حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية :

(مذكرة مرفوعة من كاتب مجهول إلى جلالة مولاي عبد العزيز) ، علال الفاسي مطبعة الرسالة ـ الرباط ـ ١٩٨٢م .

٤٣ـ الحركة الريسونية من خلال الوثائق المغربية :

١٩٠٩ ـ ١٩٢٥م ، د . عبد العزيز خلوق التمسماني ، منشورات سليكي

إخوان / طنجة ، الطبعة الأولى : ١٩٩٧م .

٤٤ـ الحياة السياسية المغربية :

١٩٦٢ ـ ١٩٩١م ، د .محمد معتصم ، مؤسسة إيزيس للنشر ـ الدار البيضاء ، الطبعة الأولى : ماي ١٩٩٢م .

ـ خ ـ

٤٥ـ الخبايا السرية لإكس ليبان :

مذكرات ادغارفور ، ترجمة : محمد العفراني ، سلسلة دفاتر وجهة نظر : رقم٢ ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ، الطبعة الأولى : ١٩٨٠م .

٤٦ـ الخطاب الإصلاحي في المغرب :

التكوين والمصادر (١٨٤٤/ ١٩١٨م) ، عبد الإله بلقزيز ، دار المنتخب العربي ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٧ هـ ـ ١٩٧٧م .

ـ د ـ

٤٧ـ الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة :

عبد الرحمان بن زيدان ، المطبعة الاقتصادية / الرباط ، ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧م .

٤٨ـ دروس في التغيير والنهوض :

تجربة محمد علي الكبير ، منير شفيق ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ، الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .

٤٩ـ الديمقراطية في المغرب من التأجيل إلى التزوير :

التنديد بالحكم الفردي و الانتصار للديمقراطية(الجزء الرابع) ، د . محمد عابد

الجابري ، دار النشر المغربية ـ إديا ، الطبعة الأولى : يونيو ٢٠٠٢م .

٥٠ـ الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها :

علال الفاسي ، مطبعة الرسالة ـ الرباط ، الطبعة الثانية : أكتوبر ١٩٩٩م .

- ر -

٥١ـ رحلة ابن بطوطة :

(المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي ، تقديم وتحقيق : عبد الهادي التازي ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م .

٥٢ـ الرحلة الإبريزية إلى الديار الإنجليزية :

سنة ١٢٧٦ هـ/ ١٨٦٠م ، لأبي الجمال محمد الطاهر بن عبد الرحمان الفاسي ، تحقيق وتعليق : ذ .محمد الفاسي ، منشورات جامعة محمد الخامس ، مطبوعات جامعة محمد الخامس٣١٨٧ هـ ـ ١٢٦٧م .

- ز -

٥٣ـ زمن «المحلات» السلطانية :

الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ، ما بين١٨٦٠ ـ ١٩١٢م ، لويس أرنو ، ترجمة : محمد ناجي بن عمر ، افريقيا الشرق ـ المغرب ، أفريقيا الشرق ـ بيروت ـ لبنان ، ٢٠٠١ بدون طبعة .

- س -

٥٤ـ السالك إلى أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك :

خير الدين باشا التونسي(١٣١٤هـ) ، دار الفكر العربي ـ بيروت ، دراسة : د . رحاب خضر عكاوي ، دار الفكر العربي ـ بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٩٣م .

٥٥ـ سفراء مغاربة في أوربا ١٦١٠ ـ ١٩٢٢م :

عبد المجيد القدوري ، جامعة محمد الخامس / منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية / الرباط ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ، الطبعة الأولى : ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥م .

٥٦ـ سل النصال للنضال بالأشياخ وأهل الكمال :

فهرس الشيوخ ، عبد السلام بن عبد القادر بن سودة ، تنسيق وتحقيق : محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي/ بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م .

ـ ص ـ

٥٧ـ صدفة اللقاء مع الجديد :

رحلة الصفار إلى فرنسا ١٨٤٥ ـ ١٨٤٦م ، دراسة وتحقيق : سوزان ميلار (جامعة هارفارد) ، عرب الدراسة وشارك في التحقيق : خالد بن الصغير ، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية/ الرباط ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ، الطبعة الأولى : ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥م .

ـ ط ـ

٥٨ـ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية :

أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف ، بـ«ابن قيم الجوزية» ، قدم له وعرف به : محمد محيي الدين عبد الحميد ، راجعه وصححه : أحمد عبد الحليم العسكري ، مطبعة دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان ، دون تاريخ ولا طبعة .

ـ ع ـ

٥٩ـ عبد الله كنون :

شخصه وفكره ، مطبوعات الجمعية المغربية للتضامن الإسلامي ، وزارة الشؤون الثقافية ١٩٩٤م .

- ف -

٦٠- الفقيه المنوني :

أبحاث مختارة ، منشورات وزارة الشؤون الثقافية ، فبراير ٢٠٠٠م بدون طبعة .

٦١- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي :

محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي (١٢٩١ه١٣٧٦ / ه) ، مكتبة دار التراث - القاهرة ، الطبعة الأولى : ١٣٩٦هـ .

٦٢- في البدء كانت السياسة :

إشكالية التأصيل للنهضة والديمقراطية في المجتمع المغربي ، د .عبد المجيد الصغير ، سلسلة المعرفة للجميع - العدد٧ ، منشورات رمسيس/ يونيو١٩٩٩م .

٦٣- في الفقه السياسي :

مقاربة تاريخية ، محمد محمد أمزيان ، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م .

٦٤- في الفكر الوطني المغربي :

عثمان أشقرا ، سلسلة المعرفة للجميع - رقم١٧ ، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء ، نونبر - دجنبر ٢٠٠٠م .

- ك -

٦٥- الكفاح المغربي المسلح في حلفات :

من ١٩٠٠ إلى ١٩٣٥ ، محمد المعزوزي و هاشم بن الحسن العابدي العلوي ، مطبعة الأنباء - الرباط ، بدون طبعة و لا تاريخ .

- ل -

٦٦ـ اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب :

أبو عبد الله السليماني ، مطبعة الأمنية / الرباط ، الطبعة الأولى : ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م .

- م -

٦٧ـ المتن الغائب :

(دراسة في الفكر المغربي الحديث) ، عثمان أشقرا ، سلسلة شراع ـ رقم ٢٩ ، دار النشر المغربية إديا .

٦٨ـ المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر :

(إينولتان ١٨٥٠ ـ ١٩١٢) ، أحمد التوفيق ، جامعة محمد الخامس / منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية / الرباط/ مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء الطبعة الثانية : ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣ .

٦٩ـ مجلة المنار :

لمنشئها السيد رشيد رضا ، مطبعة الموسوعات بشارع باب الخلق بمصر .

٧٠ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية :

شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية ، جمع و ترتيب عبد الرحمان بن قاسم العاصمي النجدي ، دار عالم الكتب / الرياض ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م بدون طبعة .

٧١ـ مجالس الانبساط بشرح تراجم علماء و صلحاء الرباط :

محمد بن علي بن أحمد دنية ، مطابع الإتقان ، الطبعة الأولى : ١٩٨٦م .

٧٢- المجلس الصحي الدولي في المغرب :

(١٧٩٢ هـ - ١٩٢٩ م)، محمد الأمين البزاز، منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية / الرباط، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧٣- محمد داود :

الحركة الوطنية في الشمال و المسألة الثقافية، منشورات اتحاد كتاب المغرب، مطبعة المعارف الجديدة - الرباط، الطبعة الأولى : ١٩٩٠.

٧٤- المخزن في الثقافة السياسية المغربية :

هند عروب، دفاتر وجهة نظر (٤)، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة الأولى :٢٠٠٤.

٧٥- المسألة المغربية ١٩٠٠ - ١٩١٢:

د. محمد خير فارس، مكتبة دار الشرق / لبنان، الطبعة الثانية : ١٩٨٠.

٧٦- المصادر العربية لتاريخ المغرب :

الفترة المعاصرة : ١٧٩٠ - ١٩٣٠، الجزء الثاني، محمد المنوني، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية / الرباط، مطبعة فضالة - المحمدية، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.

٧٧- المصادر العربية لتاريخ المغرب :

الفترة المعاصرة : ١٩٣٠ - ١٩٥٦، الجزء الثالث، محمد المنوني، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية / الرباط، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة الأولى : ١٤٢٣ / ٢٠٠٢.

٧٨ـ المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول :

١٨٧٣ ـ ١٨٩٤ م / ١٢٩٠ ـ ١٣١١ هـ ، محمد العربي معريش ، دار الغرب الاسلامي ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٩٨٩ م .

٧٩ـ المكتبة المغربية في عهد الحماية :

أحمد زيادي ، (الجزء الأول) ، منشورات اتحاد كتاب المغرب ، الطبعة الأولى : يونيو ٢٠٠٣.

٨٠ـ من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي المطلق :

قمع المقاومين و مؤامرة تصفية الاتحاد ١٦ يوليوز ١٩٦٣ (الجزء الثاني) ، د. محمد عابد الجابري ، دار النشر المغربية ـ إديما ، الطبعة الأولى : أبريل ٢٠٠٢م .

٨١ـ مذكرات حياة وجهاد :

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية ، محمد حسن الوزاني ، ٤ أجزاء ، منشورات مؤسسة حسن الوزاني ، دار الغرب الاسلامي ـ بيروت ، بدون طبعة و لا تاريخ .

٨٢ـ المسألة الدستورية و المسار الديمقراطي في المغرب :

عبد العزيز لوزي ، منشورات المجلة المربية للإدارة المحلية و التنمية ، العدد الخامس ١٩٩٦ م .

٨٣ـ مظاهر يقظة المغرب الحديث :

محمد المنوني ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ، شركة النشر و التوزيع المدارس ـ الدار البيضاء ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٨٤ـ معالم في منهج التغيير :

(رؤية إسلامية) ، د .أحمد العماري ، مطبعة دار قرطبة ـ البيضاء ، الطبعة الأولى : ١٩٩٦م .

٨٥ـ معلمة المغرب :

قاموس مرتب على حروف الهجاء يحيط بالمعارف المتعلقة بمختلف الجوانب التاريخية و الجغرافية و البشرية و الحضارية المغرب الأقصى ، مج ٢ / مطابع سلا ١٤١٠ هـ/ ١٩٨٩م ، مج ١٢ / مطابع سلا : ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م ، مج ١٥ / مطابع سلا و مطبعة النجاح الجديدة : ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م .

٨٦ـ المغرب العربي :

دراسة في تاريخه الحديث و أوضاعه المعاصرة ، الدكتور صلاح العقاد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، بدون طبعة و لا تاريخ .

٨٧ـ المغرب عبر التاريخ (الجزء الثالث) :

ابراهيم حركات ، دار الرشاد الحديثة ـ الدار البيضاء ، الطبعة الثانية : ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤م .

٨٨ـ مقدمة ابن خلدون :

عبد الرحمن بن خلدون ، دار القلم ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة السادسة : ١٤٠٦هـ .

٨٩ـ من أعلام المغرب العربي في القرن الرابع عشر :

لأبي هريرة عبد الرحمان بن محمد الباقر الكتاني ، جمع : د . نور الهدى الكتاني ، تحقيق : محمد حمزة بن علي الكتاني ، دار البراق ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م .

- ن -

٩٠- النبوغ المغربي في الأدب المغربي :

عبد الله كنون ، دار الثقافة ، الطبعة الثانية بدون تاريخ .

٩١- النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر :

مصطفى الشابي ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية / الرباط ، مطبعة فضالة - المحمدية ، الطبعة الأولى : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

٩٢- نصيحة أهل الإسلام :

تحليل إسلامي علمي لعوامل سقوط الدولة الإسلامية و عوامل نهوضها ، الشيخ أبو عبد الله بن أبي الفيض جعفر الكتاني ، تحقيق و دراسة : د . ادريس لكتاني مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء ، الطبعة الثانية : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٩٣- النظام السياسي الدستوري المغربي :

د . محمد معتصم ، مؤسسة إيزيس للنشر - الدار البيضاء ، الطبعة الأولى : مارس ١٩٩٢م .

٩٤- النظام السياسي و الحربي في عهد المرابطين :

ابراهيم حركات ، منشورات مكتبة الوحدة العربية - الدار البيضاء ، بدون طبعة و لا تاريخ .

٩٥- نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار :

د . أحمد العماري ، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الطبعة الأولى : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

٩٦- نضالنا القومي في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان و الحاج عبد

السلام بنونة :

الطيب بنونة ، مطبعة دار أمل ـ طنجة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م .

ـ و ـ

٩٧ـ وثائق تشهد :

محمد بن عزوز حكيم ، مطبعة الساحل ـ الرباط ، الرباط : ١٩٨٠ بدون طبعة .

٩٨ـ الوطنية و التحديث في المغرب :

د . سعيد بنسعيد العلوي ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى : ١٩٩٧م .

المجلات :

- مجلة المنعطف :

عدد خاص عن : إشكالية النهوض في العالم العربي و الإسلامي (وجهات نظر)

العدد : ١٨/ ١٩ ـ السنة ١٤٢٢/ ٢٠٠١ .

- مجلة بصمات :

عدد خاص : الخطاب النهضوي بالمغرب ، جامعة الحسن الثاني/ المحمدية ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية / ابن مسيك . العدد الخامس . مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء . ١٩٩٠م .

- مجلة كلية الآداب و العلوم الانسانية الرباط/ العدد٧/ ١٩٨٣

أيام دراسية تحت عنوان : الإصلاح و المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء ، صفر ١٤٠٧هـ / أكتوبر ١٩٨٦م .

لائحة المساهمات العلمية والمقالات :

١ـ استخلاصات عامة عن مفهوم الإصلاح في القرن التاسع عشر ، إبراهيم بو طالب ، جامعة محمد الخامس / منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية / الرباط/ سلسلة ندوات و مناظرات رقم ٧ ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م .

٢ـ الإصلاح و صورة الأجنبي في الشعر المغربي في القرن التاسع عشر ، أحمد الطريسي ، جامعة محمد الخامس / منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية / الرباط/ سلسلة ندوات و مناظرات رقم ٧ ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م .

٣ـ إمكانيات الإصلاح و أسباب الفشل في المغرب :

جرمان عياش ، جامعة محمد الخامس / منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية / الرباط/ سلسلة ندوات و مناظرات رقم ٧ ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م .

٤ـ أول جمعية وطنية بالمغرب قبل الحماية في أوائل القرن العشرين :

محمد الفاسي ، مجلة دعوة الحق/ عدد ٢٧٠/ يوليوز ١٩٨٨.

٥ـ بعض المواقف المغربية من المستحدثات التقنية الغربية في القرن التاسع عشر :

عبد الرحمن الموذن ، جامعة محمد الخامس / منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية / الرباط/ سلسلة ندوات و مناظرات رقم ٧ ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م .

٦ـ ترجمة الغالي اللجائي : عبد السلام بن سودة :

مجلة البحث العلمي / جامعة محمد الخامس / السنة التاسعة / يناير ـ يونيو ١٩٧٢ .

٧ـ شخصيات مجددة في مغرب القرن التاسع عشر :

محمد المنوني ، مساهمة في ندوة : تجديد الفكر الاسلامي ، المركز الثقافي العربي ـ الدار البيضاء ، الطبعة الأولى : ١٩٨٩ .

٨ـ شخصيات وطنية منسية :

محمد المنوني ، مساهمة في ندوة تاريخ المقاومة المسلحة و الحركة الوطنية في المنطقة الوسطى الجنوبية ، ١٩٠٥ ـ ١٩٠٨ ، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، مطبعة المعارف الجديدة / الرباط ١٩٩٧ .

٩ـ مجلس الأعيان و مشروع الإصلاحات الفرنسية بالمغرب سنة ١٩٠٥ :

علال الخديمي ، جامعة محمد الخامس / منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية / الرباط/ سلسلة ندوات و مناظرات رقم ٧ ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م .

١٠ـ مشروع دستوري يقترحه الحاج علي زنيبر السلوي وينشر للمرة الأولى :

محمد المنوني ، مجلة دار النيابة / السنة الأولى / العدد الرابع / خريف ١٩٨٤م .

١١ـ مفهوم الحرية في الفكر الإصلاحي بالمغرب في أخريات القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين :

عبد اللطيف حسني ، مجلة أبحاث ـ العدد ٢٤ ـ٢٥/ السنة الخامسة / ربيع ١٩٩٠ .

١٢ـ مساهمة الفقيه محمد بن محمد الفلاق في الدعوة إلى إعداد جيش منظم على عهد السلطان المولى عبد الرحمن :

د . محمد بن عبد العزيز الدباغ ، مجلة دعوة الحق / العدد ٢٣٤ / جمادى الأولى و الثانية ١٤٠٤ ، مارس ١٩٨٤ .

١٣ـ مشكلة الإصلاح من زاوية التاريخ :

جرمان عياش ، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية / جامعة محمد الخامس / العدد ٠٨/ السنة .

١٤ـ ملاحظات حول ردود فعل المغاربة تجاه الدعوة إلى الإصلاح في القرن التاسع عشر من خلال وثيقة موضوعية :

محمد المنوني ، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية / جامعة محمد الخامس / العدد ٠٩ .

١٥ـ ملاحظات حول «مشكلة الإصلاح» في أول مخطوط (صوفي)لتحرير الجزائر سنة ١٢٦٥ هـ ـ ١٨٤٩م :

عبد المجيد الصغير ، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية / جامعة محمد الخامس / العدد ٠٨/ السنة .

١٦ـ «الموقف السياسي» و دوره في تكييف مهمة الإصلاح عند الحراق (١١٨٨ ـ١٢٦١هـ/ ١٧٧٤ ـ ١٨٤٥) :

عبد المجيد الصغير ، جامعة محمد الخامس / منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية / الرباط/ سلسلة ندوات و مناظرات رقم ٧ ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م .

١٧ـ المولى عبد الرحمن بن هاشم العلوي مصلحًا للتعليم و راعيًا للحركة العلمية :

د . أحمد بن الأمين العمراني ، مجلة دار الحديث الحسنية .

١٨ـ صور من الانبعاث المغربي في عصر السلطان الحفيظ :

محمد المنوني ، مجلة دار النيابة / العدد ١٧ / السنة ١٩٨٨ .

١٩ـ العلماء و الإصلاح الديني :

سيرة محمد بن المدني كنون نموذجًا ، محمد الفلاح العلوي ، مجلة أمل / العدد ٠٤ / السنة الثانية / ١٩٩٣ .

٢٠ـ الفكر المغربي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر :

محمد زنيبر ، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية / جامعة محمد الخامس / العدد ٠٨ / السنة .

٢١ـ قراءة في ظهير المولى الحسن الذي أذن فيه للهيئة الدبلوماسية بطنجة بممارسة دور الدركي في الموانئ المغربية :

محمد الأمين البزاز، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية / جامعة محمد الخامس / العدد٨ .

٢٢ـ النخبة المغربية في القرن التاسع عشر :

(محاولة تعريف) ، مصطفى الشابي ، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية / جامعة محمد الخامس / العدد ٠٨ / السنة .

٢٣ـ هل هناك مصادر داخلية للإصلاح؟

محمد زنيبر ، جامعة محمد الخامس / منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية ، الرباط/ سلسلة ندوات و مناظرات رقم ٧ ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م .

*****

الفهرس

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

*****